

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الدراسات العليا

شعبة المحاسبة

رسالة دكتوراه بعنوان :

إمكانية استخدام المحاسبة القضائية “ *Forensic Accounting* ”
في مكافحة الجرائم المالية وغسل الأموال في القطاع المالي في سورية

إعداد الطالبة :

رشا فتحي جديني

إشراف:

د. تيسير المصري

2014

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الدراسات العليا

شعبة المحاسبة

لجنة المناقشة والحكم:

شكلت لجنة المناقشة والحكم من السادة:

الأستاذ الدكتور محمد خالد المهاني عضواً

الأستاذ الدكتور عصام قريط عضواً

الدكتور تيسير المصري عضواً مشرفاً

الدكتور رياض عبد الرؤوف عضواً

الدكتور عمر سيدي عضواً

إمكانية استخدام المحاسبة القضائية " Forensic Accounting "

في مكافحة الجرائم المالية وغسل الأموال في القطاع المالي في سورية

ملخص الدراسة

هدف البحث إلى معرفة إمكانية استخدام المحاسبة القضائية (F.A)¹ في سورية، وإلى كشف الصعوبات التي يمكن أن تقف أمام استخدامها. فالمحاسبة القضائية باعتبارها مهنة يتم ممارستها من قبل محاسبين قضائيين مجازين توفر المعارف الضرورية للجهات المعنية بمكافحة الجرائم المالية، لاستخدامها في اتخاذ الإجراءات المناسبة لدرء مخاطر هذه الجرائم، وتساهم في إيجاد بيئة آمنة للاستثمار، وتعزيز شفافية التقرير المالي.

لبلوغ أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فتم أولاً تحديد العوامل الواجب توافرها لتطبيق F.A، عبر تحليل أدبيات تطور الجرائم المالية وأساليب مكافحتها. ثم تم التحقق من نتائج التحليل بالرجوع إلى الجهات المعنية بمكافحة الجرائم المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، باعتبارها تمتلك المعارف العملية الكافية في مجال عملها. بعد ذلك تم سبر واقع بيئة الأعمال السورية من حيث توافر عوامل تطبيق الـ F.A في سورية. فتم جمع المعلومات عن البيئة الاقتصادية، والتشريعية والتنظيمية، بما فيها الرقابية، وعن البيئة المعرفية ومستوى تنظيم مهنة المراجعة. ثم جرى تحليل معطيات هذه البيانات وربطها بعوامل استخدام الـ F.A، لملاحظة مدى توافر تلك العوامل التي تتيح هذا الاستخدام في سورية.

توصل البحث إلى أن إمكانية استخدام F.A في سورية غير متاحة نظراً لعدم توافر عوامل استخدامها. هذه العوامل هي: (1) توافر المعرفة الكافية العلمية والعملية بمهنة الـ F.A، لاستخدام هذه المعارف في شركات القطاع المالي المدرجة في بورصة دمشق (DSE) وجهات مكافحة الجرائم المالية والجهات النازمة لمهنة المراجعة؛ (2) توافر البيئة التشريعية الملزمة لمكافحة الجرائم المالية، ولوضع الـ F.A موضع الممارسة العملية؛ (3) وجود بيئة رقابية داخلية قوية لدى شركات القطاع المالي المدرجة في بورصة دمشق (DSE)؛ (4) وجود بيئة ملزمة لمهنة المراجعة، تفرض متطلبات قانونية ومهنية جديدة على المهنة وعلى الجهات النازمة لها.

إن السعي نحو توافر هذه العوامل الأربعة في المستقبل في بيئة الأعمال السورية، يجعلها متطلبات أساسية لاستخدام الـ F.A، إذ لا بد من توافرها لتصبح إمكانية الاستخدام متاحة.

¹ المحاسبة القضائية هي الترجمة الحرفية لمصطلح Forensic Accounting المعروف أيضاً بعلم المحاسبة الجنائية.

وهي مهنة يمارسها محاسب قضائي مجاز قانوناً، وليس مجرد خدمات استشارية يقدمها مراجع الحسابات.

في متن الأطروحة سيستخدم الاختصار (F.A) بدلاً من المحاسبة القضائية نظراً لكثرة تكرار المصطلح في العمل. كما سيستخدم F. Accountant بدلاً من مصطلح المحاسب القضائي.

الإهداء والشكر:

الحمد الكثير والشكر الجزيل لله الملك العظيم المتفضل الكريم
الذي يسر لي هذه الرسالة وأيدني بتوفيقه ونصرتي وأمدني
بالإرادة والعزيمة والطاقة والصبر ولم يتخل عني أبداً

إلى وطني الكبير

إلى والدي الجليل معلمي ومعلمي الأحرار

إلى أمي الحبيبة التي تعطي دون حساب

إلى أختي الغالية رفيقة الدرب والشريقة في الصبر والنضال أم عمر

إلى صروح العلم والأخلاق والفضائل الأساتذة الدكتور جمال العباس

والدكتور رسلان خصور والدكتور إبراهيم ميده والدكتور تيسير

المصري

إلى كل من أزرني وساندني من الأصدقاء وزملاء العمل جزاهم الله

كل خير

إلى كل إنسان يملك ضميراً حياً وقف معي في معنيتي وعلمني أن

المصيبة التي لا تحطمني تقويني

وأخيراً: الشكر الجزيل للجنة الحكم على صبرهم ووقتهم وملاحظاتهم

القيمة

فهرس المحتويات:

14-1		القسم التمهيدي (ملخص الدراسة ومخططاتها)
	1	• ملخص الدراسة
	2	• مقدمة
	3	• مشكلة البحث
	3	• الدراسات السابقة
	10	• أهمية البحث
	10	• هدف البحث
	10	• فروض البحث
	11	• منهج البحث
	12	• أدوات الدراسة
	14	• هيكل البحث

		القسم النظري
129-15		الفصل الأول: أهمية المحاسبة القضائية (F.A.) في مكافحة الجرائم المالية وضرورة تطبيقها في سورية
77-16		• المبحث الأول : الاحتيال المالي "موضوع عمل" المحاسبة القضائية
	16	- المحاسبة القضائية والاحتيال
	17	- وسائل الاحتيال في التقرير المالي
	17	- مصادر الاحتيال في التقرير المالي
	18	- أسباب الاحتيال في التقرير المالي
	22	- مؤشرات الاحتيال في التقرير المالي
	26	- أثر الاحتيال المالي على الشركة وكيفية الحد من آثاره السلبية عليها
	27	- التشريعات القانونية والمعايير والممارسات الدولية التي تقيد الاحتيال في القوائم المالية
	29	- أهم أنواع الاحتيال المالي
	29	أولاً: احتيال الإدارة في القوائم المالية
	43	ثانياً: احتيال الموظفين

	55	ثالثاً: الاحتيال الضريبي
	59	رابعاً: غسل الأموال
	70	خامساً: جرائم الإنترنت والجرائم ذات الصلة بالحاسوب
93-78	78	• المبحث الثاني : المحاسبة القضائية ومراجعة الاحتيال
	80	- مفهوم المحاسبة القضائية
	81	- المحاسب القضائي
	83	- الجرائم المالية وكلفتها
		- المحاسبة القضائية ومراجعة الاحتيال والمراجعة المالية
117-94	95	• المبحث الثالث: مكافحة الاحتيال (منعه، التحري عنه، كشفه والتحقيق فيه)
	96	- تدابير وإجراءات الوقاية من الاحتيال: تدابير عامة- تدابير معينة
	98	- إجراءات تعزيز دور نظام المعلومات المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية لمنع الاحتيال وكشفه
	104	- منع الاحتيال وكشفه من خلال تحليل القوائم المالية، وتقنيات المراجعة بمساعدة الحاسوب CAATs
	109	- التحقيق في الاحتيال
	111	- فن المقابلة
	115	- الدليل
		- تقرير التحقيق
128-118	118	• المبحث الرابع: ضرورات تطبيق المحاسبة القضائية في سورية
	120	- وقائع حول القطاع المصرفي في سورية وترتيب سورية على مؤشرات الشفافية الدولية
	121	- خطة عمل إصلاح الحوكمة في سورية
	124	- معطيات تقرير البنك الدولي عن التحديات الاقتصادية وخيارات الإصلاح في سورية بتاريخ 2011/2/21
		- معطيات تقرير البنك الدولي للتطوير المالي العالمي لعام 2013

القسم التحليلي		
186-130		الفصل الثاني: مقومات استخدام المحاسبة القضائية
	131	• المبحث الأول: توافر التأهيل العلمي والعملية
	141	• المبحث الثاني: توافر المتطلبات التشريعية والقانونية
	150	• المبحث الثالث: توافر أنظمة رقابة داخلية متطورة يدوية وإلكترونية
	166	• المبحث الرابع: وجود مهنة متطورة للمحاسبة والمراجعة

القسم العملي (الميداني)		
235-187		الفصل الثالث: مدى توافر مقومات استخدام المحاسبة القضائية في سورية • المبحث الأول: مدى كفاية التأهيل العلمي والعملي لممارسي مهنة المحاسبة في سورية لاستخدام المحاسبة القضائية • المبحث الثاني: مدى توافر البيئة التشريعية الملزمة لاستخدام المحاسبة القضائية • المبحث الثالث: قدرة أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت السورية على الحد من الاحتيال المالي • المبحث الرابع: مدى ملائمة مستوى تطور مهنة المراجعة في سورية لتطبيق المحاسبة القضائية
240-236		نتائج البحث وتوصياته
246-241		مراجع البحث
256-247		ملاحق البحث

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
17	الاحتيال الداخلي والاحتيال الخارجي	1
26	دراسة الحالات المؤدية إلى الاحتيال في التقرير المالي: مقارنة بين ثلاث سنوات غير متتالية	2
119	ترتيب سورية على مؤشرات الشفافية الدولية ومكافحة الفساد	3
126	درجة عمق المؤسسات المالية في سورية قياساً مع دول العالم	4
126	درجة إمكانية استخدام المؤسسات المالية في سورية قياساً مع دول العالم	5
127	درجة فعالية المؤسسات المالية في سورية قياساً مع دول العالم	6
127	درجة استقرارية المؤسسات المالية في سورية قياساً مع دول العالم	7
139	أهداف المنهاج	8
139	من محتويات المنهاج	9
176-173	الاستبيان الموجه لجهات أجنبية متخصصة بعلوم F.A بغاية تدعيم النتائج التي توصل إليها البحث حتى الآن	10
177	تجميع أسئلة الاستبيان تبعاً لمقومات استخدام F.A	11
181	أسئلة الاستبيان المتعلقة بالمقوم الأول لاستخدام F.A	12
182	أسئلة الاستبيان المتعلقة بالمقوم الثاني لاستخدام F.A	13
183	أسئلة الاستبيان المتعلقة بالمقوم الثالث لاستخدام F.A	14
184	أسئلة الاستبيان المتعلقة بالمقوم الرابع لاستخدام F.A	15
207-206	تقييم خطر الاحتيال استناداً إلى الرقابة الداخلية والموارد الموظفة لمنع وكشف الاحتيال	16
210	اختبار الضوابط الخاصة بمنع الاحتيال واختلاس الموظفين (الخاصة بالدخول إلى المعلومات والسجلات المحاسبية والخاصة بحماية أصول الشركة)	17
213	اختبار قوة برنامج الوقاية من الاحتيال في شركات القطاع المالي المدرجة في DSE	18
216-214	اختبار قوة شركات القطاع المالي المدرجة في DSE في تحريها للاحتيال	19
222	اختبار مدى امتثال المراجع الخارجي في سورية للمحاور الأساسية لقسم المراجعة 316	20
227-222	اختبار مدى امتثال المراجع الخارجي في سورية للمحاور الأساسية والمحاور الفرعية لقسم المراجعة 316	21

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
20	ألماسة الاحتيال	1
49	عملية تقييم مخاطر الاحتيال	2
83	معرفة ومهارات وخبرات المحاسب القضائي	3
135	الصلة بين: المراجعة، الاحتيال، F.A	4
137-136	موجهات الاختيار بين المناهج الدراسية المقررة للجامعات والكليات	5
137	كيفية بناء المعرفة والمهارات والقدرات في علوم "F.A والاحتيال" لدى الطلاب الراغبين بممارسة هذه المهنة بعد التخرج	6
144	SOX و PCAOB	7

قائمة المصطلحات والاختصارات المستخدمة في البحث

المصطلح	اختصاره	ترجمته	محتواه/ تعريفه
Auditing Standards No. 2+3	/AS 2 & AS 3/	معايير المراجعة (المعيارين الثاني والثالث)	المعايير الخاصة بالاحتيال والصادرة عن مجلس الرقابة والإشراف على المحاسبة في الشركات العامة PCAOB
Benford Law	————	قانون بينفورد (نسبة لمكتشفه Frank Benford عام 1930)	ينص على أن توزيع مراتب الأحاد في الأرقام الطبيعية ليس عشوائياً بل إنه يتبع نمطاً معيناً يمكن التنبؤ به
Computer Forensics	————	العلم الجنائي المتعلق بالحاسوب	يستخدم هذا المصطلح للتعبير عن جملة المعارف التي تطبق على الحواسيب وملحقاتها لجمع الدليل الذي يمكن أن يستخدم في المحاكم المدنية والجنائية
Financial Action Task Force	FATF	فرقة العمل المالي	هي هيئة دولية أنشئت بالارتباط مع (OECD) بهدف تطوير سياسات مكافحة غسل الأموال AML، وتعتبر الرقيب العالمي في مجال مكافحة غسل الأموال
Forensic Accounting	F.A.	المحاسبة القضائية	هي العمل المحاسبي الذي يتم إنجازه لغايات المقاضاة ورفع الدعاوى القضائية والتحقيق في الاحتيال المالي بكافة أشكاله وأنواعه. نشأت الـ F.A من تقاطع مجموعة علوم، هي: المحاسبة، الجريمة، القانون، والمراجعة.
Financial Crime		الجريمة المالية	الجرائم المالية هي مخرجات فعل الاحتيال، وبالتالي فإن الجريمة المالية هي النتيجة لفعل الاحتيال.
Fraud		الاحتيال	الاحتيال هو السلوك الذي ينطوي على "الإفساد المتعمد للحقيقة بغاية إقناع الآخر والاعتماد على ذلك الإقناع لاكتساب شيء قيم أو لتخلي (الآخر) عن حق قانوني، إنه العرض الكاذب والمضلل لحقيقة ما"
Financial Fraud		الاحتيال المالي	هو الاستيلاء على مال الغير عبر خداعه وحمله على تسليم المال. وهو يحدث نتيجة الاعتداء على حق ملكية مال منقول أو غير منقول. ويستهدف محققو F.A بشكل أساسي فئتان واسعتان ضمن الاحتيال المالي: احتيال الإدارة في القوائم المالية (التقرير المالي الاحتيالي) واحتتيال الموظفين (اختلاس الأصول)، إضافة إلى العديد من الجرائم المالية الأخرى.
Fraud-Created Insider Information Period	FCIIP	احتيال فترة نشوء المعلومات الداخلية وبقائها سرية	هو الاحتيال الذي يحدث خلال الفترة التي تخلق فيها معلومات داخلية سرية عن الشركة والتي تستغل للإتجار بها لمصلحة الإدارة
Insider Trading	————	الإتجار بالمعلومات السرية	قيام عناصر الشركة (من موظفين ومدراء) ببيع أسرارها إلى المتعاملين بأسهمها من خارج الشركة
Market Segment Specialization Program	MSSP	برنامج التخصص تبعاً للنشاط السوقي (حسب القطاع في)	هو برنامج صادر عن مصلحة الضرائب الأمريكية، يحتوي على إرشادات محددة في تقنيات المراجعة ATGs الخاصة بالعديد من قطاعات

الصناعة، وتهيب تلك الإرشادات ضمن برنامج MSSP للمحاسب القضائي الأدوات اللازمة للمعرفة الحقيقية بالصناعة التي يحقق في إطارها واتجاهاتها والنقاط المفصلية فيها والمواضع الحساسة التي يتوجب أن يركز عليها. تم تطوير ونشر إرشادات تقنيات المراجعة ATGs حيث تحتوي تلك الإرشادات على: تقنيات الفحص، القضايا الخاصة والعامة المتعلقة بالصناعة، ممارسات العمل، المصطلحات الفنية في الصناعة، ومعلومات أخرى لمساعدة المحاسبين القضائيين على أداء عمليات فحصهم ومراجعتهم	(السوق)		
تمثل تفاعلاً بين طرفين يستطيع أحدهما التحكم أو التأثير بشكل كبير على السياسات التشغيلية للآخر، وغالباً ما يكون هناك علاقة خاصة بين تلك الأطراف، مثال: بين الشركة والمساهم الرئيسي فيها أو بين الشركة الأم والشركة التابعة	المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة		related party transactions
"قيام المراجع المستقل بدراسة واختبار الاحتيال عند مراجعته للقوائم المالية"	بيان معايير المراجعة رقم 99	SAS NO.99	Statement on Auditing Standards NO.99 "consideration of fraud in a financial statement audit"
يركز هذا القانون على منع الاحتيال في القوائم المالية، والامتثال لهذا القانون هو أمر إجباري على الشركات العامة في أمريكا، ويمكن لمعظم تطبيقاته أن تفيد الشركات الخاصة. تكمن الفلسفة وراء SOX في تخفيض نسبة الاحتيال في القوائم المالية عبر تقوية حوكمة الشركة والرقابة والإشراف التنظيمي، وذلك من خلال الرقابة والإشراف على المجموعات التنظيمية الست التالية: مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، الإدارة، المدقق الداخلي، المراجع الخارجي، هيئات الإشراف والرقابة العامة.	قانون ساربنز أوكسلي	SOX	Sarbanes-Oxley Act
هي كيانات يتم إنشاؤها لغرض خاص، يستدل على هذا الكيان عادة من القدرات المحدودة في صك أو رخصة هذا الكيان، أو من مجرد كونه مجعاً للأصول (وليس مركزاً لنشاط اقتصادي)، أنشئ من قبل طرف معين لغرض محدد بحيث يتخذ هذا الطرف القرارات الخاصة بهذا الكيان.	كيانات لأغراض خاصة	SPEs	special-purpose-entities
قامت جامعة West Virginia بتمويل من المعهد الوطني التابع لوزارة العدل في أمريكا بتنظيم مجموعة العمل التقني لفحص مسائل الاحتيال و F.A. ولتطوير إرشادات لنموذج منهاج تعليمي متكامل.	مجموعة العمل التقني	TWG	Technical Working Group
نشرات المحاسبة والمراجعة	AAERs		Accounting and Auditing Enforcement Releases
جمعية فاحصي الاحتيال المعتمدين	ACFE		Association of Fraud Examiners

المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين	AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
مكافحة غسل الأموال	AML	Anti Money Laundering
مجلس مبادئ المحاسبة	APB	Accounting Principles Board
تفسيرات مجلس مبادئ المحاسبة	AIN	APB Interpretations
إصدار السلسلة المحاسبية	ASR	Accounting Series Release
قسم المراجعة		AU Section
تقنيات المراجعة بمساعدة الحاسوب	CAATs	Computer Assisted Auditing Techniques
المدير العام التنفيذي للشركة والمدير المالي فيها	CEO & CFO	Chief Executive Officer and Chief Financial Officer
بيانات مفاهيم المحاسبة المالية الصادرة عن FASB مجلس معايير المحاسبة المالية	CON	FASB Statement of Financial Accounting Concept
لجنة المنظمات الراعية لهيئة Treadway	COSO	committee of sponsoring organizations
القيود والضوابط والإجراءات الخاصة بالإفصاح	DC&P	Disclosure Controls and Procedures
سوق دمشق للأوراق المالية	DSE	Damascus Stock Exchange
عدد الأيام اللازمة لتحصيل الديون من الزبائن	DSO	company's Days Sales Outstanding
الإيرادات قبل الفوائد الضرائب الاهتلاكات والإطفاءات	EBITDA	Earnings Before Interest, Taxes, Depreciation and Amortization
فريق عمل القضايا المستجدة	EITF	Emerging Issues Task Force
الخلاصة الصادرة عن فريق عمل القضايا المستجدة	EITF Abstract	Emerging Issues Task Force Abstract
نظام إدارة مخاطر المشروع	ERM	Enterprise Risk Management
نظام تخطيط موارد المشروع	ERP	Enterprise Resources Planning
مجلس معايير المحاسبة المالية	FASB	Financial Accounting Standards Board
التفسير المالي الصادر عن FASB مجلس معايير المحاسبة المالية	FIN	FASB Interpretation
شبكة مكافحة الجرائم المالية التابعة للخزانة العامة الأمريكية	FinCEN	The U.S. Treasury's Financial Crimes Enforcement Network

ممارسات التقرير المالي الصادرة عن لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية SEC	FRP	Financial Reporting Practices
النشرات التقنية (مشاكل التطبيق والممارسة) الصادرة عن FASB	FTB	FASB Technical Bulletin
المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً	GAAP	Generally Accepted Accounting Principles
معايير المراجعة الدولية المتعارف عليها	GAAS	Generally Accepted Accounting Standards
برامج المراجعة الإلكترونية العمومية	GAS	Generalized Audit Software
المعيار المحاسبي الدولي	IAS	International Accounting Standard
مجلس معايير المحاسبة الدولية	IASB	International Accounting Standards Board
معهد المدققين الداخليين	IIA	Institute of Internal Auditors
دليل دائرة الضرائب الأمريكية	IRM	Internal Revenue Manual
الشركة المصدرة للأوراق المالية		issuer
الدخل الآخر: الدخل المتأتي من الأنشطة غير الجارية للشركة		other income
مجلس الرقابة والإشراف على المحاسبة في الشركات العامة	PACOB	Public Company Accounting Oversight Board
مجلس المراقبة العام	POB	Public Oversight Board
نشرات المحاسبة الصادرة عن SEC	SAB	SEC Staff Accounting Bulletin
لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية	SEC	U.S. Securities and Exchange Commission
بيان المفاهيم المحاسبية المالية	SFAS	Statement of Financial Accounting Standard
لجنة "تريد واي" (اللجنة الوطنية للتقرير المالي الاحتياطي)		Treadway commission
القسم 10K من قانون إنشاء لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية SEC، يختص بإعداد تقرير سنوي يشتمل على القوائم المالية السنوية للشركة إضافة إلى قسط وافر من المعلومات الأخرى، ترفعه الشركة إلى SEC	10K	
القسم 10A من قانون إنشاء SEC في أمريكا والصادر عام 1934، بموجبه يتم تعيين المحامي 10A	10A	

إمكانية استخدام المحاسبة القضائية " Forensic Accounting "

في مكافحة الجرائم المالية وغسل الأموال في القطاع المالي في سورية

ملخص الدراسة

هدف البحث إلى معرفة إمكانية استخدام المحاسبة القضائية (F.A)¹ في سورية، وإلى كشف الصعوبات التي يمكن أن تقف أمام استخدامها. فالمحاسبة القضائية باعتبارها مهنة يتم ممارستها من قبل محاسبين قضائيين مجازين توفر المعارف الضرورية للجهات المعنية بمكافحة الجرائم المالية، لاستخدامها في اتخاذ الإجراءات المناسبة لدرء مخاطر هذه الجرائم، وتسهم في إيجاد بيئة آمنة للاستثمار، وتعزيز شفافية التقرير المالي.

لبلوغ أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فتم أولاً تحديد العوامل الواجب توافرها لتطبيق F.A، عبر تحليل أدبيات تطور الجرائم المالية وأساليب مكافحتها. ثم تم التحقق من نتائج التحليل بالرجوع إلى الجهات المعنية بمكافحة الجرائم المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، باعتبارها تمتلك المعارف العملية الكافية في مجال عملها. بعد ذلك تم سبر واقع بيئة الأعمال السورية من حيث توافر عوامل تطبيق الـ F.A في سورية. فتم جمع المعلومات عن البيئة الاقتصادية، والتشريعية والتنظيمية، بما فيها الرقابية، وعن البيئة المعرفية ومستوى تنظيم مهنة المراجعة. ثم جرى تحليل معطيات هذه البيئات وربطها بعوامل استخدام الـ F.A، لملاحظة مدى توافر تلك العوامل التي تتيح هذا الاستخدام في سورية.

توصل البحث إلى أن إمكانية استخدام F.A في سورية غير متاحة نظراً لعدم توافر عوامل استخدامها. هذه العوامل هي: (1) توافر المعرفة الكافية العلمية والعملية بمهنة الـ F.A، لاستخدام هذه المعارف في شركات القطاع المالي المدرجة في بورصة دمشق (DSE) وجهات مكافحة الجرائم المالية والجهات النازمة لمهنة المراجعة؛ (2) توافر البيئة التشريعية الملائمة لمكافحة الجرائم المالية، ولوضع الـ F.A موضع الممارسة العملية؛ (3) وجود بيئة رقابة داخلية قوية لدى شركات القطاع المالي المدرجة في بورصة دمشق (DSE؛ 4) وجود بيئة ملائمة لمهنة المراجعة، تفرض متطلبات قانونية ومهنية جديدة على المهنة وعلى الجهات النازمة لها.

إن السعي نحو توافر هذه العوامل الأربعة في المستقبل في بيئة الأعمال السورية، يجعلها متطلبات أساسية لاستخدام الـ F.A، إذ لا بد من توافرها لتصبح إمكانية الاستخدام متاحة.

¹ المحاسبة القضائية هي الترجمة الحرفية لمصطلح Forensic Accounting المعروف أيضاً بعلم المحاسبة الجنائية.

وهي مهنة يمارسها محاسب قضائي مجاز قانوناً، وليس مجرد خدمات استشارية يقدمها مراجع الحسابات.

في متن الأطروحة سيستخدم الاختصار (F.A) بدلاً من المحاسبة القضائية نظراً لكثرة تكرار المصطلح في العمل. كما سيستخدم F. Accountant بدلاً من مصطلح المحاسب القضائي.

مخطط البحث

مقدمة:

تعرف المحاسبة القضائية (Forensic Accounting) بأنها علم جمع وعرض المعلومات المالية بالشكل الذي يقبل في المحكمة بحق مرتكبي الجرائم الاقتصادية¹. وهي مهنة لها خصوصياتها ومجال عملها الخاص، ولها تنظيمها وتشريعاتها، يمارسها مختصون مجازون يعملون وفقاً لتشريعات خاصة بهم. وهي بذلك ليست خدمات المراجعة التي يمكن أن يقدمها المراجع الخارجي للمحاكم.

ويشير مصطلح F.A إلى نوع من العمل المحاسبي الذي يتم إنجازه لغايات المقاضاة ورفع الدعاوى القضائية والتحقيق في الاحتيال المالي بكافة أشكاله وأنواعه. نشأت الـ F.A من تقاطع مجموعة علوم، هي: المحاسبة، الجريمة، القانون، والمراجعة. معارفها تتكون من ثلاثة مستويات. في المستوى الأول تأتي المعارف المحاسبية الواسعة والجيدة؛ في المستوى الثاني تأتي المعرفة الواسعة والشاملة في مجال مراجعة الحسابات وتقييم الخطر والرقابة الداخلية وتحري الاحتيال؛ ويأتي في المستوى الثالث الفهم العميق للبيئة القانونية والتشريعية.

من هنا تختلف معارف المحاسب القضائي (Forensic Accountant) عن معارف المحاسب والمراجع، وهو يفترض بشكل مسبق عدم صحة الدفاتر المحاسبية والقوائم المالية. فقد تكون الدفاتر موضع تلاعب الإدارة وقد تكون القوائم المالية معدة بالشكل الذي يقصد به خداع الآخرين وقد تكون السجلات مزيفة وقد تكون الفواتير مصطنعة. وF. Accountant ينظر إلى ما خلف السجلات والفواتير لأنه يستند إلى قناعة مفادها أن ظاهر الأشياء لا يعكس حقيقتها². فخلال الخمسين سنة المنصرمة غدت المشاريع التجارية أكثر تعقيداً والأنشطة الجرمية في الشركات أعلى تنظيماً. كما أنها تسببت بأذى وضرر أكبر للضحايا المباشرة لتلك الجرائم وللمجتمع ككل. من هنا ظهرت الحاجة إلى التحقيق في تلك الأنشطة الإجرامية لفرض وتنفيذ الأحكام والقوانين عليها وإحالتها للقضاء، هنا يأتي دور F.A باعتبارها هي الوسيلة للتحقيق في تلك الجرائم ومقاضاتها³، إضافة إلى المساهمة في وضع معايير جديدة أقوى لسلوك الشركة ولعملية التقرير المالي⁴.

¹ Excerpted from: Manning, G. A. "Financial Investigation and Forensic Accounting", 2ed Edition/2005 (Boca Raton, FL: CRC Press, 2005), preface.

² Excerpted from: Crumbley, D. L.; Heitger, L. E.; Smith, G. S. "Forensic and Investigative Accounting" 3rd Edition (Chicago: CCH, 2007), p.p. 2-2+2-3.

³ Excerpted from: Pasco, G. A. "Criminal Financial Investigations: The Use of Forensic Accounting Techniques and Indirect Methods of Proof" 2009 (Boca Raton, FL: CRC Press 2009), p.1.

⁴ Excerpted from: Golden, T. W.; Skalak, S. L.; Clayton, M. M. "A Guide to Forensic Accounting Investigation" 2006 (New Jersey: John Wiley & Sons, Inc., 2006), preface.

مشكلة البحث:

نما الاقتصاد السوري وتطور في السنوات الأخيرة بشكل نوعي (منذ بداية الألفية الجديدة)، واتجه نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي. فصدر قانون إنشاء المصارف الخاصة ذي الرقم 28 لعام 2001 وقانون السرية المصرفية ذي الرقم 29 لعام 2001، وفي عام 2013 أصبح هناك ستة مصارف حكومية تعمل في سورية، وبلغ عدد شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية DSE في سورية 17 شركة مالية مؤلفة من 12 مصرف وخمس شركات تأمين، وقد أحدثت سوق دمشق للأوراق المالية بموجب المرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2006، وافتتحت رسمياً في 2009/3/10 لتسهيل عمليات التداول وحركة الأموال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وشرعت القوانين النازمة للاستثمار، كما تم تأسيس مهنة الصرافة وأنشئت عدة مصارف إسلامية، وطورت السياسات النقدية والمصرفية والمالية باتجاه التحرر ومواكبة حقائق الاقتصاد الجديد.

أمام هذا النمو للاقتصاد السوري والتوسع في عملياته المالية، بات من البديهي ازدياد مخاطر الاحتيال المالي¹، الأمر الذي يفرض استخدام F.A للاستفادة من علومها واستخدام تقنياتها بغاية توفير الحماية اللازمة للاستثمارات ودعم الاقتصاد الوطني وبغاية التوصل لأهدافها المتمثلة في محاربة الجرائم المالية واجتثاثها من قطاع سورية المالي.

تتمثل مشكلة البحث الأساسية في معرفة إلى أي مدى تتوافر إمكانية استخدام F.A في سورية، وفي تحديد المعوقات التي تقف أمام تطبيقها. فمع ظهور الحاجة إلى استخدام F.A في سورية تطرح جملة تساؤلات نفسها قيد البحث، منها:

- هل تتوافر مقومات استخدام F.A في سورية ؟
- ما هي المشاكل والمعوقات التي يمكن مواجهتها عند محاولة استخدام علوم وتقنيات F.A في القطاع المالي في سورية؟

الدراسات السابقة:

لا تعتبر المشكلة البحثية مشكلة مستجدة في الأبحاث العلمية. فقد تناولتها دراسات سابقة من جوانب مختلفة. هذه الدراسات تشكل مرجعية معرفية مناسبة تمكن من الإلمام بكافة جوانب F.A، وتبين إلى أين وصلت تلك الدراسات في كشف أبعاد هذا المجال المعرفي الحديث نسبياً، وكشف صلاته بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية. عرض هذه الدراسات يمكن من معرفة موقع هذه الدراسة بين تلك الدراسات حيث يفترض أنها استكمال لها وليس تكرار، وأنها تقدم معارف علمية نظرية و/أو تطبيقية جديدة، بخلاف ما وصلت إليه الدراسات السابقة.

من هنا كان لا بد من ربط الدراسات السابقة بهذه الدراسة. الدراسات التي أمكن الحصول عليها تم عرضها جميعها نظراً لقلتها وأهميتها، وهي كما يلي:

¹ الجرائم المالية هي مخرجات فعل الاحتيال المعرف في الصفحة 16 من الأطروحة، وبالتالي فإن الجريمة المالية هي النتيجة لفعل الاحتيال. ويستهدف محققو F.A بشكل أساسي فئتان واسعتان ضمن الاحتيال المالي: احتيال الإدارة في القوائم المالية (التقرير المالي الاحتيالي) و احتيال الموظفين (اختلاس الأصول)، إضافة إلى العديد من الجرائم المالية الأخرى المبينة في الصفحة 81-82 من الأطروحة.

1- دراسة (1) Oberholzer 2002

إدارة الجودة في المحاسبة القضائية (F.A)

Quality management in forensic accounting

هدف البحث إلى اختبار فرضية أن اختصاص F.A في جنوب أفريقيا يعاني من قصور التنظيم والمعايير المهنية، الأمر الذي تسبب بضعف جودة الخدمة التي يقدمها F. Accountant وتدني مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها، وبالتالي إلى محاولة تحديد مفاتيح الجودة والخروج بنموذج لإدارة جودة الخدمة التي يقدمها F. Accountant وتحسينها. تم إثبات الفرضية عبر البحث والتقصي، حيث تم توزيع استبيان على ثلاث عينات مستقلة: ممارسي اختصاص F.A، مستخدمي خدمات F.A، أساتذة هذا الاختصاص.

تم إثبات الفرضية حيث أكد 95% من المستجيبين أن هناك حاجة لتحسين جودة الخدمة التي يقدمها اختصاص F.A في جنوب أفريقيا، وكان تقييمهم لمستوى جودة الخدمة المقدمة في اختصاص F.A في جنوب أفريقيا بأنه أقل من جيد، وأشار 90% من المستجيبين أن هناك حاجة لمعايير مهنية ناظمة في اختصاص F.A، في حين أشار 85% من المستجيبين إلى أنه في حال طرأ تحسن جوهري على جودة الخدمة التي يقدمها اختصاص F.A في جنوب أفريقيا فإن هذا سيزيد من معدل استخدام خدمات الـ F. Accountants في جنوب أفريقيا، ذلك بعد أن وضع مستخدموا خدمات F.A عامل الجودة كأساس لانتقاء F. Accountant فالاختيار يقع على صاحب الجودة الأفضل في خدمات F.A.

وقد لاحظ البحث أن هناك اتفاقاً جوهرياً بين الممارسين والمستخدمين بخصوص المفاتيح (المحركات) الأساسية لجودة الخدمة، كما تبين أن السبب وراء عدم جودة الخدمة التي يقدمها اختصاص F.A في جنوب أفريقيا هو عدم قدرة الممارس على ترجمة معرفته بمفاتيح الجودة على أرض الواقع العملي وبالتالي ظلت تلك المعرفة وراء الجدران النظرية، الأمر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار عند تصميم نموذج لإدارة الجودة.

كما خلاص البحث إلى النتائج التالية:

- يرى مستخدموا خدمات F.A أهمية كبيرة للقدرات والمهارات والإمكانات التي يمتلكها فريق F.A وعلى الأخص رئيس الفريق بما في ذلك المرونة والقدرة على التكيف ومهارات حل المشاكل.
- كانت أهمية عنصري استقلالية وموضوعية F. Accountant لدى مستخدمي خدمات F.A أكبر منها لدى ممارسي ذلك الاختصاص!
- كانت أهم مخرجات التحقيق بالنسبة لمستخدمي اختصاص F.A هي الوصول للحقيقة واقتراح الإجراءات التصحيحية الملائمة لمنع الخسائر المستقبلية.

¹ Oberholzer, C. "Quality Management In Forensic Accounting", Gordon Institute of Business Science, University of Pretoria,(2002).

- لم يهتم المستخدمون بعامل الكلفة (تكاليف استئجار خدمات F. Accountant وتكاليف التحقيق)، حيث جاء المال في آخر المراتب.

2- دراسة (1) Elmore, Crumbley, Rezaee 2004

تعليم المحاسبة القضائية: اختبار آراء الأكاديميين والممارسين

Forensic Accounting Education: A Survey Of Academicians And Practitioners

تجمع هذه الدراسة آراء مجموعتين: الأساتذة الأكاديميين في عدة كليات محاسبة تدرس مقررات المحاسبة القضائية والتحقيق في الاحتيال (تم انتقاء عينة عشوائية مؤلفة من 1000 أستاذ محاسبة من Hasselback's 2002 Accounting Faculty Directory)، والممارسين من حملة CPA فيما يخص أهمية تدريس F.A وكيفية القيام بذلك وصلة هذا العلم بالعلوم الأخرى، حيث تبين آراءهم فيما يخص: - الاهتمام باختصاص F.A والطلب على تدريس هذا الاختصاص - تدريس هذا الاختصاص في صلتته مع باقي العلوم - طرق إدخال منهاج F.A إلى منهاج المحاسبة - المواضيع الواجب أن يغطيها منهاج F.A المزمع تدريسه في الجامعات.

تظهر أهمية المدخلات التي يقدمها الممارسون عند تصميم مكونات برنامج تعليم المحاسبة، لأن آراءهم واقتراحاتهم تسهم في تحسين صلة تلك البرامج بالواقع العملي، كما أنها ترفع مؤهلات الخريج الأكاديمي ليزداد الطلب عليه في سوق العمل. وتظهر أهمية آراء الأكاديميين والممارسين للجامعات والكليات التي تفكر في إدخال منهاج F.A إلى منهاج المحاسبة لديها أو التي تفكر في إعادة تصميم منهاج F.A لديها.

قام الباحثون أولاً باختيار عينة مكونة من 21 منهاجاً لـ F.A (تم أخذها من أساتذة يدرسون منهاج F.A وفحص الاحتيال ومن مواقع تدريس البرامج المحاسبية على الويب) وتحليل مكونات تلك المناهج، ثانياً: قام الباحثون بإجراء مسح عبر العالم للأكاديميين والممارسين في المحاسبة للوصول لقرار يتعلق بتدريس F.A وآلية تعليم ذلك الاختصاص والطلب عليه والموضوعات التي يفترض بمقرر F.A المزمع تدريسه أن يغطيها والفوائد التي يمكن أن يحملها ذلك. أخذ الباحثون عينة عشوائية مكونة من 1000 أستاذ في المحاسبة يدرسون المحاسبة المالية والمراجعة وعينة عشوائية أخرى مكونة من 1000 محاسب قانوني معتمد وممارس للمهنة (شركاء ومدراء في شركات المحاسبة العامة).

خلصت الدراسة إلى أن التحديات العديدة الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والتنظيمية والقانونية في وجه قطاع الشركات في أمريكا والتي تسهم في زيادة الطلب على F.A هي التي

¹ Elmore, R. C.; Crumbley, D. L.; Rezaee, Z. " Forensic Accounting Education: A Survey of Academicians and Practitioners", JOURNAL OF FORENSIC ACCOUNTING, 2.1, 20-63, (2004).

يفترض بها تشجيع البرامج المحاسبية على التركيز على ذلك الاختصاص بدرجة أكبر، وقد أشارت النتائج إلى التالي: 1- يُتَوَقَّع زيادة الاهتمام بـ F.A والطلب عليها 2- تخطط المزيد من الجامعات لتدريس F.A 3- رأت العينتان أن تدريس F.A يحمل أهمية ومنفعة لطلاب المحاسبة ولمجتمع المال والأعمال ولمهنة المحاسبة وللبرامج المحاسبية 4- اختارت العينتان معظم مواضيع F.A المقترحة (والبالغة 49 موضوعاً مقترحاً) لتدخل ضمن منهاج F.A المزمع تدريسه 5- برغم اختلاف الأهمية النسبية لكل موضوع من تلك المواضيع بين العينتين إلا أنه كان هناك إجماع عام على أهمية تلك المواضيع في F.A.

3- دراسة (1) 2004 Sen, Inanga

إجراءات المحاسبة الإبداعية في بنغلاديش ووجهات النظر العالمية بخصوصها Creative Accounting In Bangladesh And Global Perspectives

تكشف الدراسة الحاجة إلى وقف مظاهر المحاسبة الخلاقة في الشركات، باعتبارها وسائل احتيالية لغايات غير مشروعة، وباعتبار أن أساس مكافحة هذه العلة في أمريكا استند إلى علم F.A، وحيث أن بنغلاديش تعاني بشكل كبير من المحاسبة الخلاقة الاحتيالية، فقد تم طرح استخدام علم F.A وممارسة تقنياته والاستفادة منها في بنغلاديش

اعتمدت الدراسة على استبيان آراء 3 عينات عشوائية، تغطي 10% من مجتمع الدراسة، شملت العينات المحاسبين القانونيين، محاسبي الإدارة ومحاسبي التكاليف وأساتذة جامعيين. أما القضايا محور الدراسة والبحث فكانت:

- هل مضى وقت طويل على استخدام المحاسبة الخلاقة الاحتيالية من قبل الشركات محدودة المسؤولية في بنغلاديش؟
 - هل أن إفصاحات تلك الشركات تتضمن أو لا تتضمن الملاحظات على القوائم المالية وكافة المعلومات المطلوبة من قبل الجهات التي تنظم مهنة المحاسبة عالمياً وخاصة فيما يتعلق بالمبادئ المحاسبية والإفصاحات؟
 - ما هي الإجراءات الممكن اتخاذها لوقف إجراءات المحاسبة الخلاقة الاحتيالية؟
 - هل هناك ضرورة لإدخال معايير السلوك الأخلاقي ضمن مناهج تعليم المحاسبة؟
- خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:
- تقديم F.A والاعتراف بها عالمياً كحل أمثل لمكافحة المحاسبة الاحتيالية

¹ Sen, D. K.; Inanga, E. L. " Creative Accounting In Bangladesh And Global Perspectives " CRITICAL PERSPECTIVES ON ACCOUNTING, 13 (2004).

- مضى وقت طويل على استخدام المحاسبة الخلاقة الاحتياطية من قبل الشركات محدودة المسؤولية في بنغلاديش وذلك بغاية جذب المستثمرين

4- دراسة (1) Kasum 2007

اختبار علاقة المحاسبة القضائية (F.A) بالجرائم المالية في القطاعين العام والخاص في اقتصاديات العالم الثالث: دراسة في نيجيريا

The Relevance Of Forensic Accounting To Financial Crimes In Private And Public Sectors Of Third World Economies: A Study From Nigeria

تناول البحث الجرائم المالية في اقتصاديات العالم الثالث باعتبار أنها انتشرت بشكل كبير وأثرت بشكل سلبي في عمق الأنظمة ومستوى معيشة الأفراد وكان لها نتائج خطيرة ومدمرة في بعض الأحيان، فحاول تقييم مدى انتشار الجرائم المالية في اقتصاديات الدول النامية وقارن بين مداها في القطاعين العام والخاص ليستنتج أي منهما الأكثر حاجة لخدمات F. Accountants.

استندت بيانات الدراسة إلى آراء المحاسبين والمحامين والاقتصاديين والمصرفيين والمتعاقدين والمهندسين وخبراء آخرين من ذوي المعرفة والصلة بـ F.A وبالوضع في نيجيريا وذلك بناء على الاستبيان الموجه إليهم، حيث تم توزيع 300 استبيان واستلام إجابات على 264 منها. تم حساب النسب لقياس وزن المتغيرات واستخدام اختبار Z لاختبار الفرضيات.

خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- ممارسات الاحتيال والفساد شائعة في الدول النامية وذات تأثير سلبي على اقتصادياتها
- خدمات F. Accountant مطلوبة في القطاعين العام والخاص في الاقتصاد النيجيري وخاصة في مجال مكافحة الفساد والاحتيال.
- حاجة القطاع الخاص لـ F.Accountant ليست بذات أهمية جوهرية
- عدم حداثة اختصاص F.A سواء في البلدان المتطورة أو في البلدان النامية.
- تفشي الفساد في الدول النامية ووصوله لمراحل خطيرة غدا معها يشكل أداة تفتيت للاقتصاد وهبوط لمستوى معيشة الأفراد وإساءة لصورة اقتصاديات البلد عالمياً
- أن خدمات F. Accountant مطلوبة في اقتصاديات الدول النامية بدرجة أكبر منها في اقتصاديات الدول المتطورة، وخاصة في القطاع العام لتلك الدول النامية.

5- دراسة (2) Okunbor, Obaretin 2010

¹ Kasum; A. S. " The Relevance Of Forensic Accounting To Financial Crimes In Private And Public Sectors Of Third World Economies: A Study From Nigeria", JOURNAL OF FORENSIC ACCOUNTING: AUDITING, FRAUD & TAXATION, 1, 60-72, (2007).

² Okunbor, J. A.; Obaretin, O. " Effectiveness of the Application of Forensic Accounting Services in Nigerian Corporate Organisations ", AAU JMS Vol. 1, No. 1, (December 2010).

فعالية تطبيق خدمات F.A في الشركات المدرجة في بورصة نيجيريا Effectiveness of the Application of Forensic Accounting Services in Nigerian Corporate Organisations

هدفت الدراسة إلى التأكد مما إذا كان استخدام F.A من قبل الشركات في نيجيريا يفيد بالفعل في منع الأنشطة الاحتيالية لديها، إضافة إلى التعرف على وجهات نظر مستخدمي خدمات F.A في نيجيريا.

أما المنهجية التي استخدمت للوصول لأهداف الدراسة فكانت عبارة عن الاستبيانات والمقابلات. من بين الشركات المدرجة على البورصة في نيجيريا تم اختيار عينة عشوائية مكونة من عشر شركات تغطي مجمل الصناعات في الاقتصاد: البنكية والتأمينية والنفطية والغذائية والتخمير وذلك باستخدام تقنيات العينة العشوائية، وتم توظيف نموذج الانحدار الخطي البسيط كأداة إحصائية لاختبار الفرضيات.

خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن استخدام F.A من قبل الشركات في نيجيريا ليس فعالاً في منع الأنشطة الاحتيالية لديها.

6- دراسة (الجيلي)، 2012،

المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق

كان من أهداف البحث معرفة مجالات تطبيق F.A في العراق والفرق بينها وبين مهنة الخبير في محاكم البيئة العراقية،

حاول البحث التحقق من فرضيات أساسية هي:

1. إن ارتفاع معدلات الدعاوى والنزاعات القضائية يتطلب الاستعانة بـ F.A
2. إن F.A تحتاج إلى مجموعة مختلطة من الخبرات المتعددة، لأنها تقوم بتغطية مساحة كبيرة من التخصصات.
3. إن مناهج المؤسسات التعليمية والجامعات في العراق لديها قدرة محدودة على تأهيل المحاسب والمراجع لتلبية متطلبات F.A

أعد البحث في البيئة العراقية التي شملت المحاكم العراقية والجهات الضريبية والتي لم ير فيها الباحث أي ملامح لاستخدام المحاسبة القضائية، وأشار الباحث إلى بعض المجالات التي من الممكن أن تستخدم فيها المحاسبة القضائية، مثل خدمات الخبراء القضائيين المسجلين لدى

¹ الجيلي. مقداد، F.A وإمكانية تطبيقها في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، تنمية الرافدين، مجلد 34، العدد 107، ص-ص 9-21، 2012.

المحاكم العراقية، والاستشارات المقدمة من نقابة المحاسبين والمدققين، وإبداء الرأي في المنازعات الضريبية لدى لجان الاعتراض.

خرجت الدراسة بنتيجة مفادها أن F. Accountant بحاجة إلى مهارات عديدة لأداء وظائفه المتخصصة، منها التعليم والتدريب في مجال المحاسبة والأعمال التجارية، وكذلك مهارات الاتصال اللازمة. وأهم هذه المهارات والخبرات هي الخبرة المكتسبة من خلال هذه المهنة، إذ أن F. Accountant يكتسب المهارات في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات، والضرائب، والعمليات التجارية وإدارتها، والضوابط الداخلية، والعلاقات الشخصية، والاتصالات، والناس. وخبرة في العمل في قضايا الاحتيال المعقدة وفي مجال تنفيذ القانون لعدة سنوات وأن هناك ضرورة لوجود تشريع يحدد واجبات F. Accountant في كل من المحاكم وفي لجان الاعتراض بدوائر الضرائب، ولتطوير عمل الخبير بما ينسجم مع متطلبات F.A، ولتطوير المناهج المحاسبية في أقسام المحاسبة بالجامعات العربية ومراكز التدريب المتخصصة.

7- دراسة¹ (الجليلي، جميل)، 2012،

دور المحاسب القضائي F. Accountant في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال – دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي

هدفت الدراسة إلى معرفة الفرق بين عمل كل من F. Accountant والمراجع الخارجي. وقد اعتمد البحث على الكتب والدوريات والرسائل الجامعية ذات الصلة بالموضوع، فضلاً عن العديد من المصادر الأجنبية والبحوث والتصفح على الانترنت. وكذلك على حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI.

خلصت الدراسة إلى أن نجاح المحاسبين في مكافحة عمليات غسل الأموال يعتمد على مدى توفر مؤهلات ومهارات لديهم تمكنهم من مواجهة تلك الجريمة والتصدي لها، وأن هناك اختلافاً من حيث نطاق العمل بين كل من المراجع الخارجي و F. Accountant خصوصاً فيما يتعلق بالمؤهلات الخاصة بكل منهم، وأن على الجامعات الارتقاء ببرامج التعليم المحاسبي لديها وإدخال مفاهيم F.A ضمن تلك البرامج.

تقييم الدراسات السابقة:

يلاحظ مما سبق أن بعض الدراسات تناولت موضوع مكافحة الجرائم المالية عن طريق F.A في دول نامية ذات اقتصاديات ضعيفة (دراسة Sen, Inanga 2004). دراسة (Oberholzer 2002) بينت كيفية تقديم خدمة F.A للعميل بأعلى معايير الجودة. دراسة (Elmore, 2004 Crumbley, Rezaee) كشفت آراء الأكاديميين والممارسين فيما يخص أهمية تدريس F.A، وطرق إدخال منهاج F.A إلى منهاج المحاسبة والمواضيع الواجب أن يغطيها منهاج F.A المزمع تدريسه في الجامعات

¹ الجليلي، مقداد أحمد؛ جميل، رافي نزار، دور F. Accountant في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال – دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي، مجلة الإدارة والاقتصاد السنة 35 العدد 93، 2012.

تختلف موضوعات الدراسات السابقة الأجنبية إلى حد واضح عن موضوع هذه الدراسة. فهي أعدت في بيئات اقتصادية واجتماعية تشريعية وتنظيمية وثقافية تختلف عنها في سورية. ولا شك أن تأثيرات البيئة في استخدام معارف F.A كبيرة جداً.

الدراسات السابقة العربية أعدت في بيئة مشابهة للبيئة السورية، دراسة (الجليلي 2012) بينت أهمية وهدف علم F.A ومهارات ودور F. Accountant ، وألقت الضوء على مجالات تطبيق F.A في العراق . دراسة (الجليلي، جميل 2012) عرفت بمفهوم غسل الأموال ومفهوم F.A ودور F. Accountant في كشف ومنع غسل الأموال من خلال مهاراته ومؤهلاته العلمية والمهنية المحددة العالية.

وسورية كان إدراكها لوجود قيمة وأهمية هذا العلم متأخراً جداً، لذا جاءت هذه الدراسة لتكشف مدى توافر إمكانية تطبيق F.A في سورية عبر كشفها لواقع بيئة العمل في سورية وتحديد ما يجب تغييره فيها، للتمكن من استخدام هذا المجال المعرفي في مكافحة الفساد المالي ولإيجاد أساس معرفي لتطبيق F.A، وهذا ما لم تقم به أية دراسة سابقة.

أهمية البحث:

يعتبر البحث محاولة علمية جادة تبحث في إمكانية استخدام F.A في القطاع المالي في سورية فهي تبين ضرورتها، مقومات وجودها، صعوبات استخدامها، وكيفية التغلب على تلك الصعوبات. من هنا فإن النتائج التي يقدمها البحث يمكن أن تكون موضع اهتمام كبير لجهات مختلفة، منها: السلطات التشريعية بغية تطوير تشريعاتها القانونية المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية وبتأسيس العلوم الحديثة التي تساعد في تلك المكافحة، للجهات المعنية بتطوير أداء مهنة المراجعة وبتقديم التدريب والشهادات في علوم المحاسبة والمراجعة، للمؤسسات الأكاديمية بغية تطوير مناهجها التعليمية، لإدارة الشركات بغية تطوير حوكمتها ونظم الرقابة الداخلية لديها والامتثال لمتطلبات القانون الجديدة وتوظيف خبراء مكافحة الجرائم المالية لديها، للمجتمع المالي للتعرف على الجرائم المالية وكيفية مكافحتها (الوقاية منها والكشف عنها والتحقيق فيها وإحالتها للقضاء).

يزداد البحث أهمية لكونه ثاني رسالة دكتوراه في مجال F.A تضاف إلى الأدبيات العربية.

هدف البحث:

هدف البحث إلى معرفة إمكانية استخدام F.A في سورية عبر تحديد مقومات استخدامها في سورية وكشف الصعوبات التي يمكن أن تقف أمام استخدامها، وذلك في بيئة اقتصادية واجتماعية خاصة ببيئة العمل في سورية تختلف عن غيرها، حتى في دول نامية أخرى.

فروض البحث :

استناداً إلى قراءات أولية لأدبيات F.A يخلص المرء إلى أن استخدامها يكون ممكناً في حال توافر جملة من الظروف البيئية المناسبة خاصة الاجتماعية بجوانبها المختلفة الثقافية والتعليمية

والتنظيمية والقانونية. وبالاطلاع على واقع بيئة قطاع المال والاعمال في سورية يلاحظ عموماً أن الظروف المذكورة لا تزال غير ملائمة لاستخدام F.A، وعليه يمكن صياغة الفرضية التالية:
لا تتوافر إمكانية استخدام F.A في سورية بسبب:

- 1- عدم توافر التأهيل العلمي والعملي الكافيين لـ F.Accountant، وعدم انتشار ثقافة المعرفة بالاحتيايل المالي وبالمكافحة كالمديرين والمستثمرين والجهات الحكومية وشبه الحكومية.
- 2- عدم توافر البيئة التشريعية والقانونية الملائمة الخاصة بمكافحة الجرائم المالية وبوضع F.A موضع التطبيق
- 3- ضعف بيئة الرقابة الداخلية في الشركات (بما فيها شركات القطاع المالي) المدرجة في بورصة دمشق DSE
- 4- عدم توافر بيئة مراجعة ملائمة، تنسجم مع متطلبات تطبيق F.A، خاصة فيما يتعلق بتنظيم المهنة وبالمطلبات القانونية والتنظيمية لممارستها

منهج البحث :

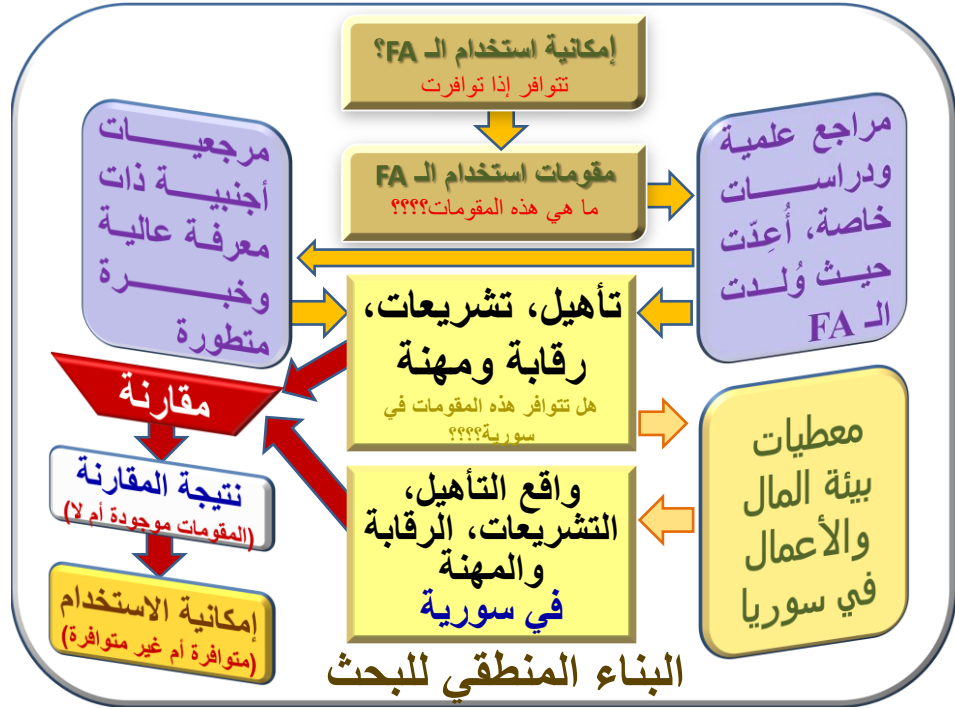
لبلوغ أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم رسم منهج البحث طبقاً للخطوات والمراحل التالية:

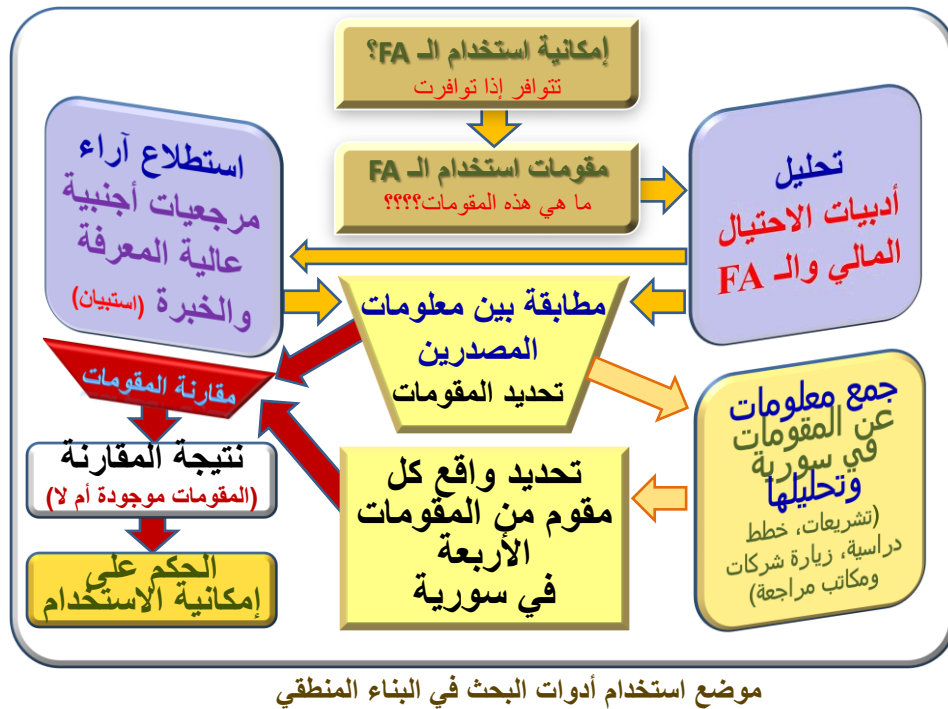
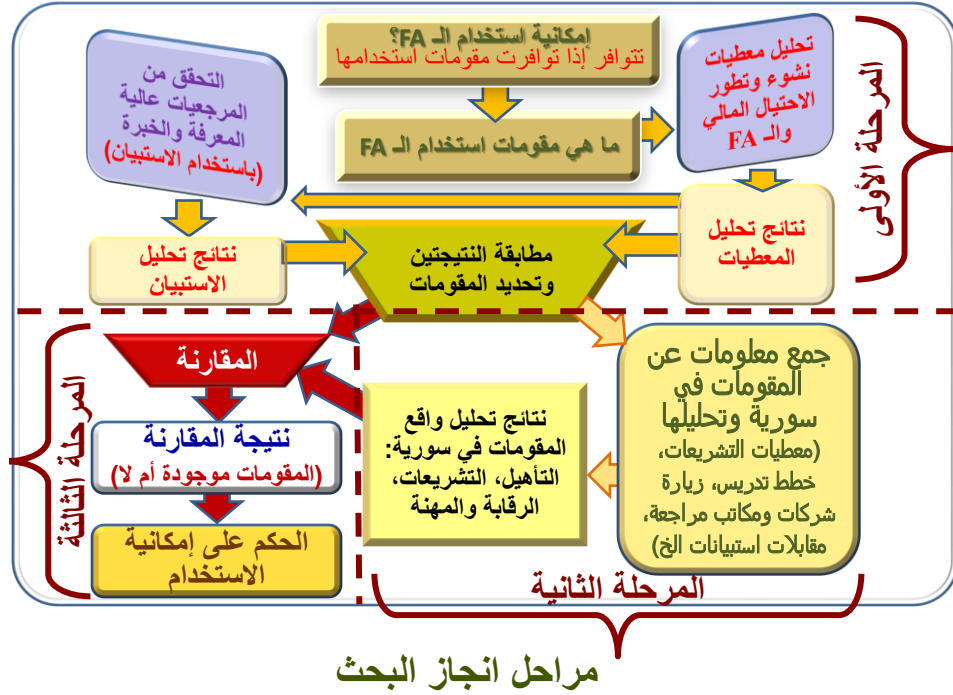
- 1- تكوين إطار معرفي كافٍ حول الجرائم المالية و F.A وبيئتهما عبر العودة إلى الدراسات السابقة والمرجعيات العلمية المناسبة. مكن هذا الإطار المعرفي لخصوصيات الاحتيايل المالي و F.A من تحليل معطيات حدوث الاحتيايل وعمل F.A.
- 2- تحديد مقومات استخدام F.A، عبر تحليل المعارف التي تم جمعها في الخطوة السابقة. وقد تم الاستعانة ببعض الجهات المتخصصة الأمريكية لحصر وتحديد هذه المقومات.
- 3- جمع المعارف اللازمة عن بيئة المجتمع المالي في سورية بالرجوع إلى القوانين والتشريعات وملاحظة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ورصد الإجراءات العملية التي تتم ممارستها على أرض الواقع ضمن مجتمع المراجعين الخارجيين لشركات القطاع المالي المدرجة في بورصة دمشق DSE وداخل نظم الإدارة والرقابة والحوكمة في تلك الشركات، إضافة إلى رصد مناهج المحاسبة في الجامعات السورية. ومن ثم تم تحليل هذه المعطيات
- 4- ربط معارف الخطوتين السابقتين (الثانية والثالثة) عبر عمليات مقارنة مناسبة، للوقوف على مدى توافق التشريعات والممارسات العملية ضمن البيئة الاقتصادية والاجتماعية في سورية (مهنة المراجعة، نظم الرقابة والحوكمة في تلك الشركات، التعليم في الجامعات) مع نظيراتها في الدول المتطورة، وتحديد الجوانب الواجب تطويرها للتمكن من استخدام F.A.
- 5- رفع التوصيات المناسبة في ضوء نتائج البحث

أدوات الدراسة:

- من خلال الخطوات والمراحل السالفة تم التحقق من الفرضيات فقد تمكن البحث من:
- مقارنة التشريعات والقوانين والمعايير الدولية (في مجالات الحوكمة والرقابة ومكافحة الجريمة المالية) مع نظيرتها السورية، واستخلاص الثغرات ونقاط الضعف في تلك الأخيرة
 - رصد الممارسة الفعلية لتلك التشريعات والقوانين الموجودة حالياً في سورية عن طريق توزيع استبيانات على مدراء الأقسام والدوائر وبعض العاملين، المراجعين الخارجيين، المراجعين الداخليين في شركات القطاع المالي المدرجة في DSE
 - مقارنة ضوابط ومتطلبات ممارسة مهنة المراجعة دولياً (من حيث علاقتها باستخدام F.A في سورية) مع نظيرتها في القوانين السورية، واستخلاص الثغرات ونقاط الضعف في تلك الأخيرة إن وجدت.
 - رصد الممارسة الفعلية لتلك الضوابط والمتطلبات الموجودة حالياً في سورية عن طريق توزيع استبيانات على المراجعين الخارجيين لشركات القطاع المالي المدرجة في DSE
 - رصد مكونات مناهج المحاسبة في الجامعات السورية
- وعليه فإن الأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وفي الوصول إلى النتائج كانت: الأدبيات العلمية، القوانين والتشريعات ذات الصلة، استطلاعات الرأي (الاستبيان)، المقابلات الشخصية، المقارنة المرجعية، التحليل والربط المنطقي، البرنامج الإحصائي SPSS.

نموذج البناء المنهجي للبحث وللادوات المستخدمة فيه:





هيكل البحث:

انطلاقاً من حقيقة أن البحث يسعى إلى كشف حقائق المشكلة البحثية، فقد تم بناء البحث في أجزاء (فصول) ثلاثة روعي فيها وظيفة كل جزء في عرض وحل المشكلة البحثية. فجاء الفصل الأول بمثابة الفصل النظري، بعنوان: **أهمية المحاسبة القضائية في مكافحة الجرائم المالية وضرورة تطبيقها في سورية**. ووظيفة هذا الفصل عرض مفاهيم أساسية تتعلق بجوانب المشكلة البحثية، وكشف مبررات ظهور المشكلة في سورية وضرورات استخدام المحاسبة القضائية فيها. لهذا تم توزيع محتوى الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الاحتيال المالي "موضوع عمل" المحاسبة القضائية
- المبحث الثاني: المحاسبة القضائية ومراجعة الاحتيال
- المبحث الثالث: مكافحة الاحتيال (منعه، التحري عنه، كشفه والتحقيق فيه)
- المبحث الرابع: ضرورات تطبيق المحاسبة القضائية في سورية

الفصل الثاني يمثل القسم التحليلي في العمل حيث اعتمدت محتوياته على تحليل واقع المحاسبة القضائية والاحتيال المالي لغرض معرفة العوامل التي تسهم في تطبيق الـ F.A في الواقع العملي. جاء الفصل بعنوان: **مقومات استخدام المحاسبة القضائية**، حيث وزع محتواه في أربعة مباحث شكل كل منها عاملاً من عوامل استخدام المحاسبة القضائية:

- المبحث الأول: توافر التأهيل العلمي والعملي وانتشار ثقافة المعرفة
- المبحث الثاني: توافر المتطلبات التشريعية والقانونية
- المبحث الثالث: توافر التنظيم الجيد وأنظمة رقابة داخلية متطورة
- المبحث الرابع: وجود مهنة متطورة للمحاسبة والمراجعة

الفصل الثالث، وهو بمثابة الفصل العملي، اختص بواقع بيئة الأعمال السورية من حيث مدى توافر عوامل استخدام الـ F.A فيها؛ فجاء بعنوان: **مدى توافر مقومات استخدام المحاسبة القضائية في سورية**، وُزّع محتوى الفصل في أربعة مباحث:

- المبحث الأول: مدى كفاية التأهيل العلمي والعملي لممارسي مهنة المحاسبة في سورية لاستخدام F.A.....
- المبحث الثاني: مدى توافر البيئة التشريعية الملائمة لاستخدام F.A.....
- المبحث الثالث: قدرة أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت السورية على الحد من الاحتيال المالي.....
- المبحث الرابع: مدى ملائمة مستوى تطور مهنة المراجعة في سورية لتطبيق F.A.....

يلي الفصول الثلاثة عرض ملخص للعمل واستعرض لنتائج التي تمخض عنها، وللتوصيات التي يمكن الأخذ بها في الممارسة للتمكن من استخدام المحاسبة القضائية في سورية.

الفصل الأول (القسم النظري):

أهمية المحاسبة القضائية (F.A) في مكافحة الجرائم المالية وضرورة تطبيقها في سورية

المبحث الأول:

الاحتيال المالي "موضوع عمل" المحاسبة القضائية

المبحث الثاني:

المحاسبة القضائية ومراجعة الاحتيال

المبحث الثالث:

مكافحة الاحتيال (منعه، التحري عنه، كشفه والتحقيق فيه)

المبحث الرابع:

ضرورات تطبيق المحاسبة القضائية في سورية

الاحتيال المالي "موضوع عمل" المحاسبة القضائية

A. المحاسبة القضائية والاحتيال:

يشكل الاحتيال المالي "موضوع عمل" المحاسبة القضائية (Forensic Accounting). فهي نوع من العمل المحاسبي الذي يتم إنجازه لخدمة المحاكم (للمقاضاة ورفع الدعاوى القضائية والتحقيق في الاحتيال المالي)، ينصبُّ على جرائم الاحتيال. إنها تمثل مجموعة المعارف المتولدة من ممارسات مكافحة الاحتيال المالي والتحقيق فيه، والمستخدمة لغرض جمع المعلومات المالية عن الجرائم المالية، وعرضها بشكل ملائم لحاجات مقاضاة مرتكبي تلك الجرائم في المحاكم. معارف المحاسبة القضائية هي مزيج متجانس من مجالات معرفية متنوعة، يأتي في مقدمتها المعارف المحاسبية ثم القانونية ومعارف مهنة المراجعة ومعارف علم الجريمة. استخدام هذه المعارف من قبل جهة متخصصة أفرز إلى الوجود في الدول المتطورة مهنة المحاسبة القضائية. فغدت المحاسبة القضائية مهنة لها خصوصياتها ومجال عملها الخاص، ولها تنظيمها وتشريعاتها، يمارسها مختصون مجازون هم "المحاسبون القضائيون"، الذين يمارسون عملهم طبقاً لتشريعات خاصة بهم. وفي الدول التي لم تظهر فيها مهنة المحاسبة القضائية، يتم ممارسة خدماتها من قبل خبراء يقدمون خبراتهم في مجال كشف الجرائم المالية إلى المحاكم. هؤلاء الخبراء هم غالباً مراجعوا حسابات توافرت لديهم، بشكل أو بآخر، معارف المحاسبة القضائية، كلها أو بعضها.

وباعتبار أن الاحتيال على وجه العموم، والاحتيال المالي خصوصاً، يشكل مادة عمل المحاسبة القضائية، فقد وجب الوقوف، أولاً، على مفهوم الاحتيال بأنواعه وأشكاله ومظاهره ليتسنى فيما بعد فهم خصوصيات المحاسبة القضائية والحاجة إليها، ومشكلات استخدام معارفها للأغراض المذكورة.

الاحتيال هو السلوك الذي ينطوي على "الإفساد المتعمد للحقيقة بغاية إقناع الآخر والاعتماد على ذلك الإقناع لاكتساب شيء قيم أو لتخلي (الآخر) عن حق قانوني، إنه العرض الكاذب والمضل لحقيقة ما"¹. يحدث الاحتيال بفعل مخطط احتيالي يمثل المنهج المستخدم في ارتكاب النشاط الاحتيالي وإخفائه والاستفادة منه.

غايات الاحتيال كثيرة، منها الحصول على أموال الغير. هنا يكون الاحتيال المالي، الذي يمثل الفعل المتعمد الذي يحمل الغير (المجني عليه) على تسليم الجاني مالاً منقولاً أو غير منقول أو أسناداً تتضمن تعهداً أو إبراءً، فيستولى عليه احتيالياً. فالاحتيال المالي هو الاستيلاء على مال الغير عبر خداعه وحمله على تسليم المال. وهو يحدث نتيجة الاعتداء على حق ملكية مال منقول أو غير منقول.

يتميز الاحتيال المالي بالكيفية التي يتحقق من خلالها هذا الاعتداء. فالمحتال يصدر عنه فعل خداع من نوع ما، حدده القانون، فيتربط عليه إقدام المجني عليه على تصرف مالي بناء على ما

¹ Excerpted from: Black; Campbell, H. "Black's Law Dictionary" Sixth ed. (St. Paul: West Publishing Co., 1990).

أوحى المحتال به له، وجعله يعتقد أنه في مصلحته أو في مصلحة أحدٍ غيره. هذا التصرف يدفع المجني عليه إلى تسليم مال إلى المحتال، الذي يستولي عليه بنية تملكه.

مظاهر الاحتيال المالي كثيرة يأتي في مقدمتها غسل الأموال والتهرب الضريبي واحتيال القوائم المالية وغيرهم. ونتيجة لفعل الاحتيال المالي تظهر الجرائم المالية.

وباعتبار أن الاحتيال المالي هو موضوع عمل الـ F.A فإن تساؤلات عديدة ترتبط به، لا بد من الإجابة عليها منها: كيف يحدث هذا الاحتيال في التقرير المالي؟ ما هي مصادره، وأسبابه، ومؤثراته، وآثاره، وكيف يمكن الحد منها؟

B. وسائل الاحتيال في التقرير المالي:

هناك وسائل ثلاث يتم عبرها ارتكاب الاحتيال في التقرير المالي، نص عليها بيان معيار المراجعة رقم 99 (SAS NO.99):

- التلاعب في أو تزيف أو تبديل: السجلات المحاسبية أو الوثائق والمستندات الداعمة (للمصفقة والقيود) والتي يتم إعداد البيانات المالية منها.
- التحريف في أو الحذف المتعمد من القوائم المالية للأحداث والصفقات أو للمعلومات الهامة الأخرى، و
- التطبيق المتعمد الخاطئ للمبادئ المحاسبية فيما يتعلق بـ: كميات أو تصنيف أو طريقة العرض أو الإفصاح.¹

C. مصادر الاحتيال في التقرير المالي: الاحتيال من داخل المنشأة والاحتيال من خارجها. الجدول التالي يوضح المصدرين:

الجدول رقم (1): الاحتيال الداخلي والاحتيال الخارجي

أنماط الاحتيال الخارجي	أنماط الاحتيال الداخلي	
	احتيال الإدارة	احتيال الموظف
تزوير الشيكات مطالبات تأمينية مزيفة الاحتيال في بطاقة الائتمان فواتير مزيفة استبدال المنتج الرشاوى والعمولات السرية التقديم على المناقصات وعروض الأسعار/ تثبيت السعر تزيف النقدية (نقود مزورة أو حسابات مصرفية وهمية)	الاختلاس حسابات النفقة قوائم مالية مزيفة مشتريات لا داعي لها تزوير الشيكات الابتزاز موردون وهميون انحراف المبيعات	سرقة الأسهم الاختلاس تزوير الشيكات حساب نفقة صندوق المصاريف النثرية الابتزاز القروض والاستثمارات

Source: KPMG, Fraud Awareness Survey, Dublin: KPMG, 1995, p.p.10-12.

¹ Excerpted from: Hilzenrath, D.S. "Forensic Auditors Find What Some Companies Try to Hide," THE WASHINGTON POST (November 23, 2002), p. 19.

من الضروري فهم مصادر الاحتيال في التقرير المالي والتمييز بين احتيال الإدارة واحتيال الموظفين، فقد أظهر المسح الذي قامت به شركة KPMG لعام 1995 تصنيفاً لمصادر الاحتيال (داخلي وخارجي)، ثم شرحاً لاحتيايل الإدارة واحتيال الموظف اللذان يقعان تحت بند الاحتيال الداخلي، الجدول أعلاه يبين كيف يرتبط كل مصدر بأنواع احتيال معينة على الرغم من وجود نطاقات مشتركة بينها.

D. أسباب الاحتيال في التقرير المالي:

جهات عديدة وباحثون متخصصون (Wolfe & Razaee، Hopwood، Albrecht، Coso، Hermanson وآخرون) نظروا في أسباب الاحتيال في التقرير المالي فكان لكل منهم أسبابه:

a. أسباب الاحتيال في التقرير المالي من وجهة نظر Albrecht:

- 1- ساهم الإقتصاد المزدهر في الدول المتقدمة في فترة التسعينات وأوائل الألفية الجديدة في إخفاء العديد من المشكلات، حيث بدت معظم الاعمال ذات ربحية عالية، وسمحت الظروف الاقتصادية المنتعشة للمحتالين بإخفاء انشطتهم لفترات أطول.
- 2- انحطاط القيم الأخلاقية: حيث تدهور المستوى الأخلاقي في العالم في السنوات الأخيرة.
- 3- وجود حوافز أخرى: شكلت مئات ملايين الدولارات المتجسدة في خيارات الأسهم¹ التي يملكها المدراء عامل ضغط كبير على الإدارة للإبقاء على حالة ارتفاع سعر السهم حتى وإن كان ذلك على حساب التقرير عن نتائج مالية دقيقة.
- 4 – التوقعات العالية للمحللين: حيث يضع محللو Wall Street توقعات عالية – تستهدف سلوك الشركات قصير المدى- غالباً ما تكون بعيدة المنال أو صعبة التحقيق.
- 5- مستويات الدين العالية: شكلت الديون الكبيرة المتراكمة على الشركات المحتمالة عامل ضغط كبير على مدراء التنفيذيين ليحصلوا على إيرادات عالية تعوض تكاليف الفوائد العالية و تلاقي شروط اتفاقيات القروض.
- 6- عدم استقلالية المراجع و السلوك الإنتهازي الإستغلالي لبعض شركات المراجعة: فقد استخدمت شركات المحاسبة في بعض الحالات خدمات المراجعة كتوطئة مع الشركات الخاسرة لتبييعهم خدمات الاستشارة. وغالباً ما كانت أجور المراجعة أقل بكثير من أجور الإستشارة للزبون، وبالتالي وقعت شركات المحاسبة في تناقض بين الإستقلالية من جهة و فرص زيادة الارباح من جهة أخرى.
- 7- الجشع: جشع المدراء التنفيذيين / بنوك الاستثمار، البنوك التجارية، المستثمرين. كل مجموعة من هؤلاء كانت مستفيدة من الإقتصاد القوي والصفقات المربحة و أرباح الشركات التي بدت و كأنها عالية.¹

¹ الخيار هو عقد يعطي لحامله الحق في شراء أو بيع ورقة مالية في تاريخ لاحق وبسعر يحدد وقت التعاقد، على أن يكون لمشتري الخيار الحق في التنفيذ من عدمه وذلك في مقابل مبلغ غير قابل للرد يدفعه للبائع وقت التعاقد، وهناك نوعان أساسيان من الخيارات: خيار الشراء وخيار البيع.

b. أسباب الاحتيال في التقرير المالي من وجهة نظر Hopwood:

- قد يتسبب الدخل التشغيلي الضعيف في فقدان المدراء لوظائفهم و/أو مكافآتهم المستندة إلى رواتبهم، كما أنه يخفض قيمة خيارات الأسهم التي يمتلكونها ويخفض قيمة حصصهم في الشركة، لذا لا بد من جعل قائمة الدخل تبدو بمظهر أفضل.
- النتائج المالية الفقيرة تضعف من قدرة الشركة على زيادة رأسمالها عبر طرح الأسهم.
- تسعى الإدارة إلى إخفاء المشاكل المالية لكي تحافظ على زبائنهم ودائنيها.
- يرغب كل شخص بالعمل مع الشركة الرباحة وهذا ينطبق على الفرص المتاحة للشركات في السوق.
- اللجوء للاحتيال هو الحل الوحيد لإخفاء عدم قدرة الشركة على الامتثال لشروط وقيود اتفاقيات القروض والسندات.
- تنتج الإدارة القوائم المالية الاحتياطية لتحافظ على مركزها أو لتتنبأ مركزاً أفضل منه، الأمر الذي يساهم في زيادة الرواتب والمنافع والمكاسب الإدارية الأخرى.
- كي تغطي الإدارة اختلاسها لكميات كبيرة من النقد فإنها تحتاج إلى إصدار القوائم المالية الاحتياطية.²

c. أسباب الاحتيال في التقرير المالي من وجهة نظر كل من:

Razae, Wolfe & Hermanson, Coso وآخرين

الحوافز الأساسية للاحتيال بحسب لجنة المنظمات الراعية لهيئة Treadway (COSO) هي التالية:

1. تغطية الأصول التي تم اختلاسها للمنفعة الشخصية.
2. زيادة سعر السهم لزيادة المنافع المتحققة لموظفي الشركة الذين يبيعون أسرارها للمتعاملين بسهمها من الخارج، ولاستلام عوائد نقدية أعلى عند إصدار أسهم جديدة.
3. الحصول على وضع الإدراج للسهم في البورصة المحلية الوطنية أو الحفاظ على المتطلبات الدنيا للإدراج في البورصة لتجنب شطب السهم من الإدراج.
4. تجنب وجود خسائر في قائمة الدخل.

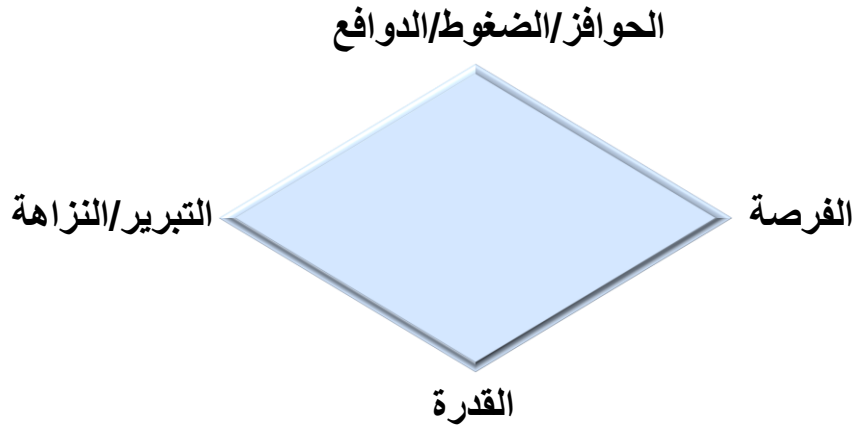
Wolfe & Hermanson يبينان من خلال "ألماسة" الاحتيال المبينة أدناه العوامل المؤدية للاحتيال، والتي تتضمن عامل "القدرة". إذ يجب أن يمتلك الشخص الخصال الضرورية والقدرات أو السلطة الوظيفية (سلطة المركز) لارتكاب الجريمة.³

الشكل رقم 1: ألماسة الاحتيال

¹ Excerpted from: Albrecht, W. S.; Albrecht, C. C.; Albrecht, C. O.; Zimbelman, M. F. "Fraud Examination", 3rd Edition/2009 (OH: South-Western Cengage Learning, 2009), p.p. 360- 362.

² Excerpted from: Hopwood, W. S.; Leiner, J. J.; Young, G. R. "Forensic Accounting" 1St Edition/2008 (NY: McGraw Hill companies, Inc., 2008), P.P. 269-270.

³ Excerpted from: Wolfe, D.T.; Hermanson, D.R. "The Fraud Diamond: Considering The Four Elements of Fraud," THE CPA J. (December 2004), p-p.38-42.



ألماسة الاحتيال لدى Wolfe & Hermanson

Source: Wolfe, D.T.; Hermanson, D.R. "The Fraud Diamond: Considering The Four Elements of Fraud," THE CPA J. (December 2004), p-p.38-42.

المعهد الأسترالي لعلم الجريمة يؤكد أن هناك ثلاث عوامل تفسر الاحتيال:

- وجود أشخاص لديهم دافع واستعداد لخرق القانون.
- وجود أهداف مناسبة.
- غياب الرقابة الداخلية.

ويناقش باحثوا المعهد بأن بعض المحتالين يحبون شعور المتعة لدى استغناء ضحاياهم. إضافة لذلك، فإن خطر الاحتيال ينتج عن المتغيرات الشخصية والمتغيرات الظرفية العائدة للموقف¹.

وبشكل عام يرى البعض أنه: "لا يمكن تخفيض الجشع عبر طرق معينة لأنه صفة مورثة لدى النفس البشرية، إلا أنه يمكن عبر مقاييس مكافحة الاحتيال تعليم الناس مخاطر الاحتيال ونمط الضوابط التقنية التي يمكنهم تطبيقها"².

وهناك رؤية أخرى للعوامل المسببة للاحتيال قدمها Razaee, Z. في كتابه "الاحتيال في القوائم المالية"، حيث يستخدم نموذج الـ 3-C لتفسير مثلث الاحتيال، يرى Razaee أن حدوث الاحتيال يكون ممكناً بوجود العوامل الثلاثة التالية في الشركة: الظروف Conditions، هيكل الشركة Corporate structure، الخيار Choice.

¹ Excerpted from: Duffield, G.; Grabosky, P. "The Psychology of Fraud," Australian Institute of Criminology, No. 19.

² Excerpted from: Banks, D. G. "The Fight Against Fraud," Internal Auditor (April 2004), p.p. 36-37.

- الظروف: تشير إلى الضغط الاقتصادي الناجم عن التدهور المستمر للإيرادات، انخفاض أداء المنظمة، الانخفاض المستمر في أداء الصناعة، أو ركود اقتصادي عام.
- هيكل الشركة ويشير إلى عدم الفعالية وعدم المسؤولية في حوكمة الشركة.
- الخيار: يعني أن لدى الإدارة حرية الاختيار بين إدارة الإيرادات بشكل قانوني وبين التلاعب بالإيرادات، أو للاختيار بين الاستراتيجيات المحاسبية الأخلاقية وغير الأخلاقية، حيث يشكل المزيج الصحيح من هذه المتغيرات وصفاً ممتازة للاحتيال في القوائم المالية¹.

تتفق الباحثة مع رؤية Razaee للاحتيال، ومع وجهة نظر COSO حول أسباب الاحتيال في القوائم المالية. فبالنسبة للمبرر أو النزاهة: يعود هذا الأمر إلى الشخص بذاته والبيئة التي انطلق منها والأسلوب الذي يعتمد عليه في انتهاج مواقفه وتبرير سلوكياته.

بالنسبة للحافز والفرصة فقد صنف Apostolou, Hassell, Webber عوامل الخطر المتعددة تحت بنود: الحافز - الفرصة - نتائج مختلطة

أ- الحافز يكمن في:

- خصائص الإدارة وأثرها على بيئة الرقابة، مثال: تعويضات هامة مرتبطة بممارسات محاسبية غير دقيقة تنطوي على عنصر المغامرة.
- أحوال الصناعة، مثال: درجة عالية من التنافسية، تخمة السوق وهوامش أرباح منخفضة، أو وجود الشركة في قطاع صناعي متدهور.
- الخصائص التشغيلية وخصائص الاستقرار المالي، مثال: وجود برامج حوافز جريئة، أو احتمال أن تؤدي النتائج المالية الفقيرة إلى عواقب وخيمة، أو الاعتماد الكبير وغير الطبيعي على الديون، أو الخوف من إفلاس وشيك الحدوث، أو وضع مالي سيء للشركة مترافق مع ضمانات الإدارة لديون الشركة، أو ضغط كبير للحصول على رأسمال.

ب- الفرصة تكمن في:

- خصائص الإدارة وأثرها على بيئة الرقابة، مثال: عدم إظهار الإدارة لموظفيها كيفية التعامل الصحيح والإيجابي مع نظام الرقابة الداخلية، أو تأثير الإدارة على المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو على التقديرات، أو معدل دوران عالي للإدارة العليا، أو علاقة متأزمة بين الإدارة والمراجع.
- الخصائص التشغيلية وخصائص الاستقرار المالي، مثال: حسابات هامة معتمدة على التقديرات، أو صفقات هامة مع الأطراف ذوي الصلة، أو حسابات مصرفية أو عمليات بنكية في مناطق الجناات الضريبية، أو منظمة معقدة بشكل مبالغ فيه، أو صعوبة في تحديد الحوكمة.

ت- نتائج مختلطة تكمن في:

- خصائص الإدارة وأثرها على بيئة الرقابة، مثال: تاريخ معروف في خرق قوانين الأوراق المالية.

¹ Excerpted from: Razaee, Z. "Financial Statement Fraud" (New York: John Wiley & Sons, 2002), p.p. 68-69.

- أحوال الصناعة، مثال: أثر المتطلبات المحاسبية الجديدة على الاستقرار المالي أو على الربحية، أو تغيرات سريعة في الصناعة، ومواطن الضعف المتمثلة في التكنولوجيا المتغيرة وتقدم المنتج.
- الخصائص التشغيلية وخصائص الاستقرار المالي، مثال: تمثل معدلات الفائدة نقطة تهديد كبيرة، أو تدفقات نقدية تشغيلية سالبة مصحوبة بالتقرير عن إيرادات، أو نمو سريع أو ربحية سريعة غير طبيعيين بالنظر إلى الصناعة التي تنتمي لها الشركة.¹

E. مؤشرات الاحتيال في التقرير المالي:

استكمالاً لتحليل عوامل الخطر أعلاه لا بد من ذكر بعض المؤشرات والدلائل التي تفيد في جهود تحري الاحتيال، فيما يلي المؤشرات المستشفة من إحصاءات الاحتيال في القوائم المالية ومؤشرات Hopwood:

- المؤشرات المستشفة من إحصاءات الاحتيال في القوائم المالية: قامت ثلاث دراسات هامة وأساسية بفحص نشرات المحاسبة والمراجعة الصادرة عن SEC لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية (عادة ما يتم إصدار نشرة أو أكثر عندما يكون هناك احتيال في القوائم المالية لشركة أسهمها متداولة بين العموم).

أولى تلك الدراسات وأكثرها عمومية كانت تلك التي تمخض عنها تقرير اللجنة الوطنية للتقرير المالي الاحتيالي للجنة تريدواي Treadway commission. خلصت الدراسة إلى أن الاحتيال في القوائم المالية ذو كلفة عالية مع أنه لا يحدث بشكل نظامي. وقد غطت لجنة التقرير المالي الاحتيالي الوطنية في دراستها وقائع الاحتيال التي حدثت خلال 1977-1987.²

الدراسة الثانية قامت بها لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (COSO) في عام 1999 عن حوادث التقرير المالي الاحتيالي الحاصلة ما بين 1987-1997.³ حيث وجدت تلك الدراسة أن حوالي 300 واقعة احتيال في القوائم المالية كانت موضوع نشرات المحاسبة والمراجعة الصادرة عن SEC خلال تلك الفترة، أخذت منها عينة عشوائية مؤلفة من 204 حادثة احتيال، بينت نتائج دراسة تلك العينة أن:

- 1- من أكثر طرق الاحتيال المستخدمة شيوعاً الاعتراف الخاطئ بالإيراد، تضخيم قيمة الأصول، تخفيض المصاريف. وهذه من طرق الاحتيال المحاسبي الشائعة
- 2- أغلب حالات الاحتيال ارتكبت على يد المدراء التنفيذيين (72%)، لكونهم يمتلكون الفرصة لارتكاب الاحتيال
- 3- 36% من الشركات التي احتالت في قوائمها المالية إما أعلنت إفلاسها أو اندثرت أو استلم زمام أمورها منظم فدرالي ليضمن امتثالها للقوانين والتشريعات.

¹ Excerpted from: Journal Of Forensic Accounting © R.T. Edwards, Inc.

² Excerpted from: "Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting," 1987.

³ Excerpted from: COSO "Fraudulent Financial Reporting: 1987-1997, An Analysis Of U.S. Public Companies", Research Commissioned by the Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission.

4- لم يكن لمعظم تلك الشركات لجنة تدقيق، أو كان لها لجان تدقيق اسمية فقط. ما يدل على أن عدم التنفيذ الفعلي للنظم والسياسات يخلق الفرصة لارتكاب الاحتيال

5- عادت أغلب مقاعد أعضاء مجلس الإدارة لمدراء غير مستقلين، ممن امتلكوا حصص ملكية كبيرة في أسهم شركاتهم وخبرة إدارية قليلة الأمر الذي انعكس سلباً على مصلحة شركاتهم. إضافة الى ذلك شاعت العلاقات العائلية بين المدراء والموظفين، كما شاع وجود أفراد ذوي سلطات كبيرة ونفوذ قوي. إن أسوأ خصال عضو مجلس الإدارة هي عدم التمتع بالاستقلالية، الخبرة الضئيلة، التناقض بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة التي يديرها، هيمنة عضو أو عضوين على باقي الأعضاء. إن مجلس الإدارة الفاسد يعطي الفرصة والمبرر لارتكاب الاحتيال

6- بعض الشركات التي احتالت في قوائمها المالية كانت تعاني من خسائر صافية أو كانت لا تحقق أرباحاً قبيل ارتكابها للاحتيال. هذا يعني أن الحالة المالية للشركة قبيل ارتكابها للاحتيال تبرر ارتكابها له

7- أكثر من 25% من الشركات قامت بتغيير مراجعها خلال فترة الاحتيال. فقد يكون السبب وراء تغيير المراجع الملزم بأخلاقيات المهنة تغطية الإدارة لارتكابها للاحتيال

الدراسة الثالثة تمثلت بالتقرير المعد من قبل SEC تحت مظلة الفقرة 704 من قانون SOX Sarbanes Oxley Act¹

كان المطلوب أن تقوم اللجنة بدراسة جميع حالات إنفاذ القانون أو المعيار أو المبدأ الصادرة عنها خلال الفترة من 1997/7/31 ولغاية 2002/7/30 والتي تتعلق بـ: التقرير المالي الخاطئ، الاحتيال، الفشل في المراجعة، أو خرق استقلالية المراجع. خلال فترة الدراسة أصدرت اللجنة 515 حالة إنفاذ تتعلق بخرق قواعد الإفصاح والتقرير المالي السليم وتتضمن 164 كياناً مختلفاً. أما عدد حالات الإنفاذ تلك عبر الخمس سنوات فكان كالتالي: في السنة الأولى 91 حالة، في السنة الثانية 60 حالة، في السنة الثالثة 110 حالات، في السنة الرابعة 105 حالات، في السنة الخامسة 149 حالة.

وعلى غرار الدراسات السابقة، فقد وجدت تلك الدراسة أن أغلب حالات إنفاذ القانون لدى اللجنة كانت في مجال الاعتراف الخاطئ بالإيراد (مبيعات وهمية، التوقيت الخاطئ للاعتراف بالإيراد، التقييم الخاطئ للإيراد). يأتي في الفئة الثانية الاعتراف الخاطئ بالنفقات والمصاريف (رسمة أو تأجيل النفقات، الاستخدام الخاطئ للإحتياطات وتخفيض قيمة بعض النفقات)، وجاء في الفئات الأخرى: المحاسبة الخاطئة عند الاندماج، الإفصاح غير الكافي في تقارير الإدارة، والإستخدام الخاطئ لإجراءات خارج الميزانية. وهذه من طرق الاحتيال المحاسبي الشائعة.

وعلى غرار الدراسات السابقة فقد وجدت الدراسة أن: المدراء التنفيذيين، الرؤساء، المدراء الماليين، كانوا من العناصر الإدارية التي غالباً ما يكون لها صلة بالاحتيال، يأتي بعد ذلك أعضاء مجلس الإدارة ومدير التشغيل ومدير المحاسبة ونائب الرئيس المالي. وهؤلاء جميعاً يملكون الفرصة لارتكاب الاحتيال.

¹ Excerpted from: <http://www.sec.gov/news/studies/sox704report.pdf>.

في 18% من تلك الحالات وجهت اللجنة التهم بحق شركات المراجعة والمراجعين.

تتفق تلك النتائج مع دراسة أعدت في بريطانيا من قبل المجلس البريطاني لممارسات المراجعة. وقد وجدت تلك الدراسة أن أغلب حوادث الاحتيال في القوائم المالية ترتكب من قبل إدارة الشركة؛ لدى الإدارة فرصة دائمة لارتكاب الاحتيال لأنها تستطيع تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية. وتلك الاحتمالات لا تتضمن سرقة حقيقية، ومن غير المحتمل أن يتم كشفها من قبل مراقبي الحسابات القانونيين نظراً لعدم كفاية إجراءات المراجعة التقليدية في الكشف عن الاحتيال (ما يخلق فرصة لارتكاب الاحتيال). وتضمنت 65% من الحالات التضليل في البيانات المالية بهدف إخفاء الخسائر أو رفع سعر السهم.¹ وهذا دليل واضح على وجود دافع لارتكاب الاحتيال.

- مؤشرات Hopwood: طرح Hopwood جملة واسعة من المؤشرات والدلائل التي يمكن ان تشير إلى وجود الاحتيال في القوائم المالية والتي يجب أن ينتبه إليها F. Accountant:

- عدم الاستقلالية، عدم الكفاءة، عدم الإشراف والرقابة، عدم الاهتمام:

- من شأن أي نقص في عنصر الاستقلالية بين: الإدارة، المدقق الداخلي، المراجع الخارجي أن يقوض الهيكل الأساسي المصمم لمنع الاحتيال في القوائم المالية والوقاية منه.
- أي نواحي عجز وقصور في كفاءة أو رقابة أو اهتمام لجنة الإدارة أو المراجع الداخلي.

- ضعف الرقابة الداخلية:

- رقابة داخلية ضعيفة، فشل الإدارة العليا في تطوير الرقابة الداخلية والإشراف عليها ومتابعتها.
- عدم وجود قواعد للسلوك تعكس شعار الشركة وأخلاقياتها ومبادئ التعامل المهني إضافة إلى عدم توعية الموظفين على وجود هذه القواعد والمبادئ وعدم تدريبهم على كيفية تطبيقها واتباعها.

- نمط عمل الإدارة:

- الضغط المفرط على الموظفين للأداء والإنجاز.
- التركيز المفرط على الأداء قصير الأجل، والذي من الممكن أن يتسبب بالغش من قبل الموظفين لتحقيق الأهداف.
- نمط إداري متسلط لدرجة كبيرة والذي من الممكن أن يتسبب في قبول الموظفين الأعمى للانخراط في الخطط الاحتيالية.
- رقابة وإشراف إداري ضعيف بسبب اتباع نظام اللامركزية في الإدارة.
- إدارة الأزمات (نمط الإدارة التي تتعامل مع الأزمات عند حدوثها الفعلي بدلاً من التحوط المسبق من تلك الأزمات والإدارة الوقائية منها).
- عدم وجود تخطيط تشغيلي واستراتيجي أو فقر التخطيط التشغيلي والاستراتيجي الموجود.
- تحمّل مخاطر عالية.

¹ Excerpted from: INTERNAL AUDITOR (February 1999), p. 15.

- الممارسات ذات الصلة بالأفراد:

- معدل عالي لدوران الموظفين وخاصة لدى عناصر الإدارة العليا.
- تعيين موظفين غير أكفاء أو التعيين بدون التحقق من ماضي المتقدم للوظيفة.
- إدارة عليا لا تتمتع بالخبرة.
- تعويضات الموظفين غير كافية وغير ملائمة وغير مناسبة.
- معنويات منخفضة لدى الموظفين.

- الممارسات المحاسبية:

- إعادة التصريح عن تقارير السنة المالية السابقة.
- طرق محاسبية تنطوي على عنصر المغامرة.
- تعقب المراجع ضعيف للسبب وراء أي بند غير طبيعي أو علامة حمراء يجدها.
- ضياع السجلات المحاسبية.
- تنظيم ضعيف لنظام المعلومات المحاسبية.
- موازنات تقديرية غير منطقية: تحتوي على الكثير من التفاؤل، بعيدة عن الواقع.
- الخلاف والجدال مع المراجعين وعدم التعاون معهم أو مع لجنة التدقيق.
- تقارير مالية متأخرة أو صادرة في اللحظة الأخيرة.
- صفقات أو تسويات محاسبية ضخمة أو غير عادية تحدث عند نهاية السنة المالية.
- التغيير المتكرر للمراجع الخارجي.
- أخطاء محاسبية كبيرة (بمبالغ ضخمة) أو متكررة.

- الوضع المالي للشركة:

- وضع مالي مهلهل للشركة مترافق مع نسبة كبيرة للاحتيال في القوائم المالية.
- إيرادات عالية جداً أو زيادة مفاجئة في الإيرادات.
- تناقص صافي الدخل.
- تدفقات نقدية من العمليات التشغيلية متناقصة أو تدفقات نقدية منخفضة بالنسبة إلى صافي الدخل.
- مبيعات وحصص في السوق متناقصة.
- الزيادة في عتلة المديونية.
- سيولة غير كافية.
- منتجات الشركة متقادمة (آيلة إلى عدم الاستخدام وبالتالي إلى الزوال).
- مجموعات جامدة ضمن الحسابات المدينة (زبائن لم تسدد ديونها لوقت طويل ولا تملك القدرة على التسديد للشركة).
- مشاكل ضريبية.
- مشاكل تعاقدية أو قانونية على قدر كبير من الأهمية.
- الفشل الواضح في ملاقة توقعات المحللين لرقم الإيرادات.
- الشك في قدرة الشركة على الاستمرار بمزاولة نشاطها في السوق (مبدأ الاستمرارية).

- قيام عناصر الشركة ببيع مقتنياتهم من أسهم الشركة.
- حجم مخزون كبير (متكدس متراكم) نسبة إلى المبيعات.
- البيئة التي تنتمي لها الصناعة وحالتها وشروطها:
- متقلبة، وخاصة عندما يكون لباقي الشركات العاملة في نفس الصناعة مشاكل.
- شركة تنتج منتج وحيد وتنتمي لصناعة متدهورة.¹

الحالات المؤدية للاحتيال في التقرير المالي الأكثر شيوعاً: قدمت شركة المراجعة الدولية KPMG مقارنة بين ثلاث دراسات عن الحالات والظروف المؤدية للاحتيال في التقرير المالي في الأعوام 1994-1998-2003 كما هو موضح أدناه في الجدول الآتي رقم 2

الجدول رقم (2) دراسة الحالات المؤدية إلى الاحتيال في التقرير المالي: مقارنة بين ثلاث سنوات غير متتالية

1994	1998	2003	الحالات المؤدية للاحتيال في التقرير المالي
33	31	48	-التواطؤ والتآمر بين الموظفين وأطراف ثالثة
59	58	39	- رقابة داخلية غير ملائمة وغير وافية
36	36	31	-تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية
23	19	15	-التواطؤ والتآمر بين الموظفين والإدارة
6	11	12	-عدم سيطرة المجلس على الإدارة
7	8	10	-برامج امتثال غير موجودة أو غير فعالة

Source: KPMG Fraud Study.

F. أثر الاحتيال المالي على الشركة وكيفية الحد من آثاره السلبية عليها:

يؤثر الاحتيال في العديد من الشركات بغض النظر عن حجمها أو موقعها أو صناعتها، فهو يفقدها موارد هامة ويرتب عليها خسائر عالية. فتبعاً للمسح الذي قامت به "جمعية فاحصي الاحتيال القانونيين / ACFE" فقد خسرت الشركات الأمريكية عام 2004 حوالي 660 بليون دولار بنتيجة الاحتيال، حوالي سدس القضايا كلفت المنظمة ما يزيد عن المليون دولار². وأظهرت دراسة Ernest & Young على الشركات الرائدة والهيئات العامة في 32 بلداً أن أكثر من 50% منهم كانوا ضحايا للاحتيال في السنة الماضية، وأن 84% من إجمالي الخسائر مرده إلى طاقم العمل وأن 50% من حوادث الاحتيال الهامة والجديدة تم ارتكابها من قبل إدارة المنظمة بالذات، وشكلت سرقة النقدية وخطط الشراء معظم حوادث الاحتيال التي تم التقرير عنها

¹ Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, P.P. 275-277.

² Excerpted from: Association of Certified Fraud Examiners, "2004 Report to the Nation on Occupational Fraud and Abuse" (Austin, Tex.: Association of Certified Fraud Examiners, 2004), ii, <http://www.cfenet.com/pdfs/2004RttN.pdf>.

في الدراسة، أما الأسباب فكانت ضعف الرقابة الداخلية والمعرفة المحدودة للمدراء الماليين بالرقابة الداخلية. وفي تقرير خاص لعام 1999 عن الاحتيال في التقرير المالي أوضح Beasley, M.S.; Carcello, J.V.; Hermanson, D.R. بأن المدراء التنفيذيين مسؤولين عن 72% من الحالات والمدراء الماليين عن 43% من الحالات وأن المدراء التنفيذيين مع المدراء الماليين مسؤولين بالتضامن عن 83% من إجمالي الحالات.¹

ولا تتوقف آثار الاحتيال السلبية على موارد الشركة فحسب، بل تتعداها لتصل إلى الشركة ذاتها وإلى إدارتها، وفيما يلي بعض هذه الآثار:

- ارتبطت إجراءات فرض القانون المتخذة من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية بحق الشركات المرتكبة للاحتيال في القوائم المالية، بإفلاس هذه الشركات أو بتغيير في ملكيتها.
- يتم في أغلب الحالات شطب الشركة من البورصة المحلية، حيث يرتبط شطب الشركة من البورصة بانخفاض كبير في القيمة السوقية للشركة.
- غالباً ما يتم تحديد هوية المدراء المتهمين بالاحتيال في القوائم المالية في الدعاوى المدنية الجماعية المقامة ضدهم.
- غالباً ما يتم تغريم المدراء المذنبين (الذين ثبتت إدانتهم) أو إنهاء عقود خدمتهم لدى الشركة.
- بالنسبة لأحكام السجن فإنها قليلاً ما تحدث ولكن هذا قد تغير منذ صدور قانون SOX.
- يمنح قانون SOX القدرة لـ SEC على المنع الدائم لمرتكبي الاحتيال المالي من العمل لدى الشركات (بصفة موظفين أو مسؤولين أو مدراء).²

الإجراءات الخاصة بتجنب الاحتيال وآثاره: بعد كشف الاحتيال لا بد من اتخاذ الاجراءات المناسبة لتداركه وتجنب آثاره الضارة منها

- استعادة الخسائر عبر التأمين أو النظام القضائي أو
- تعديل العمليات والإجراءات التشغيلية، بما في ذلك التغيير الضروري لنظام الرقابة الداخلية بالشكل الذي يقلل إلى أدنى حد ممكن من احتمال حدوث احتيال مماثل في المستقبل أو بالشكل الذي يؤمن كشف هذا النوع من الاحتيال عند وقوعه مجدداً في المستقبل.³

G. التشريعات القانونية والمعايير والممارسات الدولية التي تقيد الاحتيال في القوائم المالية :

صدرت تشريعات قانونية لغرض تقييد الاحتيال في القوائم المالية (قانون SOX)، وإضافة لها، يلاحظ أن SEC وبعض الهيئات المهنية الدولية قامت بإصدار معايير وممارسات تمنع بموجبها الاحتيال في القوائم المالية للشركة وتفرض إعداد تلك القوائم بما يتوافق مع GAAP، وبالتالي

¹ Excerpted from: Beasley, M.S.; Carcello, J.V.; Hermanson, D.R. "Fraudulent Financial Reporting: 1987-1997, An Analysis Of U.S. Public Companies," 1999, COSO.

² Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, P.272.

³ Correspondences with West Virginia University-the author of a final report entitled: "Education and Training in Fraud and Forensic Accounting: A Guide for Educational Institutions, Stakeholder Organizations, Faculty, and Students", March 2007.

تفرض العدالة في عرض المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية في القوائم المالية للشركة:

- تضع قائمة المفاهيم المحاسبية المالية رقم 2- تسع صفات في المعلومات المالية تجعلها ذات فائدة للمستثمرين، الدائنين، المحللين، والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية: ملائمة، في الوقت المناسب، موثوقة، تتوافر فيها إمكانية التحقق والإثبات، تعكس مصداقية في تمثيل المعلومات المحاسبية، محايدة، منسجمة ومتسقة (ثبات في استخدام المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى)، هامة، مجدية اقتصادياً (التكاليف مقابل المنافع).¹
- يربط بيان معايير المراجعة رقم 69 الصادر عن AICPA المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين مفهوم الإفصاح بعدالة في القوائم المالية مع GAAP: "إن الحكم بشأن عدالة العرض الإجمالي للقوائم المالية يجب أن يطبق ضمن إطار المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وبدون هذا الإطار لن يكون للمراجع معيار منظم ومتسق للحكم على عرض المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية في القوائم المالية".²
- ينص القسم 101 من ممارسات التقرير المالي FRP الصادرة عن SEC (إصدار السلسلة المحاسبية رقم 4 4 ASR بتاريخ 1938/4/25) على التالي: "عندما يتم إعداد القوائم المالية المرفوعة إلى SEC بما يتوافق مع مبادئ محاسبية غير معتمدة وليس لها تأييد رسمي، فإنه سيتم الافتراض بأن تلك القوائم المالية مضللة أو غير صحيحة برغم الإفصاحات الواردة في شهادة المحاسب أو في حواشي القوائم المالية، بشرط أن تكون المعلومات الواردة في تلك القوائم المالية معلومات هامة وجوهرية".³
- ينص القسم 150 من ممارسات التقرير المالي الصادرة عن SEC (إصدار السلسلة المحاسبية رقم 150 بتاريخ 1973/12/20) على التالي: "يقع على SEC في إطار ممارستها لسلطتها التشريعية فيما يتعلق بشكل ومحتويات التقارير والقوائم المرفوعة إليها مسؤولية ضمان تزويد المستثمرين بالمعلومات الكافية، حيث تمثل القوائم المالية الأساسية والملاحظات التي عليها المتوافقة مع GAAP قسم جوهرية من تلك المعلومات الضرورية".⁴
- أما قانون Sarbanes-Oxley SOX فيركز على منع الاحتيال في القوائم المالية، والامتثال لهذا القانون هو أمر إجباري على الشركات العامة، كما يمكن لمعظم تطبيقاته أن تفيد الشركات الخاصة. والغرض من SOX هو تخفيض الاحتيال في القوائم المالية عبر تقوية حوكمة الشركة والرقابة والإشراف التنظيمي من خلال الرقابة والإشراف على المجموعات التنظيمية الست التالية:

¹ Excerpted from: Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, Norwalk, Conn.

² Excerpted from: American Institute of Certified Public Accountants, Statement on Auditing Standards (SAS) NO. 69, The Meaning of Present Fairly in Conformity with GAAP in the Independent Auditor's Report.

³ Excerpted from: SEC Financial Reporting Practices (FRP) Section 101 (Accounting Series Release, or ASR 4, April 25, 1938).

⁴ Excerpted from: SEC FRP Section 150 (ASR 150, December 20, 1973).

- ❖ **مجلس الإدارة:** يجب أن يحتوي المجلس على أعضاء أكفاء وذوي خبرة، يشاركون في عملية حكم الشركة وتسييس أمورها بشكل فعال، ويتحملون المسؤولية المطلقة عن الشركة، ويجب أن يكون أعضاء المجلس مستقلين مالياً عن الشركة باستثناء تعويضات الشركة الخاصة بالمجلس.
- ❖ **لجنة المراجعة:** يجب أن تتألف هذه اللجنة من أعضاء المجلس الذين لديهم معرفة وخبرة بالحاسبة وأنظمة المحاسبة، ويجب أن تعمل اللجنة بالتضافر مع المدقق الداخلي والمراجع الخارجي والإدارة لضمان نزاهة عمليات المراجعة الخارجية، ويجب أن تحقق اللجنة بخصوص أية مشاكل يشار إليها من قبل الإدارة أو المراجع الخارجي.
- ❖ **الإدارة:** تقع على عاتق المدير العام التنفيذي والمدير المالي المسؤولية الرئيسية في تطبيق إدارة السلوك والرقابة الداخلية على امتداد الشركة، ويجب أن يساهم كلاهما وبشكل فعال في كافة الأوجه الرئيسية لتطوير عملية الرقابة الداخلية.
- ❖ **المدقق الداخلي:** يتوجب على المدقق الداخلي رفع تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق، والغاية من ذلك جعل لجنة التدقيق بمثابة مراجع مستقل على الإدارة العليا، إضافة إلى قيامها بالتأكد بشكل مستقل من جودة الرقابة الداخلية والامتثال.
- ❖ **المراجع الخارجي:** يجب أن يكون المراجع الخارجي مستقلاً عن الشركة شكلاً ومضموناً. ويحظر SOX على المراجعين الخارجيين أن يقدموا لربائتهم خدمات أخرى غير خدمات المراجعة باستثناء ما يتم تقديمه في إطار حدود ضيقة.
- ❖ **هيئات الإشراف والرقابة العامة:** تضع العديد من مجموعات الرقابة والإشراف العام -مثل مجلس الرقابة والإشراف على المحاسبة في الشركات العامة PCAOB- معايير محددة للمراجعين.

H. أهم أنواع الاحتيايل المالي:

- أولاً- احتيايل الإدارة في القوائم المالية
- ثانياً- احتيايل الموظفين
- ثالثاً- الاحتيايل الضريبي
- رابعاً- غسل الأموال
- خامساً- جرائم الإنترنت والجرائم ذات الصلة بالحاسوب

أولاً: احتيايل الإدارة في القوائم المالية

سيعرض البحث فيما يلي أهم مظاهر احتيايل الإدارة في القوائم المالية وفقاً لـ COSO، ثم وفقاً لدراسة قامت بتحليل نشرات تطبيق القانون الصادرة عن SEC، ثم سيعرض كيفية تلاعب الإدارة بالدخل الخاضع للضريبة وقدرتها على تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية لديها، وكيفية تلاعبها بالإيرادات واعترافها الخاطئ بها. وكيفية إخفاء الإدارة بعض المعلومات الجوهرية المتعلقة بأسهمها في البورصة لفترة محدودة، وأثر ذلك على المساهمين المتعاملين بأسهمها

وعلى السوق المالية. ثم سيتناول البحث المؤشرات الدالة على احتيال الإدارة في القوائم المالية، وسبل معالجة الاحتيال في التقرير المالي وفي أسواق رأس المال والتخفيف من درجته.

A. تتمثل مظاهر احتيال الإدارة في القوائم المالية طبقاً للجنة المنظمات الراعية للجنة Treadway والمعروفة باسم COSO¹ بـ:

- الاعتراف الخاطئ بالإيراد.
 - المغالاة في تقييم الأصول.
 - تقييم المطالبات أو النفقات بأقل من قيمتها الحقيقية.
 - اختلاس الأصول.
 - الإفصاح غير الكافي وغير الملائم.
 - تقنيات متنوعة أخرى.
- أكثر حالات الاحتيال في القوائم المالية هي المغالاة في تقييم الإيرادات والأصول، حيث اعتبر تضخيم الإيرادات النمط الاحتيالي الأكثر شيوعاً ضمن احتيال القوائم المالية.

B. وقد بينت دراسة Bonner, S. E. و Palmrose, Z. و Young, S. M. أهم أنماط الاحتيال² الواردة أدناه بعد تحليلهم لنشرات تنفيذ القانون الصادرة عن SEC:

- إيرادات وأصول وهمية أو مبالغ فيها.
- تخفيض وهمي للمصاريف والمطالبات.
- الاعتراف المبكر بالإيراد.
- التصنيف الخاطئ للإيرادات والأصول.
- رفع قيمة الأصول وتقدير المصاريف والمطالبات بأقل من قيمتها الحقيقية.
- حذف المطالبات.
- عدم الإفصاح أو الإفصاح بدرجة غير كافية.
- الاحتيال في حق الملكية أو حقوق المساهمين.
- الصفقات مع الأطراف ذات الصلة.

هنا يبرز مبدأ هام يمكن بموجبه رفع دعوى على الشركة المرتكبة للاحتيال وربحها وهو مبدأ الذات الأخرى، حيث يتحمل ملاك الشركة بموجب هذا المبدأ مسؤولية الأفعال والتصرفات الصادرة عنها ككيان، أي لا وجود هنا لاستقلالية كيان الشركة أو لأي انفصال بين الشخصية الاعتبارية للشركة وشخصية الملاك، ويشير هذا التعبير إلى نظام قانوني منصف وعادل لإصلاح خطأ أو للتأكيد على حق، حيث يمكن للمدعي بموجب هذا النظام ربح دعواه ضد الشركة في الوقت الذي لم يكن ليملك فيه القدرة على إقامة قضية ضد الشركة في ظل القانون العادي. يتم بموجب مبدأ الذات الأخرى تحميل ملاك الشركة مسؤولية أفعالها. ويشير كتيب الخدمات القضائية إلى وجوب عمل اختبار من شقين:

¹ <http://www.coso.org>

² Excerpted from: Bonner, S. E.; Palmrose, Z.; Young, S. M. "Fraud Type and Auditor Litigation: An Analysis of SEC Accounting and Auditing Enforcement Releases," THE ACCOUNTING REVIEW (October 1998), p.p. 503-532.

- هل هناك وحدة مصالح وملكية بين كلي الطرفين، بحيث لا تملك الشركة والمساهمين شخصيتين مستقلتين؟
- هل من الظلم النظر إلى أعمال الشركة لوحدها (عدم اقتران ذلك بالنظر إلى أعمال المساهمين)؟¹

ويتم في بعض الأحيان استخدام F.Accountant في المحكمة لمناقشة مؤشرات مثل :

- التبعية المالية.
- تحديد هوية الشركة.
- عدم وجود انفصال.
- الحوكمة.²

C. وفي مجال الضرائب هناك أساليب شائعة للتلاعب بالدخل الخاضع للضريبة منها:

- المطالبات الاحتياطية باسترداد ضرائب سبق دفعها.
- الحذف المتعمد لصفقات المبيعات من الإقرار الضريبي (كيلا يتم فرض ضرائب على تلك المبيعات).
- عدم الاحتفاظ بالسجلات التي تبين مصاريف النشاط الاقتصادي والدخل الحقيقي له.
- إعداد الدفاتر والوثائق والسجلات بالشكل الذي يخفض الدخل الحقيقي أو يرفع مصاريف النشاط الاقتصادي.
- بيع السلع المستوردة (السجائر ومنتجات التبغ، البيرة والخمر) بدون دفع ضريبة التجارة على هذه المنتجات.
- إدارة العمل والنشاط الاقتصادي دون التسجيل الرسمي لدى الدولة.
- دفع رواتب الموظفين بشكل نقدي بغاية تجنب دفع ضريبة الرواتب والأجور.
- افتتاح وإغلاق أنشطة اقتصادية جديدة لتجنب الضرائب.
- إدارة النشاط الاقتصادي باستخدام اسم عائد لمشروع آخر لتجنب دفع ضريبة الدخل وضريبة النشاط الاقتصادي.

D. من أسباب الاحتيال قدرة الإدارة على تجاوز الضوابط الرقابية. وقد عرض SAS

NO.99 الطرق الثلاث الرئيسية التي تتجاوز بها الإدارة الضوابط:

- تسجيل قيود يومية وهمية (خاصة قرب نهاية الربع المالي أو السنة المالية).
- التحيز المتعمد في الأحكام والافتراضات المستخدمة لتقدير الحسابات (مخصص الديون المعدومة).
- تبديل السجلات والبنود المتعلقة بالصفقات الهامة وغير العادية.

كما عرض SAS NO.99 ثلاث طرق يمكن من خلالها تفادي خطر تجاوز الإدارة للضوابط الرقابية:

- فحص قيود اليومية والتسويات الأخرى.

¹ Excerpted from: Wagner, M. J.; Goldsmith, B. J. "Alter Ego," LITIGATION SERVICES HANDBOOK (New York: John Wiley & Sons, 2001), p.38-2.

² Excerpted from: Dorrell, D. D.; Gadawski, G. A. "FINANCIAL FORENSIC II," 53 (3) (May 2005), p. 20.

- مراجعة التقديرات المحاسبية بغاية البحث عن عنصر التحيز فيها، بما في ذلك المراجعة باتجاه رجعي لتقديرات الإدارة الهامة.
- تقييم المبرر الاقتصادي للصفقات الهامة غير العادية.

(كمثال على التحيز في التقديرات يمكن الإشارة إلى تقديرات شركة Royal Dutch، من مجموعة Shell لاحتياطي النفط والغاز لديها. "فخلال الأسبوع الأول من شهر ك2 لعام 2004، خفضت Shell تقديرها لاحتياطي النفط بحدود 20% بما يعادل 3.9 بليون برميل نفط، وهبطت قيمة سهمها بحدود 9%¹، بنهاية عام 2002 تم تخفيض 4.47 بليون برميل، إضافة إلى 1.4 مليون برميل في عام 2003²)

E. وفي مجال تلاعب الإدارة بالإيرادات يبين Schilit أن هناك سبعة أنواع للاحتيال³:
الخمسة الأولى منها ترفع إيرادات السنة الحالية، أما الاثنتان الأخيرتان فتنتقلان إيرادات السنة الحالية إلى المستقبل:

1. تسجيل الإيراد قبل اكتسابه (كاختساب بضاعة الأمانة المرسلة كمبيعات).
2. خلق إيرادات وهمية (عبر تسجيل قيود يومية وهمية).
3. رفع الأرباح الناجمة عن الصفقات الاستثنائية (بيع الأسهم للربح).
4. نقل المصاريف الجارية إلى فترة لاحقة (عبر جعل حساب الأصل مدينياً بتلك النفقة بدلاً من إدراجها كنفقة عائدة للسنة الجارية).
5. عدم تسجيل المطالبات أو عدم الإفصاح عنها.
6. نقل الدخل الجاري لفترة لاحقة (الاعتراف بالإيرادات الجارية كإيرادات مؤجلة).
7. نقل المصاريف المستقبلية للفترة الجارية (اعتبار النفقات الرأسمالية نفقات جارية، مثال: تكاليف البرامج الإلكترونية).

F. هنا تود الباحثة بيان بعض الأسباب المؤدية إلى احتيال الإدارة في القوائم المالية (بما في ذلك تلاعبها بالإيرادات):

- فساد الإدارة وتجاوزها لضوابط الرقابة الداخلية على عملية التقرير المالي
- ضعف ضوابط الرقابة الداخلية على عملية التقرير المالي وبالتالي ضعف النظام المحاسبي وضعف حوكمة الشركة ما يخلق أعظم فرصة لارتكاب الاحتيال
- التواطؤ بين الإدارة والموظفين (ومن هنا جاءت أهمية السياسات الإدارية في انتقاء الأعلى كفاءة وخلفاً إضافة إلى تدريب الشركة لموظفيها على برامج الامتثال للأخلاقيات وقواعد السلوك لديها ضمن بيئة رقابة مثالية وتحت مظلة شعار الشركة للسلوك والأخلاقيات)
- عدم وجود أدوات تؤمن كشف الاحتيال والتحقيق فيه (بما في ذلك طاقم بشري مؤهل وخاصة F.Accountant)، وعدم التيقن من أن كشف الاحتيال سيؤدي إلى معاقبة المحتال وإحالة للقضاء (وهو جوهر F.A)
- تساهل التشريعات القانونية مع الجرائم المالية بما فيها الاختلاس والفساد الإداري

G. الاحتيال المرتبط بسوق الأوراق المالية، وقيام العاملين في الشركة من موظفين أو مدراء ببيع أسرارها إلى المتعاملين بأسهمها من الخارج:

¹ Excerpted from: Warren, S.; McKay, P.A. "Methods for Citing Oil Reserves Prove Unrefined," WALL STREET JOURNAL (January 14, 2004), p. C-4.

² Excerpted from: Cummins, C. "Shell Slashes Oil Reserve Again; News Overshadows Profit Surge," WALL STREET JOURNAL (February 4, 2005), p. A-3.

³ Excerpted from: Schilit, H.M. "Financial Shenanigans" (New York: McGraw-Hill, Inc., 1993).

يحدث الاحتيال في السوق المالي عندما تقوم الإدارة ببيع أسرارها أو إخفاء بعض المعلومات الجوهرية وذلك كما في المثال الآتي:

- يبلغ معدل إيرادات السهم لشركة XX مقدار مائة ليرة والقيمة السوقية للسهم 1500 ل.
- تعلم الإدارة سراً بأن المبيعات قد تضاعفت وأن الإيرادات العائدة للسهم قفزت إلى 200 ل.
- قام كل من المدير التنفيذي والمدير المالي بشراء 100 سهم من السوق بـ 1500 ل. للسهم الواحد.
- تعلن الإدارة بشكل مزيف عن أن الإيرادات العائدة للسهم تبلغ مائة ليرة وتبقي أمر زيادة المبيعات معلومة سرية.
- بنهاية السنة المالية التالية تعلن الإدارة عن الإيرادات الصحيحة العائدة للسهم والبالغة 200 ل. فيقفز سعر السهم مباشرة من 1500 ل. للسهم إلى 3000 ل. للسهم.
- يقوم المدير التنفيذي والمدير المالي ببيع أسهمهم بالسعر الأعلى (3000 ل. للسهم) ليحقق كل منهما ربحاً قدره 150.000 ل.

هذه الحالة تناقض حالة الأخبار السيئة من حيث المعطيات، ولكن من حيث النتيجة فإن المديرين التنفيذي والمالي قاما بسرقة المساهمين، حيث قام كل منهما بتحقيق ربح مقداره 150.000 ل. على حساب المساهمين الذين اشترؤا أسهمهما بالمباغة.

قد تحتال الإدارة على أي شخص يبيع أسهمه في الفترة التي تبقى فيها الأخبار الجيدة سرية، وأي شخص يبيع خلال هذه الفترة لن يتلقى المبلغ الذي يعكس القيمة الحقيقية للسهم المباع. بالمقابل أي شخص يشتري خلال هذه الفترة سيربح على حساب أولئك الذين قاموا بالبيع. في تلك الأمثلة ليس من الضروري أن تتاجر الإدارة بالأسهم لتحثال على المساهمين.

كما أشارت الأمثلة السابقة فإن المفتاح الرئيسي لتحليل الاحتيال يكون عبر إدراك حقيقة أن الخسائر الناجمة عن الاحتيال تتحقق للمساهمين في الفترة بين تاريخ نشر الشركة للمعلومات الاحتيالية الكاذبة وتاريخ تصحيحها لتلك المعلومات. يشار إلى تلك الفترة بفترة الكتمان أو عدم الإفصاح عن معلومات الشركة، وهي الفترة التي يقوم بها البائعون والمشترون الجاهلون (للمعلومة) بالمتاجرة بأسهمهم بأسعار تختلف عن تلك التي كانت لتكون عليها لو لم يكن هناك احتيال.¹

بالنتيجة تتفق الباحثة مع وجهة نظر Hopwood, W. S.; Leiner, J. J.; Young, G. R. في أن ضرر الاحتيال في القوائم المالية لا يقتصر على الأفراد المستثمرين ولكنه يمتد ليشمل أسواق الأوراق المالية والمجتمع بشكل عام. إذ يمكن النظر إلى سوق الأوراق المالية على أنها الآلية التي تقوم بتخصيص الأرباح والخسائر للمساهمين الأفراد وذلك على أساس المخاطرة والعائد. فمن يشارك في السوق يتحمل مخاطر بيع وشراء الأسهم، والسوق تكافئ المستثمر الربح (الذي اتخذ قراراً سليماً) عبر تحويل الثروة إليه من المستثمر الخاسر (الذي اتخذ قراراً استثمارياً غير صائب). ويتدخل احتيال القوائم المالية على نحو زائف بتقرير سوق الأوراق

¹ Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, P.P. 271-272.

المالية لمن هو الرابح ومن هو الخاسر، فتعاقب متخذي القرارات الاستثمارية السليمة وتكافئ متخذي القرارات الخاطئة والفاشلة.

بالحالة الطبيعية تتمثل مكافأة السوق في الربحية. وبشكل عام، فإن الشركات تحقق الأرباح عندما تقوم بإنتاج السلع والخدمات التي تضيف قيمة للمجتمع. وهذا سبب من الأسباب التي تجعل احتيال القوائم المالية مؤذياً وضاراً من وجهة نظر المجتمع، فهو يأخذ المكافآت من الشركات المنتجة للسلع والخدمات القيمة ويعطيها للشركات المنتجة للسلع والخدمات الأقل قيمة أو التي لا قيمة لها، مما يضر بالاقتصاد والأسواق المالية لأن العوائد والمكافآت هي في الحقيقة إشارة ليتم الإنتاج أكثر فأكثر، وعندما تكافئ السوق نشاطاً أو سلعة أو خدمة معينة فسيتم على الأرجح إنتاج المزيد من ذلك النشاط أو السلعة أو الخدمة. ومن جهة أخرى فعندما تعاقب السوق نشاطاً أو سلعة أو خدمة معينة، فسيتم إنتاج كمية أقل منها. لذلك يتمثل أثر الاحتيال في القوائم المالية في إنقاص كمية السلع والخدمات القيمة المتاحة للمجتمع.

H. أهم أنواع احتيال الإدارة في القوائم المالية: الاحتيال عبر الاعتراف الخاطئ بالإيراد

وجدت العديد من الدراسات أن معظم حالات الاحتيال في القوائم المالية تمثلت في الاعتراف الخاطئ بالإيراد، والذي له شكلين: إما الاعتراف المبكر بالإيراد أو الاعتراف بإيراد وهمي من مبيعات وهمية أو من مبيعات إلى زبائن وهميين، يكون تضخيم الإيراد من خلال:

- تعجيل الشحنات أو إبقاء الدفاتر المحاسبية مفتوحة لإدخال مبيعات لاحقة لها حدثت بعد نهاية الفترة المحاسبية التي تم التقرير عنها.
- الاعتراف بالإيراد الناجم عن صفقات لا يصح اعتبارها مبيعات، مثل بضائع الأمانة التي ترسل للعميل ليقوم ببيعها إلى المستهلك النهائي، ثم بعد أن يبيع العميل ما تيسر له يبعه يرسل مبلغ المبيعات لصاحب البضاعة بعد خصم عمولته، هذه البضائع لا تعتبر مبيعات إلا عند بيعها للمستهلك النهائي وليس عند إرسالها للعميل. كذلك الأمر بالنسبة للمبيعات التي لها شروط خاصة ومحددة. والصفقات التي تحرر الفواتير بها مع الإبقاء على البضاعة موضوع الصفقة في مخازن الشركة. والبضائع التي يتم شحنها لإجراء اختبار عليها أو لتقييمها
- مبيعات وهمية الهدف منها زيادة حجم المبيعات، مثل عمليات المقايضة والصفقات مع الأطراف ذات الصلة /مدراء الشركة وموظفيها ومسؤوليها/.
- عدم تخفيض إجمالي المبيعات بقيمة مردودات المبيعات أو حسومات الدفع النقدي الفوري، وبالتالي فإن رقم صافي المبيعات لا يعكس الواقع.
- تسجيل مبيعات وهمية.¹

لذا كان لا بد من وجود معايير للاعتراف الصحيح بالإيراد، فقامت SEC بتفسير متطلبات GAAP في "SAB 101" أي نشرات المحاسبة الصادرة عن SEC ذات الرقم

¹ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p. 185.

101" الاعتراف بالإيراد في البيانات والقوائم المالية" ¹ والمعدلة بالنشرة SAB 104، وأوجبت توافر أربعة معايير رئيسية للاعتراف بالإيراد من قبل الشركات العامة وهي:

- دليل مقنع على وجود اتفاقية بيع.
- دليل على تسليم البضائع موضوع الاتفاقية أو العقد وعلى أداء الخدمات موضوع الاتفاقية.
- الدليل على وجود سعر بيع ثابت ومقرر.
- التأكد بدرجة معقولة من قدرة الشركة على تحصيل دفعاتها وديونها.

❖ **الاحتياال عبر اختلاف توقيت الاعتراف بالإيراد:** يمكن خرق GAAP بشكل آخر عبر الاعتراف المبكر بالإيراد والتسجيل الفوري لكامل المبيعات منذ البداية، وكمثال على ذلك: ترتبط الشركة بعقد مدته ثلاث سنوات لتزويد خدمات لطرف آخر خلال هذه الفترة، ثم يتم تسجيل كامل إيراد هذا العقد ضمن الفترة المالية الجارية لتضخيم أرباح هذه الفترة على حساب الفترات المالية اللاحقة!

❖ **الاحتياال عبر تسجيل إيرادات وهمية:** تُخلق الإيرادات الوهمية وبكل بساطة عبر تسجيل مبيعات لم تحدث قط، وقد يشمل هذا زبائن حقيقيين أو وهميين. وتتمثل النتيجة النهائية في زيادة الإيرادات والأرباح والأصول عادة (لأنها تمثل الجانب الآخر من القيد المحاسبي المزيف). ²

❖ **الاحتياال عبر تضخيم الإيرادات:** يطرح تضخيم الإيرادات مشكلة كبيرة في مجال الاحتياال، وقد قدم SAS NO.99 الصادر عن AICPA الاقتراحات التالية لكشف الاعتراف الخاطئ بالإيراد، ترى الباحثة أن تلك الاقتراحات تتمتع بكفاءة وفعالية كبيرة لكشف وتحري تضخيم الإيرادات، إضافة إلى عدم استنزافها للكثير من الوقت والجهد والكلفة من قبل المراجع:

- تنفيذ إجراءات تحليلية جوهرية خاصة بالإيرادات وذلك باستخدام البيانات التفصيلية (مثال: مقارنة الإيرادات المقرر عنها للسنة الجارية مع الإيرادات القابلة للمقارنة للعائدة للسنة الماضية وذلك على صعيد التصنيفات التالية: الإيرادات الشهرية للفترة، إيراد الخط الإنتاجي للفترتين، إيراد قطاع العمل للفترتين)، كما يمكن لتقنيات المراجعة بمساعدة الحاسوب أن تفيد في تحديد الصفقات وعلاقات الإيراد غير الطبيعية أو غير المتوقعة.
- إجراء التأكيد مع الزبائن بخصوص بنود محددة في العقود وبخصوص غياب الاتفاقيات الجانبية، لأن المحاسبة الصحيحة غالباً ما تتأثر بتلك البنود أو الاتفاقيات. بعض أمثلة ذلك: معيار القبول، شروط التسليم والدفع، غياب الالتزامات المستمرة أو المستقبلية تجاه الموردين، حق إعادة المنتج، الكميات المضمون إعادة بيعها، شروط الإلغاء أو إعادة الأموال والتي غالباً ما يكون لها صلة في حالات كهذه.

¹ Excerpted from: U.S. Securities and Exchange Commission, Staff Accounting Bulletin (SAB) 101, Revenue Recognition in Financial Statements, 17 CFR Part 211 (December 3, 1999), was updated by SAB 104: Revenue Recognition, Corrected Copy, 17 CFR Part 211 (December 17, 2003).

² Excerpted from: Singleton, T. W.; Singleton, A. J.; Bologna, G. J.; Lindquist, R. J. "Fraud Auditing and Forensic Accounting" 3rd Edition/2006 (New Jersey: John Wiley & Sons, Inc., 2006), P.P. 108-109.

- الاستعلام من طاقم عمل المبيعات والتسويق في الكيان أو من محامي الكيان عن المبيعات والشحنات التي تحدث قرب نهاية الفترة، وعن مدى معرفتهم بأي بنود أو شروط غير عادية تخص تلك الصفقات.
- الحضور المادي في موقع أو أكثر عند نهاية الفترة المالية لمراقبة البضائع التي يتم شحنها أو التي يتم إعدادها للشحن أو المرتجعات التي تنتظر المعالجة، وتطبيق إجراءات الفصل الصحيحة على المبيعات والمخزون (الفصل بين الفترات المالية المتتالية).
- بالنسبة للحالات التي يتم فيها الإدخال والمعالجة والتسجيل الإلكتروني لصفقات الإيرادات، فإن فحص الضوابط الرقابية يفيد في تقرير ما إذا كانت تعطي تأكيداً معقولاً من أن كافة صفقات الإيرادات المسجلة حدثت بالفعل وسجلت بالشكل الصحيح.¹

وبالتالي يمكن القول أن أهم مسببات احتيال الإدارة بالإيراد أياً يكن نوع هذا الاحتيال (تسجيل إيرادات وهمية، الاعتراف الخاطئ بالإيراد) هو: نقص التشريعات المحاسبية المهنية النازمة لمسألة الاعتراف بالإيراد، فساد الإدارة وتجاوزها للرقابة الداخلية، ضعف الرقابة الداخلية وضعف حوكمة الشركة، عدم وجود أدوات تؤمن كشف الاحتيال والتحقيق فيه (بما في ذلك طاقم بشري مؤهل وخاصة F.Accountant)، وعدم التيقن من أن كشف الاحتيال سيؤدي إلى معاقبة المحتال وإحالة للقضاء (وهو جوهر F.A)، إن هذا المسبب الأخير بالذات يعتبر سبباً مشتركاً لكل أنواع الاحتيال المالي.

الإيرادات وتناقض التدفقات النقدية:

يعتبر تحرك الإيرادات هبوطاً مؤشراً واضحاً على وجود الاحتيال، لذا يفترض بالشركات الإفصاح عن الإيرادات العائدة لآخر ثلاث سنوات في قائمة الدخل. ولهذا يجب ألا يقتصر نظر F. Accountant على النتائج المالية للسنة الجارية فقط، كما أن اتجاه الدخل التشغيلي مهم بقدر أهمية اتجاه الإيرادات.

يستطيع المحاسب استخدام قائمة التدفقات النقدية للتأكد من مدى صحة ومصداقية رقم الإيرادات، فإذا كان صافي الدخل يتجه صعوداً في الوقت الذي ينحدر فيه التدفق النقدي التشغيلي (من العمليات التشغيلية) فإن هناك خطأ ما، فإما أن الزبائن يسددون ببطء شديد أو أن المخزون يتكدس، والمعروف أن النقد من العمليات التشغيلية يجب ألا يزداد (أو ينقص) بنسبة مختلفة عن نسبة زيادة (أو نقصان) صافي الدخل. وفي الوضع المثالي، تنمو صافي النقدية من العمليات التشغيلية باستقرار وثبات.²

وترى الباحثة أن قائمة التدفقات النقدية للشركة هي قائمة هامة للغاية، وأن من شأن إجراء التحليلات الصحيحة والمعمقة عليها أن يقدم لـ F. Accountant بالمقابل أدلة إثبات هامة وقوية يمكن استخدامها في المحكمة، أو أن يقدم على الأقل أساساً يُعتمد عليه ويُسترشد به.

¹ Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 4-22.

² Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 4-23.

يسترشد المراجع بعلامات عديدة تحتويها حسابات الإيرادات، منها أن تكون عالية جداً أو منخفضة جداً، أو تزداد بسرعة كبيرة أو لا تنمو بالسرعة الكافية، أو علامات أخرى غير طبيعية. هذه العلامات علامات دالة على وجود إحتيال في حسابات الإيراد.

والإحتيال قد يكون من خلال ترحيل عدة قيود يومية مزيفة إلى السجلات المحاسبية. يتم الإشارة إلى هذه القيود "بالقيود الشاذة الدخيلة" أي القيود المرحلة مباشرة إلى ملخص اليومية أو إلى الأستاذ العام عوضاً عن إثباتها أولاً في دفتر الأستاذ المساعد حيث يتم الإحتفاظ بالمستندات والوثبوتيات اللازمة. اكتشاف مثل هذه القيود أمر صعب في شركات كبرى فيها كم هائل من القيود. ولكن يمكن استخدام تقنيات الحاسوب والبرامج الالكترونية للبحث بفعالية عن تلك القيود الاحتيالية، حيث تقوم برامج خاصة بمسح ونخل وتصفية ملايين قيود اليومية لإيجاد القيود الاحتيالية القليلة، كأن يتم على سبيل المثال استخدام التحليل الرقمي لإيجاد القيود التي لا تتوافق مع قانون بينفورد. كذلك يجب أن يتم تحليل القيود انطلاقاً من التساؤلات الخمس الآتية لتقرير ما إذا كانت طبيعية:

The five Ws\Who,What,When,Where,Why\

من قام بترحيل القيد
لأجل ماذا تم إنشاء القيد
متى تم ترحيل القيد
إلى أين تم ترحيل القيد في النظام المحاسبي
لم تم ترحيل القيد¹

وقد يتم كشف الإحتيال المتعلق بالإيرادات من خلال ضعف ضوابط الرقابة الداخلية. هنا توجد نقطتان رئيسيتان تتصلان بالضوابط:

أولاً- المحاسبون والمراجعون معنادون على تقبل عدد محدود من "الإستثناءات من الضوابط" لدى تقييمهم لفعالية وكفاية نظام الرقابة الداخلية، لأنهم ينظرون إلى نقاط الفشل أو الضعف في الرقابة الداخلية كشيء يجب أن يتم العمل على إصلاحه في المستقبل. ولكن كفاحص للاحتيال يجب تذكّر أن الحوافز الأساسية لارتكاب جرائم الإحتيال هي: الضغط، الفرصة، المبرر. فعندما تعاني المنظمة من ضغوطات معينة وتكون تبريرات الإدارة بأن تلك الضغوطات قصيرة المدى ولن تطول وستقوم بتصحيح نفسها في المستقبل، فإن كل ما هو مطلوب في هذه الحالة لارتكاب إحتيال في القوائم المالية هو نوع من الفرصة. وغالباً ما ينظر فاحص الإحتيال إلى الفشل في الرقابة الداخلية كشيء يجب إصلاحه في المستقبل إضافة إلى التأكد فيما إذا كان قد تم اختراقه في الماضي.

وفي الحقيقة فإن أكثر طرق كشف الإحتيال شيوعاً هي التحقيق في نقاط الضعف في الرقابة الداخلية وتجاوزاتها، لمعرفة ما إذا كان هناك نواحي استغلال معينة لها في الماضي. هنا تتفق الباحثة بالتأكيد مع رأي Albrecht, W. S.; Albrecht, C. C.; Albrecht, C. O.; Zimbelman, M. F

¹ Excerpted from: Albrecht, W. S.; et al., mentioned before, p. 412.

ثانياً- فيما يتعلق بالاحتياال في القوائم المالية يجب أن يتم إيلاء اهتمام خاص لبيئة الرقابة، ففي العديد من حالات الاحتياال في القوائم المالية نجد أن مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة ضعيفة أو غير فعالة، وأن قوة التحكم في المنظمة تعود لمدير تنفيذي أو اثنين.

يؤدي مجلس الإدارة الضعيف أو لجنة التدقيق الضعيفة إلى خلق بيئة رقابة لا تُقدّر السلوك الأخلاقي. مثال ذلك شركة WorldCom حيث كانت الرسالة التي تعمل الإدارة العليا على إرسالها إلى المستويات الأدنى هي أن الرقابة الداخلية غير مهمة وبأنها مصدر إزعاج.¹

I. مؤشرات ومظاهر يمكن أن تدل على احتياال الإدارة في القوائم المالية:

1- وجود اتفاقيات جانبية أو تعديلات لاحقة غير موثقة لاتفاقيات مبرمة سابقاً

في أغلب الأحيان تكون العلاقة بين المورد والمستهلك معقدة ودائمة التغيير. وهذا ما يجعل من الصعوبة بمكان الوصول إلى اتفاقيات نهائية. فيتم إبرام الاتفاق ثم يجري تعديله لاحقاً. الاتفاقيات اللاحقة قد تكون شفوية أو كتابية، وقد تنفذ أحياناً خارج القنوات الطبيعية للرقابة والتقرير. في الحقيقة غالباً ما تقوم الإدارة بأجراء تعديلات على الاتفاقيات الأصلية لأغراض عديدة كرفع أرقام المبيعات مثلاً. تلك التعديلات تعرف باسم الاتفاقيات الجانبية، ويمكن ارتكاب عدد من المخططات الاحتياالية عبر استخدام الاتفاقيات الجانبية المنفذة خارج القنوات الطبيعية للرقابة. لهذا طلب SAB 104 وجود اتفاقيات نهائية لبيع السلع أو لتقديم الخدمات.

اعتماداً على طبيعة النشاط، يمكن أن يمثل وجود العديد من الاتفاقيات الجانبية مؤشراً على وجود الاحتياال، مما يوجه المراجع لعمل استقصاء مفصل شامل لكيفية وتوقيت وسبب الدخول في تلك الاتفاقيات، ولدى وجود اتفاقيات جانبية يتم البحث فيما إذا تم إعدادها خارج القنوات الرسمية للرقابة والتقرير، وإذا كان الأمر كذلك بالفعل فتلك علامة حمراء على الأرجح.

من بين المخططات الاحتياالية المتعلقة بالاتفاقيات الجانبية: إعطاء الزبائن الحق غير المشروط في إعادة البضاعة، السماح للزبائن بإلغاء أوامر شراء في أي وقت، تمديد فترة الدفع المنصوص عليها في شروط الدفع، إضافة إلى خطط الاختلاس المنفذة من قبل طاقم المبيعات لرفع عموالاتهم.²

وتوضح حالة Informix corp الاستخدام الخاطئ للاتفاقيات الجانبية³، حيث تباع شركة Informix برنامج مرخص للشركات، وستقوم تلك الشركات بدورها بإعادة بيع تلك التراخيص لأطراف ثالثة أخرى، أما سياسة الشركة المكتوبة للاعتراف بالإيراد من بيع التراخيص فقد اقتضت الاعتراف بالإيراد فقط في حال استلام اتفاقية بيع ترخيص مؤرخة وموقعة /وذلك بالتوافق مع GAAP وقتها للاعتراف بالإيراد الناجم عن بيع البرمجيات/⁴.

2- منح حقوق الإعادة، استرجاع الثمن أو التبديل:

¹ Excerpted from: Albrecht, W. S.; et al., mentioned before, p. 413.

² Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p. 191.

³ Excerpted from: Securities Act of 1933 (SA) Rel. NO. 7788; Securities Exchange Act of 1934 (SEA) Rel. NO. 42326; Accounting and Auditing Enforcement (AAE) Rel. NO. 1215 (January 11, 2000).

⁴ Excerpted from: American Institute of Certified Public Accountants, Statement of Position (SOP) 91-1, Software Revenue Recognition, issued 1991. SOP 91-1 has since been superseded by SOP 97-2, Software Revenue Recognition, issued 1997, which retains the basic recognition criteria of SOP 91-1.

قد يستغل حق الإعادة أو التبديل أو استرجاع الثمن لغايات الاحتيال. لهذا تسمح الـ GAAP بالاعتراف بالإيراد في حال تمتع الزبون بحق الإعادة في حالات معينة، إذ ينص بيان المفاهيم المحاسبية المالية رقم 48 المنشور في 1981/6

Statement of Financial Accounting Standards NO. 48 "Revenue /SFAS NO.48 Recognition Where Right of Return Exists"¹

على التالي: "عند تمتع الزبائن بحق الإعادة، يمكن الاعتراف بالإيراد عند البيع إذا كان: سعر البيع محدداً بتاريخ البيع، قام المشتري بالدفع أو أنه مجبر على الدفع للبائع، الالتزام بالدفع ليس مشروطاً على إعادة بيع البضاعة من قبل المشتري، لا يتغير التزام المشتري تجاه البائع إذا سُرقت البضاعة أو دُمّرت أو تضررت، وجود فصل اقتصادي بين البائع والمشتري الذي يقتني البضاعة لإعادة بيعها، لا وجود لالتزامات جوهرية على البائع تقضي بإنجاز أمر ما مستقبلاً أو قيامه بتأمين إعادة بيع البضاعة الموجودة لدى المشتري، يمكن إلى حد معقول تقدير كمية المردودات المستقبلية".²

عندما لا يتم الاعتراف بالإيراد عند البيع، فإما أن يتم الاعتراف بالإيراد لدى انتهاء فترة الإعادة المسموح بها أو لدى ملاقة الشروط المذكورة أعلاه.

قد تخالف الشركات أحياناً الشروط المذكورة أعلاه وتنحرف عن متطلبات SFAS NO.48 عبر وضع سياسات محاسبية أو اتفاقيات بيع تمنح بموجبها الزبائن حقوقاً للإعادة (استرجاع الثمن أو التبديل) لا تترافق مع تثبيت سعر البيع، أو تجعل الدفع مشروطاً بإعادة بيع المنتج من قبل المشتري أو باستلام الشركة للنقود المقرض أو بحدث مستقبلي آخر.

عندما تمتد شروط الدفع لتغطي فترة هامة من الزمن الذي يتوقع فيه من الزبون استخدام أو تسويق المنتجات المشتراة من الشركة فإن هذا يخلق المشاكل، لأن هذه الشروط تخلق ترتيبات بضاعة الأمانة، إذ لم يتم نقل الخطر الاقتصادي من البائع إلى المشتري، ولا يمكن تسجيل مبيعات بضاعة الأمانة على أنها إيرادات.³

يتضح مما سبق مدى صعوبة كشف الاحتيال المرتبط بمثل هذه الحالات الأمر الذي يعني ضرورة وجود F. Accountant الذي يتمتع بخبرات ومعارف دقيقة علمية وعملية تمكنه من كشف هذا الشكل من الاحتيال.

استناداً إلى ما سبق، ترى الباحثة أن من أهم أسباب الاحتيالين 1 و 2 أعلاه هو:

- ضعف ضوابط الرقابة الداخلية على عملية التقرير المالي وبالتالي ضعف حوكمة الشركة
- التواطؤ بين الموظفين (ومن هنا جاءت أهمية تدريب الشركة لموظفيها على برامج الامتثال للأخلاقيات وقواعد السلوك لديها ضمن بيئة رقابة مثالية وتحت مظلة شعار الشركة للسلوك والأخلاقيات)

¹ Excerpted from: Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Standards NO. 48, Revenue Recognition Where Right of Return Exists.

² Excerpted from: Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Standards NO. 48, Revenue Recognition Where Right of Return Exists, par. 6.

³ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p. 193.

– عدم وجود أدوات تؤمن كشف الاحتيال والتحقيق فيه (بما في ذلك طاقم بشري مؤهل وخاصة F.Accountant)، وعدم التيقن من أن كشف الاحتيال سيؤدي إلى معاقبة المحتال وإحالة للقضاء (وهو جوهر F.A)

– تساهل التشريعات القانونية مع الجرائم المالية بما فيها الاختلاس والفساد الإداري

3- زيادة قيمة الحسابات المدينة:

قد يكون الاحتيال عن طريق زيادة قيمة الحسابات المدينة. هنا توجد عدة أساليب احتيالية يمكن استخدامها منها عدم شطب أو تأخير شطب الحسابات المدينة التي بات من غير الممكن تحصيلها، وغالباً ما يكون هناك سهولة نسبية في تنفيذ هذه الأساليب لأن عنصر الحكم الشخصي والذاتي لدى الإدارة هو الذي يقدر مخصص الديون المدومة، وليقوم المراجع بالتحقيق في هذه الاحتمالات عليه القيام بمراجعة المخصص وفهمه وتقرير مدى معقوليته عبر سؤال الإدارة وأفراد المحاسبة لتفسير سبب تشكيل المخصص بهذه الكمية بالذات.

وهناك عدة إشارات على وجود الاحتيال في هذا المجال يتوجب الانتباه لها وهي: مخصصات أو احتياطات ديون مدومة بكميات ضئيلة لا تبدو كافية مقارنة مع مثيلاتها في السنوات السابقة، مواصلة تمديد آجال الدفع لزبائن لديهم قدرة محدودة على الدفع، سجل من الاحتياطات غير الكافية لمواجهة الحسابات المدينة التي بات من غير الممكن تحصيلها، ظروف اقتصادية سيئة ومبيعات متدهورة، زيادة عدد الأيام في الحسابات المدينة، تسويات غير نظامية، زيادة صافي الحسابات المدينة (مدينون – م.د.م.فيها) بشكل أسرع من الإيرادات، احتواء الدفاتر المحاسبية - لفترة طويلة- على حسابات مدينة بات من غير الممكن تحصيلها عوضاً عن القيام بعملية شطبها، نزاعات مسجلة مع زبائن معينين تهدد بقدرة الشركة المستقبلية على تحصيل ديونها منهم¹. وفي حال واجه المراجع واحدة أو أكثر من الاشارات الدالة على وجود الاحتيال، فإن عليه استخدام الإجراءات الموسعة.

يبدو أن من أهم أسباب هذا الاحتيال إما جهل الإدارة بالأصول العلمية والمنطقية لتشكيل مخصصات الديون المشكوك بتحصيلها، أو تعمّد الإدارة تشكيل مؤونات متدنية لتغطي اختلاسها لأصول الشركة. وبالتالي تبرز هنا المسببات التالية لهذا الاحتيال:

– عدم وجود أدوات تؤمن كشف الاحتيال والتحقيق فيه والمعاقبة عليه (جوهر F.A)

– تساهل التشريعات القانونية مع الجرائم المالية بما فيها الاختلاس والفساد الإداري

– فساد الإدارة وتجاوزها لضوابط الرقابة الداخلية على عملية التقرير المالي

4- نفقات البحث والتطوير:

وقد يكون الاحتيال باستخدام نفقات البحث والتطوير، فعندما يحدث اندماج شركات مثلاً، تقوم الشركة الدامجة باعتبار الجزء الأكبر من سعر الشراء بمثابة نفقات بحث وتطوير جارية أي تحميلها فوراً على سنة الشراء².

¹ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p. 212.

² Excerpted from: Levitt, A "The 'Numbers Game'" (speech, New York University Center for Law and Business, September 28, 1998), www.sec.gov/news/speech/speecharchive/1998/spch220.txt.

5- تكاليف الدعاية والإعلان:

يمكن أن يحدث الاحتيال عبر رسملة تكاليف الدعاية والإعلان. الأمر الذي يؤثر في قيمة الأرباح صعوداً. لهذا جاء في بيان الوضع المالي 7-93 SOP الصادر عن AICPA والخاص بالتقرير عن تكاليف الدعاية والإعلان¹ على وجوب جعل كافة تكاليف الدعاية نفقات جارية في السنة التي تم تكبدها فيها إلا إذا كان هناك دليل تاريخي قاطع يتيح للشركة إمكانية القيام بتقدير الإيرادات المستقبلية المتأتية من الإعلان تقديراً منطقياً يُعتمد عليه، هنا فقط يتم رسملة نفقات الدعاية والإعلان.

6- إخفاء المطالب:

هناك طريقة لارتكاب هذا الاحتيال ببساطة عبر تأجيل تسجيل المطالب في السنة المالية الجارية ليتم تسجيلها في الأشهر الأولى من السنة المالية التالية، هذا الإجراء يخفي التزامات، الأمر الذي يغير العلاقة بين الموجودات والمطلوبات فتبدو الشركة وكأنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها، يكون الإخفاء من خلال عدم تسجيل صفقات آجلة أو تسجيل الصفقة الآجلة في شركة تابعة لا يتم مراجعة حساباتها أو تراجع حساباتها من قبل شركة أخرى.²

7- التقييم الخاطئ للأصول:

من شأن: تضخيم قيمة الأصول (المدينين، المخزون، الأصول المعمرة)، ورسملة المصاريف، وإنقاص الحسابات المقابلة (مخصص الديون المشكوك فيها، الإهلاكات، الإطفاءات)، من شأن ذلك أن يظهر رقماً أعلى من الحقيقة للأرباح ولحقوق الملكية.³

8- الإفصاح غير الكافي:

قد يكون الاحتيال عبر إخفاء بعض المعلومات المهمة للمستخدمين خاصة المعلومات غير المالية، مثل: الحصة السوقية للشركة، استراتيجياتها، وغير ذلك. وقد جاء قانون SOX لعام 2002⁴ بغاية تصحيح العديد من نواحي القصور في الإفصاح عن البيانات غير المالية، حيث يستلزم هذا القانون من المدراء التنفيذيين والمدراء الماليين الاعتراف بواجبهم في تأسيس وتفعيل والمحافظة على "القيود والضوابط والإجراءات الخاصة بالإفصاح" والتحقق من مدى فعاليتها، إن "DC&P/ Disclosure Controls and Procedures" عبارة عن مصطلح جديد يوسع مفهوم الرقابة الداخلية لتشمل المعلومات المالية وغير المالية، ويشمل DC&P كافة المعلومات في تقارير الشركة الموجهة للجهات العامة وللعموم بما تحتويه من تبيان لـ: حصة الشركة في السوق، المعلومات المتعلقة بالبيئة التنافسية، البيئة التنظيمية، أهداف النشاط الاقتصادي، الاستراتيجية، الأمور المتعلقة بالحوكمة، الشراء والتملك المخطط له، الزبائن، الموردين، العقود. كما يستلزم القانون الإفصاح الفوري باللغة الإنكليزية الصريحة والواضحة عن كافة التغييرات

¹ Issued December 29, 1993.

² Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, P. 109.

³ Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, P. 111.

⁴ Excerpted from: 17 CFR Parts 228, 229, 232, 240, 249, 270 and 274 (August 29, 2002), § 302.17.

الجوهرية في الوضع المالي وعن الأخبار الأخرى المهمة عن الشركة، وكذلك الإفصاح عن كافة الصفقات التي تحدث خارج الميزانية والمعرفة بموجب هذا القانون¹.

9- بنود خارج الميزانية:

قد تقوم الشركة الأم بحذف الخسائر أو الأصول أو المطالبات الدفترية العائدة لكياناتها المنشأة لغرض خاص (SPES) من قوائمها المالية المدمجة عندما تريد إخفاء تلك البنود، وتعود لتضع تلك البنود ضمن قوائمها المالية المدمجة عندما لا تريد إخفاءها².

10- تقديرات الاحتياطات:

قد تتلاعب الشركات بتقديرات الاحتياطات المدرجة على الميزانيات الختامية. حيث يتم تشكيل الاحتياطات لمواجهة تطورات مستقبلية تستلزم الدفع، مثل الديون المعدومة والتزامات الكفالات والضمانات الممنوحة. فتلجأ إلى تخفيضها لتحسين نتائج أعمالها³.

لهذا ترى الباحثة أنه يتعين على F. Accountant فحص سبب الهبوط الكبير في الاحتياطات التي سبق وكونتها الشركة للتأكد من أن ذلك لا يمت للاحتيال بصفة، ومن أن استخدامه أو استخدام معظمه في سنة معينة لم يكن بغاية التأثير غير العادل على نتائج أعمال الشركة.

هنا تعود الباحثة لتؤكد أن من أهم مسببات الاحتيالات سابقة الذكر في البنود 4-5-6-7-8-9-10 الواردة أعلاه:

- فساد الإدارة وتجاوزها لضوابط الرقابة الداخلية على عملية التقرير المالي
- ضعف ضوابط الرقابة الداخلية على عملية التقرير المالي وبالتالي ضعف النظام المحاسبي وضعف حوكمة الشركة ما يخلق أعظم فرصة لارتكاب الاحتيال
- عدم وجود أدوات تؤمن كشف الاحتيال والتحقيق فيه والمعاقبة عليه (جوهر F.A)
- تساهل التشريعات القانونية مع الجرائم المالية بما فيها الاختلاس والفساد الإداري
- نقص الأحكام والقواعد المحاسبية المهنية التي من شأنها توضيح الأسس التي تبني عليها الإدارة أحكامها وتقديراتها بالشكل الذي يكبح من استغلال الإدارة الفاسدة لتلك الأحكام والتقديرات في تغطية اختلاسها لأصول الشركة دون أن يلغي من الحد الأدنى اللازم للمرونة.

J. سبل معالجة وتخفيف احتيال الإدارة في القوائم المالية

تتفق الباحثة مع Golden, T. W.; Skalak, S. L.; Clayton, M. M في الرأي الخاص بـ "الاحتيالات في التقرير المالي وأسواق رأس المال" خاصة فيما يتعلق بضرورة وجود:

¹ The statute requires companies to "disclose all material off-balance sheet transactions, arrangements, obligations (including contingent obligations), and other relationships of the issuer with unconsolidated entities or other persons that may have a material current or future effect on the issuer's financial condition, results of operation, liquidity, capital expenditures, capital resources or significant components of revenues or expenses."

² Excerpted from: Hamilton, A. "Off-Balance Sheet Financing Raises New Suspicions," TAX NOTES (June 17, 2002), p. 1705.

³ Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 4-28.

- قواعد محاسبية وبيانات رسمية للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، تكون أقل تعقيداً وأكثر قابلية للفهم وأكثر قدرة على الحكم بصورة صائبة، إذ تصعب قراءة واستيعاب قسم كبير من المعايير والمبادئ وشروحاتها وتفسيراتها التي تعتبر معقدة حتى على خبراء المحاسبة
- معايير مراجعة جديدة تكمل ما هو ناقص وتوضح ما هو معقد
- فعالية أكبر للجان التدقيق وخاصة فيما يتعلق بأدبيات وأسس المحاسبة والمراجعة، الاستقلالية الصورية والفعلية عن الإدارة، الفعالية الأعلى للأداء والمتمثلة في زيادة عدد الاجتماعات المنعقدة وفي فهم السياسات والإجراءات والممارسات المحاسبية ودراساتها وتقييمها وفي الاستفسار عن مدى صحة الصفقات الهامة.
- إشراف أفضل للإدارة، والتأكيد أكثر على تأسيس الرقابة الداخلية الوقائية الخاصة بمنع الاحتيال ومراقبتها (استمراريتها، فعاليتها، تحديثها، تعديلها).
- سياسات للشركة وإجراءات للإدارة تؤسس قواعد للسلوك الأخلاقي وتحافظ عليها، وتظهر بوضوح عدم التهاون تجاه مخالفة الأصول المحاسبية وخرق سياسات المحاسبة والرقابة الداخلية لدى الشركة.¹

ثانياً: احتيال الموظفين

يقع الاحتيال من الموظفين كما من الإدارة. فالعاملون في الشركة هم المؤتمنون على مواردها وأصولها ويقومون بأنشطة عديدة. والاحتيال قد يقع عند ممارسة هؤلاء للأنشطة المنوطة بهم. وفي إطار مكافحة احتيال الموظفين يعمل F. Accountant مع إدارة الشركة، مجلس الإدارة، المستشارين، المحامين، مدراء الأمن، وآخرين ممن لهم مصلحة بالشركة، لكن باعتبار أن هناك احتمال لأن يصدر الاحتيال من أي طرف من تلك الأطراف، يتعين على F. Accountant العمل والتصرف بشكل منفرد أيضاً ليتاح له إمكانية التفكير والعمل بشكل واقعي دون أية ضغوط أو تأثيرات.

سوف يتناول البحث في هذا الجزء منه ما يلي:

- A. فئات احتيال الموظفين وسمات الموظف المحتمل ودلائل احتيال الموظفين
- B. بعض الأعمال الاحتيالية التي يرتكبها الموظفون
- C. تحري احتيال الموظفين في نظم المعلومات المحاسبية وكشفه

A. فئات احتيال الموظفين وسمات الموظف المحتمل ودلائل احتيال الموظفين.

Michael Comer كان قسم احتيال الموظفين إلى الفئات الواسعة الخمس التالية:²

1- الفساد (الرشوة)

¹ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p.p. 72-73.

² Excerpted from: Comer, M. J. "INVESTIGATING CORPORATE FRAUD" (Burlington, Vt.: Gower Publishing Co., 2003), p.p. 4-5.

- 2- تعارض المصالح
- 3- سرقة الأصول
- 4- التقرير الكاذب أو تزييف الأداء (حسابات مزيفة، التلاعب بالنتائج المالية)
- 5- إساءة الاستعمال تكنولوجياً (الاحتيال المتعلق بالحاسوب، الاستعراض غير المسموح به لصفحات النت).

والموظف الذي يقوم بالاحتيال يتمتع بصفات وخصائص لا بد من معرفتها. فمعرفة صفات هذا الموظف مهمة جداً لـ F.Accountant، لأنها تساعد في توقع وجود الاحتيال بمجرد ملاحظة توفر بعض هذه الخواص في الموظف. Lisa Eversole كانت بينت السمات التالية للموظف المحتمل (الممارس لمهنة معينة):

- مغرور ومتبجح، مخاطر، مجد في العمل، جشع، ساخط ومستاء، يشتكي دوماً
 - الرغبة الجامحة للمكاسب الشخصية، واقع تحت ضغط للإنجاز والوصول لأهداف صعبة، فضولي
 - لا يتبع القواعد، واقع في شدة وتحت جهد، محتاج مادياً
 - مبذر، على صلة وطيدة مع الموردين.¹
- علاوة على هذه السمات هناك دلائل تشير إلى وجود احتيال للموظفين²:

- صفقات لم تسجل بشكل تام أو في الوقت المناسب، أو صفقات سجلت بشكل خاطئ فيما يتعلق بـ: القيمة أو الفترة المحاسبية أو التصنيف أو سياسة الكيان.
- أرصدة غير مدعومة بمستندات ووثائق وصفقات حقيقية، أو صفقات غير مرخص بها.
- تسويات محاسبية تمت في اللحظات الأخيرة وحسنت النتائج المالية بشكل ملحوظ.
- الدليل على دخول الموظفين للنظم والسجلات بشكل يتجاوز حدود صلاحياتهم اللازمة لأداء أعمالهم وواجباتهم المنوطة بهم.³

B. أما الأعمال الاحتيالية التي يرتكبها الموظفون فهي عديدة، أهمها:

1- التلاعب بالشيكات:

يحدث التلاعب عند الوصول إلى شيكات الشركة الموقعة على بياض، أو عند إعداد شيكات وهمية أو شيكات لمستفيدين وهميين أو عند تزوير الشيكات.⁴

كما أن عملية إعادة الشيكات الموقعة وغير المحصلة إلى الشركة بسبب تغير عنوان المستفيد، تحمل فرصة هامة للمتلاعب بالشيك ليحصل على شيكات قانونية من حيث المظهر ويقوم بتبديلها فيما بعد كيفما يشاء.

¹ Excerpted from: Eversole, L. "Profile of a Fraudster" (1998), <http://www.lsu.edu/accounting/faculty/lcrumbley/fraudster.html>.

² Go back to SAS 99.

³ Excerpted from: SAS NO. 99, Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit (New York: AICPA 2002), p.p. 38-39.

⁴ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p. 239. **See also:** Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 5-10.

إضافة لذلك هناك حالات يتم فيها تزوير الشيكات وفتح حسابات مصرفية جديدة بغاية وضع الأموال المحصلة من تلك الشيكات المزيفة فيها.

إن الوقاية من التلاعب بالشيكات والكشف المبكر عنها يقلل من أضرارها. يكون ذلك عبر منح إجازات إجبارية والفصل بين مسؤوليات الموظفين المسؤولين عن الحسابات الدائنة، وتدوير الواجبات¹.

2- تسجيل ذمم مدينة وهمية:

يتم من خلال الذمم المدينة الوهمية تغطية عمليات مبيعات وهمية بذمم مدينة ليتم في النهاية شطب تلك الأخيرة (الذمم المدينة). يمكن لهذه العملية أن تغطي سرقة المخزون تحت غطاء البيع الوهمي لزبائن حقيقيين أو وهميين، وقد يصار إلى التلاعب بتاريخ الذمم المدينة بغاية إخفاء الدفعات غير المسجلة. لهذا على F. Accountant أن يحصل على الدليل على وجود الزبائن أصحاب الذمم المدينة وعلى الحدوث الفعلي لعملية البيع، ثم عليه أن يتفحص أي اعتراض من هؤلاء الزبائن على تأكيدات الشركة المرسله لهم بخصوص أرصدة ذممهم المدينة لدى الشركة، كما يتعين عليه فحص أي عملية شطب للذمم المدينة، ويستخدم F. Accountant نسبة التحصيل (حاصل تقسيم عدد أيام السنة على معدل دوران الذمم المدينة) للكشف عن الذمم المدينة المزيفة وعن سرقة النقد واختلاسه، عند وجود تقلبات غير مبررة في نسبة التحصيل فهناك إشارة حمراء على ذمم مدينة مزيفة².

3- التلاعب بالحسابات الدائنة:

قد يستخدم الموظف اسم شركة وهمية shell company على أنها مورد للشركة وله حساب دائن في دفاترها³، اكتشاف مثل هذه الحالات يحتاج إلى مهارات كبيرة من مراجع الحسابات، وإلى رقابة داخلية قوية على التدفقات النقدية الخارجة من الشركة وعلى عملية إعداد قائمة التدفقات النقدية للشركة، وإلى توظيف مهارات مختصة بتحري الاحتيال (F. Accountant)، أما منع هذه الحالات فيحتاج إلى تشريعات قانونية صارمة بخصوص الاختلاس والفساد الإداري، الخ.

بهذا الخصوص يلاحظ أن هناك عدة خطوات هامة يمكن أن تساعد في منع "الاحتيال في المشتريات" عبر "المورد الوهمي"⁴، من أهمها:

- وجود قائمة مصادق عليها بأسماء الموردين، أما الموردين الجدد فيجب التحقق من وجودهم الفعلي، هل هم موجودون ضمن دليل الهاتف وهل لهم موقع إلكتروني على النت؟

- الفصل بين مسؤوليات العمل، بحيث لا يمتلك موظف الشراء حق الموافقة على المورد.

¹ Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 5-11.

² Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 5-14.

³ Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 5-16. **See also:** Golden, T. W.; et al., mentioned before, p.p. 236-237. **See also:** Albrecht, W. S.; et al., mentioned before, p.p. 510-511.

⁴ Excerpted from: "Six Steps to prevent Procurement Fraud," BASELINE (June 6, 2006), <http://www.baselinemag.com/article2/0,1540,1972097,00.asp>.

- وجود خط ساخن لأصحاب الشكاوى والإبلاغات السرية يضمن كتمان هوية المبلغ.

ترى الباحثة أهمية بالغة لتلك الخطوات شرط أن تظل سرية وأن تكون هناك مثابرة عليها وأن تتوسع مجموعة تلك الخطوات لتشمل كل ما يمكن أن يستجد في هذا المجال.

4- الدفعات الوهمية:

يبتدع مرتكبوا الاحتيال المالي هنا العديد من الحسابات الدائنة المزيفة، حيث تتضمن بعض مخططات الدفعات الوهمية ما يلي:

- دفعات متعددة لمستفيد واحد (لحساب شخص واحد طبيعي أو اعتباري).
- مستفيدين متعددين لذات السلعة أو الخدمة.
- موظفين وهميين على جدول الرواتب والأجور.
- فواتير بقيم مضخمة.
- شركات واجهة أو أشخاص مزيفين.
- مطالبات مزيفة (الاحتيال في قطاعي التأمين والرعاية الصحية).
- رديات (أموال معادة) مضخمة أو مزيفة.
- مصاريف مزيفة متعددة (وجبات الطعام، النقل والانتقال...).
- عمليات تسديد نقدي مزدوجة أو رديات مزدوجة.
- تضخيم الرواتب والأجور.
- قيام عمال وهميين بالمطالبة بالتعويضات.¹

ويمكن تحري وجود موظفين وهميين عبر مجموعة من الاجراءات منها:

- التأكد من الفصل بين وظائف: إعداد الرواتب، دفعها، توزيعها.
 - البحث عن شيكات الرواتب التي لا تتضمن حسميات الضرائب والضمان الاجتماعي، إذ لا يتضمن مبلغ راتب الموظف المزيف أي حسميات.
 - تفحص شيكات الرواتب التي تحمل تجبيرين، على الرغم من أن معظمها قانوني، إلا أن وجود توقيعين قد يشير إلى تزوير تجبير موظف راحل (التجبير الأول) ثم تجبير المبلغ مرة ثانية من قبل اللص لحسابه المصرفي الشخصي.
 - تفحص سجلات الرواتب والأجور للعثور على التكرارية في الأسماء أو العناوين أو أرقام الضمان الاجتماعي.
 - تسليم الموظفين شيكات رواتبهم بشكل يدوي وطلب التعريف بأنفسهم، وعند بقاء بعض الشيكات دون توزيع التأكد من أنها تعود لموظفين حقيقيين داخل الشركة لهم وجود فعلي.²
- ترى الباحثة أن تلك الاجراءات لتحري مخططات الموظفين الوهميين والوقاية منها يمكن أن تكشف حالات الاحتيال بكفاءة ولا تستلزم كبير جهدٍ من المراجع.

¹ Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 5-18. **See also:** Albrecht, W. S.; et al., mentioned before, p. 511.

² Excerpted from: Wells, J. J. "Keeping Ghosts off the Payroll," JOURNAL OF ACCOUNTING (December 2002). P. 82.

5- الاحتيال المرتبط بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

يمكن أن يتم التلاعب بنظام المعلومات المحاسبي عبر التلاعب بالمدخلات من خلال الدخول غير المرخص به أو الاستغلال الخاطيء لمزايا الدخول، أو عبر التبديل المباشر للملف أو تبديل البرنامج أو سرقة البيانات أو تخريب البيانات وتدميرها

ترى الباحثة هنا أن هناك بندان أساسيان للوقاية من احتيال الموظفين المرتبط بنظام المعلومات المحاسبي:

البند الأول/ ضرورة توافر العناصر الخمس لبرامج وضوابط مكافحة الاحتيال التي استلزمها COSO وهي:

أولاً- بيئة الرقابة:

- 1- قواعد السلوك وأخلاقيات التعامل المهني
- 2- خط الاتصال الساخن بأخلاقيات التعامل المهني
- 3- التعيين والترقية
- 4- الإشراف والرقابة من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة
- 5- التحقيق ثم المعالجة والتصحيح بناء على النتائج

ثانياً- تقييم مخاطر الاحتيال

ثالثاً- أنشطة الضبط

رابعاً- المعلومات والاتصالات

خامساً- المراقبة

البند الثاني/ ضرورة وضع الشخص المناسب في المكان المناسب لأن عدم تحقيق تلك المعادلة هو ما يدفع بالشخص غير المناسب الذي يحتل موقع مسؤولية ما للقيام بكل ما يمكنه القيام به بغض النظر عن شريعته وقانونيته مقابل دفع ضريبة المنصب الذي يحتله ومقابل الاستمرار في شغل ذلك المنصب.¹

C. تحري احتيال الموظفين في نظم المعلومات المحاسبية وكشفه.

تبدل جهود كبيرة من قبل مختصين لخلق برامج وقائية ضد احتيال الموظفين إلا أن تلك الجهود غير كافية، هناك إجراءات يتوجب دراستها واختبارها، وعلى المنظمة إجراء عملية تقييم ذاتي استناداً إلى المحاور التالية:²

- 1- هل توجد سياسة "السلوك والأخلاقيات"؟ هل هي ملائمة؟ هل هي منشورة؟ هل تحوي على تعريف للاحتيال؟
- 2- هل يتضمن تقييم الخطر الإجمالي تقييماً لخطر الاحتيال؟ (سيتم شرحه تالياً)

¹ Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, p.p. 306-307-308.

² Excerpted from: Moody, M. "Fraud---Enemies Within," DIRECTOR (April 2000), p. 16.

3- هل هناك خطة للاستجابة للخطر عند وقوعه وللحد من أضراره على النشاط الاقتصادي للمنظمة؟

2- تقييم خطر الاحتيال لدى الشركة:

تقييم الخطر عبارة عن عملية مراجعة وتحليل شاملة للشركة لتحديد مكان وجود المخاطر ونمط الإجراءات التصحيحية المطلوبة. يساعد هذا التقييم المراجع أو F. Accountant على تحديد واستهداف مناطق الخطر العالي.¹

يبين Frank, J. خطوات عملية تقييم خطر الاحتيال:²

- 1- تنظيم عملية التقييم.
- 2- تحديد المناطق التي سيتم تقييمها: إما من الحسابات الهامة أو وحدات العمل على امتداد الشركة.
- 3- تحديد الخطط والسيناريوهات المحتملة للاحتيال التي تؤثر على الصناعة أو المواقع:

○ التقرير المالي الاحتيالي

○ اختلاس الأصول

○ نفقات ومطالب لأغراض غير ملائمة (الرشاوى والفساد)

○ المنظمة التي ترتكب الاحتيال ضد الموظفين أو ضد أطراف ثالثة

○ الاحتيال الضريبي

○ سوء الإدارة المالي المرتكب من قبل الإدارة العليا

4- تقييم احتمال حدوث الاحتيال:

○ ضعيف (باحتمال 1 من 20)

○ ممكن

○ أكيد

5- تقييم أهمية الخطر: - غير هام - هام إلى حد ما - جوهري

6- ربط ضوابط مكافحة الاحتيال: تحديد أنشطة ضبط مخاطر الاحتيال التي تجمع بين {احتمال الحدوث وأهمية الخطر}

7- وضع نتائج التقييم ضمن خطة المراجعة، إضافة لتوثيق نتائج تقييم الاحتيال

وجد Ernest & Young بأن احتمال حدوث الاحتيال لدى المنظمات التي لم تُجرِ تقييماً لخطر الاحتيال كان أكبر بمقدار 66.66% عن الشركات التي أجرت ذلك التقييم.³

وتقدم COSO مثالاً عن تقييم شامل لخطر الاحتيال في إصدارها المعنون بـ: " دليل للشركات العامة الأصغر حجماً"، حيث تم وضع مقياس لخطر الاحتيال لمختلف الوظائف مؤلف من 5 درجات (الدرجة 1 الأقل خطورة والدرجة 5 الأكثر خطورة).

¹ Excerpted from: Derby, B.I. "Data Mining for Improper Payments," JOURNAL OF GOVERNMENT MANAGEMENT 52 (4) (Winter 2003), p-p. 10-13.

² Excerpted from: Frank, J. "Fraud Risk Assessments," INTERNAL AUDITOR (April, 2004), p-p. 43-47.

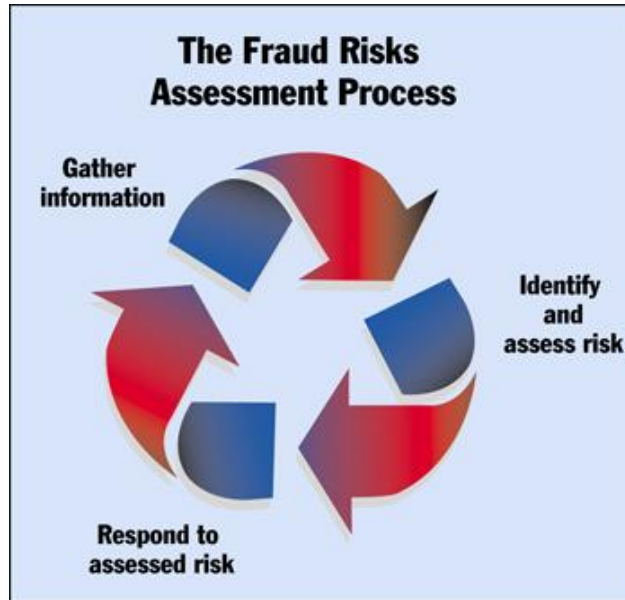
³ Excerpted from: Koletar, J.W. " Fraud Exposed" (John Wiley & Sons, 2003), p. 167.

تم تنفيذ التحليل ضمن مجموعة نقاشية، ووثقت النتائج في جدول يوضح: المخاطر المحددة و درجتها والعوامل المسببة لتلك الدرجة.

ويمكن أن تتضمن مراجعة الاحتيال رسماً بيانياً توضيحياً للصفقات الرئيسية في النشاط الاقتصادي. من إحدى طرق أداء مراجعة الاحتيال طريقة "تحليل الفجوة"، حيث يتم تعيين: الرقابة الداخلية الفعلية، والرقابة الداخلية المصرح عنها من قبل المنظمة، والرقابة الداخلية انطلاقةً من أفضل الممارسات.

من أشكال تقييم الخطر تتبع المسار المحاسبي للعمليات الهامة للنشاط الاقتصادي والتي يلزم PCAOB المراجعين على القيام بها، حيث يتوجب على المراجع تتبع صفقات وأحداث الشركة الهامة العادية وغير العادية من نقطة البداية عبر معالجتها في أنظمة الشركة المعلوماتية والمحاسبية، وعبر عملية إعداد التقرير المالي وصولاً لنقطة التقرير عنها في القوائم المالية للشركة.¹

الشكل رقم 2 : عملية تقييم مخاطر الاحتيال:



Source: www.AICPA-SAS/Auditors' Responsibility for Fraud Detection_files/sas99.jpg

D. احتيال الموظفين في التشريعات السورية:

تناولت التشريعات السورية الجرائم الناجمة عن الاختلال بالواجبات، بما فيها تلك المدرجة ضمن الاحتيال المالي. من هذه التشريعات:

1- قانون العقوبات:

تناول هذا القانون الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة (في الفصل الأول من الباب الثالث)، حيث جرم فعل الرشوة وصرف النفوذ وفعل الاختلاس واستثمار الوظيفة وإساءة استعمال السلطة والإخلال بواجبات الوظيفة، وحدد العقوبات المناسبة لكل جريمة.

¹ Excerpted from: PCAOB Release 2004-001.

وتناول القانون جريمة التزوير (في الفصل الثاني من الباب الخامس)، فجرم تزوير السجلات والبيانات الرسمية والمصدقات الكاذبة وتزوير الأوراق الخاصة، وحدد عقوبات هذه الجرائم.

وتناول قانون العقوبات جريمة أخذ مال الغير (في الفصل الأول من الباب الحادي عشر)، حيث جرم فعل السرقة ونص على العقوبات المفروضة على ارتكاب تلك الجريمة. كما تناول جريمة الاحتيال وسائر ضروب الغش (في الفصل الثاني من الباب الحادي عشر) وجريمة إساءة الائتمان والاختلاس (في الفصل الثالث من الباب الحادي عشر)، ونص على العقوبات المفروضة على ارتكاب تلك الجرائم.

2- قانون العقوبات الاقتصادية (القانون رقم 3/ لعام 2013):

تناول القانون الجرائم الاقتصادية فحددها وحدد عقوبات مرتكبيها، جرم القانون قيام الفرد بتعيين أو ترفيع موظف خلافاً لأحكام القوانين بقصد جلب المنفعة لنفسه (المادة السادسة من الفصل الثاني)، كما جرم اختلاس الأموال العامة (المادة الثامنة من الفصل الثاني) وإبرام عقود بصورة مخالفة للقوانين (المادة العاشرة من الفصل الثاني)

جرم القانون أيضاً الغش في الإنتاج أو الصادرات أو الواردات (المادة الثالثة عشر من الفصل الثاني)، ورشوة الموظف العام (المواد 14 و 15 من الفصل الثاني)، والغش الذي يقوم به الموظف عند بيع أو شراء أو إدارة أموال الدولة (المادة السادسة عشر من الفصل الثاني)، والغش الذي يقوم به في عقود المناقصات وعند إفشائه للمعلومات (المواد 17 و 18 من الفصل الثاني)، كما جرم تلاعب الموظف العام بتوزيع السلع للمواطنين (المادة التاسعة عشر من الفصل الثاني). وقد نص على العقوبات المفروضة على ارتكاب تلك الجرائم.

3- قانون قمع الغش والتدليس (القانون رقم 158/ لعام 1960):

فرض القانون العقوبات على كل موظف عام مكلف بتنفيذ أحكام هذا القانون إذا تعدد إهمال المراقبة أو إغفال التبليغ عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له.

4- قانون الجهاز المركزي للرقابة المالية (الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 64 للعام 2003):

حدد القانون في المادة الرابعة منه نوع الرقابة التي يمارسها الجهاز، وأوجب عليه فحص سجلات ودفاتر ومستندات التحصيل والصرف وكشف حوادث الاختلاس والإهمال والمخالفات المالية والتحقيق بها وبحث بواعثها وأنظمة العمل التي أدت إلى حدوثها واقتراح وسائل علاجها. كما حدد في المادة 23 منه مهام الجهاز المتمثلة في التحقيق في المخالفات المالية والإدارية والاقتصادية والجزائية التي ينجم عنها آثار مالية والمكتشفة من قبله أثناء قيامه بأعمال رقابته أو المحالة إليه، وإذا أسفر التحقيق عن وجود جرم جزائي يحيل رئيس الجهاز نتائج التحقيق مع الأوراق المثبتة إلى القضاء المختص، أما المخالفات المتعلقة بأصحاب المناصب فيتم رفعها إلى رئيس مجلس الوزراء.

وقد أعطى القانون الجهاز، في المادة 24 منه الحق في اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لتحري المخالفات والكشف عنها والاستماع إلى الشهود والتحقيق مع العاملين وغير العاملين وكف يدهم عن العمل والحجز على الأموال بغية المحافظة على الأموال العامة واسترداد الأموال الضائعة. وحدد القانون في المادة 28 منه المخالفات المالية التي تستوجب التحقيق والمساءلة من قبل الجهاز منها:

- مخالفة القوانين والأنظمة المالية وتجاوز الاعتماد وعدم قانونية الصرف بالنسبة للموازنة العامة والموازنات العائدة للجهات الخاضعة لرقابة الجهاز.

- كل إهمال أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو المؤسسات أو الهيئات العامة أو غيرها من الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز أو إلحاق الضرر بالأموال العامة.

- سرقة واختلاس وإساءة الائتمان وكل تبذير في إدارة واستخدام الأموال العامة.

5- قانون الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش لعام 1981

هي هيئة رقابية مستقلة، ترتبط برئيس مجلس الوزراء، تهدف إلى تحقيق رقابة فعالة على عمل إدارات الدولة ومؤسساتها المختلفة، من أجل تطوير العمل الإداري وحماية المال العام وتحقيق الفعالية في الإنتاج، ورفع مستوى الكفاءة والأداء، وتسهيل توفير الخدمات للمواطنين (راجع المادة 2 من القانون). بذلك تكون الهيئة جهازاً إدارياً يمارس رقابة إدارية، وذلك على خلاف الرقابة المالية ذات الطابع القضائي التي تمارسها أجهزة معينة في بعض البلدان، مثل محكمة الحسابات الفرنسية Cour des comptes. يماثل وضع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في سورية وضع الجهاز المركزي للمحاسبات في جمهورية مصر العربية، وهيئة التفتيش المركزي في لبنان، مع ملاحظة أن الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر يتبع لرئيس الجمهورية لا لرئيس مجلس الوزراء.

المادة 5 من القانون حددت مهام الهيئة وأجهزتها، فهي يجب أن تتحقق من سلامة الإنفاق العام لتجنب هدر وضياع الأموال العامة، وأن تبحث في شكاوى المواطنين، وأن تكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم التي تقع من العاملين في الجهات التابعة لرقابة الهيئة وأن تحقق فيها وتتابعها مسلياً أمام الجهات المختصة، إضافة إلى التحقيق في قضايا الكسب غير المشروع بناء على تكليف من رئيس مجلس الوزراء.

وتتولى (الرقابة الداخلية) التابعة للهيئة التحقيق في المخالفات الإدارية والمسلية وفي شكاوى المواطنين، وتضع يدها على كل ما يتعلق بالجرائم الاقتصادية والمالية وتتحفظ على الوقائع والأدلة لحين مباشرة الجهات المختصة التحقيق فيها، إضافة إلى أنها تنفذ أعمالاً رقابية وتفتيشية محددة.

صلاحيات محقق الهيئة في استجواب الأشخاص حددتها (المادة 6) من القانون. في حين حددت المادة 16 حق رئيس الهيئة في الطلب من وزارة المالية إلقاء الحجز الاحتياطي على الأموال العائدة للأشخاص الذين ينسب إليهم بموجب تحقيقات أولية أو نهائية اختلاس الأموال العامة. وقد أعطى القانون الحصانة للعاملين في التفتيش جميعاً عدا معاوني المفتشين (المادة 33)

بعد إنجاز كل مهمة رقابية أو تفتيشية أو تحقيقية يعد العامل بالتفتيش تقريراً بنتائج أعماله متضمناً ما يراه من المقترحات والتوصيات بما في ذلك: فرض العقوبات المسلية الحقيقية، طلب الصرف من الخدمة في الحالات التي تمس النزاهة، طلب تحريك الدعوى العامة في الجرائم التي تطالها قوانين العقوبات فيما يتعلق بالأفعال المرتكبة بسبب الوظيفة، والطلب إلى الجهات الإدارية المعنية اتخاذ صفة الادعاء الشخصي تبعاً لدعوى الحق العام أو إقامة الدعوى المدنية

للمطالبة بالحقوق وتعويض الأضرار (المادة 48)، ويُرفع التقرير إلى رئيس مجلس الوزراء إذا تعلق الأمر بالوزراء والمحافظين (المادة 51).

6- مشاريع قوانين أخرى قيد الإنجاز:

أقر مجلس الوزراء مشروع قانون يقضي بإحداث هيئة مستقلة تسمى "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط برئيس مجلس الوزراء وتحل محل الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بهدف مكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه.

كما أقر المجلس مشروع قانون "الكسب غير المشروع" وذلك في إطار سياسة مكافحة الفساد والذي أعطى محكمة الجنايات اختصاص النظر في هذه الجرائم جنحا كانت أم جنبايات ونص على معاقبة العامل أو القائم بخدمة عامة الذي يحصل لنفسه أو لغيره على كسب غير مشروع بالاعتقال المؤقت وبغرامة تعادل قيمة الكسب غير المشروع مع المصادرة. كما تضمن مشروع القانون عدم سقوط دعاوى الكسب غير المشروع والعقوبات المتعلقة بها بالتقادم وفرض على أصحاب المناصب وغيرهم وعلى القائمين بخدمة عامة وشاغلي الوظائف العامة التي يصدر مرسوم بتحديدتها تقديم إقرارات الذمة المالية عند بدء الخدمة ودوريا كل سنتين.

كما أقر المجلس مشروع قانون يقضي بإحداث إدارة تسمى "إدارة الرقابة والتفتيش" في كل وزارة وكل جهة عامة مستقلة وتعد جزءا من هيكلها التنظيمي يديرها مفتش عام يرتبط بالوزير أو رئيس الجهة العامة المستقلة.

الحقيقة أن التشريعات السورية النازمة لفساد واختلاس الموظفين كانت وفيرة، لكن وللأسف وفي أغلب حالات الفساد تلك كانت نتائج التحقيق والمقاضاة تؤول إلى معاقبة الموظف الصغير وإفلات المدير، كيف؟ لا أحد يعلم! فهل مرد ذلك إلى عدم تطبيق القانون أم إلى تطبيق القانون بشكل غير فعال أم إلى الانتقائية في تطبيق القانون؟

إضافة إلى أن تاريخ عمل الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش أثبت أن الرقابة الإدارية التي تمارسها رقابة مشكوك بأمورها وغير موضوعية بل وحتى انتقائية (تطبيق الرقابة والقوانين على المحتال الضعيف وترك المحتال القوي)، ومما لا شك فيه فإن الهيئة وللأسف قد انخفضت مصداقيتها وأهميتها وقوتها على مر الزمن، إضافة إلى أن ضعف نظم الرقابة الداخلية في أغلب منشآت القطاع الاقتصادي والإداري في سورية كان يمثل فرصة كبيرة للاحتيال، وبالتالي فإن تطبيق التشريعات السورية في مجال مكافحة الجرائم المالية كان يمشي في اتجاه معاكس لاتجاه تطور الجريمة المالية. والأسباب الرئيسية لذلك: عدم وجود عناصر نزيهة ومؤهلة تأهيلاً عالياً للتحقيق في الجريمة المالية بالشكل الذي يُمكن من الوصول إلى مدير عملية الاحتيال، عدم صرامة التشريعات التي تحاسب المحقق الفاسد أو الجاهل، حيث نرى أن تلك التشريعات كانت تمنحه الحصانة في أغلب الحالات بالشكل الذي أثر سلباً بشكل كبير على نزاهة أداء ذلك المحقق.

E. الاحتيال في القوائم المالية في التشريعات السورية (احتيال الإدارة أو الموظفين):

لا شك أن أشكال الاحتيال ومظاهره، كالتى وردت سابقاً، لا حصر لها ولا يمكن نمذجتها. ولكن يمكن الإشارة إلى أمثلة عليها. ويبقى على F. Accountant مهمة كشف أي شكل من الاحتيال

بما في ذلك الأشكال الجديدة المستنبطة في بيانات اقتصادية واجتماعية متطورة تسود فيها ثقافة المعرفة عموماً، والمعرفة المتخصصة خصوصاً. والمجتمعات الناشئة يجب أن تستفيد من خبرات وتجارب المجتمعات التي سبقتها في جوانب التطور المختلفة. من هنا كان على مجتمع الأعمال في سورية الاستفادة من تجارب من سبقه في مجال الاحتيايل المالي ومكافحته والتحقق من وجوده. وقد حاول التشريع السوري التصدي لظاهرة الاحتيايل المالي عبر سن مجموعة تشريعات تعتبر مقبولة مبدئياً ولكن غير كافية لتحقيق غاياتها في الحد من التلاعب والاحتيايل الذي يتطور بوتيرة أكبر من وتيرة تطور التشريعات التي تحاول مكافحته. فيما يلي أهم تلك التشريعات:

1- قانون سوق الأوراق المالية لعام 2006

تكشف قراءات متأنية لقانون سوق الأوراق المالية مجموعة حقائق وقف عليها القانون لها علاقة بالاحتيايل المالي. فقد بينت المادة العاشرة منه مهام وصلاحيات مجلس إدارة السوق. واشترطت المادة 57 منه على مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة تشكيل لجنة للتدقيق وفق ضوابط معينة. كما تفرض المادة 58 منه على الجمعية العامة العادية السنوية للشركة العضو تعيين مراجعي حسابات للشركة بناءً على اقتراح مجلس إدارة الشركة. وتفرض المادة 59 منه على مجلس إدارة الشركة المساهمة العضو مراجعة مدى فاعلية وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة لمرة واحدة في العام على الأقل. وتبين المادة 70 منه الحالات التي يجوز فيها لمجلس إدارة السوق رفض نشر الإصدار. وتبين المادة 71 منه تفاصيل التقارير السنوية والنصف سنوية التي يتوجب على كل مصدر أن يقدمها للهيئة والسوق بعد مراجعتها من المحاسب القانوني المعتمد من قبل المصدر.

أما المادة 72 منه فتتص على وجوب قيام الجهة المصدرة للأوراق المالية بإبلاغ الهيئة والسوق خطياً عند علمها بحدوث تطورات جوهرية قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها. أما الفقرة ب من المادة 73 منه فتتص صراحة على أنه: "لا تتحمل الهيئة أية مسؤولية عن عدم تضمين نشرات الإصدار والتقارير الدورية والإعلانات أو الوثائق المودعة لدى الهيئة من قبل أي طرف لأي معلومات أو بيانات مهمة، أو عن احتوائها على معلومات أو بيانات مضللة" (هذه المسألة سترد لاحقاً وبشكل مستقل).

وتبين المادة 74 منه حق الهيئة في إجراء أي تحقيق أو تفتيش أو تدقيق لتحديد ما إذا كانت أي جهة أو أي شخص قد ارتكب مخالفة أو اتخذ إجراءات تحضيرية تؤدي إلى ارتكاب مخالفة لأي من أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه. وتحدد المادة 75 منه العقوبات المطبقة على أي مخالفة لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

أما المادة 77 منه فتبين حق المدير التنفيذي للسوق في تشكيل لجنة للتحقيق في المخالفات المنسوبة للعضو أو لأي من الأشخاص المرتبطين به على صعيد ممارستهم لأعمالهم في السوق. أما المادة 78 منه فتبين العقوبات التأديبية التي يحق لمجلس إدارة الشركة المساهمة العضو فرضها (بعد إعلام الهيئة) إذا تبين بأن العضو أو أحد الأشخاص المرتبطين به قد خالف الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن السوق.

2- نظام إصدار وطرح الأوراق المالية لعام 2006

بين نظام إصدار وطرح الأوراق المالية في الفقرة أ من المادة 15 منه مخالفات نظام إصدار وطرح الأوراق المالية والعقوبات المفروضة عليها.

3- قانون الشركات رقم 29 لعام 2011

تناولت المادة /142/ من هذا القانون شروط العضوية في مجلس الإدارة. والمادة/145/ صلاحيات مجلس الإدارة. وتناول البند الرابع من المادة/147/ عدم جواز قيام أي عضو في مجلس الإدارة بتولي أي وظيفة ذات أجر أو تعويض في الشركة. المادة/150/ من القانون حددت واجبات مجلس الإدارة بدءاً من وضع الأنظمة الداخلية للشركة إلى اعتماد سياسة الإفصاح الخاصة بالشركة، وصولاً إلى إعداد الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية.

وتناولت المادة /151/ عدم جواز منح تسهيلات من أي نوع إلى أي من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو إلى رئيس المديرين التنفيذيين أو إلى أقربائهم حتى الدرجة الرابعة. وحددت المادة /152/ المحظورات على أعضاء مجلس الإدارة، ومنها: عدم جواز قيام أي من أعضاء مجلس الإدارة بعمليات تهدف إلى التلاعب في أسعار أسهم الشركة في أسواق الأوراق المالية، أو شراء وبيع الأسهم استناداً لمعلومات غير متاحة للعامة أو نقل هذه المعلومات لأي شخص آخر، أو إفشاء أي معلومة سرية تتعلق بالشركة إلى أي مساهم فيها.

وقد تناولت المواد من /153/ حتى 195 مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة وشروط تعيين مفتشي الحسابات، مهمة مفتش الحسابات، واجبات المفتش وحق مفتش الحسابات في دعوة الهيئة العامة للانعقاد، مسؤولية مفتش الحسابات والمعايير المحاسبية، حيث يجب على الشركة تنظيم حساباتها ومراجعتها وحفظ سجلاتها ودفاتها وفق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية. المادة /203/ من القانون اختصت بالعقوبات المفروضة في الحالات التالية:

- تنظيم ميزانية الشركة وحسابات أرباحها وخسائرهما بصورة غير مطابقة للواقع
 - كتم معلومات يوجب القانون ذكرها بقصد إخفاء حالة الشركة الحقيقية عن ذوي العلاقة
 - توزيع أرباح صورية أو غير مطابقة لحالة الشركة الحقيقية
 - نشر وقائع كاذبة لحمل الجمهور على الاكتتاب بالأسهم أو بأسناد القرض
 - تقدير قيمة المقدمات العينية استناداً إلى أسس غير صحيحة
 - تقديم معلومات غير صحيحة في تصريحه المقدم استناداً لأحكام هذا القانون سواء أكان عضو مجلس إدارة أو مدير أو مفتش حسابات
 - ارتكاب أحد المحظورات المذكورة في المادة 152 من هذا القانون سواء أكان عضو مجلس إدارة أو مدير أو مفتش حسابات
- أما المادة/225/ فقد تناولت رقابة الوزارة حيث يحق لوزارة الاقتصاد والتجارة أن تراقب الشركات المساهمة والقبضة والمحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون والنظام الأساسي لهذه الشركات، كما يحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرماً لملاحقة المسؤولين قضائياً.

إن القوانين المذكورة أعلاه جيدة من حيث المبدأ بدون أدنى شك (باعتبار أن أغلب القوانين في سورية جاءت ترجمة للقوانين الأجنبية وخاصة الفرنسية). ولكن هناك نقطة هامة ناقصة وهي وجوب أن يختبر المراجع الخارجي تقييم الإدارة لنظام الرقابة الداخلي في الشركة لأن هذا هو الاختبار المستقل والمحاييد للضوابط الداخلية على عملية التقرير المالي التي يبدي المراجع رأيه بها في النهاية، لكن المشكلة تكمن في تطبيق تلك القوانين أولاً، وفي تطبيقها بشكل فعال ثانياً، وفي توفر الكفاءات البشرية النزيهة والعالية القدرة على تطبيق تلك القوانين، هذا بالإضافة إلى عدم انتشار ثقافة النزاهة والمصداقية والمحاسبة والمسؤولية، للأسف لا تتوفر إحصائيات عن أنواع الجرائم المالية في سورية ومدى انتشارها وخاصة خلال الأعوام السابقة (أعوام الأزمة)، لكن المؤشر العالمي للشفافية الدولية ومكافحة الفساد للأسف صنف سورية خلال تلك الأعوام ضمن المراتب الأخيرة (كما سيتم تبيان لاحقاً)، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على ازدياد نسبة الجرائم المالية وعلى عدم فعالية مكافحتها لا عن طريق التشريعات ولا عن طريق تطبيق تلك التشريعات ولا عن طريق الأدوات الأخرى، من الطبيعي أنه يتوجب تطوير وتفعيل الجهود باتجاه تطوير تلك التشريعات وضمان تطبيقها التطبيق الأمثل، خاصة وأن سورية تتوجه نحو اقتصاد السوق الحر وتفتح أبوابها على كل حديث في عالم المال والأعمال.

يبرز الطرح السابق الحاجة الماسة لثلاثة متطلبات في إطار السعي لمكافحة الجريمة المالية بشكل فعال: تشريعات ونصوص قانونية قوية ومتناغمة ومتكاملة وتلائم خصوصية سورية، أدوات تضمن التطبيق الفعال لتلك التشريعات، أهم تلك الأدوات العنصر البشري النزيه والمؤهل تأهيلاً عالياً في مجال مكافحة، وانتشار ثقافة النزاهة والمصداقية والمحاسبة والمسؤولية. وفرض متطلبات مهنية جديدة على مراجعي الحسابات.

في الحقيقة فإن تلك المتطلبات الثلاثة تشكل أغلب متطلبات استخدام F.A في سورية.

ثالثاً: الاحتيال الضريبي

يعتبر الاحتيال الضريبي نوعاً آخر من أنواع الاحتيال، عرفه المشرع السوري في القانون رقم 25 لعام 2003 على أنه: " كل فعل مخالف لأحكام قوانين الضرائب أو الرسوم يصدر عن المكلف أو من ينوب عنه أو من يمثله أو من يفوضه أصولاً وبقصد التهرب من دفع الضرائب والرسوم المالية كلياً أو جزئياً من خلال ما يقدمه للدوائر المالية من قيود أو بيانات أو وثائق تضمنت معلومات مخالفة للحقيقة أو إخفاءها أو إنكارها أو عدم تقديمها بالمواعيد المحددة قانوناً باستثناء القوة القاهرة أو إتلافها قبل الموعد المحدد لذلك أو ممارسة عمل خاضع للتكليف دون إعلام الدوائر المالية أو إخفاء نشاط يجب إظهاره"، أما دليل دائرة الضرائب الأمريكية فيعرف الاحتيال الضريبي (في الفقرة 25.1.1.2) على أنه: "الفعل الخاطئ والمتعمد من قبل المكلف بقصد التهرب من دفع الضريبة المتوجبة عليه"، وينص صراحة على وجوب توفر عنصرين اثنين ليعتبر الفعل احتيالياً ضريبياً: القصد الاحتيالي و تخفيض مقدار الضريبة. هنا لا بد من الإشارة إلى أن التهرب الضريبي يختلف عن تجنب الضريبة الذي يقوم به المكلف عند تخفيضه لمقدار الضريبة التي يدفعها بشكل قانوني¹.

¹ Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, p. 320.

مسؤولية كشف الاحتيال الضريبي تقع بالدرجة الأولى على مراقب الدخل (موظف الضرائب). لهذا الغرض يقوم موظفوا الضرائب باستخدام طرق مباشرة وطرق غير مباشرة، تتضمن الطرق المباشرة البحث عن الدخل المفقود عبر الإشارة إلى بنود دخل محددة لا تظهر في الإقرار الضريبي، فقد يحذف المكلف من بيانه الضريبي: مبيعات، صفقة عقار كبيرة، بيع أسهم، إلخ. في الطرق المباشرة يستخدم موظفوا الضرائب تقنيات المراجعة التقليدية مثل: البحث عن الشيكات الملغاة أو المدفوعة، سجلات صكوك ووثائق صفقات العقارات، السجلات العامة، والأدلة المباشرة الأخرى للدخل غير المصرح عنه.¹ تعتبر الطريقة المباشرة أفضل من غير المباشرة لكونها تستند إلى دليل الدخل المباشر الذي جمع من الوثائق الأصلية أكثر من استنادها إلى التقديرات غير المباشرة التي قد يحصل عليها المحقق من أطراف ثالثة. هذه الطريقة هي المفضلة لدى مصلحة الضرائب الأمريكية.²

تستخدم الطريقة غير المباشرة عندما لا يملك المكلف سجلات ودفاتر محاسبية كافية، أو عندما لا تعكس الدفاتر المحاسبية بوضوح الدخل الخاضع للضريبة، أو عندما يكون هناك سبب للاعتقاد بقيام المكلف بحذف دخل خاضع للضريبة، أو عندما يكون هناك زيادة كبيرة في القيمة الصافية (الأصول ناقصاً المطالبات) من سنة لأخرى، أو عندما تتغير نسب الربح المجل تغييراً جوهرياً، أو عندما تتجاوز مصاريف المكلف (مصاريف العمل والمصاريف الشخصية) أرباحه المعلنة مع عدم وجود سبب واضح لهذا الفرق.

A. هناك أربع طرق غير مباشرة رئيسية لكشف الدخل غير المعلن عنه وهي: طريقة حساب النقدية – طريقة النفقات (مصادر واستخدامات النقدية) – طريقة القيمة الصافية – طريقة الإيداعات المصرفية. وبالنسبة للطرق الأخرى التي تستخدم في صناعات محددة فقد تم تضمينها في "برنامج تخصص قطاع السوق الصادر عن دائرة الضرائب الأمريكية: إرشادات وتوجيهات حول تقنيات المراجعة"، حيث نجد من ضمن تلك الطرق الإضافية طريقتي هامش الربح – الوحدة والحجم واللتين تستخدمان في المشاريع التي تتعامل بالنقد بشكل رئيسي ولديها عدد محدود من المنتجات والموردين.

1- حساب النقدية: يقوم موظف الضرائب بإعداد حساب للصفقات النقدية (حساب النقدية) لتقرير مدى التخفيض المتعمد في الدخل المصرح عنه في البيان الضريبي.

حساب النقدية: هو تحليل لإجمالي النقدية المقبوضة والمُنْفَقَة من قبل المكلف خلال فترة زمنية محددة. النظرية في حساب النقدية هي أنه إذا تجاوزت مصاريف المكلف – عبر فترة زمنية محددة – دخله المصرح عنه في بيانه الضريبي، ولم يملك المكلف مبرراً لمصدر النقود التي استخدمت في دفع تلك المصاريف، فإن تلك الزيادة تمثل دخلاً غير مقرر عنه.³

2- طريقة القيمة الصافية: تستخدم تلك الطريقة عندما يكون هناك زيادة في القيمة الصافية مترافقة إما مع عدم وجود سجلات كافية تبين دخل المكلف الخاضع للضريبة أو مع اشتباه

¹ For a detailed discussion of IRS practices see: Meldman, R. E.; Sideman, R. J. "Federal Taxation: Practice And Procedure" 6th ed. (Chicago: CCH Incorporated, 2001).

² Excerpted from: IRM 4.10.4.5.2. "IRS Audit Technique Guide: Bars and Restaurants: Market Segment Specialization Program," April 9, 2003, Training 3149-118 (Rev 11-2002).

³ Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p.p. 6-6+6-7+6-8.

قوي بوجود احتيال. وقد أقرت تلك الطريقة غير المباشرة (طريقة القيمة الصافية) من قبل المحكمة العليا على يد M.L.Holland عام 1954¹

3- طريقة النفقات/مصادر واستخدامات النقدية: وافقت المحكمة العليا على استخدام موظفي الضرائب لتلك الطريقة عام 1942.² وغالباً ما يستخدم موظف الضرائب تلك الطريقة عندما يكون المكلف أميل للتبذير والإنفاق والعيش برفاهية منه إلى شراء الأصول والاستثمارات. فإذا تجاوز إنفاق الفرد إجمالي الدخل المصرح عنه فإن الفرق يمثل دخلاً غير مصرح عنه (نقود مسروقة أو أموال مخدرات)، وغالباً ما يستخدم موظف الضرائب هذه الطريقة لدى التعاطي مع المكلفين بسبب إمكانية فهمها من قبلهم، أما في المحكمة فقد يستخدم موظف الضرائب حساب القيمة الصافية لإعادة احتساب الدخل.³

4- طريقة الإيداعات المصرفية: ينصب التركيز هنا على النقود التي تم إيداعها خلال العام، حيث تحاول تلك الطريقة إعادة بناء مجمل كمية النقود المستلمة الخاضعة للضريبة بدلاً من إعادة بناء القيمة المعدلة للنقود المستلمة الخاضعة للضريبة⁴. أي: تستخدم طريقة الإيداعات المصرفية لتحديد النقود المتأتية من مصادر مجهولة عبر مراجعة السجلات المصرفية والصفقات المالية الأخرى.⁵

B. الطرق غير المباشرة الأخرى:

1- طريقة هامش الربح: يفضل استخدام تلك الطريقة عندما لا يتم إيداع النقود المستلمة وعندما لا يكون هناك إمكانية لتقرير إجمالي المصاريف النقدية المدفوعة –إلا إذا أفشى بها المكلف صاحب العلاقة-

2- طريقة الوحدة والحجم: يتم هنا ضرب سعر بيع الوحدة بإجمالي الوحدات المباعة، ويمكن تحديد إجمالي الوحدات المباعة إما من حساب كلفة البضاعة المباعة –إذا كان موثقاً- أو بالرجوع إلى الموردين الرئيسيين للمكلف، يستفاد من تلك الطريقة بشكل خاص عندما ينتج/يبيع النشاط الاقتصادي موضوع التحقيق عدداً كبيراً من المنتجات العادية والمتماثلة (الغير مصنعة بناء على مواصفات طلبها الزبون).⁶

وتتفق الباحثة مع Hopwood, W. S.; Leiner, J. J.; Young, G. R في الرأي بأن موظفي الضرائب و F. Accountants يستخدمون تلك الطرق وغيرها لتحديد عناصر التخفيض أو الزيادة في الدخل الخاضع للضريبة، وأن ذلك الاستخدام لا يقتصر على حالات التهرب الضريبي فقط وإنما يتعداها إلى التحقيق في احتيال الإدارة في القوائم المالية واحتيال الموظفين عبر مخططات السرقة والاختلاس وحتى التحقيق في الدخل الحقيقي للجريمة المنظمة.

¹ Excerpted from: Holland, M. L. Sct, 54-2 USTC ¶9714, 348 US 121, 75 Sct 127. And from: Conaway, C. T., CA-5, 94-1 USTC ¶50,009, 11 F3d 40.

² Excerpted from: Johnson, W. R. Sct, 43-1 USTC ¶9470, 319 US 503, 63 Sct 1233.

³ Excerpted from: Meldman, R. E.; Sideman, R. J. "Federal Taxation: Practice And Procedure" 6th ed. (Chicago: CCH Incorporated, 2001), p. 764.

⁴ Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 6-19.

⁵ Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, p. 346.

⁶ Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, p.p. 346+348.

3- تحليل النسب: تنصح السلطات الضريبية الأمريكية موظف الضرائب بتحليل النسب التشغيلية عند فحص الأنشطة الاقتصادية لأن التغيرات الكبيرة في النسب من سنة لأخرى أو النسب البعيدة عن معايير الصناعة تشير إلى مواضع احتيال محتملة. وتفيد التحليلات الإحصائية وتحليلات النسب F. Accountant في تحليل البنود الكبيرة وغير العادية كما تفيد في الإشارة إلى البنود الواجب فحصها في القوائم المالية وإلى نطاق ذلك الفحص.

بالنسبة لاستخدام الطرق غير المباشرة في قضايا غسل الأموال الناجمة عن التهرب الضريبي (الجريمة الأصلية هي التهرب الضريبي والجريمة التابعة هي غسل الأموال): يرى Madinger, J.; Zalopany, S. A. ومعهم الباحثة بأنه يمكن الاستفادة بشكل كبير من فعالية الطرق غير المباشرة في إثبات الدخل في تلك القضايا، لأن الهدف الأساسي من مخطط غسل الأموال الناجح هو منع التعقب المباشر للدخل القذر وصولاً إلى مصدره الأساسي وهو الجريمة التي ولدت ذلك المال القذر، والطرق غير المباشرة هي في حقيقة الأمر مجرد عمليات حسابية تبرهن وجود رقم معين. أما القسم الآخر من قضية غسل الأموال فإنه سيزود المحكمة بالتبرير الملائم للمصدر الحقيقي لتلك الأموال، وبالتالي فإنه سيثبت تأتي المال القذر من نشاط محدد غير قانوني (والذي قد يكون التهرب الضريبي).¹

C. موقف المشرع السوري من التهرب الضريبي:

تصدى المشرع السوري للتهرب الضريبي لكونه جريمة، فصدر قانون مكافحة التهرب الضريبي (القانون رقم 25 للعام 2003)

حدد القانون مهام وصلاحيات مديرية الاستعلام الضريبي (المادة 3) المتمثلة في مكافحة التهرب الضريبي عن طريق استقصاء المعلومات الموثقة عن الأوضاع المالية للمكلفين وجمع البيانات عن مطارح الضرائب والرسوم وضبط حالات التهرب منها والتحقيق في الشكاوى والإخبارات المتعلقة بالتهرب الضريبي وتحري أبرز طرق التهرب الضريبي ومعالجتها مع الجهات المختصة. ومنح العاملين في مجال الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي حق الاطلاع على كل ما له علاقة بالتكليف بالضرائب والرسوم، وإلزام جهات القطاع العام والتعاوني والمشارك بتقديم كافة البيانات والمعلومات والوثائق المطلوبة من قبلهم (المادة 6)

وقد حدد القانون في المادة 8 عقوبات التهرب الضريبي (الحبس مدة شهر وغرامة قدرها 200 بالمائة من الضريبة أو الرسم السنوي عن سنة واحدة عن التكليف أو جزء التكليف محل التهرب حسب الحال وتضاعف العقوبة في حال التكرار). ولم يعط القانون حصانة للعاملين في مجال الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي الذين يثبت استثمارهم أسرار نتائج أعمالهم لمنفعتهم أو منفعة غيرهم، حيث يحالوا إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية والتأديبية بحقهم (المادة 10).

ساهمت مديرية الاستعلام الضريبي في وزارة المالية برصد الخزينة العامة بمبالغ كبيرة جداً ناجمة عن ضبط العديد من حالات التهرب الضريبي، من حالات التهرب تلك ما كان بسيطاً ومنها ما كان معقداً، وترى الباحثة أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون أداء مديرية الاستعلام

¹ Excerpted from: Madinger, J.; Zalopany, S. A. "Money Laundering: A Guide for Criminal Investigators", (Boca Raton, FL: CRC Press, 1999), p. 151.

لعملها على النحو الأمثل: نقص المعدات والتجهيزات التقنية، نقص الكادر الفني المتخصص بالحواسيب والشبكات، النقص الشديد في عنصري التدريب والمساعدة الفنية المقدمين من المانحين الدوليين على كيفية التعامل مع أحدث وسائل وتقنيات التهرب الضريبي، عدم تلاؤم التعويضات الممنوحة لعناصر الاستعلام مع المخاطر الكبيرة التي يواجهونها وبالتالي عدم تناسب الكلفة مع العائد الأمر الذي قد يمثل مبرراً لدى الندرة من ذوي النفوس الضعيفة لتقبل الرشاوى وتفضيل مصالحهم الشخصية على مصلحة الدولة والخزينة العامة، تقادم طرق التحري والتحقيق المستخدمة من قبل عاملي الاستعلام الضريبي.

وبالعموم فإن هناك حاجة لرفع الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع كافة، إضافة إلى تطوير قانون مكافحة التهرب الضريبي ليشتمل على المستجدات في تشريعات مكافحة التهرب الضريبي، إضافة إلى إزالة المعوقات سابقة الذكر.

في الحقيقة فإن هناك بندان (التشريعات والكفاءات) يمثلان بعض متطلبات استخدام F.A في سورية.

رابعاً: غسل الأموال

A. تعريف غسل الأموال ومراحله:

عرف المشرع السوري في المرسوم التشريعي رقم 33 لعام 2005 والمعدل بالمرسوم التشريعي 27 لعام 2011 غسل الأموال بأنه كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال التي لها علاقة بعمليات غير مشروعة وذلك تمويها لمصادرها الحقيقية ولكي تظهر على أنها ناجمة عن عمليات مشروعة.

تقسم عملية غسل الأموال التقليدية إلى ثلاث مراحل: - الأولى: إيداع النقود في منشأة مالية مصرفية أو غير مصرفية - الثانية: إجراء مجموعة من التحويلات المعقدة لتمويه المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة وإخفاء مسار المراجعة ويدعى هذا بترقيد الصفقات - الثالثة: إعادة دمج تلك النقود بالنقود المشروعة.

على الرغم من أن الاحتيال وغسل الأموال كلاهما جرائم تستند إلى الخداع، وعلى الرغم من أن حركة النقود التي تم الحصول عليها عبر الاحتيال هي نوع من غسل الأموال، إلا أن هناك فرق كبير بين الاحتيال وغسل الأموال ولا يجوز الخلط بينهما.¹

فقد عرفت FATF فرقة العمل المالي لمنظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية OECD غسل الأموال على الشكل التالي:

" تهدف أغلب النشاطات الإجرامية إلى توليد الربح للفرد أو للمجموعة التي تقوم بذلك النشاط، وغسل الأموال هو معالجة تلك العائدات الإجرامية بهدف تمويه أصلها غير القانوني، ولهذه

¹ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p. 510.

العملية أهمية عالية من حيث أنها تمكن المجرمين من التمتع بأرباحهم دون أن يعرضوا المصدر المولد لتلك الأرباح للخطر"¹

الفاتف هي هيئة دولية أنشئت ما بين الحكومات بالارتباط مع OECD بهدف تطوير سياسات مكافحة غسل الأموال AML، وهي تعتبر الرقيب العالمي الفريد في مجال مكافحة غسل الأموال، ويتمثل دور الهيئة الأساسي في مراقبة تطور استراتيجيات AML في الدول الأعضاء والسعي إلى تثقيف وإرشاد الدول الأعضاء وغير الأعضاء بمخاطر غسل الأموال على الصعيدين الإقليمي والوطني. وتصدر الفاتف سنوياً اتجاهات غسل الأموال ونقاط الضعف الممكن استغلالها من قبل غاسلي الأموال، كما تصدر تقريراً بحالات عملية تلخص فيه نتائجها.

B. تستخدم في عمليات غسل الأموال أدوات وتقنيات عديدة منها:

- a. التهريب
- b. تجزئة المبالغ المودعة بحيث تكون أقل من الحد الأدنى الذي يتوجب الإقرار عن مصدره (في USA يبلغ \$10.000)
- c. استخدام شركات الواجهة: أي تأسيس منشآت والادعاء بأن الأموال متأتية من أنشطة تلك المنشآت، من هذه المنشآت: محلات المجوهرات، المراكز التي تقدم خدمات مالية (صرافة - تحويل)، وكالات السفر، شركات الاستيراد والتصدير
- d. استخدام الشركات الوهمية
- e. عبر الحوالات المصرفية
- f. إيداع النقود القذرة في بنوك الأوفشور² واستخدام تلك الحسابات المصرفية كضمان للقروض المسحوبة من بنك آخر في بلد آخر.
- g. الحسم على الصفقات: يقوم تاجر المخدرات هنا ببيع الحسابات المدينة (التي تمثل عائداته الآجلة من بيع المخدرات للزبائن) لديه بخصم معين، أي أنه يحصل على كمية أقل من النقد ولكن بوقت أبكر.
- h. التجارة باتجاهين متعاكسين: حيث تتضمن شراء العقود لحساب معين وبيع كمية مقابلة من العقود من حساب آخر في نفس الوقت، وحيث أن نفس الشخص يملك سلطة التحكم بكلي الحسابين فإن أي ربح أو خسارة من الحساب الأول سيقابلها خسارة أو ربح الحساب الثاني بالاتجاه المعاكس، وبالنتيجة: لن يكون هناك أثر على الوضع المالي لغاسل الأموال الذي بيض أمواله القذرة عبر صفقاته التي جرت في مجرى صفقات شرعية كثيرة وهائلة بملايين الدولارات.

¹ Excerpted from: Financial Action Task Force, Basic Facts about Money Laundering, <http://www1.oecd.org/fatf>

² نشأ مصطلح 'أوفشور' OFF-SHORE أساساً كإشارة إلى جزر القنال الإنجليزية الموجودة خارج نطاق المملكة المتحدة. فهناك توجد العديد من مصارف الأوفشور، أساساً. ثم استخدم هذا المصطلح بشكل مجازي فيما يتعلق بأماكن مثل لوكسمبورغ، أو سويسرا، أو أندورا. وعليه فإن المصطلح يشير إلى أي مكان خارج الوطن أو البلد الذي تقيم فيه حالياً. يقدم كل مركز أوفشور مجموعة متنوعة من المصارف ومستويات التنظيم والخدمات المختلفة، وأفضل المراكز المعروفة هي جزيرة آيل أوف مان وجزر القنال الإنجليزية والتي تشمل جبرسي وغيرنسي، تليها سويسرا وجزر كايمان.

i. شراء الغاسل لعقار ما بسعر معلن أقل بكثير من القيمة السوقية العادلة لهذا العقار (ولكن في الحقيقة بسعر يعادل تلك القيمة السوقية)، ثم قيامه بإعادة بيع ذلك العقار بقيمته العادلة الحقيقية محققاً بذلك ربحاً دفترياً موثقاً وقانونياً!

j. الأسعار المضخمة: من إحدى تقنيات الغسل الشائعة تسجيل أسعار عالية مقابل البضائع المستوردة من الخارج.

k. عمليات السوق الموازية: هنا يلجأ غاسلوا الأموال إلى استبدال الدولارات القذرة بعملات أجنبية أخرى، وأحياناً يعيدون استبدالها إلى دولارات مرة أخرى، وأحياناً يتعامل الوسطاء الذين يخدمون عصابات المخدرات مع بعض الشركات التي تستورد بضائع من أمريكا، وقد يعرض الوسطاء على هذه الشركات أن يقوموا بسداد قيمة هذه البضائع بالدولار للمصدرين الأمريكيين، وفي المقابل يقوم المستوردون بالسداد لهؤلاء الوسطاء في كولومبيا وبالعملة المحلية الكولومبية.¹

إضافة إلى ما سبق يمكن استخدام النقود الإلكترونية لغسل الأموال. فالآن وعبر الإنترنت أصبح متاحاً لأي شخص تحويل كميات كبيرة من النقود من موقع لآخر دون استخدام البنك، ومع بقاء عملية التحويل وهوية أطرافها مجهولة تماماً.

أصبح هناك وجود فعلي لصفقات الإنترنت التي تستخدم النقود الإلكترونية دون الحاجة لأطراف ثالثة وما قد يترتب عليه من عمليات مراجعة ومراقبة، إضافة إلى ذلك يمكن تحويل النقود الإلكترونية بالشكل الذي تنشأ فيه تلك النقود ضمن سلطات قضائية تُعتبر تلك الأنشطة المولدة للأموال القذرة أنشطة مشروعة!²

وترى الباحثة بأن النقود الإلكترونية لا تخلق فرص غسل جديدة فحسب بل فرصاً خطيرة جداً يجب أن تقابلها تقنيات مكافحة عالية المستوى وأن تطبق من قبل أشخاص مؤهلين بدرجة عالية.

C. أثر عمليات غسل الأموال على القوائم المالية:

تؤثر عمليات غسل الأموال على القوائم المالية من الناحيتين المباشرة وغير المباشرة (على العرض العادل لحالة النشاط الاقتصادي)، وعلى الرغم من أن الأثرين يحملان درجة الأهمية العالية ذاتها، إلا أن الإدارة غالباً ما لا تعطي الآثار غير المباشرة الاهتمام الذي تستحقه.

يستخدم غاسلوا الأموال الكيانات الاقتصادية كقناة لتميرير الأموال غير المشروعة فيها، لذلك فإن أثر غسل الأموال على القوائم المالية أقل بكثير من أثر الاحتيال عليها (اختلاس الأصول مثلاً)، وبالتالي من غير المحتمل أن يتم كشف غسل الأموال خلال مراجعة القوائم المالية. إضافة لذلك: عادة ما تتسبب الأنشطة الاحتيالية في خسارة و/أو اختفاء الإيرادات و/أو الأصول، في حين أن غسل الأموال يتضمن التلاعب بكميات ضخمة من العائدات غير المشروعة للفصل أو لزيادة البعد بينها وبين المصدر الذي ولدها وذلك بشكل سريع وبدون لفت الانتباه.

¹ Excerpted from: Richards, J. R. "Transnational Criminal Organizations, Cybercrime, and Money Laundering: A Handbook for Law Enforcement Officers, Auditors, and Financial Investigators", (Boca Raton, FL: CRC Press, 1999), p-p. 50-59.

² Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p.p. 7-3+7-4.

وعلى الرغم من أنه من النادر أن يكون لغسل الأموال أثر مباشر على القوائم المالية، إلا أن آثاره الأخرى غير المباشرة هي التي تحمل أهمية أكبر، من هذه الآثار:

- اشتباه سلطات إنفاذ القانون باختراق غسل الأموال للمنشأة، وتوجيهها طلبات الإفصاح أو تجميد الأصول بناء على ذلك.
- إيقاف التشغيل وسحب الرخصة عند اكتشاف خرق كبير لأنظمة وضوابط AML.
- الكارثة التشغيلية: احتمال المصادرة المدنية لأصول المنشأة أو رفع المساهمين الدعوى عليها عند اكتشاف قيام المنشأة بغسل الأموال.
- تدمير السمعة: وهو أهم أثر على المنشأة.¹

بالإجمال: يرى Golden, T. W.; Skalak, S. L.; Clayton, M. M. وترى معهم الباحثة أنه بالرغم من أن غسل الأموال قد لا يحمل أثراً مباشراً وكبيراً على القوائم المالية، إلا أنه قد يعرض الشركة أو المنشأة المالية لخطر جوهري وحقيقي.

إذا كان لغسل الأموال مثل هذه الآثار فإن هناك جهات عديدة تسهم في حدوثها. فبالإضافة إلى الجهة القائمة بعملية الغسل، هناك مؤسسات مالية وغير مالية لها دور فاعل في غسل الأموال.

D. دور المؤسسات المالية في تبييض الأموال:

D-1- المؤسسات المالية المصرفية: تسهم هذه المؤسسات في تبييض الاموال من خلال:

(a) أعمال البنوك المراسلة:

يقدم البنك الأجنبي الأصل لزيائنه عبر صلاته مع البنوك المراسلة المحلية إمكانية إجراء عمليات تحويل برقي هائلة (تصل إلى واحد تريليون دولار في اليوم الواحد في الـ USA)، إضافة إلى حسابات الدفع الوسيطة، يُمكن حساب الدفع الوسيط زبائن البنك الأصل (في البلد المسجل فيه ذلك البنك الأصل) بأن يسطروا شيكات مسحوبة مباشرة على الحساب المراسل للبنك الأصل، وبالتالي توفر البنوك المراسلة لكافة زبائنها الأجانب إمكانية الولوج المباشر للنظام المصرفي في أمريكا.²

(b) استخدام الحسابات الوسيطة:

ينشئ غاسل الأموال صلات مع 15-20 شخصاً في دول مختلفة حول العالم، ويعطي هؤلاء الأشخاص دفعات دورية ليفتحوا بها حسابات مصرفية ويجروا صفقات بنكية يومية طبيعية على تلك الحسابات (تسطير الشيكات واستخدام البطاقات الائتمانية)، بالنهاية وبالترابط مع الآخرين في السلسلة سيكون هناك "فورة" في التحويلات البرقية التي تنقل الأموال داخل وخارج تلك الحسابات المتعددة، وبحلول الوقت الذي تكتشف فيه سلطات إنفاذ القانون والجهات المنظمة حقيقة نشاط تلك الحسابات وهو غسل الأموال، سيكون هؤلاء الأفراد قد انتقلوا لمدن جديدة

¹ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p. 517.

² Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 7-7.

بهويات جديدة لإعادة الكرة من جديد. علماً بأن شركات الواجبة أو الشركات الوهمية التي استلمت معظم تلك النقود لا يمكن تعقبها عادة من قبل أي شخص.¹

(c) البنوك الوهمية ومصارف الأوفشور OFF-SHORE:

شركات الـ OFF-SHORE هي شركات ذات كيان قانوني يتم تسجيلها في بلد أجنبي غير بلد أو بلدان مؤسسيها. يمكن أن تمارس نشاطاتها وعملها في بلد ثالث. وقد تدير هذه النشاطات شركة أخرى في بلد رابع. تأسيس تلك الشركات لا يحتاج سوى عقد تأسيس ونظام داخلي ولا تحتاج إلى مقر، فقط يشترط وجود عنوان بريدي للمكاتب. لكن يمكن أن يكون للشركة عناوين أخرى وهو ما يزيد من قدرتها على التخفي وعدم تتبع الآخرين لنشاطاتها. مؤسس الشركة يحظى بنوع كبير من السرية ويصعب الكشف عنه. إضافة إلى أن شركات الأوفشور يمكن تأسيسها عن طريق الإنترنت بأمر مباشر من بعض البنوك سيئة السمعة.

جميع المعلومات حول هذه الشركات لا يمكن إظهارها للعامة مطلقاً. مما يجدر الإشارة إليه أنه وبموجب قانون شركات الأعمال الدولية يشترط على طالب ترخيص العمل ألا يعمل في المجال البنكي أو التأمين أو أعمال الثقة أو الخدمات المالية سواء بالتشغيل أو الإدارة.

توفر دول عديدة خدمة تعيين أشخاص أو مكاتب استشارية لإدارة الشركة من خلال تعليمات يتلقونها من الإدارة الحقيقية المخفية لتلك الشركة دون إظهار أسماء المالكين الحقيقيين. هذه الشركات لا يوجد عليها رقابة ولا تطالب بإعداد قوائم مالية خاصة بها. اجتماعات الجمعية العمومية يمكن أن تتم عن طريق التليفون. يذكر أنه في حال وفاة أحد المساهمين في مثل هذه الشركات فإنه من الضروري الحصول على وصية معترف بها تضمن حقوق الورثة. ولكن في كثير من الأحيان لا يعرف الورثة بها فتضيع حقوقهم.

عمليات هذه الشركات عمليات معقدة وصعبة جداً. فهناك شركات أوفشور قابضة تقوم بشراء الممتلكات وشركات خاصة حول العالم توظف فيها الأموال المهربة كوديعة بنكية تتزايد فيها الفوائد والأرباح الرأسمالية. يمكن استثمار هذه الأموال المخفية في البورصات وأسواق المال وفي صناديق استثمار لا يتوافر مثلاً للأفراد العاديين ويصعب الكشف عن المساهمين في تلك الشركات. شركات الأوفشور هي الباب الخلفي لتهريب الأموال للخارج بأكواد أجنبية في البورصة باعتبارها استثمارات أجنبية تخرج من البلاد وليست أموالاً مهربة. تقوم شركات الـ OFF-SHORE إذاً بعمليات كثيرة غير مشروعة. عملياتها لا تتم تحت أسماء أصحاب الأموال الحقيقيين وإنما من خلال عملاء آخرين بحيث لا يسأل أحد عن المال ولا عن مصدره ولا حتى عن طريقة نقله وتهريبه.

شركات الأوفشور تعامل على أنها شركات خارج حدود الدولة فهي لا تخضع للقوانين المحلية المتعلقة بالنشاط الرقابي أو لأية أعمال تنظيمية، كما أنها محرة من كل القيود مثل تلك المفروضة على تحويلات العملة للخارج ومثل سياسات الأسعار أو الأجور ولا تلتزم بأي ضوابط حكومية. تختلف مصارف الأوفشور Offshore Banks اختلافاً بسيطاً عن البنوك

¹ Excerpted from: Richards, J. R., mentioned before, p. 85.

الوهمية، حيث أن العمليات البنكية لمصارف الأوفشور توجد في نطاق الصفقات المالية الدولية فقط.

البنوك الوهمية هي في العادة بنوك ذات مخاطر عالية وليس لها وجود مادي فعلي ضمن أي سلطة قضائية، تملك تلك البنوك رخصة مصرفية صادرة من بلد محدد، وليس لديها طاقم عمل، ولا يجوز اعتبار تلك البنوك فروعاً مصرفية لأن تلك الأخيرة تقتضي وجوداً مادياً للفرع في بلد ما وتبعيةً للمؤسسة المصرفية والمالية الأم.

ومنذ صدور قانون Patriot Act تم منع البنوك الوهمية من التعامل مع المصارف المراسلة في أمريكا، مما خفض بالتالي من آفاق استغلال تلك البنوك في أنشطة غسل الأموال.

تقدم البنوك الوهمية ومصارف الأوفشور خدمات خاصة ضمن فئة الخدمات المراسلة يستطيع زبائن البنك الأجنبي من خلالها استخدام الحسابات المراسلة في أمريكا (مجموعة خاصة جداً ومهمة جداً لديها إيداعات كبيرة وتتلقى الخدمات المصرفية المخصصة لـ vip). ولا تسمح قوانين السرية المصرفية في أغلب تلك الدول بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بصفقات هؤلاء الزبائن، كما أنه لا يتم إعلام البنك المراسل صراحة بهذا الشأن.¹

البنوك الوهمية وبنوك الأوفشور على النت: تتم كافة عمليات مصارف الإنترنت عبر الويب، من الصعب تنظيم تلك البنوك وفق قوانين وأنظمة لأن موقعها يحتمل أن تكون في أي بلد في العالم، كما أنه من الصعب على مسؤولي البنوك والجهات الرقابية مراقبة الأنشطة غير العادية على الحسابات في تلك البنوك، ويرى Crumbley, D. L.; Heitger, L. E.; Smith, G. S. أنه مع اتساع الخدمات العابرة للحدود فإنه من الصعب بمكان تحديد القانون الذي سيُطبق عليها، فالمزيج بين الإنترنت ومصارف الأوفشور والبنوك الوهمية يزود غاسلي الأموال بالفرصة لترقيد الصفقات النقدية بين عدة كيانات حقيقية بالطريقة التي يستحيل بها تعقب تلك الصفقات ومعرفة بدايتها ونهايتها، أما مسار المراجعة هنا فإما أن لا يكون له وجود أو أن يُزَيَّف تماماً، كما أن قوانين السرية المصرفية للعديد من البلدان تزيد من حدة المشكلة!² وتتفق الباحثة مع هذا الرأي.

(d) الأنظمة المصرفية السرية:

تعمل الأنظمة المصرفية السرية مع وكيلين موجودين في موقعين جغرافيين مختلفين بحيث تكون النقود متاحة في بلد الوكيل من النقدية التي يحتفظ بها ذلك الوكيل، يقوم الشريكان بإثبات القيود المحاسبية دفترياً بجعل حساباتهم المشتركة مدينة ودائنة بمقدار تلك التحويلات، ثم تتم تسوية تلك الحسابات بشكل دوري عبر تحويلات متفق عليها بينهما، لا ينتج عن هذا النوع من تحويل النقود سلسلة المستندات الورقية للعمليات إلا عند إجراء التسوية بين الوكلاء أو الشركاء، الأمر الذي يجعل تعقبه أمراً أكثر صعوبة. ويتوقع لهذا النوع من الصناعة المصرفية النمو في المستقبل مع ازدياد جدية البنوك الشرعية في التحقق من هوية عملائها، الأمر الذي تتفق معه الباحثة.³

D-2- المؤسسات المالية غير المصرفية:

¹ Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p.p. 7-14+7-15.

² Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p.p. 7-15+7-16.

³ Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 7-24.

- مؤسسات التأمين: تستخدم شركات التأمين من قبل الغاسلين المحنكين لإيداع وترقيد ودمج النقود، بالنسبة للنقود المتأتية من مصادر غير مشروعة يتم إيداعها في النظام المصرفي ثم شراء بوالص تأمين بها، ثم يرفع المؤمنون مطالبات تأمينية مزيفة لشركة التأمين التي تقوم بدفع قيمة تلك المطالبات، ثم يقوم هؤلاء بضخ تلك النقود ذات المظهر الشرعي في عالم المال.¹

E. دور الأعمال والأنشطة الاقتصادية الأخرى في غسل الأموال:

هناك أعمال وأنشطة أخرى تستخدم لغسل الأموال، منها أعمال تدار بالنقد كالأنشطة ذات المبيعات النقدية العالية: تحويل العملة، النوادي الليلية، البارات، المطاعم، وكالات العقارات، وكالات السفر، الكازينوهات، المزادات على الإنترنت، أنشطة الوساطة، كل تلك الأنشطة تجذب غاسلي الأموال، فعبر امتلاك حصة بمشروع أو الاستثمار في واحد أو أكثر من تلك الأنشطة، يمكن لغاسل الأموال تحديد مصدر مشروع لمتحصلاته النقدية، وبوجود أعمال كأعمال الحانات والفنادق لا وجود لفواتير المبيعات وبالتالي لا حاجة لتزييفها.²

إضافة لذلك: تمثل المشاريع والأعمال الاقتصادية مصدراً هاماً جداً للمعلومات والسجلات القيمة للتحقيق المالي، فالمشاريع الاقتصادية لا تحتفظ فقط بالسجلات المتعلقة بأمرها بل إنها تملك كل أنواع المعلومات عن الأطراف الثالثة (واحد من هذه الأطراف قد يكون هو موضوع التحقيق المالي)، حيث لا يمكن أن تتم إدارة وتشغيل أي مشروع اليوم بدون توليد كميات هائلة من البيانات ورقية كانت أم إلكترونية.

تستخدم أيضاً الأعمال والمشاريع الاقتصادية في مخططات غسل الأموال وكافة الأنشطة الإجرامية والاحتياطية، فالمشروع الاقتصادي يوفر غطاء ممتازاً لتبرير الدخل غير المشروع، باعتبار أن توليد النقد هو الهدف الأساسي لأي مشروع، وتقيد المشاريع والأعمال في مرحلة الإيداع/المرحلة الأولى في عملية غسل الأموال/ وذلك لتسريب العائدات الإجرامية من نظام الصفة النقدية إلى نظام العمل الاقتصادي.

كما تستخدم عدة أشكال للأعمال الاقتصادية كالشركات لترقيد الأموال المغسولة، وإخفاء ملكية هذه الأموال وإدارتها عبر سلسلة من الصفقات المالية التي يصعب تعقبها. وأخيراً يعاد ضخ الأموال المغسولة في الاقتصاد عبر المشاريع والأعمال الاقتصادية التي يديرها الغاسل بذاته، لتكتمل بذلك دائرة غسل الأموال.³

F. غسل الأموال باستخدام الأوراق المالية:

يمكن للأوراق المالية أن تشكل جزءاً رئيسياً في مخطط غسل الأموال، ويتجلى دورها إما كوسائل لجريمة غسل الأموال أو كمتحصلات عن تلك الجريمة.

¹ Excerpted from: Richards, J. R., mentioned before, p. 108.

² Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 7-17.

³ Excerpted from: Madinger, J.; et al., mentioned before, p. 170.

الفئة الأولى: وسائل: تُمول الأموال القذرة هنا عملية التلاعب بالأوراق المالية، وحيث أن شهادات الأسهم تمثل ملكية للشركة فإنها تُستخدم لترقيد الأموال القذرة وخاصة أسهم الشركات "الوهمية" أو "الأسهم لحاملها".

وقد تستخدم الأوراق المالية للحصول على قرض في إطار غسل الأموال، ولأن الأوراق المالية تتجه بطبيعتها نحو الاستثمار فيتوقع منها إنتاج دخل يحمل في ظاهره صفة الشرعية، يسمح هذا باستخدام الأوراق المالية كآليات إدماج.

الفئة الثانية: متحصلات الجريمة: قد تمثل الأوراق المالية هدفاً لعملية غسل الأموال، ويتضمن المخطط تحويل النقود القذرة إلى أوراق مالية نظيفة، تتلاءم كافة أنواع الأوراق المالية مع هذا الغرض، ولأن حجم المتاجرة بالأسهم والسندات والخيارات وصناديق الاستثمار المشتركة كبير جداً، فسيكون من الصعب هنا تحري الصفقات المريبة.¹

G. الأدوات التي تستخدمها البنوك لتحديد غاسلي الأموال:

1-G- برامج المراقبة عبر الحاسب الآلي:

تحاول البنوك تحديد هوية غاسلي الأموال المحتملين وذلك عند نقطة دخول الأموال غير المشروعة إلى النظام المصرفي، حيث اشترت البنوك برامج إلكترونية تسمح لها بمراقبة الصفقات على الحسابات وتعيين الأنشطة المثيرة للريبة والشك فيها.²

تساعد تلك البرامج البنوك على عدم خرق قانون السرية المصرفية في أمريكا³، مع الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال في ذات الوقت.

2-G- النماذج التنظيمية لمكافحة غسل الأموال

تستلزم تشريعات بعض الدول التصريح عن مصدر الأموال إذا تجاوز المبلغ قيمة محددة. فالخزانة العامة الأمريكية مثلاً، تطلب من البنوك أن ترفع تقارير بالصفقات النقدية التي تتجاوز مبلغ \$10.000 أمريكي CTR، إضافة إلى تقارير عن الأنشطة المريبة للصفقات التي يرى موظفوا البنك وجود عناصر شك فيها SAR. كما تطلب من الأفراد رفع تقرير بالنقل المادي للعملة أو الأدوات المالية عبر الحدود CMIR وذلك عند قيام الفرد بالنقل المادي للعملة بما يتجاوز \$10.000 أمريكي لداخل أو خارج أمريكا دفعة واحدة وبوقت واحد.⁴ (في سورية: تعادل أو تتجاوز 500.000 ل. س. أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية)

يوجد أيضاً تقارير الصفقات النقدية المرفوعة من قبل الكازينوهات (CTRC) لكل عملية نقدية تتجاوز \$10.000 أمريكي، حيث ترفع تلك التقارير للخزانة العامة الأمريكية، وهناك تقرير حساب البنك الأجنبي FBAR: حيث يتوجب على كل شخص طبيعي أو اعتباري له حساب مصرفي أو مالي في بلد أجنبي وقام بإيداعات مجمعة تتجاوز الـ \$10.000، يتوجب عليه رفع

¹ Excerpted from: Madinger, J.; et al., mentioned before, p.p. 272+273.

² Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 7-8.

³ Excerpted from: Bank Secrecy Act, Section 5318 (h) of Title 31 of The United States Code.

⁴ Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 7-8.

تقرير FBAR عن الصلة بينه وبين ذلك الحساب المصرفي الأجنبي كل سنة للخرينة العامة الأمريكية في أو قبل 6/30 من السنة التالية.¹

G-3- تحديد قواعد التحقق من هوية العميل لدى البنوك:

يقوم البنك بالتحقق من هوية العميل في تعاملاته وأعماله مع باقي البنوك ومع الزبائن المهمين، إضافة إلى المراقبة المستمرة للصفقات على حسابات العميل، تؤكد الباحثة هنا على وجوب أن يكون هناك توازن بين قوانين السرية المصرفية وقوانين التحقق من هوية العميل. وتتفق الباحثة مع Crumbley, D. L.; Heitger, L. E.; Smith, G. S. من ناحية أن تُوفّر عناصر الوجود الفعلي المادي للمصرف وطاقم العمل والرخصة المصرفية الصادرة عن سلطة قضائية محترمة وموثوقة، إضافة إلى حصر التعامل مع البنوك التي تتوافر لديها هذه العناصر سيجنب أي نظام مصرفي التبعات السلبية المترتبة على التعامل مع البنوك الجوفاء ومصارف الأوفشور.²

H. مكافحة غسل الأموال والوقاية منه:

معايير المراجعة النازمة لغسل الأموال والصادرة عن AICPA: يوجد حالياً معياري مراجعة يقدمان بعض الإرشاد بخصوص أنشطة ML وهما: SAS NO. 54 والأنشطة غير المشروعة التي يمارسها الوكيل و SAS NO.99/دراسة واختبار الاحتيال من قبل المراجع عند مراجعته للقوائم المالية.

- بالنسبة لـ SAS NO. 54: يتطلب تنبه المراجع للأعمال غير القانونية كغسل الأموال والتي قد يكون لها تأثير على التقرير المالي، إن كان لتلك الأفعال أثر جوهري على القوائم المالية للكيان، يتعين على المراجع تطبيق إجراءات مراجعة إضافية، لكن في العديد من الحالات لا تؤثر أنشطة غسل الأموال بشكل جوهري على التقارير المالية للمنظمة.
- بالنسبة لـ SAS NO.99 والذي تمتع بقوة النفاذ والإلزام التامة خلال عام 2003، فقد تم توسيع قواعد التحقق.
- أ- على المراجع: تحديد مخاطر التضليل الجوهري في تقارير الشركة المالية وتسطير نتائج التحليل
- ب- على فريق المراجعة "التأمل والاستنباط" خلال عملية المراجعة لتحديد الطرق التي يمكن عبرها ارتكاب الاحتيال لدى العميل
- ت- اتساع مستويات الاستفسار وتغيّر طريقة النظر إلى التقرير المحاسبي، بمعنى: زيادة عدد الأشخاص الذين يتم سؤالهم، والنظر إلى الطرق المحاسبية المستخدمة من قبل الإدارة من منظور ذو مدى زمني أطول وأكثر قابلية للمقارنة.

¹ Excerpted from: Richards, J. R., mentioned before, p.p. 180+182.

² Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 7-14.

في كانون الثاني من عام 2007 أصدر PCAOB النشرة رقم 01-2007 Release NO. أعادت تلك النشرة التأكيد على الحاجة لاتباع المراجعين لممارسات ملائمة أثناء تقييمهم لخطر الإجراءات الاحتياطية خلال عملية المراجعة، كما وصفت النشرة الممارسات التي لا ترقى في الوقت الحالي لهذا المعيار.

بخصوص **المراجعة الخارجية وغسل الأموال** يرى آخرون أن أخصائيي وخبراء المحاسبة / عدا المراجعين الخارجيين/ هم أقدر من المراجع الخارجي على العثور على دليل غسل الأموال، فالمراجع الخارجي عادة ما يفحص عينة صغيرة فقط من الصفقات الفعلية لاستلام أو توزيع النقدية خلال السنة المالية، وعملية غسل الأموال هي عملية مموهة بطبيعتها بحيث تبدو وكأنها صفقات اقتصادية مشروعة.¹

ولأن المراجع الخارجي -تبعاً لـ GAAS- يختبر خلال عملية مراجعته موثوقية وصحة وثائق النشاط الاقتصادي² فهو أقل قدرة واحتمالاً من المحاسب الداخلي على تحري وكشف علامات غسل الأموال لأن لذلك الأخير تواصل يومي مع الصفقات المتدفقة عبر الكيان.

وتتخصص مسؤولية المدراء والمحاسبين / عدا المراجعين الخارجيين/ في الإرشاد والتوجيه الرسمي وغير الرسمي³، حيث نجد:

- شاغلي المناصب الإدارية ممن تتضمن مهامهم تسجيل صفقات الكيان ورفع التقرير بها
- مستشاري الأنظمة المالية العاملين داخل الشركة
- المدققين الداخليين المسؤولين عن العمليات/التشغيل وعن تدقيق الامتثال
- هؤلاء الذين تستأجر الشركة خدماتهم للقيام بوظيفة الفحص التنظيمي
- محقق F.A
- هؤلاء الذين تستأجر الشركة خدماتهم للقيام بوظيفة تدقيق الامتثال والتدقيق التشغيلي
- أخصائي مراقبة الامتثال ومدراء إدارة المخاطر
- أخصائي تنفيذ القوانين الضريبية وخاصة في المقاطعات التي تُرفع فيها التقارير المتعلقة بقوانين AML إلى السلطات الضريبية.

وأخيراً من الجدير ذكره أن متطلبات مكافحة غسل الأموال تنطبق على المؤسسات (كشخصية اعتبارية) وعلى طاقم العمل لديها (كأفراد) مثل المدققين الداخليين والمحاسبين الآخرين الذين يعملون لدى الإدارة.

¹ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p.p. 522+523.

² Excerpted from: Crumbley, D. L.; Apostolou, N. "The Accounting Profession and Financial Statement Fraud," THE FORENSIC EXAMINER (Springfield, Mo.: American College of Forensic Examiners International, January 1, 2003), <http://www.acfei.com/ce-Acctg%20Prof%20and%20Fraud%20-%20Crumbley2.htm>.

³ For example, Anti-Money Laundering, 2nd ed., an AML white paper by the International Federation of Accountants, released in March 2004, <http://www.ifac.org/store/Details.tpl?SID=101043515678981>.

I. الصلة بين التحقيق في الاحتيال وبين مكافحة غسل الأموال: تود الباحثة بالنهاية تسليط الضوء على هذه الصلة، تمهيداً لطرح قضية هامة وحساسة وصعبة:

- هناك العديد من نقاط التماثل بين التحقيق في الاحتيال والتحقيق في غسل الأموال وخاصة فيما يتعلق بإجراءات التحقق والبحث (الذي يتم القيام به فيما يخص الأفراد والشركات)، يهتم نوعا التحقيق بفهم الصلة بين الأفراد والشركات، في التحقيق في الاحتيال يتم البحث عن المجرم وتفاصيل المخطط الاحتيالي وأثر ذلك المخطط على الشركة ونقاط الضعف في الرقابة التي شكلت فرصة لتنفيذ الجريمة، أما التحقيق في غسل الأموال فإنه غالباً ما يفحص العلاقة بين الزبون والمؤسسة المالية ليتأكد من أنه تم تحديد المستفيد الاقتصادي من العملية ورفع التقرير به، كما أنه يبحث عن النمط الذي تم اتباعه والمجرم ونقاط الضعف في الرقابة الواجب معالجتها.

- يوظف كلا التحقيقين تقنيات متماثلة -مثل استخراج البيانات- خلال سير التحقيق، حيث يُستعمل برنامج استخراج البيانات الإلكتروني في التحقيق في الاحتيال لتحديد الصلات أو الصفقات الشاذة داخل أي مجموعة بيانات ولكشف الصفقات المشبوهة والصلات المشبوهة بين الحسابات والكيانات موضع الشك والريبة.

- من فوائد استئجار الخدمات التحقيقية في القطاع الخاص إمكانية التحكم بالإفصاح عن مسألة الاحتيال، فهناك خطر من تسرب المعلومة للعموم والتسبب بالإحراج والفضيحة وتدمير السمعة، وعادة ما يكون من الأفضل البدء بالتحقيق في الجرم قبل أن تنتبه سلطات إنفاذ القانون له.

- يحتمل أن يترافق الاحتيال مع غسل الأموال في العديد من الحالات، لأن غسل الأموال هو ما يُحرك العائدات المتأتية من الاحتيال.

وإذا امتدت متطلبات مكافحة غسل الأموال لتشمل المحققين الجنائيين وخبراء المحاسبة فسيكون هناك تأثير معتبر على تلك المهنة، لأنه إن تم إضافة متطلبات قيام المحقق القضائي بالإبلاغ عن اشتباهه بغسل الأموال فسيبتعين على ذلك الأخير التقرير عن أي اشتباه إلى السلطات المعنية! أي إذا أصبح محقق F.A مخبراً عن موكله وعن النشاط الذي يقوم بإدارته، فإن رغبة الكيانات المنظمة في استئجار خدمات محقق F.A ستقلص إلى حد كبير طالما أنها ستعود بالضرر عليها!

J. موقف المشرع السوري من غسل الأموال:

تناول المشرع السوري مسألة غسل الأموال فصدر قانون غسل الأموال بالمرسوم التشريعي رقم 33 لعام 2005 ثم عدل بالمرسوم التشريعي 27 لعام 2011. جرم القانون فعل غسل الأموال (المادة 2) وأحدث لدى مصرف سورية المركزي هيئة مستقلة ذات صفة قضائية تسمى (هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتتمثل مهمتها في تلقي بلاغات العمليات المشبوهة وغيرها من المعلومات المتعلقة بعمليات غسل الأموال وإجراء التحقيقات المالية في العمليات التي يشتبه بأنها تنطوي على عمليات غسل أموال غير مشروعة و تزويد السلطات القضائية وغيرها من الجهات المختصة بتطبيق أحكام هذا المرسوم التشريعي بالمعلومات التي تطلبها هذه السلطات والتي تتعلق بهذا المرسوم التشريعي (المادة 7). وأوجب على الجهات المشار إليها في المادتين 4 و 5 من هذا المرسوم التشريعي إضافة إلى مراقبي المصارف العاملة الداخلين ومراقبي الجهات الإشرافية المختصة ومراجعي الحسابات القانونيين إبلاغ رئيس الهيئة أو من يقوم مقامه فوراً عن تفاصيل العمليات التي يشتبهون بأنها تخفي غسل

أموال غير مشروعة. وخص النيابة العامة بصلاحيّة إقامة دعوى الحق العام في جرائم غسل الأموال، ولقاضي التحقيق القيام بالتحريات وجمع الأدلة وتتبع وضبط الأموال المتصلة بالجريمة ومتحصلاتها أينما كانت، وحجز الأموال المتصلة بجرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وإيراداتها والوسائط المستخدمة في هذه الجرائم وحجز وتجميد الأموال المتصلة بجرائم تشكل حصيلتها المالية مصدراً لأموال غير مشروعة وتحرير أو مواصلة تجميد الحسابات المصرفية التي قامت الهيئة بتجميدها (المادة 9)

وقد متّع القانون رئيس الهيئة ولجنة إدارة المصرف المركزي وأعضاء لجنة إدارة الهيئة و أمين سرها وأعضاء وحداتها وجميع العاملين لديها والمكلفين بأعمال لمصلحتها بالحصانة. فلا يجوز الادعاء عليهم أو ملاحقتهم، كذلك متع المؤسسات المكلفة بالإبلاغ ومدراءها والعاملين فيها والذين يقومون بنية حسنة بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة بالحصانة ذاتها.

في المادة 14 منه، حدد القانون عقوبات غسل الأموال: يعاقب بالاعتقال المؤقت من ثلاث سنوات إلى ست سنوات وبغرامة تعادل قيمة الأموال المضبوطة أو بغرامة تعادل قيمتها في حال تعذر ضبطها على أن لا تقل عن مليون ليرة سورية كل من قام أو تدخل أو اشترك بعمليات غسل أموال غير مشروعة ناجمة عن إحدى الجرائم المذكورة في المادة 1 من هذا المرسوم التشريعي وهو يعلم أنها ناجمة عن أعمال غير مشروعة ما لم يقع الفعل تحت طائلة عقوبة اشد وتشدّد هذه العقوبة وفقاً لأحكام المادة 247 من قانون العقوبات العام إذا ارتكب الجرم في إطار عصابة إجرامية منظمة. وقد قضى القانون في المادة 15 منه بمصادرة الأموال القذرة وإيراداتها حتى لو تم تحويلها أو تبديلها. كما قضى بمعاقبة الشخص الاعتباري في حال ارتكاب جرم غسل الأموال أو جرم تمويل الإرهاب من قبل مديره أو أعضاء إدارته أو ممثليه أو عماله باسمه أو بإحدى وسائله، حيث تتم معاقبة الشخص الاعتباري وفقاً لأحكام المادة 108 وما يليها من قانون العقوبات ولا تخل هذه العقوبة بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين.

إن مرسوم غسل الأموال جيد من حيث النوعية خاصة وأنه قد تم تعديله عدة مرات، لكن المشكلة كانت في كيفية تطبيق هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لنصوصه وقوانينه، للأسف لم يستطع أعضاء الهيئة الاستفادة من الكم الهائل من التدريب والمساعدة الفنية التي تلقوها من المانحين الدوليين أو من عكس تلك الخبرة على كيفية أدائهم لعملهم، إضافة إلى أن نزاهة أمناء سر الهيئة وبعض أعضائها كانت موضع شك واتهام مرات عدة!

هناك حاجة لعنصر بشري نزيه ومؤهل تأهيلاً عالياً ليعمل في إطار مكافحة غسل الأموال لنتمكن من ضمان المكافحة الفعالة لغسل الأموال (أحد متطلبات استخدام F.A في سورية).

خامساً: جرائم الإنترنت والجرائم ذات الصلة بالحاسوب

A. تعريف الجريمة، دوافعها، تبعاتها:

عرف المشرع السوري في المرسوم التشريعي رقم (17) لعام 2012 الجريمة المعلوماتية بأنها الجريمة التي ترتكب باستخدام الأجهزة الحاسوبية أو الشبكة أو تقع على المنظومات المعلوماتية أو الشبكة.

وفق رؤية الباحثة فإن أهم دوافع تلك الجريمة: الأرباح الكبيرة المتأتية منها والتي لا تقارن بالجهد المبذول لتنفيذها، إضافة إلى أنه في ظل التشريعات الحالية القومية والدولية النازمة لجرائم الحاسوب والإنترنت، فإن الثغرات الكبيرة التي تعاني منها تلك التشريعات إضافة إلى حالة عدم التناغم بينها، يُمكن محتل الحاسوب والنت من النجاة بفعلته بسهولة. وأهم أدوات الجريمة المعلوماتية استخدام الحاسوب والإنترنت. أما أهم تبعاتها سرقة المعلومات الشخصية وتخريب البيانات والمعلومات وتدمير النظم الإلكترونية، تبعاتها كارثية وهائلة وخطيرة سيتم تبيانها لاحقاً.

B. نظرية الاحتيال المتصل بالحاسوب MOMM

MOMM هي اختصار لـ: الدوافع، الفرص، الوسائل، الطرق / motivations, opportunities, means, methods

- الدوافع: أسباب شخصية: 1- اقتصادية 2- فكرية 3- فردية
- الفرص:
- 1- الضوابط الرقابية على الأنظمة: أ- المحاسبة الداخلية ب- الدخول
- 2- ضوابط الإدارة: أ- نظام العوائد ب- الأخلاق ج- مستوى الثقة في علاقة الأشخاص ببعضهم البعض
- الوسائل: 1- الضوابط الرقابية 2- العاملين والموظفين 3- التكنولوجيا
- الطرق: تزوير أو تخريب المدخلات أو المخرجات

إن الدوافع تخلق الفرص، وعندما توجد الفرصة يتم البحث عن الوسائل ثم الطرق، وهذه تؤدي بدورها إلى خلق دوافع جديدة فتتسبب حلقة مكملة. أي إذا كان لأحدهم دافع شخصي للانتقام من منشأة ما، فهو يبحث عن الفرصة لتحقيق ذلك ثم يستغل ضعف الضوابط الرقابية في نظام المحاسبة الإلكتروني للمنشأة أو في عمليات إدخال البيانات والمعلومات السرية العائدة للمنشأة. الوسيلة الوحيدة لتنفيذ الانتقام هي باستخدام التكنولوجيا المتقدمة للقرصنة وخرق نظام المحاسبة وولوج قواعد البيانات السرية فيها (أو برشوة أحد عاملي تلك المنشأة)، وأخيراً ينفذ الانتقام ويخرب المدخلات (قواعد البيانات) أو المخرجات (التقارير المالية التي أفرزها النظام المحاسبي للمنشأة) العائدة لتلك المنشأة.

إذاً، تفيد نظرية الاحتيال أعلاه في بيان العلاقة بين البنود الأربعة (الدوافع، الفرص، الوسائل، الطرق). كما يتم الاسترشاد بها عند التحقيق في جريمة مالية إلكترونية ما، أو عند تحديد مدى قوة الضوابط الرقابية على البرامج الإلكترونية لدى الشركة بعد دراسة وتقييم باقي البنود، أو في التأكد من عدم توفير أساس الاحتيال بموجب هذه النظرية في إطار الوقاية من الجريمة المالية الإلكترونية (الدوافع التي تؤدي للفرص التي تؤدي للوسائل التي تؤدي للطرق التي تؤدي بدورها للدوافع).

تصنف الجرائم المرتبطة بالحاسوب إلى ثلاث فئات تماشي المراحل الثلاث لمعالجة البيانات: جرائم المدخلات والمخرجات والمعالجة.

تتضمن جرائم المدخلات إدخال بيانات مزيفة إلى الحاسوب حيث يمكن للبيانات أن تُبدل أو أن تُزور أو أن تُعطى أكبر أو أقل من حجمها أو أن تُخرب أو أن تُحذف بشكل متعمد أو أن تُفبرك،

إن الاحتيال في المدخلات من أكثر جرائم الحاسوب شيوعاً ويمكن في نفس الوقت الوقاية منه بأعلى درجة عبر الضوابط القوية والإشراف الفعال.

أما جرائم المخرجات مثل سرقة التقارير وملفات البيانات التي أنتجها الحاسوب (قوائم بريد الزبائن، نتائج البحث والتطوير، الخطط بعيدة المدى، قوائم الموظفين، الصيغ السرية) فيبدو أنها في ازدياد مستمر في عصر المنافسة المحمومة.

أما جرائم إنتاج برنامج الحاسوب فتتطلب عادة المعرفة بالتكنولوجيا والدخول للحواسيب أو لبرامج التطبيقات.¹

C. علاقة جرائم الحاسوب والإنترنت بالاحتيال والمحاسبة القضائية:

ترى الباحثة أن الجرائم التي تتم باستخدام الحاسوب والإنترنت تعود إلى:

- هيمنة البيئة الرقمية على كل أوجه العمل الاقتصادي والمالي والمحاسبي، حيث أصبحت كل قواعد البيانات لدى كافة الشركات متوفرة إلكترونياً وورقياً، وانتشرت بشكل كبير جرائم القرصنة عبر الإنترنت على قواعد البيانات لدى المصارف خاصة، وذلك بهدف سرقة المعلومات الشخصية العائدة لزبائن المصرف بما فيها أرقام حساباتهم المصرفية وبطاقاتهم الائتمانية بغية سرقة أرصدتهم، ليفاجأ البنك وزبائنه بالعملية الاحتيالية بعد فوات الأوان وبعد أن تكون الأموال قد أصبحت في حسابات أخرى في فروع أخرى في مصارف ما وراء البحار.
 - كما أن اختراق الموظف للنظام المحاسبي الإلكتروني في منشأته يمكنه من التلاعب بالمدخلات أو المخرجات أو بعملية المعالجة التي تتم على المدخلات وذلك بالشكل الذي يخدم مصلحته ويدعم اختلاسه (للنفود أو المخزون) ويغطي احتياله.
 - كما تفيد عمليات القرصنة على النت في سرقة أموال من يقوم بالشراء من مواقع إلكترونية.
 - كما تفيد عمليات القرصنة على النت في التلاعب ببيانات البورصات، الأمر الذي يؤدي إلى خداع المستثمرين لحملهم على اتخاذ قرارات استثمارية تصب في مصلحة القرصان المحتال.
 - كما تفيد عمليات القرصنة على النت في ولوج أعلى قواعد بيانات في العالم والمساومة على سرقة أو تخريب البيانات التي فيها مقابل عوائد هائلة.
- إذاً، السرقة والقرصنة والاحتيال والابتزاز على الإنترنت هي جرائم مالية، تلك الجرائم المالية ليست يدوية وإنما هي إلكترونية لأنها تمت باستخدام الحاسوب والإنترنت، وتتطلب الجرائم المالية الإلكترونية من F. Accountant امتلاك مهارات تقنية خاصة للتعامل الأمثل معها ومعرفة مرتكبيها وإحالتهم للقضاء وتغريمهم بالأضرار التي لحقت بموكله بعد قياسها، وتعويض موكله عن كافة الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت به وتأمين مبلغ عادل له من شركة التأمين يوازي كافة تلك الأضرار.

¹ Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p-p. 236-238.

D. الجرائم المالية التي تتم باستخدام الإنترنت:

- سرقة الهوية: عند سرقة الهوية يمكن للمجرم القيام بالتخريب أو الابتزاز أو بارتكاب احتيال آخر أكبر. وتمثل سرقة الهوية خطراً على الفرد أكثر من كونها خطراً على الشركة.
 - وقف الخدمة: يهدف إلى إلحاق الأذى بالضحية بشكل مختلف عبر التعطيل السريع لأنظمة الحاسوب وخاصة لمخدمات الويب التي تتم حركة التجارة الإلكترونية عبرها.
 - البريد الإلكتروني: تتم عمليات القنص هنا عبر البريد الإلكتروني باستخدام رسائل دعائية حيث تمارس تلك الرسائل تقنيات معينة تعيق مخدم البريد الإلكتروني إلى الحد الذي يقفل معه ذلك المخدم.
 - الفيروسات: تشكل خطراً كبيراً على الأعمال من ناحية المصادر التي تتم خسارتها، ويقدر الخبراء بأن الشركات الأمريكية أنفقت بحدود 12.3 بليون دولار أمريكي لإصلاح الأضرار وتنظيف الفوضى الناجمة عن فيروسات الحاسوب عام 2001، وأن هناك العديد من الفيروسات التي كانت تكلف كل منها على مجموع الضحايا أكثر من مليون دولار أمريكي. ويمكن للفيروس أن يمحي أو أن يعطل بيانات النظام أو نظام التشغيل أو برنامج التطبيقات.¹
 - التجسس الإلكتروني: هناك برامج تقوم بشكل خفي بجمع المعلومات عن الهدف خلال استخدامه للإنترنت وبدون علمه، وعادة ما يكون هذا لأهداف دعائية.²
- الغاية من هذه العملية إما أن تكون دعائية بحتة دون أن يرافقها أي أذى على الهدف، أو أن تكون لتسجيل كل ما يحدث على الحاسوب الشخصي للهدف ونقل تلك البيانات إلى موقع بعيد. مثال: برنامج winwhatwhere يسجل كل ما يحدث على الحاسوب الشخصي للهدف ويعيد إرساله إلى موقع معين بعيد على الإنترنت.³
- هناك تقنيات عديدة تستخدم لسرقة الهوية الشخصية، الأكثر شيوعاً منها أن:
- 1- يقوم المحتال بسرقة المعلومات من رب عمله، أو بالقرصنة على حواسيب المنظمة، أو برشوة الموظف المسؤول عن المعلومات السرية
 - 2- يسرق المحتال المحافظ الشخصية للحصول على المعلومات الشخصية بداخلها
 - 3- يتسلل المحتال إلى داخل منزل الضحية ليسرق المعلومات الشخصية منه
 - 4- يسرق المحتال البريد الذي قد يتضمن: معلومات مصرفية، معلومات بطاقة ائتمانية، شيكات، معلومات ضريبية، بطاقات ائتمانية موافق عليها
 - 5- يقدم المحتال طلباً /باسم الضحية/ لتغيير عنوان الضحية إلى مكتب البريد المحلي ويحصل بالتالي على بريد الضحية على العنوان الجديد الذي وضعه هو على الطلب

¹ Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p.p. 247+248.

² Excerpted from: <http://pcwebopedia.com/TERM/s/spyware.html>.

³ Excerpted from: <http://www.trueactive.com/default.asp>

6- يقترب المحتال من الضحية وينصت إليه وهو يتحدث على الهاتف ويقدم معلومات سرية خاصة به أو بحسابه أو ببطاقته¹

E. الاحتيال عبر الإنترنت:

ويحدث احتيال سرقة بيانات الهوية الشخصية عبر الإنترنت. في الحالة التقليدية لعمليات الاحتيال على النت يؤدي جهل الضحية وجشعها إلى استغلال المجرم لها. تتراوح عمليات الاحتيال هذه من الاحتيال المصرفي (الذي يُطلب فيه رقم الحساب المصرفي للضحية) إلى أعمال الاحتيال الأخرى التي يطلب فيها من الضحية الذهاب إلى موقع كاذب على النت لتأكيد معلوماتهم الشخصية ومعلومات حساباتهم المصرفية.²

ويحدث الاحتيال من خلال مواقع التسويق الإلكتروني. يكون ذلك إما من خلال عدم إرسال البضاعة المشتراة أو إرسال بضاعة مختلفة عن تلك التي تم طلب شرائها، وقد تُستخدم بطاقات ائتمانية مزيفة (استُحصلت عبر سرقة الهوية) لشراء البضائع إلكترونياً ثم إعادة بيع تلك البضائع إلكترونياً عن طريق النت بشكل شرعي وقانوني³

كما يحدث الاحتيال من خلال جرائم الإنترنت التي ينفذها قراصنة يقومون باختراق شبكات الحاسوب الآلي لمنشأة اقتصادية، وبمجرد دخولهم إلى النظام يجمعون معلومات كأرقام البطاقات الائتمانية لزبائن البنك مثلاً أو التقارير المالية التي لم تنشر بعد، يتصلون بعدها بالمنشأة الاقتصادية بصفتهم خبراء ومستشارين في مجال أمن المعلومات الإلكترونية ويقدمون توصيات بكيفية تصحيح الثغرات في الشبكة (مواطن الضعف فيها)، ويوضحون تماماً نيتهم بعدم نشر أي معلومة مسروقة إذا ما اشترى ذلك المشروع الاقتصادي خدماتهم في مجال أمن المعلومات الإلكترونية، وبمقابل ذلك يتعين على المشروع الاقتصادي إيداع مبلغ نقدي معين في حساب مصرفي أجنبي لا يمكن تعقبه⁴ ، وقد يحدث الاحتيال عبر انتحال هوية موقع موثوق على النت.

F. توصيات منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية:

في عام 1986 ولغرض الحد من جرائم الحاسوب قدمت منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية سلسلة من التوصيات للدول الأعضاء فيها. فعرفت جرائم الحاسوب بأنها أنشطة غير مشروعة، وأوصت الدول الأعضاء فيها بتبني تعاريف مماثلة في تشريعاتهم المحلية. فيما يلي تلك التوصيات:

- 1- إدخال أو تعديل أو محو أو منع بيانات الحاسوب و/أو برامج الحاسوب بشكل إرادي ومتعمد بقصد التحويل غير المشروع للنقد أو لأي شيء آخر ذي قيمة،
- 2- إدخال أو تعديل أو محو أو منع بيانات الحاسوب و/أو برامج الحاسوب بشكل إرادي ومتعمد بقصد ارتكاب التزيف والتزوير،

¹ Excerpted from: <http://www.usdoj.gov/criminal/fraud/websites/idtheft.html>.

² Spoofing is any method that is used to pretend to be another person (e-mail spoofing) or another web server (IP spoofing). One purpose of the technique might be to identify passwords.

³ Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al.,...mentioned before, p.p. 15-4+15-6+15-7.

⁴ Excerpted from: Skolnik, S. "Two Russians Accused of Operating Hacking Scam to Defraud Americans," SEATTLE POSTINTELLIGENCER REPORTER (September 20, 2001).

3- إدخال أو تعديل أو محو أو منع بيانات الحاسوب و/أو برامج الحاسوب، أو أي تدخل آخر بأنظمة الحاسوب بشكل إرادي ومتعمد بقصد إعاقة عمل الحاسوب و/أو أنظمة الاتصالات،

4- التعدي على الحقوق الحصرية لمالك برنامج سوفت وير محمي، بقصد استغلال البرنامج تجارياً وطرحه في الأسواق (تسويقه)،

5- ولوج أو اعتراض أو إيقاف حاسوب و/أو نظام اتصالات بكامل علم وإرادة الفاعل وبدون ترخيص الشخص المسؤول عن النظام عبر التعدي على المقاييس الأمنية.¹

بالنسبة لتشريعات جرائم الإنترنت: وحيث أنه يترتب على F. Accountant تعويض الشركة الضحية عن الخسائر والأضرار التي لحقت بها وإعادة أملاكها إليها فإن ذلك سيكون صعباً في البلدان التي ليس لديها تشريعات تغطي جرائم الإنترنت أو في البلدان التي لا تواكب تشريعاتها جرائم النت المتطورة وتكنولوجياتها الجديدة، ومنها سورية. أما F. Accountant ذاته فيجب أن يكون لديه مهارات تقنية عالية توازي المستوى التقني للمجرم ليتمكن من حل لغز جريمة الإنترنت وتعويض الشركة الضحية التي استأجرت خدماته.²

يواجه F. Accountant حيرة كبيرة في محاولته تحديد مكان وقوع جريمة الإنترنت ومعرفة ما إذا كان ذلك المكان يخضع لنطاق سلطة قانونية، وذلك لأن جريمة الإنترنت بطبيعتها لا تعرف حدوداً لها، وبناء عليه قد يكون من الصعب على F. Accountant تحديد السلطة القضائية المناسبة التي يتوجب على زبونه رفع الدعوى المدنية أو الجنائية تحت لوائها.³

على F. Accountant الاعتماد على مجموعة مهارات تمكنه من: التعقب الناجح لمجرم النت، جمع وتوثيق المعلومات المهمة بما فيها الدليل الإلكتروني الذي سيقدم للمحكمة، مهارات المقابلة (للمشبهين والمسؤولين)، تقييم الخسائر، تقديم التوصيات الخاصة في مجال تغييرات السياسة الأمنية.⁴

G. الاحتيال المرتبط بالحاسوب:

حيث أن الاحتيال قد يحدث باستخدام الحاسوب، نرى أن أمن المعلومات والبيانات في الأنظمة الإلكترونية يحوز على أهمية خاصة، ويتوجب عند تحليل وتصميم النظم الإلكترونية الاعتماد على أشخاص مؤهلين وموثوق بكفاءتهم، فالعديد من محلي الحاسوب والمبرمجين ليس لديهم اطلاع ومعرفة بالضوابط المحاسبية أو بالمبادئ العامة للرقابة الداخلية، لذلك يأتي تصميم معظم الأنظمة ناقصاً وغير شامل للضوابط الكافية والملائمة، فتلك الأنظمة عادة ما تكون قياسية وغير مخصصة لهيكل المنظمة وعملياتها بالذات، هذا بالإضافة إلى عدم التحديث المستمر للبرامج.⁵

¹ Excerpted from: U.N. Commission on Crime and Criminal Justice, UNITED NATIONS MANUAL ON PREVENTION AND CONTROL OF COMPUTER-RELATED CRIME (NY: United Nations, 1995), par. 118, <http://www.sgrm.com/art26.htm>.

² Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p.p. 15-18+15-19.

³ Several U.S. sites that may be able to provide assistance with cybercrimes are: U.S. Customs Service, <http://www.customs.ustreas.gov>; Federal Bureau of Investigation, <http://www.fbi.gov>; U.S. Treasury Department, <http://www.ustreas.gov>; and National Security Agency, <http://www.nsa.gov/>.

⁴ Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 15-31.

⁵ Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p. 242.

إن أكبر خطر يتهدد أمن المعلومات لدى المنظمة هو ذلك الناجم عن موظفي الشركة أنفسهم، فالموظف الساخط أو الذي صرف مؤخراً من الخدمة، المتعاقدون والمستشارون السابقون، والمختلسون، كل أولئك قد يملكون دوافع للانتقام وارتكاب أفعال تشابه تلك الصادرة عن إرهابي الإنترنت.¹

للحفاظ على أمن النظام توضع ضوابط صارمة للدخول إلى البيانات وأكثر ضوابط التوثيق عمومية كلمات السر وجدران النار (ضعيفة)، وأحياناً يستخدم العنصر البيولوجي مثل بصمة اليد أو مسحة العين أو طبقة الصوت لكونها تؤمن أقصى مستوى حماية².

H. موقف المشرع السوري من جرائم الحاسوب والإنترنت

أصدر المشرع السوري قانون التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية: المرسوم التشريعي رقم (17) للعام 2012. حدد فيه عقوبة الدخول غير المشروع إلى منظومة معلوماتية بدون صلاحية، أو نسخ البيانات أو إلغائها أو تغييرها أو تشويهها أو تزيفها أو استخدامها أو إفشائها، وعقوبة شغل اسم موقع الكتروني من دون علم صاحبه، وعقوبة إعاقة الوصول إلى الخدمات أو البرامج أو المواقع الالكترونية أو مصادر البيانات أو المعلومات عليها، وعقوبة اعتراض المعلومات والخداع للحصول على معلومات شخصية بغية استغلالها لأغراض إجرامية، وكذلك عقوبة تصميم البرمجيات الخبيثة واستخدامها، وعقوبة الاحتيال عن طريق الشبكة، وشدد العقوبة إذا وقعت الجريمة على ثلاثة أشخاص فأكثر أو إذا تجاوز مبلغ الضرر مليون ليرة سورية أو إذا وقع الاحتيال على مصرف أو مؤسسة مالية. كما حدد عقوبة سرقة أرقام بطاقات الدفع أو تزويرها أو استعمال بطاقات دفع مزورة أو مسروقة (انظر المواد من 15 - 22)

وقد تم بموجب هذا القانون تأسيس جهاز للتحقيق في وزارة الداخلية (المادة 24) فأحدث الضابطة العدلية المختصة باستقصاء الجرائم المعلوماتية وجمع أدلتها الرقمية والقبض على فاعليها وإحالتهم إلى المحاكم

تناول القانون أيضاً مسألة التقصي الإلكتروني والتفتيش والضبط الذي تقوم به الضابطة العدلية (المادة 26). وتطبيق القوانين الجزائية (المادة 28)؛ فضاعف الحد الأدنى للعقوبة المقررة لأي من الجرائم المنصوص عليها في القوانين الجزائية النافذة إذا ارتكبت الجريمة باستخدام الشبكة أو وقعت على الشبكة أو إذا وقعت الجريمة على جهاز أو منظومة معلوماتية بقصد التأثير على عملها أو على المعلومات المخزنة فيها. الجدير بالذكر هنا أن المادة (34) نصت على مصادرة كل الوسائل المستخدمة في ارتكاب أي من الجرائم السابقة الذكر إضافة إلى الحكم بوقف أو إغلاق الموقع الإلكتروني المستخدم في ارتكاب أي من تلك الجرائم.

يعتبر المرسوم التشريعي رقم (17) للعام 2012 حجر أساس قيم وهام ويبعث على التفاؤل في إطار مكافحة الجريمة المعلوماتية، لكن بغية جعله مواكباً لتطور الجريمة المالية فإنه يتوجب

¹ Excerpted from: Cunningham, K. "Cyberterrorism: Are We Leaving the Keys Out?," SC MAGAZINE, November 2002. Online at:

<http://www.scmagazine.com/scmagazine/sconline/2002/article/51/article.html>.

² Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p.p. 249-250.

تعديله على الدوام على أسس علمية ومنطقية، وتأمل الباحثة أن يطبق هذا القانون بشكل فعلي وفعال على أرض الواقع العملي، وأن تتوفر الأرضية الملائمة لهذا التطبيق وأهمها النزاهة العالية والمؤهلات العالية للعنصر البشري.

خلاصة المبحث الأول

حاول المبحث الأول تقديم معارف أساسية عن الاحتيال المالي كونه المادة الأولية التي ينصب عليها عمل F.A. فبيّن ما المقصود بالاحتيال المالي وركز على احتيال القوائم المالية مبيناً دوافعه والجهات التي تقوم به ومؤشراته، وآثاره. ثم عرض أنواع الاحتيال المالي وكانت: احتيال الإدارة في القوائم المالية، احتيال الموظفين، الاحتيال الضريبي، غسل الأموال، جرائم الإنترنت والجرائم ذات الصلة بالحاسوب.

عَرَضُ الموضوعات المذكورة روعيت فيه العلاقة بين ظهور الاحتيال وتطوره، وتطورات بيئته الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها التشريعية. وجاء كشف أسباب حدوث الاحتيال لغرض استخلاص المتطلبات الواجب توافرها لتطبيق F.A. في سورية. وقد تطرق المبحث إلى كيفية معالجة التشريعات السورية لمشكلة الاحتيال بأنواعه المختلفة، مشيراً إلى بعض جوانب قصورها.

المبحث الثاني

المحاسبة القضائية ومراجعة الاحتيال

يتناول المبحث الثاني:

- مفهوم المحاسبة القضائية F.A.
- وظيفة المحاسب القضائي F. Accountant، معارفه وخبراته.
- الفرق بين F. Accountant ومراجع الاحتيال.
- الخلافات الجوهرية بين F. Accountant والمراجع الخارجي.
- الجهات التي تحتاج لخدمات F. Accountant والجرائم المالية موضع التحقيق.

A. مفهوم المحاسبة القضائية

A. 1. تعريف المحاسبة القضائية: Forensic Accounting

F.A هي عبارة عن تطبيق مهارات التحليل والتحقيق بهدف حل المسائل المالية بالشكل الذي يحقق المعايير المطلوبة من قبل المحاكم. الملاحظ أن F.A ليست محصورة بالتحقيقات المالية التي ينتج عنها المقاضاة وإقامة الدعوى، وأن تعريف F.A لا يتضمن إشارة صريحة للاحتيال على الرغم من أن التحقيقات في الاحتيال تمثل جزءاً من F.A. فالاحتيال ينجم عن التضليل والخداع والأفعال المقصودة (بما في ذلك صنع قوائم مضللة وحذف معلومات ذات صلة) بهدف الحصول على ربح أو تحقيق مصلحة أو كسب فائدة. إن مجال عمل الـ F.A أوسع من مجال فحص الاحتيال، فهو يشمل الخدمات (التي قد تتضمن التحقيقات) المتعلقة بشراء الممتلكات (أعمال ومشاريع)، تقييم الأصول عند تصفية المصالح، تقرير قيمة خسائر لحقت بملكية عمل ما، واحتساب الأرباح الضائعة.

يصنف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA خدمات الـ F.A إلى فئتين:

1. خدمات التحقيق: والتي قد تفضي /أو قد لا تفضي/ إلى المحكمة.
 2. خدمات رفع الدعوى والمقاضاة: هنا يلعب F. Accountant دور خبير أو مستشار
- تشمل الفئة الأولى من الخدمات تلك المتعلقة بفحص الاحتيال أو بمراجعة الاحتيال، وهي الخدمات التي يقوم فيها خبراء المحاسبة بتعقب وكشف ومنع وضبط الاحتيال والاختلاس والتحرير في القوائم المالية.
- أما الفئة الثانية من الخدمات فتتمثل شهادة فاحص الاحتيال في المحكمة وخدمات F.A في مجال التقييم /كما في حالات التصفية/¹.

A. 2. أهمية المحاسبة القضائية (Forensic Accounting):

خلال الخمسين سنة المنصرمة غدت المشاريع التجارية أكثر تعقيداً والأنشطة الجرمية في الشركات أعلى تنظيماً، كما أنها تسببت بأذى وضرر أكبر للضحايا المباشرة لتلك الجرائم

¹ Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, P-P. 3-5.

وللمجتمع ككل، ولذلك يجب أن يتمكن التحقيق في تلك الأنشطة الإجرامية من منع تكرار حدوثها وفرض وتنفيذ الأحكام والقوانين عليها وإحالتها للقضاء، هنا يأتي دور F.A باعتبارها هي الوسيلة للتحقيق في تلك الجرائم ومقاضاتها¹.

بعد الفضائح المتعددة التي هزت العالم وألحقت الضرر باقتصاديات الدول، طرح العديد من ذوي الاهتمام والمصلحة تساؤلات صعبة منها:

- كيف حدثت عمليات الاحتيال تلك؟
- كيف يمكن منع تكرار حدوث تلك المخططات الاحتيالية مستقبلاً؟ وحتى كيف يمكن الوقاية منها بشكل تام في المستقبل؟
- هل أن مسألة مكافحة الاحتيال أمر منوط: بالنظم؟ بالاتجاهات؟ بسياسات الرقابة الداخلية في المنظمة؟ بإشراف تنظيمي أقوى؟ بكل ما سبق؟ أم أن هناك حاجة لسياسات وإجراءات وتدابير مكافحة أخرى إضافة لما سبق ذكره؟
- ما هي الطرق الفعالة في مجال المكافحة؟
- ما الذي يجب أن يبحث عنه: المراجع، المسؤول في الشركة، المدير التنفيذي للشركة؟

لقد غدا تحقيق F.A أمراً ضرورياً لمجتمع المال والأعمال وللاقتصاد وللعموم وللمجتمع ككل، فالجميع يعتمد عليه لغرض حل المشاكل ومنع حدوث مشاكل جديدة والمساهمة في وضع معايير جديدة أقوى لسلوك الشركة ولعملية التقرير المالي، ولا يزال هناك الكثير لتتعلمه الأطراف المعنية من المدير العام التنفيذي إلى المراجع عن اختصاص "F.A"².

إن تقارير خبراء الاحتيال و F.A التي تتضمن تحليلات صحيحة ونتائج ناجحة تشكل الفرق بين هروب المحتال من قبضة العدالة وبين تقديمه للعدالة، وفي معظم الحالات يعتمد النجاح بشكل مباشر ورئيسي على معرفة ومهارات وقدرات خبراء "الاحتيال و F.A"، وبالتالي فقد ازداد الطلب على هؤلاء الخبراء ذوي الأساس الأكاديمي في الاحتيال و F.A³.

A. 3. الجهات التي تحتاج خدمات المحاسبة القضائية:

إن تعقيدات العمل المتزايدة في بيئة لها علاقة بالقضاء عززت الحاجة لاختصاص F.A. يمكن تلخيص استعمالات F.A في المجالات العامة التالية:

- القيام بالتحقيقات المطلوبة من الشركات: يساعد F. Accountant على معالجة الادعاءات باتساع مداها واختلاف أنواعها، من عمليات الابتزاز والتسريح التعسفي إلى الادعاءات بارتكاب الأخطاء من قبل الإدارة أو الموظفين.
- الدعم القضائي: يتضمن الدعم القضائي مساعدة المحامي في التحقيق وفي تقييم النزاهة وكمية الأرباح الضائعة، مطالبات ومسؤوليات المنتج، نزاعات المساهمين، الإفلاسات، ونقض العقود.

¹ Excerpted from: Pasco, G. A., mentioned before, p.1.

² Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, preface.

³ Correspondences with West Virginia University-the author of a final report entitled: "Education and Training in Fraud and Forensic Accounting: A Guide for Educational Institutions, Stakeholder Organizations, Faculty, and Students", March 2007.

- المسائل والقضايا الجنائية والإجرامية: الادعاءات ضد الأفراد والشركات بالخداع والاحتيال (الاختلاس والابتزاز)، احتيال المورد، احتيال الزبون، الاحتيال الاستثماري والتلاعبات في سوق الأوراق المالية.
- المطالبات التأمينية: إن إعداد وتقييم المطالبات التأمينية بالنيابة عن المؤمن والمؤمن عليه قد تستلزم مساعدة F. Accountant لتقييم النزاهة وكمية المطالبة. وهناك مجالات أكثر أهمية متعلقة بحساب الخسائر الناجمة عن وقف النشاط الاقتصادي وقضايا الخسارة الشخصية.
- الحكومة: يمكن لـ F. Accountant مساعدة الحكومة لتحقيق الامتثال التنظيمي عبر ضمان اتباع الشركات للتشريعات الملزمة والمخصصة لها.
- بشكل عام فإن المواقف التي تستلزم خدمات F. Accountant هي: خسائر محتملة، إدراك للخسائر المحتملة، خسائر مالية حقيقية، ومخاطر الخسارة¹.

B. المحاسب القضائي:

1.B. وظيفة المحاسب القضائي (F. Accountant):

يطبق F. Accountant مهارات خاصة في كل من: المحاسبة، المراجعة، المالية والتمويل، الأساليب الكمية (النماذج)، جوانب معينة من القانون، البحث، المهارات التحقيقية، لغرض جمع وتحليل وتقييم الدليل ولتفسير النتائج وإيصالها. فمهارات: المالية والتمويل والأساليب الكمية (النماذج) ضرورية بشكل خاص لـ F. Accountant الذي يقوم باحتساب الأضرار.

معارف F. Accountant مزيج من معارف المحاسب والمحقق الخاص (مثل فاحص الاحتيال). بمعنى آخر: فاحص الاحتيال هو نمط المحقق الخاص الذي لديه حاسة سادسة مالية قوية ويملك المعرفة بالمعايير المهنية في المحاسبة والقانون.

إن المعرفة بالمراجعة ومهاراتها تفيد F. Accountant لدرجة كبيرة. إضافة إلى ذلك يجب أن يتمتع F. Accountant بالقدرة على التفكير فيما وراء المعطيات والمعلومات التي بين يديه، حيث أن لتلك القدرة أهمية كبيرة جداً عند F. Accountant. على الأغلب لا يكشف فحص المراجع للقوائم المالية عن الاحتيال، حتى عندما تظهر آثار الاحتيال ضمن القوائم المالية (على شكل أرصدة حسابات مضخمة)، فمراجعوا القوائم المالية ليسوا عادة الأشخاص الذين يتعقبون ويكتشفون هذا الاحتيال لأن عملهم يتضمن فحص قسم من الحسابات فقط عبر الإجراء المقبول المتمثل في أخذ العينة.

هنا يثور تساؤل حول الفرق بين مراجعي القوائم المالية و F. Accountants الذين يحققون في الاحتيال. مراجعوا القوائم المالية (المراجعون الخارجيون) يقومون بتقرير ما إذا كانت القوائم المالية تعكس بعدالة ومن كافة الأوجه الهامة الوضع المالي ونتيجة العمليات والتدفقات النقدية للكيان الذي تجري مراجعته. وهم يبحثون عن عناصر التضليل أو الحذف الهامة والتي تؤثر على قرار المستخدم العقلاني للقوائم المالية، بغض النظر عما إذا كانت تلك العناصر نتيجة للاحتيال أو نتيجة لخطأ عادي غير مقصود. من غير المحتمل أن يكتشف المراجع الاحتيال لأن تركيزه ليس منصّباً على الاحتيال ولأنه يختبر العينات.

¹ Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, P.P. 44-45.

أما F. Accountant فإنه يبحث عن الاحتيال ويركز جهوده على المناطق الأكثر احتمالاً لأن تنطوي على الاحتيال وغالباً ما يقوم بفحص كامل العدد (كامل الصفقات، كامل القيود) عوضاً عن أخذ عينات تقتصر على الأماكن والمناطق المستهدفة. وسيقوم هؤلاء المحاسبون على الأغلب بتتبع الآثار الناجمة عن البنود غير الهامة في حين يقتصر تركيز المراجعين في الغالب على البحث عن عناصر التضليل الهامة. إضافة لهذه الفروق، يستخدم F. Accountant بعض التقنيات التحقيقية التي تختلف عن تلك التي يستخدمها المراجع. وأيضاً، فـ F. Accountant الذي يدير عمليات فحص الاحتيال لا يعطي رأيه عما إن تم أم لم يتم ارتكاب الاحتيال لأن هذه وظيفة المحكمة¹.

B. 2. معارف وخبرات المحاسب القضائي:

يجب أن يمتلك F. Accountant مهارات في مجالات عديدة، فبعض F. Accountants يتخصص في مجالات محددة مثل تكنولوجيا المعلومات. ومع هذا يجب أن يتمتع جميع F. Accountants المدربين بشكل جيد بالحد الأدنى من المعارف والمهارات في المجالات التالية:

- مهارات المراجعة.
- المعرفة والمهارات التحقيقية، مثل تكتيكات الرصد والمراقبة ومهارات المقابلة والاستجواب.
- علم الجريمة: سيكولوجية المجرمين، و معرفة الدافع لدى المجرم.
- المعرفة المحاسبية: وتتضمن معرفة الرقابة الداخلية الملائمة.
- المعرفة القانونية أيضاً هامة لنجاح F. Accountant، فالمعرفة بالقوانين وإجراءات المحكمة تُمكن F. Accountant من تحديد الدليل الضروري وكيفية المحافظة عليه لتحقيق المعايير القانونية للسلطة القضائية التي سيتم فيها سماع القضية وحسمها.
- تكنولوجيا المعلومات: حيث يستخدم F. Accountant المهارات التكنولوجية للقيام بعزل البيانات، استنباط واستخراج البيانات عبر عملية التجميع والتلخيص، تصميم وتطبيق الضوابط الوقائية ضد التلاعب بالبيانات، تجميع المعلومات الأساسية لأهداف المقارنة وتحليل البيانات.
- مهارات إيصال المعلومة والتواصل: مطلوبة من قبل F. Accountant ليتمكن من إيصال نتائج تحقيقاته وتحليلاته بشكل صحيح وواضح إلى مستخدمي هذه الخدمات².

C. الجرائم المالية وكلفتها

C.1. الجرائم المالية موضوع عمل المحاسبة القضائية:

الجرائم المالية هي مخرجات فعل الاحتيال (المعرف في الصفحة 16 من الأطروحة) أي نتيجة فعل الاحتيال. محققوا F.A يستهدفون بشكل أساسي فئتين واسعتين ضمن الاحتيال المالي هما: احتيال الإدارة في القوائم المالية (التقرير المالي الاحتيالي) و احتيال الموظفين (اختلاس الأصول).

¹ Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, P.P. 5-6.

² Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, P.P. 6-7.

من الجرائم المالية التي يفترض بـ F.A مكافحتها: الحريق المتعمد، ادعاء الإفلاس (الإفلاس الاحتيالي)، الرشوة، الربا، احتيال بطاقة الائتمان، الدعارة، شراء البضائع المسروقة من اللص، عمليات الطلبات البريدية، تقديم المواد الإباحية، المقامرة، الاختلاس والنصب والابتزاز، الرشوة والابتزاز الممارس من النقابات العمالية وغيرها، المضاربة والاحتيايل بالأسهم، تجارة المخدرات، اكتساب المال بطرق غير مشروعة، المشاريع الإجرامية المستمرة، الاحتيايل المتعلق بالمنظمات غير الهادفة للربح، الفساد في الكنائس، السطو، تزيف العملة وترويجها، الاختلاس والسرقه واللصوصية، السرقه والسلب والنهب، التهريب الضريبي، الاحتيايل البنكي الممارس من قبل الزبائن والموظفين، تقييد الأعمال (ضد حرية الأعمال)، الاحتيايل في العقود الحكومية، المضاربة في البورصة وتخفيض الأسعار فيها بصورة مفاجئة، استغلال المنصب، الاحتيايل في الكمبيالة، غسل الأموال، الاحتيايل في برامج المساعدة الطبية، الاحتيايل في الصيانة والإصلاح، جرائم السرقه عبر الحاسوب، قيام موظفي الشركة ببيع أسرارها للمتعاملين بأسهمها من الخارج، النصب والغش والاحتيايل، الاحتيايل المرتكب بحق الشركة (من قبل موظفين، منظمات، أشخاص)، التآمر لارتكاب جريمة أو لتحقيق غاية بوسيلة غير قانونية، الخطف، السرقه، سرقه الهوية، الاحتيايل في دفعات برامج دعم الطفل، التزوير، الشيكات الباطلة: إما بدون رصيد أو على حساب غير موجود، القوائم الكاذبة المضللة، الإهمال في الإبلاغ عن جريمة. طبعاً سيُطال العقاب على هذه الجرائم الفاعل الأصلي والمتدخل والشريك¹.

الجرائم المذكورة ترتب كلفة عالية يجب تجنبها. هنا يأتي دور F. Accountant الذي يجب أن يكون ملماً بأصول F.A وواعياً لكلفة الجريمة.

C. 2. كلفة الجريمة تتضمن العناصر التالية:

- 1- سلطات تنفيذ القانون: وتتضمن تكاليف التدريب والتشغيل واستمرارية عمل دائرة الشرطة وطاقم العمل، الأجهزة والمباني.
- 2- منع الجريمة والوقاية منها: وتتضمن كافة البرامج الاجتماعية المخصصة لمنع الجريمة والوقاية منها.
- 3- الوقاية من المخدرات وإعادة التأهيل: وتتضمن التمويل العام والخاص، فالحكومة والمنظمات الخاصة تقدم برامج منع المخدرات وإعادة تأهيل المدمنين على الكحول والمخدرات.
- 4- الحجز: يتكلف دافع الضرائب مبالغ طائلة لإسكان ورقابة وتدريب وإطعام وإكساء ومعالجة نزلاء السجن أو مركز الحجز طبعاً.
- 5- المحاكم: إن تشغيل واستمرارية عمل نظام المحاكم يكلف دافعي الضرائب الكثير ويشمل القضاة وكتاب المحكمة، المختزلين، المباني.
- 6- المدعي العام: تكاليف توظيف المدعي العام وطاقمه، المباني، وكافة التكاليف المتعلقة بتشغيلهم واستمرارية عملهم.
- 7- المحامي العام: الذي يتم تعيينه عندما لا يملك المتهم القدرة على تحمل تكاليف تعيين محامي دفاع عنه.

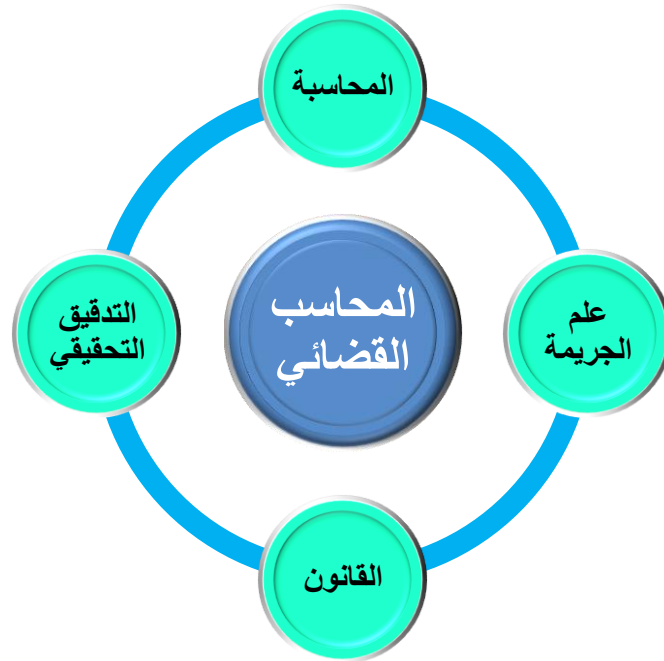
¹ Excerpted from: Manning, G. A., mentioned before, P-P. 15-36.

8- التأمين الطبي لـ: المجرمين، الضحايا، وكل من له صلة بالنظام العدلي.
9- الأعمال والأنشطة: والتي تتكبد الخسائر عندما تتم سرقتها من قبل الزبائن أو الموظفين، فتلجأ تلك الأعمال بالمقابل للتعويض عن تلك السرقات إما عبر زيادة الأسعار أو عبر تسريح الموظفين.

10- شركات التأمين: يقوم الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون المؤمنون بمطالبة شركة التأمين بالتعويض عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة الجريمة، ويسبب هذا بالتالي قيام شركات التأمين برفع أقساطها المترتبة على الأفراد والأعمال¹

تتفق الباحثة مع Manning, G. A. في رأيه. فالتكاليف الاقتصادية للجريمة تؤثر في الأفراد والمجتمع والحكومات المحلية. في بعض الأحيان تقوم المنظمات الإجرامية بالتلاعب بالحكومات والتحكم بها، وهناك بعض الاقتصادات المحلية التي تعتمد على الأنشطة غير القانونية (تجارة المخدرات) لأجل بقائها واستمراريتها، وما يتوجب ذكره هو أنه لا يوجد جريمة لا ضحايا لها فالجريمة تكلف الجميع إما بشكل مباشر أو غير مباشر.²

الشكل رقم 3 : معارف ومهارات وخبرات المحاسب القضائي



Source: Crumbley, D. L.; Heitger, L. E.; Smith, G. S. ...mentioned before, p 2-3.

D. المحاسبة القضائية ومراجعة الاحتيال والمراجعة المالية

D. 1. علاقة المحاسبة القضائية بمراجعة الاحتيال والمراجعة المالية:

¹ Excerpted from: Manning, G. A., mentioned before, P.P. 1-2.

² Excerpted from: Manning, G. A., mentioned before, P. 13.

مراجعة الاحتيال هي منهجية تميز الاحتيال أي المراجعة بحثاً عن الدليل على الاحتيال. F. Accountant هو شخص متدرب ذو خبرة ومعرفة في مراحل وإجراءات التحقيق في الاحتيال: كيفية إجراء مقابلة فعالة وناجحة وخاصة مع المشتبه به وكيفية كتابة التقارير للمحكمة وكيفية تقديم شهادته الخاصة في المحكمة كشاهد خبير وكيفية عمل النظام التشريعي. إن مراجعة الاحتيال جزء من F.A، أما المراجعة المالية فهي مصطلح مختلف تماماً يشير إلى قيام شركة المراجعة بتقييم امتثال المعلومات المالية للشركات العامة للمعايير التنظيمية.

هنا لابد من التنويه إلى أنه يتوجب على عمليات المراجعة المالية التي تجري تحت مظلة معايير المراجعة المقبولة عموماً GAAS تنفيذ وأداء إجراءات خاصة بالاحتيال، لأن قانون Sarbanes Oxley Act/SOX الشهير لعام 2002 ركز بشكل كبير على منع الاحتيال وكشفه خلال عملية مراجعة القوائم المالية، وتهدف عملية المراجعة المالية للتقرير المالي إلى إعطاء تأكيد بدرجة معقولة من عدم وجود تضليل جوهري في القوائم المالية (بغض النظر عن سببه سواء كان احتيالياً مقصوداً أو خطأ غير مقصود)¹.

مراجع الاحتيال هو محاسب أو مراجع يملك صفات ومهارات ومعرفة وخبرة تجعله خبيراً في تحري الاحتيال وتوثيقه، وينطلق من الافتراضات التالية:

- يمكن أن يوجد الاحتيال حتى في الأنظمة المحاسبية ذات الضوابط المتينة والقوية.
- قد يكون الجزء المرئي من الصفقة المنطوية على الاحتيال ذا قيمة تافهة، لكن الجزء غير المرئي لتلك الصفقة هو الذي قد يحمل القيمة الكبيرة.
- يمكن تمييز وإدراك الإشارات الحمراء للاحتيال إذا نظر المحاسب/المراجع لوقت كاف وعمق كاف.
- يمكن أن ينتمي المحتال لأي مستوى إداري أو لأي طبقة في المجتمع.

مراجع الاحتيال يجب أن يتمتع بصفات مميزة له. فهو إنسان واثق من نفسه مجتهد مثابر صادق نزيه حيادي خلاق مبدع فضولي مستقل موضوعي، لديه القدرة على لملمة الأجزاء المبعثرة للصورة الكبيرة في الوقت الذي لا يوجد فيه مجسم تلك الصورة أمامه، وتتضمن مهاراته: المعرفة بكيفية جمع الدليل على الاحتيال وتوثيق الخسائر الناجمة عنه لأغراض مدنية جنائية تعاقدية تأمينية، وكيفية مقابلة الشهود من الطرف الثالث. يجب أن يكون لدى مراجع الاحتيال خبرة جيدة وكافية في المراجعة العامة وفي مراجعة الاحتيال، كما يجب أن يكون لديه خبرة خاصة بالصناعة، مثال: الاحتيال في الصناعة المصرفية، التأمينية.

تتلخص المهمة الأساسية لـ F. Accountant في ترجمة الصفقات المالية المعقدة والبيانات الرقمية إلى مصطلحات وبيانات يمكن للشخص العادي فهمها (إذا وصلت قضية الاحتيال للمحاكمة فإن هيئة المحلفين ستكون مؤلفة من أناس عاديين). ويشمل اختصاص وخبرة F. Accountant: المحاسبة-المراجعة-التحقيق الجنائي-إجراء المقابلة-كتابة التقرير، إضافة إلى مهارات التواصل الممتازة. أما المراجع المالي: فتحركه الأرقام ويقوده مسار المراجعة².

¹ Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p.p. 3-4.

² Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p.p. 4-6.

هناك عقلية معينة تساعد بشكل كبير على تحري وكشف الاحتيال وهي تلك العقلية المدربة أو الخبرة بتحديد علامات الاحتيال، بأكثر وسائل تحري الاحتيال فعالية، المتسائلة دوماً عن جوهر الأمر. هنا يظهر مصطلح "الشك المهني" الذي يطبق في الاحتيال المالي وF.A، وعلى مراجع الاحتيال أن يعي ما يلي:

- لم تُصمّم منهجيات وتقنيات المراجعة المالية لتحري الاحتيال بل لكشف وتحري مواضع التضليل الجوهرية في القوائم المالية.
- تحري الاحتيال يعتبر فناً أكثر من كونه علماً، ويتطلب التفكير الخلاق والإبداعي إضافة إلى الأحكام العلمية.
- هناك صفات أهم من الذكاء يجب توفرها في مراجع الاحتيال وهي: العزم والتصميم، المواظبة والإصرار، الثقة بالنفس. أما مهارات التحري وحل المشاكل وعنصر المنطقية فهي عوامل هامة لنجاح مراجع الاحتيال و F. Accountant¹.

- يمكن تحري الاحتيال أو كشفه عن طريق الصدفة أو عبر إخبارية².

في سياق هذا العمل، وللبحث عن الفرق بين مجموعة المراجعة المالية ومجموعة F.A³، وزع باحثون أكاديميون استبياناً على F. Accountants (أعضاء شركة محاسبين قانونيين متخصصين ومجازين مهنيين بممارسة F.A، هذه الشركة هي Peat Marwick Lindquist Holmes ومقرها تورنتو) فكان العديد من الردود بليغاً وعميقاً. فيما يلي أهم تلك الردود:

س1- كيف تفرق F.A، مراجعة الاحتيال، المراجعة التحقيقية عن المراجعة المالية؟

ج1- الفرق هنا ينبع من هدف كل مجموعة، فالمراجعة المالية تهدف إلى تمكين المراجع من إصدار الرأي المتعلق بالتمثيل العادل لمجموعة من الصفقات بما يتوافق مع GAAP، والإدارة دوماً هي التي تقدم تلك القوائم المالية التي يصدر المراجع رأيه بشأنها، ويهتم المراجع بشكل رئيسي بالقيم النوعية (لذا تلعب الأهمية النسبية دورها هنا)، ولا يهتم المراجع عموماً فيما إذا كانت القوائم المالية تنقل/لا تنقل سياسات الإدارة وأهدافها ونواياها.

- أما F.A ومراجعة الاحتيال والمراجعة التحقيقية فتقيس وتفحص الصفقات المالية فيما يتعلق بالعديد من السلطات الأخرى مثل: القانون الجنائي، عقد التأمين، السياسات المؤسسية، توجيهات وإرشادات أخرى للإدارة أو للتقرير المالي. ويُعد التقرير هنا من قبل المحاسب/المراجع (لا الزبون) ولا تتضمن النتائج رأيه الشخصي.

¹ Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p.43.

² According to the ACFE 2004 Report to the Nation, the number-one method of detection is tip and the number-three method is accident.

³ Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p.p.49-50.

في التحقيق لا يرفض الدليل إن كان غير جوهري، بل على العكس قد يحمل أصغر بند في بعض الأحيان أكبر مؤشر ودليل على الحقيقة. وأخيراً وحيث أن هناك أهمية للقيم النوعية إلا أن هناك أهمية أكبر لتفكير المجرم ونواياه، لأسباب وقوع الحدث، لنزاهة المطالبة التأمينية (هل تستند إلى حادث حقيقي أم مدبر؟)، على كل يجب أن يتمتع المراجع/المحاسب هنا بالخبرة والمهارة وأن يحافظ على الاستقلالية والموضوعية في عمله.

ج2- F.A مفهوم عام يستخدم لوصف أي تحقيق مالي ممكن أن ينتج عنه تبعات قضائية.

مراجعة الاحتيال هي اختصاص دقيق ضمن F.A يحقق في نشاط إجرامي محدد وهو الاحتيال.

أما المراجعة التحقيقية فتتضمن مراجعة التوثيق المالي وذلك لهدف محدد، قد يتعلق ذلك الهدف بالدعم القضائي والمطالبات التأمينية ويمكن أن يتصل بالأمر الإجرامية. أما المراجعة المالية فالهدف منها تزويد المراجع بدرجة من اليقين لإعطاء رأيه بقوائم الشركة المالية استناداً لها، أما حد الأهمية النسبية في المراجعة التحقيقية فهو أدنى بكثير وأعلى تركيزاً عما هو الحال عليه في المراجعة المالية العادية.

س2- عرف/حدد ما تقوم به كـ F. Accountant ؟

ج1- أنا شخص يسعى إلى الحقيقة.

ج2- أحدد مسؤولياتي على الشكل التالي:

- التحقيق والتحليل للتوثيق المالي
- إيصال نتائج التحقيق الذي قمت به عبر إفراغه في: تقرير، جدول محاسبي، وملخصات للوثائق والمستندات.
- التنسيق والمساعدة في التحقيقات الإضافية، بما في ذلك احتمال الظهور في المحكمة كشاهد خبير.

D. 2. مراجعة الاحتيال ومبادئها:

مراجعة الاحتيال هي عملية منع وتحري وتصحيح التصرفات الاحتيالية. وهي تستوجب فهم وإدراك المكونات العديدة للاحتيال (العنصر البشري، السلوك التنظيمي، المعرفة بالاحتيال، الدليل ومعايير الإثبات، إدراك احتمال وقوع الاحتيال، فهم إشارات الاحتيال وتقييم خطرهما).

تترافق الاحتيالات المحاسبية مع حالات عديدة منها: سجلات محاسبية مفقودة أو مدمرة أو معدلة أو مزورة أو بأخطاء أو بينود محذوفة، وإذا لم يكن التباين بين تلك السجلات والواقع ناجماً عن خطأ بشري فيجب أن يكون هناك تحقيق أعمق وأوسع على مستوى مناسب¹.

- تختلف مراجعة الاحتيال عن المراجعة المالية، فهي تعتمد على المحاكمة العقلية والاستدلال والاستنباط أكثر من كونها تسير وفق منهجية معينة.

¹ Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p.55.

- يركز مراجع الاحتيال على مواضع الاستثناء والغرابة والشذوذ والانحراف المحاسبي وعلى أنماط السلوك والإدارة. أما المراجع المالي فأكثر ما يركز على مسار المراجعة وعناصر التضليل الجوهرية.
- يمكن تعلم مراجعة الاحتيال بشكل رئيسي عبر الخبرة والتدريب على التفكير بعقلية اللص.
- يرتكب الاحتيال بدوافع: اقتصادية، ذاتية، فكرية.
- إذا تشكل ما يسمى بمثلث الاحتيال فسينتج الاحتيال، والمثلث هو تلاحم الدافع مع الفرصة مع المبرر.
- يمكن أن يرتكب الاحتيال في البيئة المحاسبية الإلكترونية عند أي مرحلة: الإدخال-المعالجة-الإخراج.
- أكثر المناهج الاحتيالية شيوعاً لدى موظفي المستويات الأدنى تتضمن المدفوعات.
- أكثر المناهج الاحتيالية شيوعاً لدى مدراء المستويات الأعلى تتضمن التخفيف من اضطراب الأرباح عبر: تأجيل النفقات، الاعتراف بالمبيعات بشكل مبكر.
- إن سبب الاحتيال المحاسبي هو غياب الضوابط الرقابية.
- إن عملية منع الاحتيال هي مسألة ضوابط كافية وملائمة وبيئة عمل تُقدّر الأمانة والنزاهة الشخصية والعدل في التعامل¹.
- تزداد الخسائر الناجمة عن حوادث الاحتيال بشكل مطرد وسريع (400 بليون دولار أمريكي في 1996 قفزت إلى 660 بليون دولار أمريكي في 2004²).
- مراجع الاحتيال ينظر إلى ما خلف الصفقات ومسار المراجعة لأن عملية مراجعته تتركز على جوهر الصفقات.

D. 3. تحقيقات المحاسبة القضائية و المراجعة المالية: نقاط التشابه والتباين

قد تتداخل أدوار F. Accountant مع المراجع المالي، لأن كل فريق يقوم باستخدام معلومات مختلفة محفوظة وموثقة بطرق مختلفة ولأهداف مختلفة. وبعد إصدار SAS NO.99 والمعايير المعلن عنها من قبل مجلس الرقابة والإشراف على المحاسبة في الشركات العامة PACOB، غدت هناك حاجة ملحة ليعمل مراجعوا القوائم المالية مع محققي F.A بشكل وثيق بغاية تحري وكشف الاحتيال الهام في القوائم المالية.

يعمل المراجعون على تطوير تقنيات حديثة لكشف دلائل وإشارات أكثر للاحتيال، وعندما تظهر إشارات الاحتيال فإنهم يستدعون محققي F.A الخبراء والمتمرسين للمساعدة في تطوير وتطبيق الإجراءات التحقيقية التي ستساهم في حل الادعاءات.

تبين الباحثة فيما يلي الاختلافات الرئيسية ونقط التشابه بين اختصاصي مراجعة القوائم المالية وتحقيق F.A:

نقاط التشابه:

¹ Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p.p.61-62.

² Excerpted from: Association of Certified Fraud Examiners (ACFE) "Report to the Nation" RTTN, 1996, 2002, 2004.

يتمتع الممارسون في كلي الاختصاصيين: بفهم واسع للعمل واتجاهات الصناعة، بإدراك شامل لمسائل وتوقيت واهتمامات عملية المراجعة، بوعي تام للسجلات والوثائق المالية المفترض وجودها لدعم الأرقام المسجلة، وبقلق مشترك من أثر الاحتيال على عمليات الشركة. كما أن هدف ممارسي كلي الاختصاصيين هو التحقق من أن عملية التقرير المالي للشركة ممثلة تماماً للقانون.

نقاط الاختلاف:

- 1- يفحص المراجع المالي مدى توافق قوائم الشركة المالية مع معايير المراجعة الدولية المتعارف عليها GAAS، في حين أن محققي F.A يستهدفون بشكل أساسي فئتان واسعتان ضمن الاحتيال المالي: التقرير المالي الاحتيالي و اختلاس الأصول. يستلزم التحقيق في الاحتيال الوقت، حيث أنه يتضمن مراجعة الوثائق وإجراء المقابلات وتقييم المعلومات الإلكترونية الموجودة، ويجب أن ينتهي التحقيق بتأكيد أو نفي رأي وذلك لتقرير طبيعة الإجراء التصحيحي الواجب اتخاذه¹.
- 2- يستلزم SAS NO.99 النافذ اعتباراً من 2002/12/15 من المراجع المستقل دراسة وتقييم الاحتيال عند مراجعته للقوائم المالية حيث أنه ينص على أنه: "في حال وجود احتيال متعلق بالاعتراف بالإيراد يجب أن يفترض المراجع أن ذلك سيؤدي إلى وجود خطر تضليل جوهري في القوائم المالية"². ومع ذلك يمكن ألا تكشف تلك الإجراءات عن احتيال جوهري، حيث ينص SAS NO.1 المعدل على ما يلي: "... يمكن للتواطؤ أن يتسبب في اقتناع المراجع بصحة الدليل المزيف الذي قدمته الإدارة له، ولما تتضمن عملية المراجعة إقرار صحة الوثائق التي قد تُعدل الإدارة بعضاً منها دون إفصاحها عن ذلك، وأخيراً تملك الإدارة القدرة على التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية وتقديم معلومات مالية احتيالية عبر تجاوز الرقابة الداخلية بأساليب غير متوقعة ولا يمكن التنبؤ بها"³.
- بعكس F. Accountants الذين يستهلون عملهم باهتمام بالغ تجاه وجود تضليل معين يستوجب تقييمه ومعرفة حجمه وتصحيح المشكلة بأكملها، إضافة إلى اكتشاف الدليل على نية من سبب ذلك التضليل أو قام به.
- 3- الهدف الأساسي من عملية المراجعة المالية هو إبداء الرأي بالقوائم المالية ككل. لا يهتم F. Accountant بأخذ القوائم المالية بعمومها وإنما يركز على تقييم: الصفقات، الأشخاص، وحدات العمل لتحديد المشاكل التي تستلزم إجراء معيناً لحلها.

¹ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p.p. 109-110.

² Excerpted from: American Institute of Certified Public Accountants, Statement on Auditing Standards (SAS) No. 99, Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit (codified in AICPA Professional Standards---U.S. Auditing Standards---AU § 316), par.41.

³ Excerpted from: American Institute of Certified Public Accountants, Statement on Auditing Standards (SAS) No. 1, Codification of Auditing Standards and Procedures (as amended, codified in AICPA Professional Standards---U.S. Auditing Standards---AU § 230), par.12.

4- يخدم عمل المراجع المستقل المصلحة العامة وخاصة المستثمرين والمساهمين الآخرين، لا يحتاج المراجع للخروج برأي أجمع عليه فريق الخبراء والمختصين ولا تترتب عليه أية مسؤولية بخصوص ذلك.

أما محقق F.A فيخدم مصالح الطرف الذي أوكل المهمة له، أما التركيز الإجمالي لنشاطه فيُحدّد من قبل لجنة يشكلها مجلس إدارة الشركة أو المحامي أو الإدارة العليا، ومع هذا يتوقع من محقق F.A الحياد والموضوعية. أضف: عمل محقق F.A غير مستقل عن عمل الآخرين، عمل المحقق إما أن يؤدي لاتخاذ إجراء بحق المدعى عليه أو إلى العفو عنه، وذلك اعتماداً على نتائج ذلك العمل.

وفي حال كان انخراط المحقق خارج نطاق محامي الشركة أو مجلس إدارتها بهدف المساعدة في تقييم الادعاءات المتعلقة بالتقرير المالي، فإن المحقق سيطور قاعدة كافية وافية من المعلومات والتحليلات التي ستمكنه من الوصول لرأي يجب أن يكون عليه إجماع عام من: المحامي والمراجع المستقل والإدارة ومجلس الإدارة عما سيتم فعله لاحقاً.

5- بمعنى آخر: يقدم المراجع رأيه في القوائم المالية بغض النظر عن الاستخدام المستقبلي لذلك الرأي من قبل أطراف ثالثة، أما المحقق فإنه يسعى لتأكيد أو نفي وجود مشكلة معينة وفي حال وجودها تقرير مداها وأسبابها المحتملة.

كما قد يسعى المحقق لاسترداد الأصول المختلسة وقد يوصي بتغييرات معينة لمنع التجاوزات المستقبلية للقوانين والأصول، وذلك ضمن إطار تأسيس ضوابط كشف ومنع الاحتيال.

6- يهتم محققو F.A بشكل كبير بالتفريق بين الأخطاء العادية في التنفيذ أو الحكم من جهة وبين التحريف المتعمد من جهة أخرى، ويتفحص المحقق حافز الفرد، أما التركيز الأساسي للمراجع فينصب على صحة ودقة وشمول وتام المحاسبة والتقرير المالي الذي يصدر تقريره بشأنهما، حيث تنتهي عملية المراجعة بإصدار التقرير.

في حين أن عمل محقق F.A يمثل جزءاً من مشروع أكبر غايته تقييم الادعاءات.

7- لا ينطوي عمل المراجع على السرية والكتمان وعادة ما يكون معروفاً ومفهوماً من قبل طاقم العمل لدى الزبون الذي تتم مراجعته، والخلاف هنا مع عمل محقق F.A حاد للغاية، فقد لا يكون طاقم عمل الشركة على علم بالتحقيق وغاياته ونطاقه ومداها، وتبعاً لدرجة السرية المطلوبة يتراوح عمل F.A بين الدخول والخروج دون أن يلاحظه أحد وبين قلب المنظمة رأساً على عقب.

8- بالنسبة لعمل F.A فإن هناك القليل من الحدود الموضوعية مسبقاً، وغالباً ما يطور المحقق نطاق بحثه واستعلامه بناء على المدخلات التي تأتيه من مصادر مختلفة بما فيها المحامي والإدارة والمراجع المستقل وفريق التدقيق الداخلي. واستناداً لهذا الأساس يقترح المحقق الخطة التي يسعى لأن تنال الموافقة، ثم يضيف المحقق ما يملك من غريزة وحكم منطقي على الخطة المبدئية المقترحة لصقلها وتطويرها¹.

¹ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p.p. 111-112.

- أما المراجع فيضع نطاق المراجعة استناداً إلى عوامل الخطر التي تم تقريرها بعد دراسة الدفاتر والسجلات ومدخلات الإدارة واتجاهات الصناعة ومعاييرها، ويستفيد المراجع من خبرة العمل المتراكمة لديه ومن عنصر التخطيط المسبق لديه.
- وفي الوقت الذي يعول فيه المراجع إلى حد ما على ما تقدمه له الإدارة من قوائم وتصريحات وبيانات ويعتمد عليها، نرى أن المحقق عادة ما لا يثق بما تقدمه له الإدارة أو تكون ثقته في حدها الأدنى¹.
- 9- عادة ما يتم تنفيذ وتوثيق عملية المراجعة المالية بشكل أكثر اتساقاً وتناسقاً من التحقيق القضائي، فعملية المراجعة منسقة وفعالة وقائمة على إحدائيات، حيث يتم تنفيذ العديد من الإجراءات لتشكل بمجموعها الأساس لمصادقة المراجع وشهادته.
- أما التحقيق القضائي فغالباً ما لا يكون على هذه الدرجة من الفعالية والكفاءة، فقد يستند العمل إلى فرضية أو إلى اشتباه، وقد يتم تقييم وفحص فرضيات متعددة، وغالباً ما تتضمن الجهود المبذولة بعض الجهد الذي لم يُفَضْ لنتيجة وإنما وصل لطريق مسدود².
- 10- الترتيب النسبي للعمليات الذي يعكس على الاتصالات: ³ عادة ما يلتقي المراجع مع لجنة التدقيق وفق جدول زمني منتظم ومع الإدارة التنفيذية عندما تستدعي الضرورة لذلك، أما محقق F.A من جهة أخرى فقد يكون له اتصالات متكررة بشكل غير منتظم، عبر فترة قصيرة من الزمن لإبقاء المحامي أو لجنة التدقيق على اطلاع بأخر المواقف والمستجدات، وخلال التحقيق يستطيع المحقق دوماً مقابلة الإدارة التنفيذية بشكل فوري.
- 11- إن تنفيذ عملية المراجعة وإدارة طاقم العمل فيها تختلف عن تنفيذ التحقيق القضائي وإدارة طاقم العمل فيه.
- فمن جهة يتم في أغلب عمليات المراجعة المالية تفويض العمل للطاقم وذلك استناداً لدرجة تعقد المهام، أما في التحقيق القضائي فإن العناصر القديمة ذات الخبرة الأعلى هي من يتولى إدارة وتنفيذ الأجزاء الجوهرية للبحث والتحقيق والتقصي.
- 12- هناك تباين حاد في كيفية استخدام العينة لتحقيق أهداف مختلفة، فمن جهة قد يستخدم المراجع عينات الصفات لاختبار الامتثال لإجراءات الرقابة الداخلية أو قد يستخدم عينات المتغيرات لاختبار قيمة الأخطاء أو لتقدير قيمة المجتمع الإحصائي (عبر تقنيات العينات)، حيث يمكن اختبار كافة الصفقات الكبيرة في حسابات معينة.

¹ Excerpted from: American Institute of Certified Public Accountants, AICPA Professional Standards---U.S. Auditing Standards---AU § 333, management representations (Source---SAS 85 and SAS 89: "The auditor obtains written representations from management to complement other auditing procedures.").

² Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p. 113.

³ Excerpted from: American Institute of Certified Public Accountants, AICPA Professional Standards---U.S. Auditing Standards---AU § 325, Communication of Internal Control Related Matters Noted in an Audit (Source---SAS 60, SAS 78, and SAS 87). See also: American Institute of Certified Public Accountants, AICPA Professional Standards---U.S. Auditing Standards---AU § 380, Communication With Audit Committees (Source---SAS 61, SAS 89, and SAS 90).

أما محقق F.A فيستخدم على الأغلب تقنيات العينات التي تساعد على التحري وتقيس احتمال العثور على حالة محددة في المجتمع الإحصائي، وقد يفحص المحقق كافة الصفقات في فترة معينة تتوافر فيها شروط محددة.

13- لا يتمتع عمل المراجع المالي بالحصانة وليس لأوراق العمل في عملية المراجعة المالية أي امتياز، ولا يرفع المراجع تقريراً بنتائج عمله للمحامي. أما عمل F. Accountant فيتم أدائه في بيئة تتمتع بالحصانة.

14- بالنسبة لنطاق العمل: يقرر المراجع نطاق وطبيعة وتوقيت إجراءاته، وقد ينتج عن قيود الإدارة على نطاق عمل المراجع تحفظ المراجع في تقريره أو استقالته إن وصلت تلك القيود لدرجة غير مقبولة.

- أما في معظم تحقيقات F.A فيستخدم F. Accountant المعرفة والمهارة والعلم والتدريب والخبرة لينصح موكله بقائمة إجراءات جنائية يوصي بها. وبعد النقاش الذي قد يضم مدخلات من مختلف أطراف التحقيق، يقرر الزبون نطاق وطبيعة وتوقيت التدابير الجنائية التي سيتم تنفيذها.

15- المراجع المالي وبناء على مراجعته سيخرج إما برأي نظيف-رأي متحفظ أو أنه سيحجب عن إبداء الرأي، وبناء على مراجعته قد يخرج بتوكيد سلبي، أو قد يخرج بعدم توكيد فيما يتعلق بتطبيق التدابير والإجراءات المتفق عليها¹.

- أما محقق F.A فهو بالأساس الشخص الذي يعثر على الحقائق، وحتى لو قدم رأيه فإن ذلك قد لا يكون في سياق GAAS أو في إطار خدمات المصادقة والشهادة²، أما طبيعة النتيجة التي يتوصل إليها تحقيقه الخاص بالتقرير المالي فتتمثل في أن المعلومات التي تم الحصول عليها والتحليلات التي تم القيام بها هي: منسجمة أو غير منسجمة أو غير متصلة بمعيار محاسبي معين أو بمعايير أخرى كالمعايير التعاقدية وغيرها.

16- يسعى المراجع عند طلب المعلومات وراء أوراق عمل محددة يطلبها من زبونه كالسجلات المحاسبية والعقود والمستندات الأصلية (المعلومات المستخلصة من سجلات الشركة وموظفيها ومن تأكيدات الأطراف الثالثة وملاحظات المراجع المستقلة واختباراته للكميات المسجلة وللإفصاحات)³.

من جهة أخرى فإن طلب محقق F.A للمعلومات يكون في سياق التحري وبدافع الاكتشاف، ولا يوجد أي حدود أو مقيدات على أي معلومة محددة⁴، كما قد يشمل استعلامه وبحثه: البحث في قواعد البيانات العامة والبريد الإلكتروني للشركة إضافة إلى المقابلات مع أشخاص من داخل وخارج الشركة إضافة إلى المعلومات من محامي الشركة ومن السجلات المحاسبية للشركة.

¹ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p.p. 114-115.

² Excerpted from: American Institute of Certified Public Accountants, AICPA Professional Standards---U.S. Auditing Standards---AU § 625, Reports on the Application of Accounting Principles (Source---SAS 50 and SAS 97).

³ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p.115.

⁴ Limitations on auditors' requests no doubt may be deemed a scope restriction, and therefore all such requests are usually honored; however, auditors typically put forth a good reason for a request for information and have in mind a definite purpose for it. The forensic accountant may not yet have solidified a good reason for an information request but, nonetheless, wants it. The client rarely refuses such requests.

- 17- يفترض المراجع مسبقاً صحة المعلومات والوثائق التي تقدمها الشركة له ما لم يعلم أو يشتبه بصحة معلومات معاكسة لما قدم له.
- أما محقق F.A فهو أكثر شكاً وبشكل عام نجده يبحث عن عنصر التزييف أو التبديل في الوثائق، أي أنه يقوم بفحص وتقييم مدى صحة تلك الوثائق بشكل مستقل.
- 18- بالنسبة للمقابلات: بشكل عام تكون مقابلات المراجع مع الأشخاص مباشرة وصريحة، ويتم إيضاح الغاية من الاستعلام والبحث، ولا يحضر المحامي النقاشات المتعلقة بالمحاسبة ومسائل التقرير المالي.
- أما محقق F.A من جهة أخرى فيشرح الغاية من الاستعلام الذي يقوم به ومن المقابلة التي يجريها، لكنه يستدرج ردود الأفعال سراً كجزء من عملية تجميع الحقائق، ويتم أيضاً تبيان درجة سرية العمل، وقد يحضر المحامي الخارجي المُشترك بالتحقيق هذه المقابلة، وقد يستدعي الأشخاص الذين تتم مقابلتهم محاميهم ليحضروا المقابلات معهم.
- 19- بالنسبة للدليل، التوثيق، الاتصالات: يهتم المراجع بالدليل لأنه يدعم رأيه الذي توصل إليه بنتيجة عملية المراجعة التي قام بها، على العكس بالنسبة لمحقق F.A الذي يشبه مسؤول إنفاذ القانون، فهو يستخلص الدليل ويحافظ عليه¹.
- على المراجع المالي متطلبات توثيق محددة بحسب GAAS². أما المحقق فعادة ما يتمتع بمرونة أكبر بكثير بالنسبة لكمية وطبيعة التوثيقات التي يجمعها (سواء كانت مالية أو غير مالية).
- 20- من النادر أن يُطلب من المراجع تقديم نتائج بشكل شفهي، في حين أنه عادة ما يُتوقع من محقق F.A أن يكون ماهراً في تقديم عمله ونتائجه شفهيّاً لكافة أطراف التحقيق بما فيهم: محامي الشركة، الإدارة، اللجان المنبثقة عن المجلس، السلطات التنظيمية.
- 21- يتوقف نجاح أي تحقيق على التمييز بين المعلومة الهامة وغير الهامة ضمن مستودع المعلومات والأدلة الذي يكون أمام المحقق، ويكمن التحدي هنا في تقرير الدليل ذي الصلة الذي يعتمد عليه في عملية تقييم الادعاء أو الاشتباه بالتصرف الخاطئ.
- 22- بنهاية عملية المراجعة المالية يكون هناك تأكيد بدرجة معقولة من خلو القوائم المالية من عناصر التضليل الجوهرية، بنهاية التحقيق المالي يكون هناك نتائج استناداً إلى ما تم تجميعه من معلومات تتعلق بالمسائل التي تم التركيز عليها.
- ولكن لا يجوز اعتبار المراجع أو المحقق بمثابة الضامن أو المؤمن، ولا تمثل تقاريرهم الكفالة أو الضمانة، إذ ينتهي عمل كل منهما بإصدار حكم مهني مستند إلى الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها. في كلتي المهنيتين هناك إقرار باحتمال أن تؤثر المعلومة التي لم تُعرف والنطاق الذي لم يُشمل بشكل جوهري على صحة الأحكام التي تم التوصل إليها من قبل المراجع والمحقق على السواء³.

¹ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p.p.115-116.

² Excerpted from: American Institute of Certified Public Accountants, Statement on Auditing Standards (SAS) No. 96, Audit Documentation.

³ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, pp.116-117.

لقد حاول البحث من خلال ما تم عرضه أن يبيّن للمحاسب المالي ولـ F. Accountant بعض التشابكات والتعقيدات في اختصاصيهما، الأمر الذي يستحق الاهتمام من كلا الجانبين ويعزز في الوقت نفسه من التعاون الواعي والذكي بينهما.

خلاصة المبحث الثاني

عرض البحث في المبحث الثاني من الفصل الأول مفهوم F.A وفئاتها وضرورتها، وظيفة F. Accountant والمعارف والخبرات التي يجب أن يتمتع بها، الفرق بين F. Accountant ومراجع الاحتيال والخلافات الجوهرية بين F. Accountant والمراجع الخارجي، الجهات التي تحتاج لخدمات F. Accountant والجرائم المالية موضع التحقيق من قبله. وكانت الغاية من ذلك إبراز خصوصيات F.A كونها الأداة الملائمة للحد من حالات الاحتيال المالي والتي يفضل استخدامها في سورية لمواجهة المخاطر الناجمة عن أنشطة الاحتيال المالي، حيث رأت الباحثة أن تكشف استخدامات وتطبيقات F.A في عالم المال والأعمال وفائدتها الكبيرة في التحقيق في الجرائم المالية التي من البديهي أن تزداد نسبتها في سورية مع تطور اقتصادها وتوجهه نحو اقتصاد السوق وانفتاحه على العالم الخارجي.

المبحث الثالث

مكافحة الاحتيال

(منعه، التحري عنه، كشفه والتحقيق فيه)

يشار إلى منع وردع الاحتيال بأنه تأسيس للبيئة التي لا تشجع الناس على ارتكاب الاحتيال، على الرغم من أن ارتكابه أمر محتمل وليس مستحيلاً. تقوم فكرة مكافحة على أن التصرف الإجرامي سيستلزم الحاجة للمعاقبة عند كل حدوث له. يتم الوصول إلى "منع أو وردع الاحتيال" عبر جهود مختلفة مرتبطة بالرقابة الداخلية وبالبرامج الأخلاقية التي تخلق الصدق والنزاهة في مكان العمل وتشجع الموظفين على التقرير عن أي سلوك خاطئ محتمل، حيث تزيد تلك الإجراءات من احتمال تحري وكشف الاحتيال والتقرير عنه، كما يمكن تحقيق منع وردع الاحتيال عبر استخدام أدوات برامج المراجعة والمراقبة المستمرة الإلكترونية. ويتم تحسين عنصر منع وردع الاحتيال عندما يتضح للجميع وجود وفعالية وظيفة كشف وتحري الاحتيال وبأنه ستم معاقبة الجاني عند الإمساك به.

أما الوقاية من الاحتيال فهي تأسيس لبيئة يكون فيها خطر ارتكاب نشاط احتيالي محدد في أقل مراتبه والفرصة لارتكابه معدومة والحفاظ على تلك البيئة /مع الأخذ بعين الاعتبار موضوع الموازنة بين الكلفة والعائد/، وعندما تكون هناك وقاية فعلية من الاحتيال فإن هذا يعني تجنب الضحية المحتملة لتكاليف كشف وتحري الاحتيال والتحقيق فيه.¹

في حين أن تحري الاحتيال وكشفه يمثل عملية اكتشاف وجود أو وقوع الاحتيال، ويُكشَف الاحتيال عبر استخدام رقابة داخلية مصممة بالشكل الصحيح تشرف وتراقب وتبحث بشكل فعال عن أدلة الاحتيال المحتمل.

بعد الكشف يأتي التحقيق في الاحتيال. فعندما تدل مؤشرات الاحتيال على وقوع نشاط احتيالي يستلزم التحقيق بشأنه (نقود مفقودة، أي دليل آخر)، يتم الشروع في التحقيق وذلك لتحديد مدى الخسائر وهوية الجاني.²

أما فحص الاحتيال فهو منهجية حل ادعاءات الاحتيال من البداية وحتى التسوية النهائية، بما في ذلك استحصل الدليل، إجراء المقابلات، كتابة التقرير والشهادة. كما ويساعد فاحصوا الاحتيال /حسب جمعية فاحصي الاحتيال المعتمدين ACFE/ في مجالات: الوقاية من الاحتيال ومنعه وردعه وكشفه وتحريه والتحقيق فيه واقتراح الإجراءات التصحيحية بخصوصه.³

A. تدابير وإجراءات الوقاية من الاحتيال: تدابير عامة- تدابير معينة

¹ Excerpted from: Albrecht, W. S.; Albrecht, C. O. "Fraud Examination & Prevention" (OH: Thomson South-Western, 2003).

² Whether to use the term "Fraud Investigation" or "Fraud Examination" is a matter of debate among practitioners. Some, including the Association of Certified Fraud Examiners, prefer the term fraud examination because it encompasses prevention, deterrence, detection, and remediation elements in addition to investigation. Others prefer fraud investigation because the term examination has a special meaning for auditors and accountants. The TWG's position is that either term is acceptable as long as the full term, including the word "fraud" is used: fraud examination or fraud investigation.

³ Adapted from Association of Certified Fraud Examiners "Fraud Examiners Manual" (Austin: Association of Certified Fraud Examiners, 2005).

1.A. تدابير عامة:

تعتبر الوقاية من الاحتيال هدفاً أساسياً للمجتمع المالي ككل بكافة فئاته. لهذا سُنَّت التشريعات بهدف الحد من الاحتيال ورسمت الأهداف في المشروعات ووضعت السياسات التي يفترض أن تفي بالغرض (على سبيل المثال لا الحصر سياسات تطبيق برامج الامتثال للأخلاقيات وقواعد السلوك لدى الشركة)، كما تم الاعتماد على إجراءات الرقابة الداخلية التي تزيد من احتمال تحري وكشف دليل الاحتيال المحتمل والتقرير عنه، وفيما يلي بعض الركائز الهامة للوقاية من الاحتيال (بشكل عام وليس محدد):

- السياسات والإجراءات: تبدأ بيئة الوقاية لدى الكيان بالسياسات، فالضوابط الداخلية تشتق من السياسات، واستناداً للسياسات يتم تقرير شرعية الصفقة من عدمها، كما أن السياسات هي التي تبين الكيفية التي سيتم بها التعامل مع المحتالين ومنتهكي قوانين وقواعد الشركة، ولتكون سياسة مكافحة الاحتيال لدى الشركة ناجعة فإنه يتوجب:
- وضع سياسة لمكافحة الاحتيال، وتصميم برنامج ضد الاحتيال، وتعريف الاحتيال وتحديد أنواعه
- وصف إجراءات التقرير عن حادث احتيال مشبوه، وتحديد سياسات وإجراءات التحقيق.
- تعيين خطوات مراجعة الاحتيال.
- تبيان كيفية التعامل مع أنواع الاحتيال المختلفة.
- تحليل الدليل.
- التعريف بسياسة مكافحة الاحتيال عبر طباعتها وإيصالها لكامل طاقم الشركة.
- تطبيق واختبار ضوابط مكافحة الاحتيال.
- وصف عملية التدريب على تطبيق برنامج مكافحة الاحتيال.
- تعيين إجراءات ومقاييس مراجعة الاحتيال بشكل استباقي وليس لاحق.
- إيصال السياسة إلى كافة الأشخاص المعنيين، إضافة إلى تأسيس نظام للمراقبة والامتثال.
- قيم ومثل الشركة، واتجاهاتها المناهضة للاحتيال.
- الحوكمة القوية للشركة¹

2.A. تدابير معينة من وجهة نظر Singleton و Albrecht:

– من وجهة نظر Singleton:

يمكن توظيف عدة تدابير وإجراءات وقائية معينة (خارج إطار تدابير الوقاية العامة) للحد من الاحتيال، ويجب أن يكون موضوع تلك التدابير موظفي المواقع الحساسة والمسؤولة ممن لديهم حق الوصول للأصول القيمة التي يمكن نقلها كالنقد والشيكات. من تلك التدابير والإجراءات:

- المراقبة
- عمليات مراجعة عادية دورية ومفاجئة، إضافة إلى عمليات مراجعة احتيال دورية
- الرجوع إلى ماضي الموظف الذي سيعين في موقع هام حساس مسؤول والتحقق من نظافة سجله

¹ Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p-p. 180-183.

- الرقابة الداخلية وتتضمن: فصل المهام- إجراءات ملائمة للتفويض- كفاية وملاءمة التوثيق والسجلات ومسار المراجعة- الرقابة المادية على الأصول والسجلات- عمليات وإجراءات مستقلة لفحص الأداء- مراقبة الضوابط¹

— من وجهة نظر Albrecht:

- يمكن منع الاحتيال عبر خلق ثقافة الصدق والانفتاح والمساعدة:
- توظيف عناصر صادقة وأمانة وتدريبهم بشكل مستمر على الاحتيال ومخاطره وكيفية التنبيه له وكشفه.
- خلق بيئة عمل إيجابية.
- تطبيق برنامج مساعدة الموظفين²
- ويمكن الحد من فرص حدوث الاحتيال عبر ما يلي:
- أن يكون لدى المنشأة نظام جيد للرقابة الداخلية.
- عدم تشجيع التواطؤ والتآمر بين الموظف والآخرين وتنبيه الموردين والمتعاقدين مع المنظمة إلى سياسات المنظمة التي تمنع مثل هذا الأمر.
- مراقبة ورصد الموظفين وإنشاء خط سري للإبلاغ عن كافة أوجه ونشاطات الاحتيال (خط ساخن) يضمن بقاء هوية المبلغ مجهولة.
- أن تبين إدارة المنظمة للجميع العقاب الذي سيُطال كل محتال.³

B. إجراءات تعزيز دور نظام المعلومات المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية لمنع الاحتيال وكشفه:

1.B. بالنسبة لنظام المعلومات المحاسبي:

- هناك جملة واسعة من الإجراءات المحاسبية التي ترافق عمل النظام، منها:
- إجراء المطابقة المصرفية: تعتبر المطابقة المصرفية أهم وظيفة يمكن للإدارة أن تشرف عليها، إذ يمكن لتلك العملية كشف الاحتيال في أغلب الحالات. الأمر المُقْلَق هنا: إما عدم القيام بالمطابقة المصرفية أو القيام بها من قبل الشخص المحتال نفسه.
- التحقق من قيود دفتر الأستاذ العام: قد يتم أحياناً تعديل قيود اليومية بشكل مباشر على حساب الأستاذ العام دون إجراء ذلك أولاً على الأستاذ المساعد، حيث ينطوي احتيال القوائم المالية على خلق قيود يومية مزيفة لإيرادات أو لأصول وهمية بغية تغطية عملية الاحتيال.
- في المسار الطبيعي للأمور تحدث قيود التسوية (الصحيحة والخاطئة) بنهاية السنة المالية أو الربع المالي أو الشهر المالي، فقد يقوم المدراء التنفيذيون بخلق إيرادات مزيفة في الربع الأخير من السنة لزيادة الأرباح، لذا يجب أن تكون الضوابط على قيود التسوية في دفتر الأستاذ العام قوية وصارمة كما يتوجب التفطيش في قيود اليومية.

¹ Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p-p. 183-186.

² Excerpted from: Albrecht, W. S.; et al., mentioned before, p-p. 101-108.

³ Excerpted from: Albrecht, W. S.; et al., mentioned before, p-p. 109-115.

• تشديد الرقابة على المسار النقدي: إن المناصب التي يتبوأها الموظفون عند نقاط دخول وخروج النقود تعتبر مناصب رئيسية وهامة وتمثل مواضع حساسة للرقابة وذلك لمنع وتحري الاحتيال (الوقاية منه وكشفه عند حدوثه).

• فصل المهام والواجبات المتعارضة.

• استخدام أنظمة محاسبية إلكترونية جيدة.¹

يتوجب على مراجعي الاحتيال التأكد من فهمهم التام للعمليات الجارية داخل النظام المحاسبي وللضوابط التي ترافق إنجاز هذه الأعمال، للتمكن من أداء عملية مراجعة احتيال فعالة.

هنا تود الباحثة الإشارة إلى المحاذير المرتبطة بالعناصر البشرية العاملة داخل نظام المعلومات المحاسبي وإلى كيفية التعامل مع تلك المحاذير:

• بالنسبة للمدراء: يستطيع مدراء النظام التلاعب بالنظام داخل نطاقهم كما يحلو لهم، يجب التوازن بين تلك الصلاحيات وبين الرقابة عليها عبر تسجيل التغييرات التي أجراها المدير.

• بالنسبة لقسم الرقابة على التغيير المسؤول عن التأكد من جودة عملية تغيير البرامج والبيانات والإعدادات، عليه كحد أدنى التحقق من أن:

■ طلبات التغيير شرعية ومصادق عليها

■ التغيير الذي حدث يلبي الطلب المقدم ولا يتسبب في حدوث أية مشاكل أخرى

■ تم تنفيذ الاختبار وتوثيقه

■ تم إدخال التغييرات إلى النسخة المستخدمة حالياً على يد الشخص المسؤول

• بالنسبة لأفراد أمن المعلومات الإلكترونية IT عليهم اجراء المراجعة الدورية على حق دخول المستخدم لكونها أفضل وسيلة رقابية، وعلى عمليات المراجعة تلك التوفيق بين صلاحيات الحساب ومسؤوليات المستخدم صاحب هذا الحساب.²

2.B. بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية:

حيث أنه يتوجب على فاحص الاحتيال أن يراجع الرقابة الداخلية لتحديد مواطن الإشكال والشك، تود الباحثة الإشارة إلى أن الرقابة الداخلية تصف كيفية تنظيم المنشأة، ونظام الإجراءات والتدابير الموجودة فيها، الذي يوفر مستوى تأكيد معقول بأنه سيتم منع أي أخطاء أو انحرافات وكشفها في الوقت المناسب، في حال حدوثها.

فالرقابة الداخلية تهدف إلى ضمان ما يلي:

1- أنه تم تنفيذ الصفقات بما يتوافق مع تفويض وسماع الإدارة.

2- أنه تم تسجيل الصفقات بالشكل الملائم: أي أن الصفقة حدثت بالفعل وقُيِّمت بالشكل الصحيح وصنفت وسجلت في الفترة الملائمة.

3- أن هناك حماية على الأصول: حصر الدخول إلى الأصول وفصل المهام.

¹ Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p. 211.

² Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p-p. 220-223.

4- أن هناك حاجة لأن تتم المقارنة على أساس دوري بين الأصول الحقيقية وقيمتها الدفترية.

وهي تقوم على عشرة مفاهيم أساسية. تتعلق الأربعة الأولى منها بالضوابط المحاسبية، أما الستة الأخيرة منها فتتعلق بالملاحق الأساسية للرقابة الداخلية. المفاهيم العشرة هي:

- (a) مسؤولية الإدارة: عليها تأسيس وحماية ومراقبة وتعديل نظام الرقابة الداخلية للشركة.
- (b) التأكد بشكل معقول: يجب ألا تتجاوز تكلفة الضوابط الرقابية الفائدة المتوخاة منها، ويجب أن يكون هناك ضوابط تستطيع كشف الاحتيال، ويجب أن يحدد الهيكل التنظيمي بوضوح السلطات والمسؤوليات.
- (c) طرق معالجة البيانات: تبرز هنا أهمية الضوابط الإلكترونية وتحري الدخول غير المرخص به لنظام الحاسوب.
- (d) المحددات: يجب ألا يعتمد المراجع بشكل كامل على نظام الرقابة الداخلية للمنظمة.
- (e) فصل المهام: هذا عنصر أساسي ضمن الرقابة الداخلية، يجب الفصل دوماً بين مهام: التسجيل، حماية العهدة (النقدية مثلاً)، التفويض، العمليات.
- (f) طاقم العمل: تشكل السياسات المتعلقة بالموظفين عنصراً هاماً ضمن الرقابة الداخلية، وعلى المشروع الاقتصادي اختيار موظفيه بعناية بحيث يستقدم الموظف المميز علماً وخلقاً، كما يجب إجبار الموظف على أخذ إجازاته السنوية.
- (g) الولوج إلى الأصول: يجب وضع الأصول في عهدة شخص يكون مسؤولاً عنها وعن موقعها وحالتها وحركتها المادية، على ألا يملك ذلك الشخص أي إمكانية لولوج السجلات المالية.
- (h) القيام بشكل دوري بمقارنة السجلات المالية مع الوجود المادي للأصول من قبل فريق مراجعة مستقل.
- (i) تنفيذ الصفقات: يجب أن تحصل كل صفقة على الترخيص والموافقة حسب الأصول وحسب السياسات والتوجيهات داخل المنظمة.
- (j) تسجيل الصفقات: يجب أن يكون هناك إجراءات معيارية لتسجيل الصفقات وتقييمها وتصنيفها بالشكل الصحيح وفي الوقت المناسب، ويجب أن تضمن تلك الضوابط عدم تسجيل الصفقات الاحتيالية أو غير المرخص بها، ويجب التحقيق الفوري بخصوص أي استثناءات.¹

C. منع الاحتيال وكشفه من خلال تحليل القوائم المالية، وتقنيات المراجعة بمساعدة الحاسوب CAATs:

1.C. دور تحليل القوائم المالية في منع الاحتيال وكشفه:

يساعد تحليل بيانات القوائم المالية في كشف العلاقات غير المنطقية بين تلك البيانات والتي لا يمكن للعقل والمنطق تبريرها. تفيد الإجراءات التحليلية في بداية التحقيق لتحديد حجم العمل، كما أنها تفيد في تحديد الأماكن التي تستلزم المزيد من المراجعة والاستعلام، وتفيد أيضاً في تركيز التحقيق على عناصر معينة في القوائم المالية يحتمل بأن يكون الاحتيال قد أثر فيها. إن اتحاد

¹ Excerpted from: Manning, G. A., mentioned before, p-p. 424-426.

المنهجية التحليلية مع المحاكمة العقلية والتقدير وعمليات الحدس والبديهة في F.A تخلق الأساس المنطقي لتحديد مؤشرات الاحتيال وتركيز خطوات التحقيق الأولى باتجاه محدد، وهو ما تؤكد عليه الباحثة¹.

تقوم الإجراءات التحليلية على المقارنة بين بندين اثنين أو أكثر من بنود القوائم بهدف التأكد من منطقية العلاقة بينهما. للإجراءات التحليلية خمس أدوات تساعد في العثور على: الاتجاهات والعلاقات غير الطبيعية، الأخطاء، والاحتيال. هذه الأدوات هي: التحليل الأفقي، التحليل العمودي، تحليل الانحراف، تحليل النسب، المقارنة مع بيانات مخططة ومع ظروف التشغيل².

بشكل عام يتم الكشف عن العديد من حالات الاحتيال عبر التحليلين الأفقي والعمودي وتحليل النسب: أ- التحليل الأفقي ب- التحليل العمودي ج- تحليل النسب

يعتمد التحليلين الأفقي والعمودي على تحويل كافة البنود الرئيسية في القائمة المالية إلى نسبة من الأصول في الميزانية الختامية وإلى نسبة من الإيرادات في قائمة الدخل، وينسى العديد من المحاسبين كيف يمكن لتلك التقنيات البسيطة أن تسمح لهم بتحديد المواقع المالية الخطرة.

أ- التحليل الأفقي: يفيد التحليل الأفقي في البحث عن التباين والاختلاف عبر استخدام القوائم المالية لسنة معينة كسنة أساس والتعبير عن بنود القوائم المالية للسنوات اللاحقة كنسب من بنود القوائم المالية لسنة الأساس.

وتستخدم تلك الطريقة في مقارنة الميزانيات الختامية لعدة سنوات، ومقارنة قوائم الدخل لعدة سنوات، لكنها لا تستخدم عادة في تحليل قائمة التدفقات النقدية لأن بنود تلك القائمة لا تحدث بشكل دوري ومنتظم

وفيد التحليل الأفقي في إيجاد إشارات الاحتيال المحتملة التالية:

- عندما ترتفع الإيرادات المؤجلة (على الميزانية الختامية) بشكل حاد، فقد يكون لدى الشركة مشاكل في تسليم منتجاتها والوفاء بوعدها لربائنها.
- إذا ارتفعت الحسابات المدينة أو المخزون بشكل أسرع من الإيرادات، فقد لا تكون الشركة سريعة في بيع منتجاتها بما فيه الكفاية، أو أنها تعاني من مشاكل في تحصيل ديونها المترتبة على زبائنها.
- إذا زاد/نقص النقد من العمليات التشغيلية بنسبة مختلفة عن نسبة زيادة/نقصان صافي الدخل فقد تكون الشركة موضع سرقة وتلاعب
- بالنسبة لاحتياطات الديون المعدومة المتصلة بالحسابات المدينة، إن استخدام تلك الاحتياطات (وبالتالي تدهور قيمتها) يرفع الإيرادات عالياً بشكل مزيف.

ب- التحليل العمودي: يستخدم التحليل العمودي في مقارنة القوائم المالية العائدة لسنوات مختلفة لتحديد التغير في الصلات بين البنود.

ويمكن استخدام التحليل العمودي في كافة القوائم المالية الأساسية، عند تطبيق التحليل العمودي على قائمة الدخل تأخذ صافي المبيعات الـ 100% وتقرن كافة البنود الأخرى

¹ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p.p. 365-366.

² Excerpted from: Crumbley, D. L.; O'Shaughnessy, J. J.; Ziegenfuss, D. E. 2002 U.S. MASTER AUDITING GUIDE (Chicago: CCH Incorporated, 2002), p. 592.

بهذا البند، وحيث أن أكبر بند في الميزانية الختامية هو إجمالي الأصول لذا تأخذ هي الـ 100%، أما قائمة التدفقات النقدية فعادة ما تستخدم التغير في النقد كأساس.¹
ت- تحليل النسب: استخدام النسب المالية كمقياس للخطر أو كمؤشر للاحتيال:

أشارت جمعية فاحصي الاحتيال المرخصين ACFE في دليلها Fraud Examiner Manual إلى عدة نسب رئيسية قد تفضي إلى اكتشاف الاحتيال²، يتوجب دراسة تلك النسب على أساس سلسلة زمنية بحيث يمكن تقييم الاتجاهات.

• نسبة التداول = الأصول المتداولة / المطالبات المتداولة

بشكل عام تتسبب عمليات الاختلاس في تخفيض تلك النسبة نتيجة انخفاض النقدية، أما المطالبات التي لا يتم التقرير عنها (يتم إخفاؤها) فتتسبب في تحسين تلك النسبة.
قد يقوم المختلس في بعض الأحيان بإخفاء سرقة عبر تخفيض المطالبات (عبر قيد يجعل الحسابات الدائنة مدينة) مما يساهم في تحسين تلك النسبة.

• النسبة السريعة = (نقدية + أوراق مالية متداولة + حسابات مدينة) / مطالبات متداولة

يستلزم الانخفاض الكبير في تلك النسبة نظرة أقرب وأكثر تمعناً للحسابات المدينة أو للحسابات الدائنة.

• معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الآجلة / وسطي صافي الحسابات المدينة

ستزداد تلك النسبة عندما يكون هناك مخطط مبيعات مزيفة لأن تلك المبيعات المزيفة لن تُحصَل لاحقاً، كما أن التغيير في تلك النسبة قد يكون مرده إلى عدم تسجيل احتياطي الديون المعدومة.

• نسبة التحصيل = 365 / معدل دوران الذمم المدينة

قد يكون مرد التقلبات الهامة في تلك النسبة إلى التغيير في سياسات الفوترة أو جهود التحصيل أو إلى المبيعات المزيفة. إذا كانت المبيعات مزيفة سترتفع النسبة، وإذا كانت الحسابات المدينة تتقادم باستمرار فالمبيعات مزيفة.

• نسبة الدين إلى الملكية = إجمالي المطالبات / إجمالي حقوق الملكية

إن الزيادة غير المتوقعة في تلك النسبة والناجمة عن الزيادة في الحسابات الدائنة هو أمر يستلزم التحقيق بخصوصه بشكل أعمق.

أيضاً الانخفاض غير المتوقع في تلك النسبة (نتيجة انخفاض الحسابات الدائنة بغاية تحقيق شروط اتفاقيات القروض) أمر يستلزم التحقيق بخصوصه بشكل معمق، فالقيود التي تخفض الحسابات الدائنة قد تكون مؤشراً على نقل المصاريف غير المرخص بها من قائمة الدخل إلى الميزانية الختامية.

• نسبة هامش الربح = صافي الدخل / صافي المبيعات

¹ Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p.p. 4-35+4-36.

² Excerpted from: Association of Certified Fraud Examiners "Fraud Examiners Manual" 3rd ed. (Austin, Tex.: Association of Certified Fraud Examiners, 2002).

يجب أن يكون هناك انسجام وتناغم في تلك النسبة عبر الزمن، وتحليل تلك النسبة هام لتحري: مخططات الاحتيال في المخزون أو المبيعات المزيفة أو قضايا الفصل المالي بين فترتين زمنيتين متتاليتين.

• معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات / وسطي الأصول

إذا ازدادت تلك النسبة بنتيجة الزيادة في المبيعات فقد يكون ذلك مرده إلى صفقات المبيعات المزيفة.¹

النسب والمؤشرات المذكورة تسهم بشكل جيد في كشف الاحتيال. وقد وجد Grove & Cook أن هناك خمس مؤشرات نوعية على وجود الاحتيال ساعدت في كشف التلاعب بالأرقام في الدفاتر والسجلات المحاسبية والتقارير المالية.²

- أسعار متدهورة للسهم
- استقالة الإدارة العليا (المدير العام التنفيذي CEO والمدير المالي CFO)
- قيام موظفي الشركة ببيع معلوماتها السرية للمتعاملين بأسهمها من الخارج
- تَعَمُّدُ إضفاء عنصر التعقيد والإبهام في التقرير المالي
- انزعاج CEO من انتقادات المحللين الماليين

ومع أن المؤشرات المذكورة أعلاه مفيدة في كشف العلاقات غير الطبيعية بين البنود موضع المقارنة، إلا أن المؤشرات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أكثر نفعاً في كثير من الحالات. فقائمة التدفقات النقدية تبين موارد واستخدامات النقدية لدى الشركة وتوضح صافي النقدية خلال الفترة المالية. تفيد قائمة التدفقات النقدية بشكل خاص في تحديد مواضع الإشكال، إذ أن هناك صلة وثيقة بين الميزانية الختامية وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية تقوي الرابطة بينهما، فكثيراً ما يتم إعداد الميزانية الختامية والاحتياالية وقائمة الدخل الاحتياالية، ولكن عند إعداد قائمة التدفقات النقدية يتم اكتشاف الفروقات الموجودة، حيث تساعد تلك الفروق في تأكيد عدم صحة القوائم المالية وفي تحديد مواطن الاحتيال.

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة عبر الانطلاق من صافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. هذه الطريقة تكشف البنود غير النقدية التي تؤثر في الدخل والتي منشؤها إما عمليات تشغيلية أو عمليات غير تشغيلية. وهذا يساعد في معرفة أين يمكن أن يكون الاحتيال قد وقع.³

عند استخدام مؤشرات التحليل المالي يتم مقارنة النتائج المسجلة في القوائم المالية مع النتائج المتوقعة لـ F. Accountant، مثل حساب قيمة الاهتلاك الواجب تسجيلها (استناداً للأصول الثابتة ولعمرها الإنتاجي ولمعدل الاهتلاك) ومقارنتها مع تلك القيمة المسجلة بالفعل في القوائم المالية.⁴

¹ Excerpted from: Grove, H.; Cook, T. "Lessons for Auditors: Quantitative Red Flags," JOURNAL OF FORENSIC ACCOUNTING 5 (2004), p-p. 131-146.

² Ibid, p. 145.

³ Excerpted from: Manning, G. A., mentioned before, p. 422.

⁴ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p.p. 369-370.

غالباً ما يفيد تحليل السلسلة الزمنية في تقييم التغيير الإجمالي في عمليات الشركة، وقد تتطلب نتائج التحليلين الأفقي والعمودي المزيد من التحقيق للمساعدة في تحديد اختلاس الأصول أو التضليل في القوائم المالية.

ويمكن للتحقيق أن يركز على النقاط التالية:

أ- تحليل هامش: لمعرفة إن كان هامش مجمل الربح (المبيعات ناقصاً كلفة البضاعة المباعة) هو هامش معقول ومنطقي، وإن كانت الأرباح المرتفعة حالياً ناجمة عن صفقات غير تشغيلية أو صفقات لا مبرر لها، إن تحليل أرباح بيع الأصول أو الأرباح المتأتية من الصفقات الأخرى قد يشير إلى الصفقات المزيفة.

ب- التركيز على التباين بين صافي الدخل والأرصدة النقدية: في بعض الصناعات قد يكون هناك فرق بين الإيرادات والتدفقات النقدية التشغيلية، ومع ذلك يجب أن يكون هناك نوع من الصلة فيما بين هذين البندين في التحليل على محور السلسلة الزمنية، يمكن لإجراءات المتابعة هنا أن تتضمن تحليلاً للتدفقات النقدية والتحصيل، وقد تشير التغيرات في الصلة بين النقدية وصافي الدخل إلى مسائل تقدير الحسابات المستحقة. وعند إجراء التحليلين الأفقي والعمودي لقائمة الدخل على أساس فصلي يجب معرفة هل هناك وجود لعنصر المنطق عند مقارنة اتجاهات الإيرادات والمصاريف الربعية مع النتائج الإجمالية للسنة المالية

ت- تقييم الزيادة في الحسابات المدينة من حيث صلتها بالزيادة في المبيعات: فقد تشير الزيادة غير العادية في الحسابات المدينة إلى مبيعات مزيفة.

ث- تقييم النتائج المرحلية والفصلية: قد تشير التقلبات الكبيرة في الربع الرابع إلى عنصر المغامرة لدى الإدارة بالنسبة لتقريرها المالي المرحلي الفصلي. على كل عندما يكون أساس العمل فصلي، فينتوقع أن تكون هناك تقلبات بسبب طبيعة العمل الدورية.¹

ويتم تحري الاحتيال في القوائم المالية بالاعتماد على مؤشرات أخرى منها حجم تعويضات المدراء التنفيذيين مقارنة بمستوى أرباح الشركة أو بتوزيعات الأرباح، فهنا قد تظهر علاقات غير طبيعية عند ملاحظة تعويضات عالية جداً في ظل وجود أرباح قليلة.

وتزداد التعويضات بازدياد نفوذ وسيطرة CEO على المدراء الذين قام هو شخصياً باستقدامهم من الخارج وتعيينهم في مجلس الإدارة، فكلما ازداد عدد هؤلاء كلما ازدادت سيطرة CEO على مجلس الإدارة²

وتكون تعويضات CEO أعلى عندما تكون مدة ولايته أطول من مدة ولاية رئيس لجنة التعويضات،³ فكلما ازدادت مدة ولاية CEO ضعفت العلاقة بين إيرادات السهم والتغير في

¹ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p-p. 375-377.

² Excerpted from: Core, J. E.; Holthausen, R.; Larcker, D. "Corporate Governance, Chief Executive Officer Compensation, and Firm Performance," JOURNAL OF FINANCIAL ECONOMICS 51 (1999), p-p. 371-406.

³ Excerpted from: Main, B.; O'Reilly, C.; Wade, J. "The CEO, the Board of Directors and Executive Compensation: Economic and Psychological Perspectives," INDUSTRIAL AND CORPORATE CHANGE 4 (1995), p-p. 293-332.

التعويضات النقدية للـ CEO¹، وكلما ازدادت نسبة أعضاء مجلس الإدارة المعيّنين بعد تعيين CEO كلما ازدادت سلطة ذلك الأخير.²

C.2. دور تقنيات المراجعة بمساعدة الحاسوب CAATs في كشف الاحتيال:

قد يتم كشف الاحتيال من خلال تقنيات المراجعة بمساعدة الحاسوب CAATs. في الواقع هناك العديد من الحالات التي لا يمكن فيها بكل بساطة إجراء مراجعة للاحتيال بدون استعمال CAATs، تلك التقنيات بسيطة تماماً من حيث المفهوم وتزود بإمكانية مراجعة البيانات بشكل أوتوماتيكي وفعال. تتوجه تلك التقنيات نحو المخاطر المحتملة في الصفقات والبيانات، ويعني هذا في مراجعة الاحتيال إدخال حالات الاحتيال الشائعة بما تحتويه من مؤشرات خاصة بها إلى تطبيقات الـ CAATs، وتساهم تلك التقنيات في رفع الكفاءة والفعالية.³

لاستخدام الـ CAATs في مراجعة الاحتيال (وفي أنواع المراجعة الأخرى بالطبع) ستة فوائد رئيسية:⁴

- 1- تستخدم تلك التقنية لمراجعة كامل البيانات وليس مجرد عينة عشوائية منها.
- 2- تستخدم البرامج الإلكترونية لتقنيات المراجعة بمساعدة الحاسوب فحوصات وأوامر وإجراءات مألوفة لدى المراجعين، وبالتالي يمكنهم تعلمها بوقت قصير لاستخدامها في عملية مراجعتهم للاحتيال.
- 3- أسست التقنيات المتطورة للمراجعة بمساعدة الحاسوب الأدوات اللازمة لتوثيق العمل ونتائج إجراءات المراجعة عند استخدام المراجع لتلك التقنيات.
- 4- يمكن لـ CAATs استيراد البيانات من مختلف الأشكال وقراءة الملفات النصية.
- 5- تستعمل CAATs نسخة من البيانات ولا تقوم بأي عمليات تحرير على البيانات الأصلية وبالتالي فإنها تحافظ على نزاهة البيانات إضافة إلى أنها تؤمن "حماية الدليل".
- 6- تتيح تقنيات CAATs المتطورة اليوم للمراجعين إجراء فحوصهم بشكل أوتوماتيكي، حيث يمكن بالقليل من الوقت والتدريب جعل إجراءات المراجعة أوتوماتيكية وقابلة للبرمجة أيضاً.

وقد زَوَدَ SAS NO.94 المراجع المالي بالإرشاد والتوجيه اللازم المتعلق بالتقييم الملائم للرقابة الداخلية في نظم تكنولوجيا المعلومات، حيث ينص المعيار على ضرورة الاستعانة بـ CAATs لاختبار الضوابط الأوتوماتيكية في تلك النظم، وفق التالي: "من غير العملي أو الممكن تخفيض خطر التحري إلى مستوى مقبول عبر الاكتفاء بأداء الفحوص الجوهرية"، ويرى SAS NO.94 وجوب اعتماد المراجع المالي على الإجراءات التحليلية وCAATs وتقنيات أخرى بدرجة أكبر من اعتماده على الفحوص الجوهرية.

¹ Excerpted from: Hill, C.; Phan, P. "CEO Tenure as a Determinant of CEO Pay," ACADEMY OF MANAGEMENT JOURNAL 34 (1991), p-p. 707-711.

² Excerpted from: O'Reilly, C.; Wade, J.; Chandratat, I. "Golden Parachutes: CEOs and the Exercise of Social Influence," ADMINISTRATIVE SCIENCE QUARTERLY 35 (1990), p-p. 587-603.

³ Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p. 155.

⁴ Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p.p. 157-158.

هناك أنماط محددة من CAATs وهي عبارة عن برامج إلكترونية مجهزة بأدوات وتقنيات بحيث تعمل تلك البرامج ضمن عموم نظم الحاسوب، أي أنها ليست خاصة بمُورِد واحد أو بنظام واحد، وغالباً ما يشار إلى تلك البرامج الإلكترونية التي تمثل أنماطاً لـ CAATs بـ GAS/برامج المراجعة الإلكترونية العمومية Generalized Audit Software¹.

ولأجل ضمان الاستخدام الناجح لـ CAATs على الكيان توظيف مستخدم خبير يتمتع بالمعرفة والقدرات اللازمة للتأكد من: تطبيق واستخدام تقنيات المراجعة بمساعدة الحاسوب CAATs- تدريب الآخرين- استحصا المعلومات اللازمة من قسم IT عند مراجعة الاحتيال.

كما يجب أن يكون مراجع الاحتيال وF. Accountant خبراء ومحترفين في علوم CAATs وتقنياتها وكيفية الإفادة منها².

لا يوجد في سورية في الوقت الراهن خبير يحمل شهادة في F. A وممارس لهذه المهنة أو مراجع احتيال أو خبير في علوم CAATs، وذلك بسبب عدم توافر المتطلبات اللازمة لذلك خاصة فيما يتعلق بمواكبة مناهج المحاسبة في الجامعات السورية للاختصاصات الحديثة في علوم المحاسبة، إضافة إلى عدم قيام جمعية المحاسبين القانونيين في سورية بدورها المتمثل في التدريب ومنح الشهادات في علوم المحاسبة الحديثة.

D. التحقيق في الاحتيال

1.D. مستلزمات فعالية ونجاح التحقيق في الاحتيال:

بعد تحري الاحتيال وكشفه يتم التحقيق فيه. هذا العمل يستوجب التعاون بين F. Accountant والمدقق الداخلي والمراجع الخارجي وباقي أعضاء فريق التحقيق الجنائي. يمكن للمحقق الجنائي أن يسهم مساهمة هامة وكبيرة في التحقيق في الجريمة المالية، شريطة أن يعمل بفعالية مع مدقي الشركة الداخليين ومراجعيهما الخارجيين ومع باقي الأطراف المهتمة بحل الادعاءات والشبهات بالاحتيال. يتمتع محقق F.A بمجموعة متنوعة من المهارات إضافة إلى مهاراته الأساسية في المحاسبة والمراجعة، فهو خبير في إدارة المقابلات وفي استخراج البيانات وتحليلها. لهذا على جميع الأطراف المهتمة بعملية التحقيق كالإدارة، لجنة التدقيق، المراجع الخارجي، محامي الشركة إشراك محقق F.A في أعمال التحقيق.

خلال عمل محقق F.A في فريق التحقيق، يجب عليه أن يأخذ بالاعتبار أهداف كافة أطراف التحقيق الأخرى، وأن يبذل ما أمكنه لإدارة تحقيق متوازن موضوعي وحيادي، بحيث يخرج هذا التحقيق بالنتائج المرجوة ويحقق الأهداف التي وضع لأجلها وذلك في الوقت المحدد ودون تأخير. على محقق F.A أن يبذل أقصى إمكانياته لضمان تحقيق ذلك.

يتعاون محققو F.A مع المراجعين الداخليين عندما يكون هناك شكوك بوجود احتيال مالي لأن مساهمة المراجع الداخلي في هذا الموضوع ستحمل فائدة كبيرة. عادة ما يتم توظيف محققين F.A من خارج الشركة لمساعدة المراجعين الداخليين على إدارة تحقيقاتهم، ويرى محققو F.A أن عملهم كفريق مع دائرة التدقيق الداخلي يُحسّن من كفاءة وفعالية تحقيقاتهم إلى حد كبير، لأن

¹ Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p. 159.

² Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p.p. 173-174.

المدقق الداخلي أعلم من F. Accountant بالشركة وبأفرادها وبنظمها، الأمر الذي يساعد في جعل التحقيق أكثر تحديداً في أهدافه.¹

في التحقيقات الجنائية يفيد المدقق الداخلي في عمليات عديدة كونه يتمتع بخبرات ومعارف جيدة تساعد مثلاً في جمع الوثائق والمستندات المؤيدة للقيود والقوائم المالية، وفي أخذ العينة وتطبيق الفحوص عليها، وإجراء المقابلة، واختبار وتحليل البيانات. كما يساعد في معرفة كيفية حدوث الصفقات، وكيف يحتمل للخطأ أن يدل على وجوده، ونقاط القوة لدى طاقم الشركة ونظم الشركة وعمليات الشركة، إضافة إلى المعلومات التاريخية/السجل عن طاقم الشركة ونظمها وعملياتها.

أما تعاون محققي F.A مع المراجعين الخارجيين فهو أمر لا بد منه لخدمة نتائج التحقيق. فالمراجع الخارجي يسعى إلى التأكد من أن إعداد القوائم المالية تم وفق المعايير المهنية. وتتحدد درجة جودة التفاعل والتداخل بين محققي F.A والمراجعين الخارجيين استناداً إلى عدة عوامل منها:

- فهم المحقق للعلاقة الحالية بين الشركة ومراجعها الخارجي.
- النظر إلى المراجع الخارجي على أنه مصدر هام جداً للمعلومات عن الشركة ومواقع الخطر فيها وعملياتها، وعن التوثيق والأنظمة والأشخاص فيها، إضافة إلى استخدام أوراق العمل لدى المراجع الخارجي.²

يجب أن يضمن محقق F.A الاستقلالية والموضوعية في التحقيق وأن يميز أهداف كل طرف من الأطراف المعنية التي يتعاون معها بالتحقيق. فأهداف محقق F.A تتحدد انطلاقاً من نطاق العمل والرغبة في تحقيق أهداف الموكل الذي استأجر خدماته، وبشكل نمطي يتوجب على محقق F.A الإجابة على التساؤلات التالية:

- من هو المشتبه به الأساسي؟
- هل يحتمل أن يكون هناك شركاء في الجرم الذي قام به ذلك المشتبه؟
- هل كان يتم توجيه المتهم من قبل مسؤول أعلى لا يمثل حالياً هدفاً من أهداف التحقيق؟
- ما هو الأثر الإجمالي لذلك الجرم على القوائم المالية؟
- ما هي الفترة الزمنية التي امتد خلالها الاحتيال؟
- هل قمنا بتحديد كافة المخططات والمناهج الرئيسية للاحتيال؟
- كيف وقع ذلك الاحتيال؟
- كيف تم تحري الاحتيال؟ وهل كان هناك إمكانية لكشفه بشكل أبكر من ذلك (الوقت الفعلي لكشفه)؟
- ما هي الإجراءات الممكن اتخاذها لكشف وتحري ذلك الاحتيال في حال وقع مجدداً في المستقبل؟

لدى محقق F.A مجموعة معينة من المهارات التي يستخدمها في عمله وذلك تحت توجيه الموكل الذي قام باستخدامه والذي قد يكون: الإدارة، لجنة التدقيق، المحامي، شركة المراجعة نفسها، وعندما يختار المراجع الخارجي الاستعانة بخدمات محقق F.A فهو إذ ينتظر منه إبداء الاقتراحات بخصوص تنفيذ التدابير الملائمة والتكاليف والمخاطر ذات الصلة والعوائد المتوقعة، ولا يبدي المحقق اقتراحه هنا إلا إذا طلب منه ذلك بالتحديد من قبل فريق المراجعة (أو أياً كان

¹ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p. 261.

² Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p.p. 263-265.

الذي يوجه ويدير المحققين)، ولا يخفى أن فريق المراجعة الخارجي هو دوماً الأعم بأعمال موكله/الشركة وبنشاطه الاقتصادي وبإجراءات المراجعة الأخرى، أما محقق F.A فيتلقى التوجيه والإشراف من الطرف الذي وكله.¹

بشكل عام يجب أن تكون لجنة التدقيق في الشركة مستعدة بشكل مسبق للتعامل مع صعوبات إدارة التحقيق ولمواجهة تبعات ذلك التحقيق. يتبع محقق F.A الدليل حيثما يقوده وأينما يصل به، ثم يرفع التقرير بنتائج عملية بحثه إلى لجنة التدقيق أو إلى الشخص الذي اختارته اللجنة للقيام بمهمة إدارة التحقيق /كالمحامي مثلاً/.

خلال سير التحقيق سيكون محقق F.A مجبراً عند نقطة معينة على تقرير سلسلة إجراءات محددة أو على توجيه الأحداث باتجاه معين بحيث يكون منفرداً في اتخاذ القرار. ولكن: ما الواجب فعله عندما يختلف محقق F.A في الرأي مع لجنة التدقيق؟ نبين هنا نقطة هامة وهي أن الدليل هو ما يقرر نطاق ومسار التحقيق، من جهة على محقق F.A الإصرار على رأيه الذي يجب أن يدعمه بالمعايير والمنهجيات والممارسات المثلى، من جهة أخرى يعود إلى لجنة التدقيق القرار بخصوص كفاية وملاءمة نطاق التحقيق ومداه.

سيكون استخدام لجنة التدقيق لمحقق F.A بهدف خروج التحقيق بنتائج واضحة ومحددة. نظرياً يجب أن يكون لمحقق F.A تأثير جوهري على إجراءات وتدابير الأوجه المالية للتحقيق، أما المحامي فهو الذي يتحمل مسؤولية الأوجه القانونية للتحقيق وعليه أن يدعم جهود محقق F.A عبر إرشاد ذلك الأخير وتوجيهه بالشكل الملائم، ويجب على لجنة التدقيق الاعتماد على هؤلاء الخبراء وعلى خبراء آخرين، ولكن في النهاية يبقى هذا تحقيق لجنة التدقيق، لجنة التدقيق هي التي تملك وتدير التحقيق وهي التي تتلقى المشورة وهي التي تقرر الأخذ/عدم الأخذ بتلك الاستشارات.²

يحتاج المحقق إلى تقنيات تحقيقية مالية ومحاسبية لحل الجرائم المالية، وتعتمد تلك الطرق على تحليل الدفاتر والسجلات والعمليات المصرفية، عند وجود السجلات العائدة للشخص الهدف موضوع التحقيق يتوجب على المحقق إعادة احتساب دخله أو نفقاته وتعقب أصوله، وعند عدم وجود تلك السجلات يتوجب على المحقق إعادة احتساب دخله باستخدام الطرق غير المباشرة، من المهم تعقب مختلف أنواع الأصول التي جمعت نتيجة الجريمة المالية لتتم مصادرتها.³

يجب أن يبين الدليل المالي/متى وكم من المال/ نتج عن النشاط غير المشروع، وتتضمن F.A تطبيق المبادئ بأسلوب يوضح بخط زمني رجعي -ابتداء من الوضع المالي الحالي للهدف إلى نقطة البدء بالنشاط غير المشروع- متى وكم من المال كسب الهدف بنتيجة مزاولته للنشاط غير المشروع.⁴

2.D. الإسناد:

¹ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p.p. 266-267.

² Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p.p. 270-271.

³ Excerpted from: Madinger, J.; et al., mentioned before, p. 128.

⁴ Excerpted from: Pasco, G. A., mentioned before, p. 107.

تشير جمعية فاحصي الاحتيال المرخصين إلى عدم جواز البدء بالتحقيق في الاحتيال في القطاع الخاص ما لم يكن هناك إسناد مناسب، فأساس الشروع في تحقيقات الاحتيال هو الإسناد و بدون وجود ذلك العنصر سيتمكن المحتال الهدف من رفع دعوى مطالباً فيها بالتعويض عن أضرار حقيقية أو وهمية.¹

قد تكون نقطة بداية التحقيق مخابرة هاتفية من موكل قلق أو من لجنة تدقيق في شركة ما، وقد يكون هناك ادعاءات في رسالة مجهولة المرسل أو اشتباه في الاحتيال كشف على يد فريق المراجعة.

والإسناد هو الأساس في إطلاق التحقيق، وبحسب دليل فاحصي الاحتيال فإن الإسناد بالتعريف هو: "إجمالي الظروف التي تدفع بالفرد العاقل للاعتقاد بأن الاحتيال حدث أو يحدث أو سوف يحدث، الإسناد هو الأساس الذي يبنى عليه الفحص والاختبار، وعند عدم وجود إسناد مناسب فيجب عدم إدارة عملية فحص الاحتيال"²، وتشكل الإبلاغات مجهولة الهوية والشكاوى واستعلامات فريق المراجعة أساس الإسناد الذي يستلزم التقصي والاستعلام بشكل أعمق، وتشمل مصادر الإسناد: المراجع الخارجي، المدقق الداخلي، الإدارة، الموظفين، الأطراف الثالثة، الجهات المنظمة.³

في التحقيقات الضريبية تحدد الفترات الزمنية حسب تاريخ السنة المالية للشخص موضوع التحقيق، يتم تبيان الزيادة في الثروة من فترة لأخرى من خلال أوراق العمل التي تظهر الوضع المالي للهدف بنهاية كل فترة زمنية على حدة، ثم يعد جدول ملخص لإظهار الزيادة في ثروة الهدف خلال كل فترة زمنية، ثم يقطع من تلك الزيادة إجمالي الدخل الشرعي المحقق والمصرح عنه خلال هذه الفترة، بالنسبة للمبلغ المتبقي عن كل فترة: إما أن يبين المكلف مصدر ذلك الدخل، أو أن لا يملك القدرة على ذلك ما يعني أن ذلك الدخل متولد بنتيجة نشاط غير قانوني (تهريب مخدرات، مخططات الاحتيال) الأمر الذي يرفع بدرجة كبيرة من احتمال نجاح الادعاء.⁴

3.D. جمع المعلومات وحمايتها:

إن طلب الوثائق والحصول عليها ووضعها تحت تصرف فريق التحقيق هي في العادة مرحلة هامة في أي تحقيق، وفي مجرى جمع المعلومات يجب أن يطرح F. Accountant التساؤلات التالية:

- 1- ما هي المعلومات التي يمكنني الحصول عليها (كمحقق) قبل القيام بالزيارة الميدانية؟
- 2- هل هناك معلومة يجب تأمين الحماية لها بشكل مسبق قبل الزيارة الميدانية؟
- 3- هل يمكن لـ F. Accountant مراجعة القوائم المالية التي تمت مراجعتها وإعدادها وفق المتطلبات التشريعية؟
- 4- هل يمكن لـ F.Accountant مراجعة أوراق عمل المراجع الخارجي؟ مراجعة أي تقارير للمدقق الداخلي؟ مراجعة البريد الإلكتروني؟

¹ Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 5-6.

² Excerpted from: Association of Certified Fraud Examiners "Fraud Examiners Manual" (Austin, Tex.: Association of Certified Fraud Examiners, 1998).

³ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p. 299.

⁴ Excerpted from: Pasco, G. A., mentioned before, p. 104.

- 5- هل هناك أية حواسيب مكتبية أو حواسيب محمولة يجب حمايتها؟
 - 6- ما هو نوع البحث في السجلات العامة على الإنترنت الواجب القيام به؟
 - 7- أين تقع الوثائق وسجلات الحاسوب؟
 - 8- هل تغير نظام الحاسوب خلال الفترة الخاضعة للفحص؟
 - 9- من هي الأطراف الثالثة التي ستتم مقابلتها أو الاتصال بها أو إرسال كتب التأكيد لها من بين: الموظفين السابقين، الموردين، الزبائن، المنافسين؟
 - 10- هل تم الاتصال بالسلطات/الشرطة، الجهات التنظيمية، المدعي العام، FBI؟ وهل تعرف كيفية التعامل مع الإعلام؟¹
- وتتجسد المصادر الأخرى للمعلومات في المقابلات مع الأشخاص الذين كانوا على صلة بالهدف مثل: المعلم، رفيق الصف، الصديق، القريب، الموظف المصرفي الذي يتعامل معه الهدف، البائع الذي يتعامل معه الهدف، الرئيس السابق.

علاوة على ذلك فإن هناك اعتبارات أخرى يجب مراعاتها، منها:

- 1- ما الذي ينتظره الزبون من فريق التحقيق؟ تقارير شفوية أم كتابية؟ فالتقارير تكلف الوقت والمال.
 - 2- ما هو مدى صدق ونزاهة الإدارة لدى الزبون؟
 - 3- هل هناك فريق تحقيق مكونين من محققين F.A؟
 - 4- ما هو التوقيت؟ متى تبدأ؟ ومتى تتوقف ولمن ترفع تقريرك؟
 - 5- هل لدى الزبون تغطية تأمينية؟
 - 6- ما هي الميزانية التي رصدتها الزبون لك؟
 - 7- هل هناك عنصر أمان في الخارج حيث موقع العمل؟
- تركز التقنيات التحقيقية بشكل كبير على الاستثناءات الواقعة تحت حد الأهمية النسبية (لدى المراجع الخارجي)، وعلى بنود أخرى كأخلاقيات الموظفين، مثلاً: يتوجب على فاحص الاحتيال التركيز على التالي:

- الصفقات التي يبدو أنها غير طبيعية من ناحية:
 - الوقت (اليوم، الأسبوع، الشهر، الفصل، السنة)
 - مدى تكراريتها (كثيرة جداً، قليلة جداً)
 - مكانها (بعيد جداً، قريب جداً، غير متوقع)
 - قيمتها (عالية جداً، منخفضة جداً، متشابهة للغاية، مختلفة للغاية)
 - شخصيات أو أطراف تلك الصفقات
- الرقابة الداخلية غير المفعلة أو التي يمكن تجاوزها من قبل السلطات الإدارية العليا.
- الموظف: دوافعه، أخلاقياته، مستوى الرضى الوظيفي المتدني لديه.
- ثقافة الشركة ونظام العائدات فيها الذي يتجه إلى دعم ومكافأة السلوك غير الأخلاقي لدى: الموظفين، الزبائن، المنافسين، المقرضين، المساهمين.²

¹ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p-p. 300-302.

² Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p. 305.

E. فن المقابلة:

من أدوات التحقيق كذلك المقابلات مع المشتبه بهم، يجب تحديد ملامح المقابلة المبدئية للمحقق مع المشتبه به بناء على التاريخ والخلفية والممارسات المالية العامة العائدة لذلك المشتبه، كما يجب أن يملك المحقق الوقت الكافي لمراجعة وتحليل كافة الوثائق والسجلات التي تم إبرازها في التحقيق.¹

هناك فرق واضح بين المقابلة التي تهدف للحصول على معلومات وبين الاستجواب أي المقابلة الاتهامية التي تسعى للحصول على اعتراف، فالنمط الأول هو عملية غير اتهامية يطرح فيها المحقق أسئلة (من، ماذا، متى، أين، كيف) ليستقي معلومات عن حقيقة ما حصل، ولهذا النمط عدة مزايا فهو يتيح إمكانية تعاون الشاهد ويسهل بناء رابط ود وتعاطف بين طرفي المقابلة، كما أنه يعتبر وسيلة فعالة لاستحصل معلومات يمكن الإفادة منها، أما النمط الثاني فله عدة سلبيات إذ يمكن للشاهد الابتعاد ورفض التحدث إلى أي أحد وبالتالي تتضاءل إمكانية استحصل الاعتراف²، مثلاً: يبلغ معدل الاعتراف في أمريكا 60% بينما يعادل في ألمانيا 40% فقط.³

تتمثل مهمة المحقق في أنه شخص يسعى إلى الحقيقة وليس إلى النيل من أحدهم، وإذا أحس الشاهد خلاف ذلك فمن شأن هذا الأمر أن يخرب القضية، كما يمكن للاتجاه الخاطئ من قبل المحقق أن يتسبب في عدم تقديم الشاهد لكامل معلوماته أو لأي معلومات وتفسيرات إضافية، ويجب على المحقق إدارة المقابلة بشكل حرفي وموضوعي وحيادي وبعيداً عن تأثير أي مشاعر أو أهواء شخصية.

حتى لو كان الشاهد الذي يقابله المحقق هو المشتبه به الرئيسي فيجب إبقاء ذلك سرياً، بحيث يعلن المحقق أنه يقوم بمقابلة كل من قد يملك معلومة ليستطيع أن يقرر في النهاية المسؤول الفعلي عن الاحتيال المالي الحاصل.

يجب أن يحدد المحقق صلة العمل و/أو صلة القربى إن وجدت بين الشاهد الذي يقابله والمشتبه به الرئيسي في القضية، لأن هذا ينعكس على درجة تعاون ومصادقية الشاهد إلى حد كبير. على المحقق أن يتذكر دوماً خلال التحقيقات المالية أن القضية تستند إلى حقيقة التعاملات المالية التي أجراها المشتبه به، وليس إلى تقييم الشاهد للمشتبه به. وعلى المحقق أن يوسع قاعدة المعلومات المبدئية التي لديه (التي أسست الحاجة لإجراء مقابلة) وأن يسعى وراء أي معلومة أخرى لدى الشاهد، وأن يدرس المواضيع التي قد تحتاج إلى المتابعة عبر طرح أسئلة أخرى معينة وأن يعرف كيفية الإعداد لتلك الأسئلة، وخلال التحقيق المالي على المحقق أن يقيم وزن المعلومات الحالية التي يتم الحصول عليها في ضوء كافة المعلومات السابقة التي تم الحصول عليها منذ بداية التحقيق.

غالباً ما يكون الأفراد المنخرطون في الجرائم البيضاء ومشاريع الجريمة المنظمة على قدر كبير من الخبرة والحرفية والذكاء والمهارة في تخصصهم، أو يوظفون مهارات خبراء في المحاسبة

¹ Excerpted from: Pasco, G. A., mentioned before, p. 60.

² Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 4-34.

³ Excerpted from: <http://www.faculty.nncwc.edu/toconnor/410/410lecture12.htm>

والقانون، ما يعني أنه يجب أن يكون لدى المحقق فهماً أساسياً لنمط عمل المشروع الخاضع للتحقيق.¹

عندما يقابل F. Accountant المدراء التنفيذيين أو المشبوهين فيجب أن تكون لديه القدرة على تمييز الشخص الكاذب والمراوغ، وذلك عبر ملاحظة لغة اللسان والجسد لدى الشاهد المشبوه، حيث تتم 60% من الاتصالات عبر لغة الجسد، كما أن المعرفة المسبقة بنمط سلوك الشاهد وحركاته يفيد إلى حد كبير في تحديد ما إذا كانت الحركات والاستجابات وردود الأفعال الصادرة عنه خلال المقابلة تشير إلى كذبه²، مثلاً: خلال شهادة بيل كلينتون قام بلمس أنفه عدة مرات عندما كان يكذب في حين أنه لم يلمس أنفه بتاتاً عندما كان يقول الصدق.³

قبل إجراء المقابلة يجب التخطيط لها من ناحية التوقيت والموقع الذي تجري فيه. كما يجب استشارة محامي وخاصة عند استخلاص اعتراف من الشاهد، على المحقق أيضاً السعي للحصول على القرار الجماعي لفريق العمل (فريق التحقيق). ويجب أن ينتبه في حال رغبته تسجيل المقابلة لأن التسجيل قد يعطي مفعولاً عكسياً ضد تخفيض وضعية الدفاع لدى الشاهد، مرة أخرى يتوجب العودة للمحامي قبل تقرير تسجيل أو عدم تسجيل المقابلة.

عندما يكون هناك عدة شهود: على محقق F.A ألا يقابل أكثر من شخص واحد في الوقت نفسه حتى لو كانا موظفين من دائرة واحدة، حيث يتوجب مقابلة كل منهما لوحده على أن تكون المقابلاتان متتاليتين. وعندما يكون هناك حاجة لمقابلة عدة أشخاص في وقت واحد تتم مقابلة كل منهم لوحده وذلك في نفس الوقت الذي تجري فيه المقابلة مع كل من هؤلاء الأشخاص الآخرين.⁴

بعد تخطيط المقابلة يتم إجراؤها وفق منهجية مناسبة. فالمحقق قد يضع أمام الشاهد (المشتبه به) الدليل على ارتكابه الجرم، ويقنعه بعدم جدوى استمرار الإنكار وبأن الاعتراف الآن سيثبت تعاونه في التحقيق وسيفيده. أما إذا وجد محقق F.A خلال تحضيره للمقابلة أن للشاهد (المشتبه به) سجل وتاريخ يشهد على قيامه بالصواب، فيمكنه أن يستفيد من تلك المعلومة في التأثير على مشاعر الشاهد خلال مقابلته وإظهار ذلك الأخير رغبته في العودة إلى ذلك السلوك. وقد يعتمد المحقق الصمت خلال المقابلة. فعندما يسود الصمت في المقابلة فإنه غالباً ما يخلق شعوراً بعدم الراحة، على المحقق هنا أن يسأل ثم يتوقف وينتظر الإجابة لبرهة (دقيقتين مثلاً) ثم يعود ويسأل ذات السؤال، الصمت أداة قوية على المحقق استعمالها بشكل جيد. وقد يستخدم المحقق نهج التبرير فيقوم بتقديم تبرير سيكولوجي أو أخلاقي للمشتبه به. مساعدة المشتبه به في تبرير جريمته سيساعد في انتزاع المعلومات المطلوبة أو الاعتراف المنشود، وغالباً ما ينجح نهج التبرير لأنه يسمح للمشتبه به بحفظ ماء وجهه خلال المقابلة.

نهج آخر يمكن استخدامه عبر طرح الأسئلة التي يعلم إجاباتها. يفيد هذا النهج أكثر ما يمكن في تحديد مصداقية المشتبه به، واستخدامه بشكل مبكر وفعال في التحقيق يوفر الكثير من الوقت والجهد والعناء، أنت كمحقق: إذا اكتشفت كذب شخص ما فتذكر أن الكاذب يكذب على الدوام، لذا فإن إيجاد الكاذب قد تكون بداية طريق إيجاد السلوك الإجرامي.

¹ Excerpted from: Pasco, G. A., mentioned before, p-p. 58-61.

² Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 4-33.

³ Excerpted from: "Lying 101: There May Be Nonverbal Indicators of Lying," http://members.tripod.com/nwacc_communication/id25.htm.

⁴ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p-p. 351-353.

تشترك الباحثة في رأيها مع Golden, T. W.; Skalak, S. L.; Clayton, M. M. وجوب أن يكون محقق F.A/ مدير المقابلة ذكياً ومرناً في الوقت نفسه، فحقيقة أن كل نهج مما سبق ذكره يفيد في حالة معينة تقتضي بأن يكون المحقق ذكياً بما فيه الكفاية ليقيم منذ بداية المقابلة فعالية أو عدم فعالية النهج الذي يستخدمه، ثم أن يتمتع بالمرونة اللازمة لينتقل بسرعة من النهج غير الفعال إلى النهج الذي يعتقد أنه سيكون أكثر فعالية في استحصال المعلومات المهمة والاعتراف بالنهاية، يجب ألا يغيب ذلك الهدف الأساسي عن بال المحقق.¹

F. الدليل:

1.F. ماهية الدليل وأنواعه وشروطه، مستلزمات وتقنيات جمعه وحمايته:

في مجرى عملية التحقيق يتم البحث عن الدليل وليس فقط عن المعلومة. على عملية جمع الدليل أخذ الاعتبارات الجنائية بعين الاعتبار لتقديم دليل قوي وفعال في المحكمة.² تمثل دفاتر وسجلات أي نشاط اقتصادي/ قانوني أو غير قانوني/ أجزاء رئيسية في قضية غسل الأموال موضوع التحقيق وتحمل أقصى قدر من الأهمية كأدلة، لأنه لا يمكن لأي مستند حُصِّلَ عليه من البنوك أو الأطراف الثالثة الأخرى أن يكون كاملاً أو أن يحمل نفس قيمة المستندات المستقاة من دفاتر وسجلات المنشأة الاقتصادية العائدة للمدعى عليه، وكل جهد يبذل هنا سيكون إما للحصول على السجلات أو لفهم تلك السجلات لتأخذ القضية مداها الكامل.

إن الحصول على الدليل يخضع لقواعد قانونية محددة تُفقد الدليل قوته إذا أهمل أي منها. قواعد الدليل هي القواعد المتعلقة بقبول الدليل في محاضر الجلسات القانونية وبالقيمة التي ستعطى للدليل الذي تم قبوله. يكون الدليل عبارة عن: شهادة، كتابات يدوية، أشياء مادية مقدمة لإثبات حقيقة مزعومة، ويطلق على الدليل فيما عدا الشهادة الشفهية بالدليل الحقيقي (في بعض الأحيان).

هناك نمطان أساسيان للدليل: الدليل المباشر والدليل الظرفي، وبالرغم من أن الإعلام غالباً ما يسخر من الدليل الظرفي، إلا أن القانون لا يعطيه قيمة أقل من قيمة الدليل المباشر على الإطلاق. الدليل المباشر هو الدليل الذي يثبت وبشكل مباشر حقيقة معينة في مسألة ما، دون أن تكون هناك حاجة لأي استنتاجات أو افتراضات، وأكثر أشكال الدليل المباشر شيوعاً هي الشهادة المبنية على المعرفة الشخصية للشاهد أو على مراقبته للحقائق.

أما الدليل الظرفي فهو الدليل الذي يمكن من خلاله وبشكل غير مباشر إثبات حقيقة بخصوص مسألة معينة.³

ولكي يُقبل الدليل في المحكمة يجب أن تكون له صلة بالقضية، وكقاعدة عامة تُقبل كل الأدلة ذات الصلة بالقضية عدا الأدلة التي استثنائها القانون (أو قواعد الدليل) من القبول، ولا يُقبل الدليل الذي لا يمت بصلة للقضية.⁴

¹ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p-p. 355-357.

² Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p. 299.

³ Excerpted from: Black's Law Dictionary, 7th ed.

⁴ See, e.g., Rule 402 of the Federal Rules of Evidence.

يمكن استخدام العديد من تقنيات جمع الدليل، في أغلب الحالات يستلزم دعم القضية اتحاد عدة تقنيات لجمع الدليل، وحيث أن عناصر الاحتيال هي: فعل السرقة-الإخفاء-التحويل، فقد صممت تقنيات جمع الدليل لكشف عناصر الاحتيال تلك، ونذكر من تقنيات جمع الدليل:

- 1- إجراء المقابلات.
- 2- الرسوم التي توضح الرقابة الداخلية ونقاط الضعف فيها.
- 3- فحص الوثائق: وذلك لكشف جهود الإخفاء من قبل المحتال عبر تلاعبه بالوثائق الأصلية.
- 4- البحث في طاوله وخزانة ودرج الموظف /مع الانتباه إلى عدم خرق قانون الحرية الشخصية باتباع أسلوب خاطئ في التفتيش وإلا فلن يقبل الدليل في المحكمة/.
- 5- مراقبة المشبوه به عن كثب خلال فترة الفحص: يمكن لتلك التقنية أن تثبت فعاليتها أحياناً في كشف المحتال ومكان حدوث الاحتيال، إلا أن تكاليفها عالية وتسبب تدني القيم الأخلاقية للموظفين.
- 6- المراقبة: المشاهدة، النظر، التجسس، الحوم بغرض جمع الدليل، يمكن لتلك التقنية إظهار الكيفية التي تم ارتكاب الاحتيال بها.
- 7- إدخال مخبر ليعمل بشكل متخف، تستخدم تلك التقنية في الأنشطة الإجرامية الكبيرة مثل نشاطات الجريمة المنظمة، من الهام جداً إبقاء عملية التخفي سرية وتحمل هذه العملية خطراً كبيراً على المخبر.
- 8- البند المحدد: دليل البند المحدد هو تعيين موقع وهوية الوثائق التي تظهر وقوع الاحتيال، مثل الشيكات الملغاة¹.

وتواجه عملية جمع الأدلة حالة خاصة في حال وجود البيانات على القرص الصلب، حيث يضع المحتالون أحياناً فيروسات Trojan على حواسيبهم لتقوم بشكل أوتوماتيكي بتخريب الدليل الرقمي. لذلك: من الهام جداً أن يأخذ التحقيق الأولي في الاحتيال خطواته الصحيحة في كشف الدليل الرقمي، مثلاً: يجب عدم تشغيل أو إطفاء الحاسوب أو نزع الطاقة الكهربائية عنه إلا بوجود متخصص في "العلوم الجنائية في الحاسوب والإنترنت" ليدبر تلك العملية أو حتى تلك الخطوة².

وينص بيان معايير المراجعة رقم 80 / SAS NO.80 إلى احتمال عدم كفاية الفحوص الجوهرية لاختبار نظام يحوي الدليل الإلكتروني، لذلك يتوجب على المراجع اختبار ضوابط النظام ليقرر مدى قوتها وفعاليتها في الحد من المخاطر المرتبطة بالدليل الإلكتروني ومعالجة تلك المخاطر، ويصدر المراجع رأيه بناء على الجمع بين اختبارات ضوابط النظام مع الفحوص الجوهرية. أما SAS NO.94 فيؤجّه المراجع الخارجي فيما يتعلق بأثر تكنولوجيا المعلومات IT على الرقابة الداخلية وعلى فهم المراجع الخارجي للرقابة الداخلية وعلى تقييمه لخطر الرقابة الداخلية.

تتوفر العديد من مصادر المعلومات والأدلة الرقمية الغنية، ويجب أن يكون مراجع الاحتيال و F. Accountant على اطلاع كاف بكامل أجهزة وأدوات التخزين المختلفة المتاحة، ويخبئ

¹ Excerpted from: Manning, G. A., mentioned before, p.p. 433-434.

² Excerpted from: Singleton, T. W.; et al., mentioned before, p. 308.

المحتال البيانات بطرق عديدة عبر نقلها من الأجهزة التنظيمية بما في ذلك حاسوبه الشخصي ووضعه على جهاز محمول متحرك، ذلك الجهاز قد يكون:

- الفلاشات: حجمها صغير توضع في الجيب أو تُمَوَّه على شكل قلم جميل
- الساعات الرقمية
- الكاميرات الرقمية
- رقائق الذاكرة للكاميرات الرقمية
- المساعدات الرقمية الشخصية
- الجوال

بعد الحصول على الدليل يجب تأمين الحماية للدليل ولأوراق العمل. إن أهم مهمة في إدارة الدليل هي المحافظة على الدليل بنفس حالته عندما ارتكبت الجريمة وعدم المساس به أو الإضرار به أو تخريبه، فيجب تخزين الوثائق الأصلية في خزانات مقفلة مقاومة للحرائق ولكافة أنواع الأخطار لا تفتح إلا بيد عدد محدود من الأشخاص المعيّنين بشكل مسبق. كما يتوجب حراسة أوراق العمل من السرقة والتخريب ومن خطر ضياع سرية المعلومات الواردة فيها، ويجب حماية كل الملفات الموجودة على الحاسوب بكلمة سر وبنسخة احتياطية، حيث يجب تشكيل تلك النسخة الاحتياطية على أساس دوري وحفظها في مكان آمن ومنفصل عن مكان النسخة الأصلية.

كما يجب نسخ وتخزين وفهرسة الدليل ليكون جاهزاً (متاحاً) ولتكون عملية إيجاده بسيطة عندما تستدعي الحاجة له، ويتوجب تأسيس قاعدة بيانات إلكترونية على الحاسوب لإدارة الأدلة وبنودها.¹

على F. Accountant حراسة وحماية الدليل، ومن الضروري أن تكون هناك مسؤولية ومحاسبة بخصوص ذلك الدليل من وقت الحصول عليه بادئ ذي بدء *إلى حين* تقديمه كدليل في المحكمة: من لمسه؟ متى؟ وما الذي تم فعله بالدليل؟ ويجب أن يكون هناك طريقة تظهر أنه لم يتم التلاعب بالدليل أو تخريبه أو الإضرار به قط.²

2.F. أدوات IT المتاحة لـ F. Accountant لقيامه بجمع وإدارة واستخدام الدليل:

- قانون بينفورد Benford Law.

اكتشف الدكتور Frank Benford عام 1930 أن توزيع مراتب الآحاد في الأرقام الطبيعية ليس عشوائياً بل إنه يتبع نمطاً معيناً يمكن التنبؤ به استناداً إلى القانون الذي وضعه Benford.³ مثلاً: هناك احتمال يقارب 30.1% بأن المرتبة الأحادية للرقم (أي رقم) ستكون 1 واحتمال 4.6% فقط أن تكون تلك المرتبة 9، واحتمال 19% أن تكون 2 واحتمال 9.7% أن تكون 4 واحتمال 7% أن تكون 6.

ويمكن استخدام Benford Law في الحواسيب لتحري وكشف مواضع الشذوذ والانحراف في البيانات الاقتصادية والضريبية والمالية الإلكترونية التي لم تكتشف عبر طرق التحري التقليدية، حيث يمكن للمحاسب تحري الأخطاء والأرقام المبتكرة (المزيفة) في المحاسبة أو في القيد

¹ Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 9-24.

² Excerpted from: Crumbley, D. L.; et al., mentioned before, p. 9-28.

³ Excerpted from: Probability (x is the first digit) = $\log_{10}(x+1) - \log_{10}(x)$.

المحاسبي عبر قيامه بمقارنة تكرارية ظهور المراتب الأحادية في لائحة الأرقام¹. أي يجعل Benford Law إخفاء الأنشطة الاحتيالية أمراً أكثر صعوبة ويقلص بالتالي من الفوائد المتأتية من الاحتيال.

مثلاً: إذا اخترت 10.000 شيك عشوائي وفحصت المبالغ على متنها فسترى أن الرقم 1 سيظهر كمرتبة أحادية في 30% من المرات أي في ما يقارب 3000 شيك.

ويرى Lanza, R. أنه يمكن استخدام قانون Benford لتحديد الاحتيال في مجموعات البيانات الكبيرة عبر تحري الأرقام التي يحتمل أن تكون مبتكرة في الحالات التالية: المبيعات والمشتريات الاستثمارية، سجل الشيكات الصادرة، سجل المبيعات وسجل الأسعار، المساهمات والتبرعات، تكاليف وحدات المخزون، حسابات المصاريف، معلومات التحويل البرقي، قيم بوليصة التأمين على الحياة، مصروف الديون المعدومة، حسابات الأصول والمطالبات².

- إحصائيات واختبارات التحليل الرقمي DATAS:

وهي طريقة تحليلية استنتاجية تساعد F. Accountant ليكون أكثر كفاءة وفعالية عبر تقديمه العديد من الأدلة عالية المستوى³. تُمكن هذه الأداة من تحديد مواضع الاحتيال، الخطأ، عدم الفعالية في العملية عبر بحثها عن:

- الأنماط غير العادية للمراتب والأرقام
- الظهور غير العادي للأرقام الصحيحة/المدورة 1000-2000-5000...
- الازدواجية غير العادية في الأرقام⁴

من السهولة بمكان استخدام تلك الأداة القوية، كما أنها لا تحتاج إلى خبرة في البرمجة. تقوم DATAS بإرشاد المستخدم خلال عملية مراجعة قوائم معينة، كما أنها تحتاج لوقت قصير لإنشائها⁵.

- استخراج البيانات:

هي عبارة عن منهجية تمكن F. Accountant من غربلة المعلومات الملائمة ومقارنة البيانات للحصول على الاتجاهات والصلات غير المعروفة.

يمكن استخدام تقنية استخراج البيانات من قبل الإدارة، المراجع الداخلي، المراجع الخارجي، F. Accountant لأجل مراجعة الضوابط الرقابية وكشف مواضع الاحتيال والفساد وسوء الاستخدام⁶.

¹ Excerpted from: Banks, D. G. "Benford's Law Made Easy," THE WHITE PAPER (September/October 1999), p. 20.

² Excerpted from: Lanza, R. B. "Using Digital Analysis to Detect Fraud," JOURNAL OF FORENSIC ACCOUNTING: AUDITING, FRAUD & TAXATION 1 (2000), p. 293.

³ See: www.digitalanalysisonline.com

⁴ Excerpted from: Ibid, p. 291.

⁵ Excerpted from: Ibid, p. 295.

⁶ Excerpted from: Pickett, K. H.; Pickett, J. M. "Financial Crime Investigation and Control (New York: John Wiley & Sons, 2002), p-p. 257-266.

يستخدم F. Accountant أدوات استخراج المعلومات التي تبحث عن إشارات النشاط الاحتيالي مثل: القروض المزيفة والشحنات المسروقة والتحويلات النقدية المشبوهة، بغية تحديد الصفقات التي يحتمل أن تنطوي على الاحتيال ليتم متابعتها والتحقيق فيها بشكل أوسع وأعمق. إن استخراج البيانات هو عملية لتجميع وإدارة البيانات من مصادر مختلفة بغاية الوصول إلى مشهد واحد مفصل للنشاط الاقتصادي¹.

عطفاً على ما سبق يثور تساؤل حول مدى قدرة F. Accountant في سورية -إن وجد- على استخدام تكنولوجيا المعلومات IT لجمع وإدارة واستخدام الأدلة.

مع الانتهاء من التحقيق وجمع الأدلة يتوجب على F. Accountant إعداد تقريره لرفعه إلى الجهة المعنية بنتائج التحقيق. إعداد التقرير بما يتوافق مع معايير الممارسة المهنية تسبقه عمليات تحضير ملأئمة.

G. تقرير التحقيق

1.G. شروط إعداد ورفع التقرير:

إن إعداد التقرير ورفع مسؤولية حساسة من ضمن مسؤوليات محقق F.A، وتستلزم التحضير الكافي والوافي لعرض وضع التحقيق ونتائجه بالأسلوب الذي يمكن متخذي القرار من تقييم كيفية المتابعة انطلاقاً من تلك النقطة (النقطة التي وصلوا لها)، كما يحمل إعداد ورفع التقرير دوماً صفة الرسمية².

إن استخدام الطرق غير المباشرة في إثبات الدخل للشخص الهدف موضوع التحقيق يماثل بناء صورة للتعاملات المالية للهدف. وحيث أن طرق الإثبات غير المباشرة تُبنى استناداً إلى الدليل الظرفي، على المحقق أن يكون قادراً على إظهار كيفية إثبات الدليل لادعاءات الجريمة المالية (الادعاء بحدوث الاختلاس مثلاً)، يظهر التقرير للقارئ وللمدعي كيف تمت إدارة التحقيق، وكيف يثبت الدليل الظرفي دون أدنى شك ارتكاب الهدف للجريمة المالية، ويغدو التقرير بمثابة خارطة الطريق التي ستقنع المدعي العام وهيئة المحلفين والقاضي بصلة الدليل بالجريمة وذلك بأسلوب منطقي ومتسلسل. يتم إعداد تقرير القضية بشكل مماثل لورقة البحث، فالعرض يحتاج إلى: مقدمة وجسم التقرير وخاتمة، في ورقة البحث تبين المقدمة للقارئ ما الذي سيتم تناوله/بحثه وذلك في عرض مختصر، أما قلب الورقة فيبحث التفاصيل وبالعُمق الكافي لإقناع القارئ بالمقدمة أو بفرضية البحث، أما الخاتمة فتبين ما الذي يجب على القارئ تعلمه من العرض والنتائج المنطقية الواجب استنباطها من الدليل في التقرير³.

2.G. الصفات التي يجب أن يتمتع بها تقرير فاحص الاحتيال:

¹ Excerpted from: Gardner, S. R. "Building the Data Warehouse," COMMUNICATIONS OF THE ACM (September 1998), p.54. for more information, see Lenning, J. "Drilling for Information," JOURNAL OF ACCOUNTANCY (August 2000), p-p. 39-51.

² Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, p.p. 450-451.

³ Excerpted from: Pasco, G. A., mentioned before, p. 209.

الدقة، الوضوح، الحياد، احتواء كافة المعلومات ذات الصلة، التدوين الآني للمعلومات المستخلصة من المقابلات مع الشهود، عدم احتواء التقرير على رأي فاحص الاحتيال بذنب/براءة الهدف أو على ما خلص إليه الفاحص بخصوص شهادات وإفادات الشهود.¹

على المحقق أن يتضمن في تقريره المعلومات ذات الصلة والتي ستحدد: الهدف، النمط المتبع في التحقيق والإطار الزمني له، نمط التهم الموصى برفعها، طريقة الإثبات غير المباشرة المستخدمة في التحقيق، وستشمل المعلومات المستخدمة لتحديد القضية: اسم الهدف، رقم القضية أو التحقيق، العنوان، رقم الضمان الاجتماعي، الفترة الزمنية التي تم التحقيق بشأنها، التهم الموصى برفعها ضد الهدف، تاريخ التقرير.²

3.G. معايير التقرير:

على المحقق أن يستند في اتباعه لمعايير التقرير إلى المعايير التي تفرضها الجهة التي ينتسب إليها مهنيًا، إذا كان المحقق تابعاً لـ CFE يجب تطبيق المعايير الموجودة في دليل فاحصي الاحتيال³، وإذا كان من الـ CPA يجب اتباع معايير التقرير الموجودة في بيان معايير خدمات تقديم المشورة الصادر عن AICPA⁴. أما إذا كان من الـ CFE و CPA يجب اتباع معايير AICPA و ACFE، إن معايير AICPA واسعة في حين أن معايير ACFE محددة بتحقيقات الاحتيال، ولا خوف من وجود تناقض بين كلي المعايير عند تطبيقهما.

خلاصة المبحث الثالث

بين المبحث الثالث من الفصل الأول الأدوار التي يلعبها تحليل القوائم المالية ونظم الرقابة الداخلية لدى الشركة في منع الاحتيال وكشفه، إضافة إلى الفوائد المتأتية من استخدام تقنيات المراجعة بمساعدة الحاسوب CAATs في كشف الاحتيال. وقد تجلت هنا أهمية قوة نظم الرقابة الداخلية في المكافحة الوقائية للاحتيال في الشركة، وأهمية التقنيات الحديثة في علوم مراجعة الاحتيال (التي تتضمنها F.A) في تحري وكشف الاحتيال، ما يعكس متطلبان من متطلبات استخدام F.A في سورية وهما توافر أنظمة رقابة داخلية متطورة وتوافر التأهيل العلمي والعملية.

كما بين البحث أهم أركان عملية التحقيق في الاحتيال، بدءاً من ضرورة التعاون بين كل من الـ F.Accountant والمحقق الداخلي والمراجع الخارجي وباقي أعضاء فريق التحقيق الجنائي، ومن تقنيات التحقيق المالية والمحاسبية التي تساعد في حل الجرائم المالية، وصولاً إلى المقابلة التي يجب أن تستوفي عدة شروط لتكون ناجحة، ثم الحصول على الدليل أو على الاعتراف من المشتبه به، الدليل الذي يجب أن يستوفي معايير القبول والقوة لدى المحكمة والذي يجب حراسته

¹ Excerpted from: Manning, G. A., mentioned before, p. 400.

² Excerpted from: Pasco, G. A., mentioned before, p. 209.

³ Excerpted from: Association of Certified Fraud Examiners "Fraud Examiners Manual" (Austin, Tex.: Association of Certified Fraud Examiners, 2002).

⁴ Excerpted from: American Institute of Certified Public Accountants "Statement on Standards for Consulting Services" (NY: American Institute of Certified Public Accountants, 1991), codified in AICPA Professional Standards---Consulting Services: Definitions and Standards---CS § 100).

وحمایته وفق الأصول القانونية؛ ثم عملية مطابقة الأدلة، وانتهاء بشروط ومعايير إعداد تقرير التحقيق.

لقد هدف البحث من تفصیل التحقيق الذي يقوم به F. Accountant إلى التأكيد على أهمية منهجيته هو بالذات في عملية حل ادعاءات الاحتيال (الجريمة المالية) من البداية وحتى التسوية النهائية، بما في ذلك استحصال الدليل، إجراء المقابلات، كتابة التقرير والشهادة، إذ لا أحد سوى F. Accountant يستطيع القيام بهذه المهمة وتأدية هذا الدور؛ بمعنى أن وجود الـ F. Accountant أمر لا غنى عنه في أي مكان تتواجد فيه الجريمة المالية وتتواجد فيه الرغبة في مكافحة تلك الجريمة المالية بشكل فعال. وحيث أن هناك جرائم مالية في جميع أنحاء العالم ومن بينها سورية (بنسب متفاوتة طبعاً)، فإن وجود F. Accountant في سورية ضرورة لا بد منها، وبالتالي لا بد من توافر التأهيل العلمي والعملی لدى عدة فئات من الموارد البشرية في سورية ومن بينها تلك العاملة في جهات مكافحة الجرائم المالية، وفي هذا تحقيق لمطلب من متطلبات استخدام F.A في سورية.

المبحث الرابع:

ضرورات تطبيق المحاسبة القضائية في سورية:

منذ بداية الألفية الجديدة بدأت سورية بالانعطاف التدريجي في التحول نحو الاقتصاد الحر، وبات الاقتصاد السوري اليوم بشكل أو بآخر منفتحاً على اقتصاديات العالم بدرجة كبيرة، ومع التطور التدريجي للاقتصاد والتعزيز المستمر للقوة القومية، تغدو المعلومات المحاسبية أكثر وأكثر أهمية في مجمل النشاط الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى استناد بعض الأفعال المدنية عليها (إقامة الدعاوى والمطالبات التأمينية). وحيث أنه يتحتم على القطاع المالي في سورية مواكبة التطورات العالمية في الوقت الذي تنقصه فيه الكثير من عناصر القوة والنجاح مقارنة بالقطاعات المالية القوية عالمياً، كان لا بد من أن يحتاط القطاع المالي في سورية بشكل مسبق من الآثار السلبية التي لا بد من أن تلم به بنتيجة ذلك الانفتاح وتلك المجازاة للركب العالمي، وحيث أن علم F.A أثبت فعاليته في الحد من تعثر وفشل الشركات عبر تخفيض درجة الاحتيال في الشركات وسوء الإدارة فيها، إضافة إلى مكافحة الجرائم المالية والتحقيق فيها ومقاضاتها في دول العالم المتقدم¹، كان لا بد من العمل على محاولة استخدام هذا العلم في القطاع المالي في سورية بغية: منع وردع الجرائم المالية، فرض الأحكام والقوانين عليها ووضعها موضع التنفيذ، مقاضاتها.

إن عدم نجاح المراجعة التقليدية في منع اختلاس أصول الشركات والحد منه، إضافة إلى الزيادة في جرائم الشركات (ما حدث لـ: Enron, WorldCom, Xerox, Adelphia Communication، وسقوط آرثر أندرسون في بداية الألفية الجديدة)، قد وضع عبئاً كبيراً على المحاسب القانوني والممارس القانوني لإيجاد طريقة أفضل لكشف الصورة في عالم المال والأعمال.

الواقع القانوني والاقتصادي في سورية يبرزان الحاجة الكبيرة إلى استخدام F.A فيها، كما أن تطوير وتغيير الاقتصاد والمجتمع في سورية يمثل أهم حافز لتوليد هذا الاختصاص، وعليه، يحبز قيام سورية بتأسيس وتطوير F.A والاستفادة من خدماتها في تقليل درجة الفشل والتعثر الشرطاتي غير المتوقع.

ففي مجال الخدمات المصرفية التي كانت حكرًا على المصارف الحكومية، وبعد صدور قانون تأسيس المصارف الخاصة عام 2001، ظهرت المصارف الخاصة بدءاً من عام 2004 ليصبح عددها اثني عشر مصرفاً عام 2013. ومع افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية عام 2009 بلغ عدد شركات القطاع المالي المدرجة في السوق عام 2013 سبعة عشر شركة، منها اثني عشر مصرفاً وخمس شركات تأمين. وقد ارتفعت نسبة الملكية الأجنبية في المصارف من 49% إلى 60% لتشجيع تأسيس المصارف الأجنبية.

ومن أبرز الإنجازات المالية والمصرفية المحققة حتى الآن:

- إصدار القانون 28 لعام 2001 المتعلق بإنشاء المصارف الخاصة في سورية.
- إصدار قانون السرية المصرفية رقم 29 لعام 2001
- إنشاء المصارف الإسلامية

¹ Excerpted from: Pasco, G. A., mentioned before, p.1.

- صدور أول قانون لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. بموجب المرسوم التشريعي رقم 59 تاريخ 2003
- إنشاء شركات التأمين الخاصة.
- إدراج أسهم المصارف والشركات في السوق المالية
- تأسيس مهنة الصرافة
- تطوير السياسات النقدية والمصرفية والمالية باتجاه التحرر ومواكبة حقائق الإقتصاد الجديد
- إنشاء عدة مصارف خاصة تجارية عربية
- تأسيس سوق دمشق للأوراق المالية بموجب المرسوم التشريعي رقم 55/ لعام 2006، وافتتاح السوق رسمياً في 2009/03/10

هنا تجدر الإشارة إلى أن مسح "سير الأعمال" الذي أجري عام 2010 في 183 بلداً، أعطى سورية المرتبة 143 في مجال "القيام بالأعمال"، والمرتبة 181 في مجال "الحصول على الائتمان" الذي يُعدُّ مؤشراً لتقييم نظام الحقوق القانونية، والمرتبة 176 فيما يتعلق بـ "فرض تنفيذ العقود".

الجدول رقم 3: ترتيب سورية على مؤشرات الشفافية الدولية ومكافحة الفساد

السنة	الترتيب	النقاط	ملاحظات على الجدول:
2012	144	2.6	الترتيب الدولي لسورية (ضمن 176 بلداً) في عام 2012 هو 144 (المرتبة الأولى تكون للبلد الأقوى في مكافحة الفساد والمرتبة الأخيرة هي للبلد الأضعف)
2011	129	2.6	
2010	127	2.5	الترتيب الدولي لسورية ضمن 183 بلداً في عام 2011 هو 129
2009	126	2.6	
2008	147	2.1	الترتيب الدولي لسورية ضمن 178 بلداً في عام 2010 هو 127
2007	138	2.4	
2006	93	2.9	أما النقاط فتعطى من عشرة. أي أن المقياس يكون من 0 إلى 10 (حيث 0 الأعلى فساداً و 10 الأكثر نزاهة ونظافة) وقد حازت سورية عام 2012 على 2.6 نقطة من أصل 10 في مكافحة الفساد، وعلى 2.6 نقطة عام 2011، و 2.5 نقطة عام 2010
2005	70	3.4	
2004	71	3.4	

<http://www.transparency.org/research/cpi/overview>

هذا الترتيب الدولي وإن كان برأي الباحثة لا يخلو من التحيز والمواقف المسبقة ضد سورية، فإنه يحمل شيئاً من الحقيقة التي لا بد من النظر إليها والاعتراف بها لتجنب ضياع موارد البلاد. من هنا تأتي ضرورة استخدام المحاسبة القضائية في سورية.

يعزز هذا الاستخدام التطورات الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية وغيرها والتي بدأت بنقل الاقتصاد من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح. **فالخطة الخمسية العاشرة**¹ اختلفت عن سابقتها بشكل جوهري، فقد تركزت الإصلاحات فيها بشكل جوهري على أربع نواح: القطاع المالي، المالية العامة، تطوير القطاع الخاص وبيئة العمل والنشاط الاقتصادي، التجارة وسعر الصرف.

¹ The World bank, Economic Challenges and Reform Options for Syria: A Growth Diagnostics Report, 2011, p. 25.

وفي عام 2009 أطلقت الحكومة السورية "خطة عمل لإصلاح الحوكمة" في ندوة حول **الحوكمة عالية المستوى**¹ تحت عنوان: "الحوكمة في القطاعات الإدارية والاقتصادية: إدخال مفهوم الحوكمة ضمن خطة الإصلاح الإدارية والاقتصادية"، كان من أهم المسائل التي تناولتها الندوة موضوعات: مكافحة الفساد، إصلاح الخدمة المدنية، الإدارة المالية العامة، الحوكمة الشركاتية ودور أعضاء مجلس الشعب والمجتمع المدني في تطوير أجندة الحوكمة الجيدة.

وتستند خطة العمل هذه على عدة أوليات في مجال الإصلاح تشمل الحوكمة الشركاتية ومكافحة الفساد، من القرارات الهامة التي صدرت قرار المصادقة على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي سبق أن وقعتها سورية. تتضمن خطة العمل مقاييس هامة وجديدة وجريئة لعملية الإصلاح، حيث أن أساس حوكمة الشركات الذي خرجت به الخطة يقوم على أدوات تقييم شامل وبناء للقدرات من شأنها إفادة سوق الأوراق المالية المستقبلية في سورية إضافة إلى المشاريع التي تمتلكها الدولة.

وفي آذار من عام 2010 أقرت اللجنة الاقتصادية التابعة لرئاسة مجلس الوزراء "خطة عمل لإصلاح الحوكمة"² ركزت على إصلاحات في: الإدارة المالية العامة وفي مكافحة الفساد والحوكمة الشركاتية، غطت خطة العمل تلك الفترة من 2009-2012، أما محاورها الرئيسية فكانت:

- الإدارة المالية العامة: تطوير عملية إدارة الموازنة عبر رفع جودة التقرير المالي السنوي، وتحسين الضوابط المالية على الكيانات الاقتصادية العامة.
- الإصلاحات المتعلقة بمكافحة الفساد: المصادقة على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي سبق أن وقعتها سورية، تطبيق إطار مؤسسي لمكافحة الفساد في الخدمة المدنية.
- حوكمة الشركات: مراجعة وتقييم الإطار القانوني الناظم للحوكمة الشركاتية، تصميم وتطبيق عمليات مراجعة وتقييم للحوكمة الشركاتية في شركات القطاع الخاص والقطاع المصرفي، على أن يلي ذلك تنفيذ خطط عمل محددة.
- بناء القدرات اللازمة لدى هيئات مكافحة الفساد وتدريب القاضي والمدعي العام على مكافحة الجرائم المالية والفساد.

أمام التحولات المتنوعة في بيئة عمل قطاع المال والأعمال في سورية، ومع احتمال ارتفاع وتيرة الاحتيال المالي وتنوعه في بيئة الأعمال السورية كان لا بد من تبيان مواضع الضعف في القطاع المالي في سورية، التي تتسبب بشكل رئيسي ومباشر في اختراق الجرائم المالية له، والتي لا يمكن تجاوزها دون توفير متطلبات تطبيق F.A في سورية.

وإذا كانت الظروف الداخلية لبيئة عمل قطاع المال والأعمال تفرض استخدام المحاسبة القضائية فإن الظروف الخارجية أيضاً بما فيها الدولية تفرض هذا الاستخدام. وهو ما تؤكد محتويات

¹<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/EXTMNAREGTPOPOVRED/0,,contentMDK:22475245~pagePK:34004173~piPK:34003707~theSitePK:497110,00.html>

² The World bank, Economic Challenges and Reform Options for Syria: A Growth Diagnostics Report, 2011, p. 109.

تقرير البنك الدولي عن التحديات الاقتصادية وخيارات الإصلاح في سورية¹، والذي أُعدّ بتاريخ 2011/2/21. فقد عرض التقرير إطار العلامات المميزة للنمو الاقتصادي الشامل فبين أن الشركات السورية تتمتع بثلاث خصائص رئيسية:

- تنتج الشركات الحكومية حوالي 40% من إجمالي الناتج المحلي (القومي)
- معظم الشركات الخاصة صغيرة الحجم وغالباً ما تعود ملكيتها للعائلة
- عدد كبير من الشركات غير رسمية.

وأن أهم المعوقات في وجه أغلب تلك الشركات وخاصة المتوسطة وصغيرة الحجم هي: الفساد وعنصر اللاتأكد من الناحية التنظيمية، الأمر الذي انعكس سلباً على حجم الائتمان الذي تحصل عليه تلك الشركات من المؤسسات المالية، أي أن انخفاض حجم الائتمان المقدم لها لا يعود إلى الكلفة العالية لرأس المال المقترض وإنما للفساد واللاتنظيم في بيئة الأعمال والأنشطة الاقتصادية السورية

يثير ما سبق تساؤلاً هاماً: لماذا لم تؤدِ انخفاض تكلفة رأس المال وارتفاع العائد إلى ارتفاع ملحوظ في حجم استثمارات القطاع الخاص في سورية؟ إن التمعن في مؤشرات الأداء الخاصة بسورية على السلم الدولي من النواحي القانونية والتنظيمية والمؤسساتية خلال العديد من السنوات السابقة يُظهر أنها تقع تحت المتوسط الإقليمي، فعلى مؤشرات الحوكمة العالمية لعام 2008 على سبيل المثال كان من ضمن أضعف الفئات في سورية فئة "المحاسبة والمسؤولية" و "جودة التنظيم الحكومي"، أما فئة "ضبط الفساد" في سورية فقد تراجعت بشكل ثابت منذ عام 2002 إلى عام 2010.

بالنسبة لترتيب سورية على مؤشرات الشفافية الدولية ومكافحة الفساد فقد تآرجح بشدة خلال السنوات السابقة ولكنه ظلّ واقعاً ضمن النصف الأدنى من المؤشر.

أظهرت نتيجة المسح الذي قام به البنك الدولي أن الشركات عانت من العديد من العوائق المؤسسية التي حالت دون قيامها بعملها عام 2009 وأهمها: الفساد، عنصر اللاتأكد من ناحية السياسة التنظيمية، ضعف النظام القانوني الخاص بحل المطالبات وتسوية المنازعات. كما بينت الشركات السورية أنها تنفق ما يقارب 5.7% من قيمة مبيعاتها السنوية على "الدفعات غير الرسمية" و 10% من قيمة العقود من أجل "الفوز بالعقود". ويرتبط عنصر اللاتأكد من الناحية التنظيمية بشكل كبير بعدم العدالة في تطبيق القواعد والنظم على الجميع.

الشركات الخاصة وخاصة الصغيرة منها هي أكثر من يعاني من الفساد ومن اضطرارها للجوء "للدفعات غير الرسمية" لتيسير أعمالها وذلك بنسبة أكبر من الشركات الخاصة المتوسطة وكبيرة الحجم. وكذلك الأمر عند المقارنة بين الشركات الخاصة والشركات العامة، حيث يلاحظ أن نسبة كبيرة من الشركات الخاصة تشتكي من الفساد كعائق جوهري في وجه نمو نشاطها الاقتصادي مقارنة بالشركات العامة.

¹ The World bank, Economic Challenges and Reform Options for Syria: A Growth Diagnostics Report, 2011.

في الحقيقة فإن تلك الممارسات تقف في وجه النمو الاقتصادي الشامل من حيث أنها تخفض العائدات وتزيد من عنصر اللاتأكد لدى الشركات الخاصة الصغيرة تحديداً، الأمر الذي يجعلها تحجم عن طلب القروض من المؤسسات المالية لتمويل استثماراتها ولدعم عملية النمو الاقتصادي. وبالتالي فإن هناك سوء في تخصيص الائتمان في غير صالح الشركات الخاصة الصغيرة.

من أحد أسباب مشكلة سوء التخصيص تلك عدم وجود البنية التحتية اللازمة لتقييم الخطر، بمعنى أن سبب إحجام البنوك عن الإقراض هو عدم قدرتها على تقييم مخاطر وربحية وجدوى تقديم الائتمان إلى طالب الائتمان (إلى درجة معينة بالطبع وليس بالملء)، فهي ببساطة لا تستطيع ولوج المعلومات الكافية عن التاريخ الائتماني للشركة طالبة الائتمان لأنه لا يوجد هيئة لتسجيل الائتمان تملك قاعدة بيانات مركزية واسعة عن سجلات الائتمان، أما السبب الثاني فهو الضعف في تنفيذ الحقوق القانونية.

إضافة لذلك تواجه البنوك صعوبات كبيرة في أخذ الضمانات التي سبق أن قدمها الزبون مقابل الائتمان نتيجةً لطول الفترة التي تستغرقها إجراءات المحكمة ولعدم وجود محكمة متخصصة بالقضايا التجارية.

وأخيراً: فإن إجراءات المحاسبة والمراجعة غير مطورة بالشكل الكافي في المشاريع الخاصة المتوسطة والصغيرة الحجم، حيث تفتقر تلك الشركات إلى البيانات المالية الشفافة الأمر الذي يزيد من صعوبة تقييم ربحيتها من قبل البنوك.

وقد أظهرت نتائج مسح حديث بأن قيام الشركات الخاصة المتوسطة والصغيرة الحجم بتطبيق إجراءات المراجعة يوسع من آفاق حصولها على التمويل.

وبالطبع فإن تقييم البنوك لخطر إقراض المشاريع الخاصة المتوسطة والصغيرة الحجم والمشاريع الحديثة يعتبر أمراً صعباً نظراً لأنه لا يوجد بيانات مالية شفافة لدى تلك الشركات ولأنها تفتقر إلى الأنظمة المحاسبية الملائمة، إضافة إلى صعوبة فصل الأصول الشخصية وأصول العائلة عن الأصول العائدة للمشروع الاقتصادي، لذلك عادة ما تطلب البنوك ضمانات شخصية إضافية.¹

وقد أشار تقرير البنك الدولي إلى أهم معوقات النمو الاقتصادي وكيفية حلها²، فكانت:

أ- عنصر عدم التأكد الهيكلي المرتبط بتأسيس المشاريع: عدم العدالة في تطبيق القواعد والنظم وفرص الفساد المرتبطة بذلك، تمنع قيام الاستثمارات الخاصة نظراً لعدم إمكانية تقييم العائدات المتوقعة إضافة إلى أنها تخفض العائدات الحقيقية المتأتية من تلك الاستثمارات، وبالتالي فإن الشركات التي لا تستطيع تقييم عائداتها المحتملة المجمل والصافية ستحجم عن خطر اللجوء للائتمان المتوسط والطويل الأجل لتمويل استثماراتها، كما أن عدم العدالة في تطبيق القواعد والقوانين له أثر سلبي كبير وخاصة على الشركات الخاصة المتوسطة وصغيرة الحجم التي يزداد اعتمادها على "الدفعات غير الرسمية" لتيسير ممارساتها الاقتصادية اليومية.

¹ The World bank, Economic Challenges and Reform Options for Syria: A Growth Diagnostics Report, 2011.

² Ibid.

أ- حل هذه المسألة يكون أولاً عبر تبسيط عملية الامتثال، زيادة الشفافية وتخفيض درجة عدم التأكد المرتبطة بالإطار القانوني والتنظيمي. وعلى سلم الأولويات يتوجب هنا التعجيل بتطبيق برنامج الحكومة الخاص بالحوكمة ومكافحة الفساد.

ويكون الحل ثانياً عبر تقوية الإطار القانوني والتنظيمي الذي يتم بناء وتشغيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية ضمنه، فيتم تأسيس إطار قانوني وتنظيمي ومؤسسي كفيل بفتح باب المنافسة المشروعة للاستثمارات الخاصة، كما يتم تقوية الأهلية والقدرة على تطبيق قانون المنافسة الاقتصادية المشروعة.

ب- الإمكانية المحدودة لحصول القطاع الخاص على الائتمان:

إن المخزون الرأسمالي العائد للقطاع العام أعلى من نظيره للقطاع الخاص، في نفس الوقت نرى أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي أعلى من نسبة مساهمة القطاع العام فيه، ويبدو أن هذا الارتباط العكسي بين التراكم (المخزون) الرأسمالي والمخرجات بين القطاعين العام والخاص يرجع إلى سوء تخصيص الائتمان في القطاع المالي، فعلى الرغم من زيادة نسبة الودائع الخاصة نرى أن معظم الإقراض يتجه إلى كيانات القطاع العام، الأمر الذي يعكس مشكلة الاختيار الاصطفائي للبنوك التي تفضل دوماً إقراض القطاع العام لأنه بشكل عام يتيح تقييماً أفضل للمخاطر لديه ويعطي ضمانات للتسديد وإمكانية لمتابعة ومراقبة المشروع الممول من قبل البنك.

كل ذلك يعود إلى الخصائص التي يتمتع بها القطاع المالي في سورية وهي:

- النظام المالي صغير جداً، والاقتصاد السوري اقتصاد نقدي بالدرجة الأولى، ولا يتم اللجوء إلى النظام المصرفي إلا عند الضرورة القصوى، كما أن استخدام الشيكات والبطاقات الائتمانية وبطاقات الصراف يتم على نطاق محدود.

- الأداة المالية الرئيسية التي تقدمها البنوك هي الائتمان قصير الأجل

- البنية التحتية المالية غير متطورة، والنظام مكلف وغير فعال، ولا يوجد نظم محاسبة ومراجعة حديثة.

- تقدم البنوك الائتمان للشركات الكبيرة التي ترتبط معها بروابط قديمة، ومع أن مؤشر الائتمان ارتفع بقوة خلال السنوات الخمس السابقة نرى أن الجزء الأكبر منه قد توجه إلى القطاع العام وشركات القطاع الخاص الكبيرة.

ب - الحل يكون أولاً من خلال تحسين الوساطة المالية وعملية تخصيص الموارد المالية، وعلى سلم الأولويات يتوجب هنا:

1- التخفيف من حدة مشكلة الاختيار الاصطفائي للبنوك عبر: تأسيس مكتب (هيئة) لتسجيل الائتمان قادر على تأدية وظائفه بفعالية، تقوية وضمان الحقوق القانونية المترتبة على منح الائتمان عبر إصدار قانون خاص بضمان حقوق الدائنين وتأسيس محكمة متخصصة بالقضايا التجارية.

2- زيادة إمكانية حصول المشاريع المتوسطة وصغيرة الحجم على التمويل من البنوك عبر: تدريب موظفي البنك على تقييم المخاطر الائتمانية الخاصة بتلك المشروعات، مساعدة تلك

المشروعات على تحسين ممارسات المحاسبة والقيد لديها لتمكين البنوك من إجراء التقييم الصحيح للمخاطر الائتمانية الخاصة بتلك المشروعات بناء على قوائمها المالية التي تعكس واقعها المالي بعدالة، تأسيس الإطار القانوني لبنوك التمويل الصغير، وضع خطط لضمان القروض تعمل على تخفيف المخاطر المترتبة على المقرض الذي ساهم بتمويل مشاريع الشركات الصغيرة في القطاع الخاص.

2- إعادة هيكلة البنوك العامة بتسلسل منطقي وبشكل متناغم، وذلك بناء على نتائج عمليات المراجعة المستقلة لها. وتعزيز جانب عرض التمويل من قبل القطاع المالي عبر الاستثمار في تشجيع دخول البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، وتحسين القدرات الإدارية لدى المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم بما في ذلك القدرات في الإدارة المالية، وذلك عبر توسيع الجهود التدريبية لتحسين الإدارة المالية والمحاسبة والتخطيط للأنشطة الاقتصادية لدى المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم.

وبالتالي فإن الحل يمكن أن يكمن في استخدام F.A (التي تقوم على تطوير بيئة المحاسبة والمراجعة ونظم الرقابة الداخلية والتشريعات) التي تضمن شفافية التقرير المالي ومكافحة الجريمة المالية عبر كشفها والتحقيق فيها وإحالة المحتال للقضاء.

وإضافة إلى تقرير البنك الدولي الذي يكشف مضمونه ضرورات استخدام F.A في سورية، جاء التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2013¹ الذي نص على أنه من شأن فرض شفافية أعلى ومسؤولية ومحاسبة أكبر على استخدام واستهلاك الموارد العامة أن يعزز من مصداقية إجراءات السياسة وأن يطيل عمرها، وأنه من المهم أن يتحرك صانعو السياسة بسرعة نحو تصميم وتطبيق إصلاحات هيكلية فعالة لبناء اقتصاديات ديناميكية شاملة مولدة لفرص العمل، لأن تشجيع نمو القطاع الخاص والتجارة الدولية إضافة إلى جذب التدفقات النقدية الأجنبية الموجهة نحو الاستثمارات يمثلان أحد أهم مكونات النجاح.

تقرير البنك الدولي للتطوير المالي العالمي لعام 2013: 2

يمكن لصانعي السياسات الحد من عدم كفاءة الائتمان المقدم من البنوك العامة (بنوك الدولة) عبر تركيز إشرافهم على الحوكمة لدى تلك البنوك وضمان وجود عمليات إدارة مخاطر ملائمة لديها، حيث يعتبر هذا الإشراف أمراً صعباً وخاصة في البلدان التي تعاني من الضعف المؤسسي.

هناك حاجة لتنظيم الإفصاح عن المعلومات لتيسير عمليات اتخاذ القرارات السليمة، كما أن هناك حاجة لزيادة الشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وتطوير القوانين والنظم الخاصة بتسوية المطالبات وضمان حقوق الدائنين، باعتبار أن تشغيل الأنظمة المالية يتأثر بالجهاز القانوني والمحاسبي والتنظيمي وبصنع وفرض السياسات ذات الصلة.

¹ International monetary fund, Annual Report: Promoting A More Secure And Stable Global Economy, 2013.

² The World bank, Global Financial Development Report: Rethinking the Role of the State in Finance, 2013.

بناء عليه هناك ضغط أكبر على العاملين في جهاز الإشراف والرقابة وخاصة في اقتصاديات الدخل المنخفض التي تعاني أساساً من ضعف جهاز الإشراف والرقابة لديها. حيث يعتبر النهج الأفضل في كافة اقتصاديات الدخل المنخفض وفي معظم اقتصاديات الدخل المتوسط وضع التشريعات اللازمة مع تقوية الإشراف والرقابة وفرض الشفافية.

ولحماية القطاع المصرفي من المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان يجب أن يمتلك المصرف الإمكانية لدراسة القوائم المالية للعميل طالب الائتمان والآفاق المالية لهذا العميل على المدى الطويل، كما يتوجب تغيير المعايير المحاسبية باتجاه الاعتراف بالخسائر المستقبلية المحتملة، كما يتوجب تطوير إدارة المخاطر لديه لتكون رديفاً للتصنيف الائتماني للعميل (من قبل وكالات التصنيف الائتماني) في تشكيل أساس القرار المتعلق بمنح الائتمان للعميل من عدمه.

يجب أن يُشكل تحسين الإفصاح عن المعلومات أساس الإصلاح التنظيمي (وهو ما يعتبر مشكلة كبيرة في الأنظمة المالية) لأنه يُمكن المستثمرين والمقرضين والمحللين من مراقبة المخاطر في المؤسسات المالية بشكل فعال ومن تسعير الأدوات المالية بالشكل الصحيح، وتفاقت مشكلة عدم تناغم المعلومات في القطاع المالي بازدياد درجة تعقيد الأدوات المالية، الهياكل والعلاقات الداخلية ضمن القطاع المالي، القواعد المحاسبية والتنظيمية، إدارة المخاطر وتقنيات التقييم لدى المؤسسات المالية. ومن شأن رفع درجة الإفصاح تمكين الدائنين والمستثمرين والمحللين من تقييم ملاءة المؤسسات المالية (قدرتها على تسديد ديونها). كما أن الحاجة الماسة لتعزيز الشفافية وتحسين الإفصاح مطلوبة على مستوى المؤسسة المالية بشكل فردي وعلى مستوى النظام المالي ككل.

على مستوى المؤسسة المالية: هناك حاجة للعديد من الإصلاحات لرفع جودة الإفصاح، حيث زاد الاعتماد على المراجع الخارجي. وكنتيجة للأزمة فقد خرج الاتحاد الأوروبي بمشروع قانون يعزز فيه رقابة المراجع الخارجي. كما طلب مجلس الخدمات المالية FSB من العديد من الهيئات الدولية التحرك باتجاه ضمان التناغم الدولي في ممارسات المراجعة، ولتوجيه المراجعين الخارجيين بشكل أكثر تحديداً ووضوحاً، كل ذلك بهدف رفع جودة المعلومات المتاحة لجهاز الإشراف والرقابة. كما أن هناك حاجة لتقوية معايير المحاسبة الدولية واستخدام محاسبة القيمة العادلة والاعتراف بالخسائر لتحسين الشفافية.

وبالنسبة للتقرير عن الوضع الائتماني: إن شفافية المعلومات في سوق الائتمان يعد مطلباً أساسياً للإدارة الفعالة للمخاطر وللاستقرار المالي، وتشتمل الأنظمة الموجودة للتقرير عن الائتمان على الكثير من المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان في القطاع المالي، وهناك إمكانية كبيرة لتحسين استخدام تلك المعلومات لإدارة المخاطر وللاشراف والرقابة الصحيحة.

تحمل المعلومات في سوق الائتمان فائدة للمقرضين (بنوك وغيرها) لأنها تمكنهم من تسعير القروض ومراقبتها بشكل أكثر فعالية، كما أنها تدعم الاستقرار المالي عبر تيسير عملية تقييم ومراقبة المخاطر على صعيد النظام المالي ككل بالنسبة للمنظمين الماليين، كما أن التقرير الائتماني الصحيح والشفاف يفيد زبائن المصرف من جهة أنه يعزز التنافسية في السوق الائتماني، ومن جهة أن تحديد الضمانة يتم بناء على المعلومات المتوفرة في هذا السوق عن طالب القرض المعين.

إن من أهم وظائف القطاع المالي: تقديم معلومات عن مختلف الاستثمارات وتأمين رأس المال (التمويل) بناء عليه، مراقبة الاستثمارات وممارسة الحوكمة الشركات عليها، إدارة المخاطر، تجميع المدخرات، وتسهيل تبادل السلع والخدمات في السوق المالي.

طرح التقرير أربع خصائص للمؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين) والأسواق المالية (أسواق الأسهم وأسواق السندات) وهي: 1- حجم الأسواق والمؤسسات المالية (العمق المالي) 2- درجة استخدام الأفراد للأسواق والمؤسسات المالية والدرجة التي يمكن عندها استخدامهم للأسواق والمؤسسات المالية (درجة الولوج للنظام المالي) 3- فعالية الأسواق والمؤسسات المالية في تقديم الخدمات المالية (الفعالية) 4- درجة استقرارية الأسواق والمؤسسات المالية (الاستقرارية). ولقياس الأنظمة المالية بشكل دقيق يجب قياس تلك الخصائص الأربعة للمؤسسات المالية أولاً (للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية)، وللأسواق المالية ثانياً.

المؤسسات المالية في سورية ومجموعات البلدان التي تنتمي لها سورية والعالم: الخصائص والمتوسطات عن الفترة (2008-2010)

1- الجدول رقم 4: درجة عمق المؤسسات المالية في سورية قياساً مع دول العالم

نسبة الانتماء الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي %	عدد البلدان	المتوسط (المعدل)	الوسيط	الانحراف المعياري	الأدنى	الأعلى	المتوسط المرجح
العالم	173	56.3	38.8	54.6	3.2	361.7	89.9
حسب درجة تطور الاقتصاديات							
الاقتصاديات النامية	125	34.5	26.3	24.9	3.2	112.0	60.5
حسب مستوى الدخل							
دول الدخل الأدنى	27	15.4	12.8	9.8	3.3	44.7	24.9
حسب المنطقة/الإقليم							
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	12	34.5	29.1	26.0	5.5	71.8	32.1
سورية							17.4

Source: The World bank, Global Financial Development Report: Rethinking the Role of the State in Finance, 2013.

2- الجدول رقم 5: درجة إمكانية استخدام المؤسسات المالية في سورية قياساً مع دول العالم

عدد أصحاب الحسابات في البنوك التجارية لكل ألف بالغ	عدد البلدان	المتوسط (المعدل)	الوسيط	الانحراف المعياري	الأدنى	الأعلى	المتوسط المرجح
العالم	79	904.7	584.2	1,147.3	2.4	7,185.2	1,339.0
حسب درجة تطور الاقتصاديات							
الاقتصاديات النامية	61	580.2	395.8	598.2	2.4	3,176.4	691.5
حسب مستوى الدخل							
دول الدخل الأدنى	16	147.9	128.9	112.0	2.4	365.5	222.5
حسب المنطقة/الإقليم							
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	7	385.9	343.3	295.6	77.4	873.0	384.7
سورية							190.3

--	--	--

Source: The World bank, Global Financial Development Report: Rethinking the Role of the State in Finance, 2013.

3- الجدول رقم 6: درجة فعالية المؤسسات المالية في سورية قياساً مع دول العالم

انتشار الفرق بين معدل الإقراض ومعدل الإيداع %	عدد البلدان	المتوسط (المعدل)	الوسيط	الانحراف المعياري	الأدنى	الأعلى	المتوسط المرجح
العالم	129	7.7	6.3	6.4	0.1	41.5	6.9
حسب درجة تطور الاقتصاديات							
الاقتصاديات النامية	101	8.8	6.9	6.7	0.1	41.5	7.3
حسب مستوى الدخل							
دول الدخل الأدنى	19	13.7	10.2	10.1	3.3	41.5	13.0
حسب المنطقة/الإقليم							
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	10	4.6	4.9	2.6	0.1	9.5	4.6
سورية							3.1

Source: The World bank, Global Financial Development Report: Rethinking the Role of the State in Finance, 2013.

4- الجدول رقم 7: درجة استقرارية المؤسسات المالية في سورية قياساً مع دول العالم

اختبار Z للمتوسط المرجح للبنوك التجارية	عدد البلدان	المتوسط (المعدل)	الوسيط	الانحراف المعياري	الأدنى	الأعلى	المتوسط المرجح
العالم	178	19.2	17.9	11.8	2.8	77.3	23.4
حسب درجة تطور الاقتصاديات							
الاقتصاديات النامية	125	18.1	16.3	11.9	2.8	77.3	23.4
حسب مستوى الدخل							
دول الدخل الأدنى	30	12.8	10.5	6.3	2.8	30.0	12.1
حسب المنطقة/الإقليم							
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	11	29.5	23.1	19.1	11.6	77.3	24.3
سورية							13.6

Source: The World bank, Global Financial Development Report: Rethinking the Role of the State in Finance, 2013.

ملاحظة: تم حساب المؤشر لكل بنك تجاري على الشكل التالي: (العائد على الأصول + حقوق الملكية/الأصول)/(الانحراف المعياري للعائد على الأصول)

اعتمد البنك الدولي على مقاييس ومؤشرات معينة لقياس خصائص المؤسسات المالية في دول العالم ومنها سورية، لكن نتائج قياسه لخصائص المؤسسات المالية في سورية كانت محبطة بالفعل، وبالتالي: كيف يمكن رفع تلك المؤشرات والوصول إلى نتائج مرضية عن النظام المالي في سورية بشقيه: المؤسسات المالية والأسواق المالية؟

باختصار: حيث أن تشغيل الأنظمة المالية يتأثر بالجهاز القانوني والمحاسبي والتنظيمي وبصنع وفرض السياسات ذات الصلة، وحيث أن المطلوب في بلد كسورية وضع التشريعات اللازمة مع تقوية الإشراف والرقابة وفرض الشفافية، وحيث أنه تترتب الحاجة بناء عليه لتحسين درجة الإفصاح وزيادة الشفافية لدى البنوك، بما في ذلك استخدامها لمحاسبة القيمة العادلة واعترافها بالخسائر لتحسين تلك الشفافية،

وحيث أن حماية القطاع المصرفي من مخاطر منح الائتمان تتطلب أن يطور المصرف نظام إدارة المخاطر لديه وأن يكون قادراً على دراسة وفهم القوائم المالية للعميل،

وحيث أن قياس البنك الدولي لخصائص المؤسسات المالية في سورية خرج بنتائج غير مرضية تعكس تخلف القطاع المالي في سورية على مستوى العالم،

لا بد من إيجاد الحل الذي يؤمن تحقق المعطيات التالية داخل قطاع المال والأعمال (القطاع المالي والاقتصادي): رفع شفافية عملية التقرير المالي، تطوير نظام إدارة مخاطر منح الائتمان، تقوية الإشراف والرقابة، رفع سوية الجهاز القانوني والمحاسبي والتنظيمي الذي يؤثر في تشغيل الأنظمة المالية بشكل مباشر.

إن استخدام F.A يؤمن من حيث المبدأ صحة وشفافية القوائم المالية المتاحة للعموم (سواء كانت تعود لمؤسسة مالية أم لا)، وتشكل مقومات هذا العلم (توافر التأهيل العلمي والعملية وانتشار ثقافة المعرفة، توافر المتطلبات التشريعية والقانونية، توافر التنظيم الجيد وأنظمة رقابة داخلية متطورة، وجود مهنة متطورة للمحاسبة والمراجعة) من حيث المبدأ المطلب والحل للعديد من مواطن الضعف في القطاع المالي في سورية التي بينتها الباحثة خلال تحليلها للتقارير والمؤشرات الدولية الخاصة بسورية والمبادئ المتعلقة بنمو الاقتصاد وتطور القطاع المالي، خاصة وأن نمو الاقتصاد وتطور وتوسع القطاع المالي يعني بشكل أساسي ومباشر ازدياد نسبة الجرائم المالية فيه.

بين المبحث الرابع من الفصل الأول ضرورة تطبيق F.A في سورية، لأن قراءة الواقع المالي في سورية ومعطياته إضافة إلى قراءة الأدبيات المختلفة حول معطيات حدوث الاحتيال ألقت الضوء على علم يمكن أن يكون هو العلم المنشود الذي نبحت عنه، علم يمكن أن يساهم إلى حد معقول في الوقاية من سيئات تطور الاقتصاد السوري وانفتاحه على العالم، وفي تعزيز شفافية التقرير المالي وفي مكافحة الجرائم المالية، وذلك العلم هو F.A.

خلاصة الفصل الأول:

قدم المبحث الأول معارف أساسية عن الاحتيال المالي كونه المادة الأولية التي ينصب عليها عمل F.A، فبين الاحتيال المالي ودوافعه ومؤثراته وآثاره. ثم عرض أنواع الاحتيال المالي وكانت: احتيال الإدارة في القوائم المالية، احتيال الموظفين، الاحتيال الضريبي، غسل الأموال، جرائم الإنترنت والجرائم ذات الصلة بالحاسوب. وقد ركز البحث خلال هذا العرض على العلاقة بين ظهور الاحتيال وتطوره، وتطورات بيئته الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها التشريعية. وجاء كشف أسباب حدوث الاحتيال لغرض استخلاص المتطلبات الواجب توافرها لتطبيق F.A في سورية. وقد تطرق المبحث إلى كيفية معالجة التشريعات السورية لمشكلة الاحتيال بأنواعه المختلفة، مشيراً إلى بعض جوانب قصورها.

ثم عرض البحث في المبحث الثاني من الفصل الأول مفهوم F.A وضرورتها، وظيفة F. Accountant ومعارفه وخبراته، الفرق بين F. Accountant ومراجع الاحتيال والمراجع الخارجي، والجرائم المالية موضع التحقيق من قبل F. Accountant. وكانت الغاية من ذلك إبراز خصوصيات F.A كونها الأداة الملائمة للحد من حالات الاحتيال المالي والتي يفضل استخدامها في سورية لمواجهة المخاطر الناجمة عن أنشطة الاحتيال المالي، ومكافحة الجرائم المالية التي من البديهي أن تزداد نسبتها في سورية مع تطور اقتصادها وانفتاحه على العالم الخارجي.

بين المبحث الثالث من الفصل الأول دور نظم الرقابة الداخلية في مكافحة الوقائية للاحتيال في الشركة وأهمية قوتها، إضافة إلى أهمية التقنيات الحديثة في علوم مراجعة الاحتيال في تحري وكشف الاحتيال، ما يعكس متطلبان من متطلبات استخدام F.A في سورية وهما توافر أنظمة رقابة داخلية متطورة وتوافر التأهيل العلمي والعملية. كما بين البحث أهم أركان عملية التحقيق في الاحتيال، من البداية وحتى التسوية النهائية، بما في ذلك استحصال الدليل، إجراء المقابلات، كتابة التقرير والشهادة، وذلك بهدف التأكيد على أهمية الدور المنفرد لـ F. Accountant بالذات في عملية حل ادعاءات الاحتيال؛ وضرورة وجوده في أي مكان تتواجد فيه جريمة مالية وتتواجد فيه رغبة في مكافحتها بشكل فعال. وحيث أن هناك جرائم مالية في جميع أنحاء العالم ومن بينها سورية، فإن وجود F. Accountant في سورية ضرورة لا بد منها، وبالتالي لا بد من توافر متطلب التأهيل العلمي والعملية لدى العنصر البشري في سورية وخاصة ذلك العامل في جهات مكافحة الجرائم المالية، إضافة إلى توافر باقي المتطلبات.

بين المبحث الرابع من الفصل الأول ضرورة تطبيق F.A في سورية، لأن قراءة الواقع المالي في سورية ومعطياته إضافة إلى قراءة الأدبيات المختلفة حول معطيات حدوث الاحتيال ألقت الضوء على علم يمكن أن يكون هو العلم المنشود الذي نبحث عنه، علم يمكن أن يساهم إلى حد معقول في الوقاية من سيئات تطور الاقتصاد السوري وانفتاحه على العالم، وفي تعزيز شفافية التقرير المالي وفي مكافحة الجرائم المالية، وذلك العلم هو F.A.

الفصل الثاني (القسم التحليلي):
مقومات استخدام المحاسبة القضائية

المبحث الأول:

توافر التأهيل العلمي والعملية

المبحث الثاني:

توافر المتطلبات التشريعية والقانونية

المبحث الثالث:

توافر أنظمة رقابة داخلية متطورة يدوية وإلكترونية

المبحث الرابع:

وجود مهنة متطورة للمحاسبة والمراجعة

المبحث الأول: توافر التأهيل العلمي والعملية

إن قراءة الاحتيال المالي وتحليل أبعاده المختلفة، كالدوافع والفرص والوسائل وكذلك مهارات مرتكبي الاحتيال الإبداعية والفكرية، قراءة تحليلية تكشف بوضوح أنه يحدث إذا ما توافرت ظروف مناسبة له: منها ما يتعلق بالصفات الشخصية لمرتكبي الاحتيال كالقدرة والجرأة والذكاء والمعارف الواسعة، ومنها ما يتعلق ببيئة الاحتيال كضعف التشريعات القانونية وأنظمة الرقابة الداخلية ومستوى أداء مهنة المراجعة.

كما أن تحليل تطوره التاريخي يكشف أنه كان يتبع لجملة تطورات اقتصادية واجتماعية وتقنية وعلمية. فمع تنوع النشاط الاقتصادي واتساع قطاع المال والاعمال وانتشار الخدمات وظهور العولمة الاقتصادية تطورت مظاهر الاحتيال وغدا الاحتيال المالي بأشكاله وأنواعه، النمط الأكثر شيوعاً للاحتيال. ومع تطور حاجات المجتمع إلى السلع والخدمات، ومجتمع المال والاعمال إلى المعلومات التي تدعم اتخاذ القرارات وجد الاحتيال فرصاً جديدة لينشط من خلالها، ووسائل متطورة يحقق من خلالها غاياته. وقد وجد الاحتيال فرصاً جديدة له مع اتساع خدمات الإنترنت وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما يلاحظ مدى استفادة ممارسي الاحتيال من معارف علمية في مجالات مختلفة، منها ما يتعلق بعلم الحاسوب والمعلوماتية والمالية والقانون وغيرهم.

بالتوازي كانت تتطور كذلك طرق ووسائل كشف الاحتيال والتحقيق فيه وتقنياته وتجنب آثاره وفي مقدمتها ظهور F.A كمجال معرفي تخصصي ومهنة مستقلة يمارسها مختصون مجازون. فالقراءة التحليلية لطرق كشف الاحتيال والتحقيق فيه تكشف أن عوامل عديدة يجب توافرها لتتمكن الـ F.A من بلوغ غاياتها، مشكّلة مقومات أساسية يركز استخدام F.A عليها. من هذه العوامل مستوى تطور التشريعات الناظمة لمهنة المراجعة ومستوى أداء المهنة، مستوى تأهيل F.Accountant وقدرته على التعاطي مع التكنولوجيا المعاصرة سواء في مجالات عمل عملاء المراجعة أو في مجال تكنولوجيا المعلومات ومعالجة البيانات وتكنولوجيا الاتصالات.

إن مكافحة الاحتيال المالي، بدعم ومساندة F.A، يستوجب الوقوف على جملة عوامل يأتي في مقدمتها مستوى تطور مهنة المحاسبة والمراجعة ومستوى تأهيل F.Accountant، إذ كلما كان هذا المستوى عالياً كلما ضعفت احتمالات حدوث الاحتيال، وكلما أمكن لـ F.Accountant المساهمة في كشفه والتحقيق فيه. فالدور الأساسي في جودة أداء مهنة F.A يلعبه مستوى تأهيل F.Accountant.

يقصد بالتأهيل توافر المعارف الكافية لدى ممارسي مهنتي المحاسبة والمراجعة التي تمكنهم من مزاولة مهنتهم طبقاً لأصول مزاولة المهنة والمعايير الدولية الناظمة لها وبأعلى درجات الحيادية والموضوعية والمصادقية. تتولى عمليات التأهيل جهات عديدة يأتي في مقدمتها المؤسسات التعليمية الأكاديمية المعنية بالتأهيل الأكاديمي من خلال تقديم برامج ومناهج دراسية أكاديمية في اختصاصات معينة. من الجهات المعنية بالتأهيل معاهد خاصة تابعة لوزارات معينة معينة بتقديم برامج ومناهج دراسية في اختصاصات معينة بحيث يحصل الناجحون في الامتحان

النهائي على شهادات معتمدة في تلك الاختصاصات تخولهم دخول سوق العمل، كما أن هناك جهات إدارية في الشركات تتولى مهنة التأهيل والتدريب المستمر للعاملين فيها على أحدث ما توصلت إليه العلوم في مجالات تخصصهم وعملهم.

زادت أهمية F.A وضرورات استخدامها بنتيجة الفضائح المحاسبية الحديثة في الشركات، حيث سلطت تلك الفضائح الضوء على ضرورة زيادة المتطلبات القانونية والتنظيمية على إدارة الشركات لتحسين حوكمة الشركة بالشكل الذي تفرض معه عقوبات قاسية على عدم الامتثال لتلك المتطلبات وتوفر عناصر الإلزام والرقابة والمحاسبة على الإدارة والمراجع والمحاسب، يتوجب وفق تلك المتطلبات إعطاء الأولوية لقدرة الرقابة الداخلية على مكافحة الاحتيال بحيث تكون هناك إجراءات وقائية من الاحتيال ورقابة داخلية قوية تمنع قدر المستطاع وجود أو اجتماع أضلاع مثلث الاحتيال (الحافز والفرصة والمبرر)، وتوفر أفضل رقابة على عملية التقرير المالي وتتيح أفضل مجال لتحري الاحتيال، كما يتوجب وفق تلك المتطلبات تشجيع مراجعي الحسابات على أن يكونوا أكثر جرأة وحزمًا في بحثهم عن الاحتيال والتزامهم بالمعايير ذات الصلة (فقد نص مثلاً بيان معيار المراجعة SAS NO.99 على ضرورة تفصي المراجع للاحتيال في القوائم المالية)، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد الطلب على الخبراء من المهنيين والممارسين، ممن لديهم علم أكبر بالاحتيال ومعرفة ومهارات متصلة بالاحتيال وF.A.¹

هذا الأمر يوجب إيلاء الاهتمام الأكبر لعملية تطوير كفاءات وقدرات المحاسبين والمراجعين العلمية والعملية لاستخدام F.A. وقد تبين أن جهات عديدة لديها الرغبة في تعميق معارفها عن الاحتيال المالي وF.A، منها طلاب جامعيين، موظفون قائمون على تطبيق قوانين مكافحة الاحتيال المالي، مدراء معنيون بتصميم وتطبيق نظم الرقابة الداخلية الكفيلة بالوقاية من الاحتيال وكشفه وبتعيين خبراء في هذا المجال.

تتجسد أهم معوقات مكافحة الاحتيال في:

- نقص التأهيل العلمي والعملية لممارسي مهنتي المحاسبة والمراجعة، على وجه الخصوص. فالتعليم والتدريب يمثلان الأدوات الأساسية في عملية التأهيل اللازمة لاستخدام F.A
- أن مجتمع المحاسبة غير مجهز تجهيزاً كافياً لأداء هذه المهمة، وهو الذي يحمل المسؤولية الأكبر في تقويض احتيال الشركات. هذا المجتمع يشتمل على فئات عديدة إضافة إلى ممارسي المهنة، منها تلك المعنية بتأهيل محاسبين ومراجعين، وأخرى التي تستخدم المعلومات المحاسبية، وأخرى التي تسن التشريعات ذات الصلة

¹ Source: Correspondences with West Virginia University-the author of a final report entitled: "Education and Training in Fraud and Forensic Accounting: A Guide for Educational Institutions, Stakeholder Organizations, Faculty, and Students", March 2007.

● **بالنسبة للمجتمع:** تؤثر الظروف داخل المجتمع على نسبة ارتكاب الاحتيال، فعندما يكون هناك قبول عام للسلوك الاحتيالي ولا مبالاة به وعندما لا تفرض العقوبات عليه، فإنه من الطبيعي أن يزداد معدل ارتكاب الاحتيال¹.

ويجب أن يتمثل رد فعل المجتمع على تلك الأنشطة الإجرامية بسن وتشريع القوانين والمبادئ والأنظمة الحكومية الإدارية، إضافة إلى فرض إجراءات ووسائل الحراسة واتخاذ العديد من الإجراءات الأخرى لتنظيم التعامل مع السلوك الاحتيالي، فالبيئة القانونية والتشريعية هي التي يتم ضمنها الفصل بالسلوك الاحتيالي².

● **بالنسبة لمجتمع المحاسبة والمراجعة:** فقد بدأت مهنة المراجعة بالتغير من البحث عن الأخطاء إلى التحقق من وجود الاحتيال الذي يرتكبه الموظفون والإدارة. وقد حدثت أكبر حالات الإفلاس خلال الخمس سنوات المنصرمة بسبب قيام الإدارة بالتلاعب بالسجلات والدفاتر المحاسبية بغية إخفاء اختلاساتها. هذا بالتالي أدى إلى خسارة العديد من المستثمرين لمدخراتهم. وهذا بالتالي أدى إلى تغير إجراءات المراجعة لتشمل إجراءات التدقيق الداخلي والاستعلام من طرف ثالث خارج الكيان. وأصبحت المؤسسات المالية ووكالات التصنيف الانتماني في الدول المتطورة معنية بدرجة أكبر بالعلاقات المالية للمنظمة وتستلزم منها إفصاحاً أعلى، حيث تقوم تلك المؤسسات والوكالات بتطوير تقنيات لكشف مخططات الاحتيال المحتملة من شأنها تحديد المحتالين قبل أن تتكبد أعمال ومشاريع اقتصادية أخرى خسائر ضخمة³. وعليه هناك حاجة للتغيير، حيث يجب أن يتدرب المدقق الداخلي والمراجع الخارجي بشكل كبير ومكثف على اتجاهات وإجراءات تحري وكشف الاحتيال⁴.

● **بالنسبة للمؤسسات الأكاديمية:** هناك حاجة للتغيير أيضاً، حيث يجب أن يتجه التعليم الجامعي للجيل القادم من المحاسبين والمراجعين للتركيز على منع الاحتيال وردعه، كشفه وتحريه والتحقيق فيه⁵. وعليه يجب تدريس مقرر F.A. فهذا من شأنه أن يحمل فائدة كبيرة للأطراف الثلاثة الرئيسية المهتمة في مجال التعليم المحاسبي: المؤسسات الأكاديمية، الطلاب والمدراء الذين يقومون بتوظيف خريجي المحاسبة⁶.

● **أما بالنسبة للمنظمات ومدراءها ومسؤوليها:** فإنه يقع على المنظمات واجب ومسؤولية المساعدة على توفير ثقافة النزاهة والاستقامة لدى طاقم العمل⁷. مدراء ومسؤولوا الشركة يجب أن يكونوا على وعي تام بمخاطر الاحتيال، وأن يبدلوا ما بوسعهم لتأسيس المقاييس والإجراءات والتدابير الكفيلة بمنع الاحتيال وردعه، بدءاً من قواعد نافذة وصارمة للسلوك والأخلاقيات إلى رقابة داخلية متينة، من شأن هذا أن يجعل احتمال حدوث الاحتيال أقل وفرص كشفه وتحريه أكبر وأسهل⁸.

¹ Excerpted from: Albrecht, W. S.; et al., mentioned before, foreword.

² Excerpted from: Pasco, G. A., mentioned before, foreword.

³ Excerpted from: Manning, G. A., mentioned before, preface.

⁴ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, preface.

⁵ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, preface.

⁶ Excerpted from: Buckoff, T. A.; Schrader, R. W. "The Teaching of Forensic Accounting," JOURNAL OF FORENSIC ACCOUNTING 1 (1) (2000). pp. 135-146.

⁷ Excerpted from: Albrecht, W. S.; et al., mentioned before, foreword.

⁸ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, preface.

كما أن التعاون بين المحاسب ومسؤول تطبيق القانون غداً أمراً في غاية الأهمية. فالمحاسب يجب أن يعلم ما هي البيانات المالية التي تقبل في محكمة القانون. كما أن على المحقق المسؤول عن تطبيق القانون أن يتعلم كيفية استخدام المعلومات المالية لدعم قضيته¹.

أمام متطلب التأهيل سعت جامعات رائدة إلى تلمس هذه المشكلة بأبعادها المختلفة، وإلى تطوير مناهج دراسية تمكن من إعداد محاسبين ومراجعين أكفاء قادرين على التعامل مع F.A وعلى الحصول على شهادة في هذا الاختصاص. وكان من أبرز ما تم إنجازه في هذا المجال المشروع الذي أعدته جامعة "وست فيرجينيا" والذي هدف إلى تطوير نموذج لمنهاج تعليمي متكامل في مجال "الاحتياال وF.A" وذلك لمساعدة كل الأطراف المهتمة بإعداد وتطوير خبراء في هذا المجال، مثل المؤسسات الأكاديمية، المنظمات العامة والخاصة، الممارسين، الكلية، الطلاب الراغبين بتطوير قدراتهم والتخصص في هذا المجال. اهتم المشروع بشرح وبيان المهارات والقدرات الضرورية ليغدو الطالب قادراً على ممارسة هذه المهنة.

بدأ المشروع بتشكيل مجموعة خاصة عرفت بمجموعة العمل التقني (technical working group TWG)². رأت هذه المجموعة أن النجاح الأكاديمي على المدى الطويل يُستمدّ من ثلاثة مصادر: البحث، الممارسة، التعليم. فالبحت يحفز الابتكار والتجديد المهني والخبرة والمهارة، ويطبق الممارسون نتائج البحث في الميدان العملي ويخضعونها للفحص والاختبار ثم يقومون بغرلة النظرية ونتائج البحث. وأخيراً يخلق المعلمون الأطر التعليمية التي تفيد الطلاب عبر اشتراك جهود البحث والممارسة.

وحيث أن هذا المشروع هدف إلى بناء نموذج لمنهاج تعليمي لغايات التعليم والتدريب، فإن مجموعة العمل TWG تشجع على استمرار تضافر جهود كافة الأطراف المهتمة كما هو مبين فيما بعد. وهي ترى أن أي نجاح يعتمد قبل أي شيء على مهارات وقدرات خبراء " الاحتياال وF.A" وعلى معارفهم في هذا المجال التخصصي. وبالتالي فقد ازداد الطلب على الخبراء المتمرسين الضليعين في هذه المهنة من ذوي التعليم الرسمي في علم الاحتياال وF.A، وتواجه المؤسسات الأكاديمية والمنظمات المالكة التي تقدم التعليم في تلك المجالات، تواجه عدداً من الأسئلة المتعلقة بطبيعة ومدى وبنية منهاج تعليمي قيم جدير بالاهتمام.

وحددت مجموعة TWG المحتويات الأساسية التالية لتكون جزءاً من المنهاج التعليمي في اختصاص الاحتياال وF.A:

1- علم الجريمة وخاصة فيما يتعلق بـ: طبيعة وآلية ونطاق الاحتياال والجرائم المالية، البيئة التشريعية والقانونية، المسائل المتصلة بالمعايير الأخلاقية

¹ Excerpted from: Manning, G. A., mentioned before, preface.

² قامت جامعة West Virginia بتمويل من المعهد الوطني التابع لوزارة العدل بتنظيم مجموعة العمل التقني TWG لتطوير إرشادات لنموذج منهاج تعليمي في الاحتياال والمحاسبة الجنائية، تألفت TWG من 46 عضواً من: سلطات تطبيق القانون، مجتمعات العمل الاقتصادي، المنظمات المهنية المختصة، المنظمين، الوكالات الحكومية الأخرى، الأكاديميين، الباحثين، مؤلفي الكتب.

هدفت الإرشادات التي خرجت بها المجموعة إلى مساعدة المؤسسات الأكاديمية في تعديل المناهج الحالية (المراجعة، نظم المعلومات، المحاسبة) واختيار وتطوير المناهج المقررة في مجال الاحتياال وF.A، إضافة إلى مساعدة المدربين الخبراء والطلاب أثناء اختيارهم للاختصاص، إضافة إلى اكتساب أصحاب الخبرة المهنية مهارات جديدة في مجال الاحتياال وF.A.

2- **الاحتيال** ويتناول موضوعات: الوقاية منه، منعه وردعه، تحريره والكشف عنه، التحقيق فيه، نواحي المعالجة والتصحيح المتعلقة به. كما يحتوي أهم أنواع الاحتيال:

أ- اختلاس الأصول، الفساد، العروض والبيانات الكاذبة والمضللة

ب- الاحتيال في القوائم المالية

ت- الاحتيال و F.A في البيئة الرقمية، بما يتضمنه ذلك لـ:

• أدوات وتقنيات التحري والتحقيق بمساعدة الحاسوب

• أدوات إدارة الحقيبة الإلكترونية للحاسوب

• المسائل الأخرى الخاصة بالبيئة التي يسيطر عليها الحاسوب

3- **خدمات تقديم الاستشارة القضائية**، بما في ذلك: البحث والتحليل، تقييم الخسائر والأضرار،

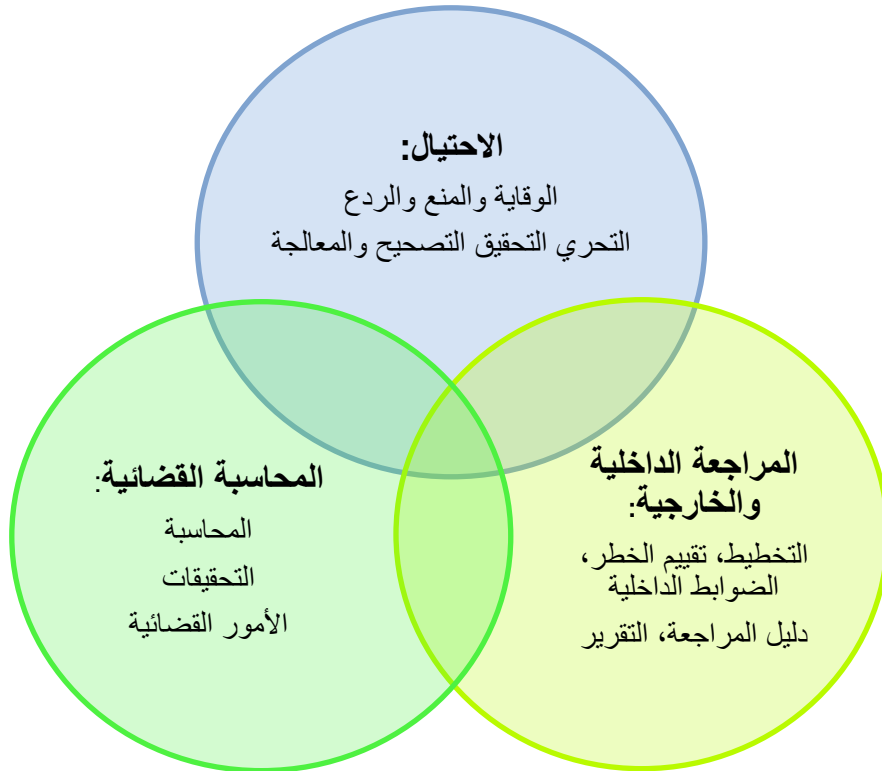
التحقيق في النزاعات بين الأطراف، حل الخلافات (بما في ذلك التوسط للتسوية بين الطرفين

المتنازعين بالوقوف إلى جانب كلي الطرفين والتحكيم بينهما)

وعند استعراض المجموعة لما تقدمه مؤسسات التعليم العالي تبين أن هناك اختلافاً في عدد المقررات التي تتضمنها المناهج المتاحة، تبدأ من برامج تتضمن مقررأ واحداً إلى برامج تتضمن من 4-10 مقررات مختلفة. تُقدّم تلك البرامج لمستويات التخرج وما دون التخرج ك: تخصصات أساسية، تخصصات ثانوية، برامج بدون شهادة

وفرت TWG المرونة في برنامجها، حيث ركزت إرشاداتها على هيكل المعرفة والمهارات والقدرات العامة /لكافة التخصصات المهنية والمناهج الدراسية في الاحتيال و F.A، كما ركزت على عنصر الكفاءة والتأهيل العالي. وقد حددت TWG العلوم الأساسية في المحاسبة والمراجعة والمطلوبة كشرط أساسي مسبق لدراسة الاحتيال و F.A.

الشكل رقم (4) الصلة بين: المراجعة، الاحتيال، F.A



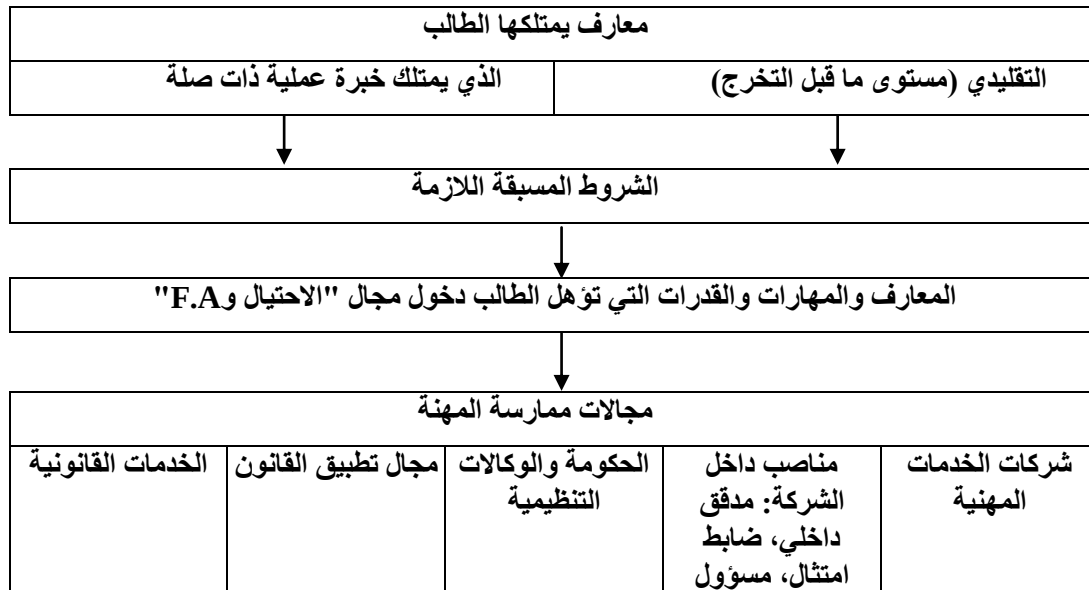
Source: <http://imageserver.ebscohost.com/img/imageqv/actual/iae>

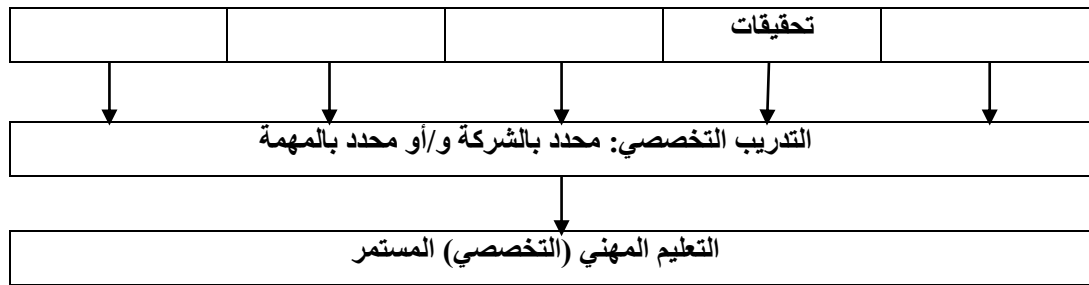
إن العلاقة بين المراجعة، الاحتيال، F.A هي علاقة ديناميكية متغيرة باستمرار، وذلك تبعاً للظروف السياسية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى ذلك فإن مستوى التداخل بين F.A والاحتيال قد يكون أكبر مما هو مبين أعلاه، لأن المراجع الخارجي يعمل في بيئة خاصة تحكمها أنظمة وقوانين ومنظمات متخصصة (مثل: AICPA وبيان معيار المراجعة رقم 99 SAS NO.99 الصادر عنه، وقانون ساربينز أوكسلي SOX Sarbanes Oxley Act لعام 2002). لهذا يتوقع منه أن يمتلك المعرفة والمهارات الكافية في مجال الاحتيال وF.A.

ما يوجه نموذج المنهاج التعليمي هو وضع الطالب المتقدم وهدفه المهني المنشود، فقد خلصت TWG إلى نتيجة مفادها أن مجالات الممارسة المهنية المتوقعة ومجموعة المعرفة والمهارات والقدرات الحالية للطالب المتقدم هي ما يوجه الخيارات التي تتخذها الجامعات والكليات المهمة بين المناهج الدراسية المقررة، ويبين الشكل رقم 5 العديد من الخيارات المتوقعة لمجالات ممارسة المهنة، وتتضمن الخيارات المهنية المناصب في: شركات الخدمات المهنية (المراجعة الخارجية، المراجعة الداخلية كخدمة مؤجرة، الخدمات الاستشارية الجنائية)، الشركات، وكالات تطبيق القانون، الوكالات التنظيمية، الحكومة، منظمات الخدمات القانونية. فقد هدفت TWG إلى تحديد المعارف والمهارات الضرورية لدخول المجال المعرفي " للاحتيال وF.A". فجاءت توصياتها كما في الشكل رقم 5 وهو: المعرفة، المهارات، القدرات، وتناولت مجالات ممارسة المهنة لخريجي اختصاص "الاحتيال وF.A".

أما الشكل رقم 6 فإنه يعرض كيفية التقدم في بناء المعرفة والمهارات والقدرات في مجال "الاحتيال وF.A" لدى الطلاب الراغبين بممارسة هذه المهنة بعد تخرجهم. يبين العمودان الأول والثاني المعرفة المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة وقانون العمل الواجب توفرها مسبقاً لدى الطالب الراغب باتباع منهاج تعليمي في "الاحتيال وF.A"، ويعتبر الطلاب الذين يملكون شهادة في المحاسبة مستوفين لذلك الشرط المسبق، أما الطلاب الذين لا يملكون شهادة في المحاسبة فسيحتاج عليهم استيفاء تلك الشروط المسبقة في المعرفة والمهارات قبل بدئهم في اتباع المنهاج التعليمي في "الاحتيال وF.A".

الشكل رقم (5): موجهات الاختيار بين المناهج الدراسية المقررة للجامعات والكليات





Source: Correspondences with West Virginia University-the author of a final report entitled...mentioned before.

الشكل رقم (6): كيفية بناء المعرفة والمهارات والقدرات في علوم "F.A والاحتيال" لدى الطلاب الراغبين بممارسة هذه المهنة بعد التخرج				
نطاق المعرفة الواجب توافرها بشكل مسبق		منهج دراسي يحقق الإلمام بـ:	منهج تعليمي ومواد تعليمية للتعمق في:	
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
مُتَضَمِّنَةٌ عموماً في مقرر المحاسبة لمستوى ما قبل التخرج	مُتَضَمِّنَةٌ عموماً في جوهر النشاط الاقتصادي	جوهر الاحتيال و F.A	الاحتيال	F.A
أساسيات المحاسبة: - القوائم المالية الأساسية والإفصاح - أثر قيد المبلغ المدين والمبلغ الدائن على رصيد الحساب - تحليل الحساب - حساب النسب المالية الرئيسية والمقاييس المالية المتعلقة بحجم النشاط الاعتيادي للشركة المفاهيم الأساسية في المراجعة -الشك المهني -معايير المراجعة ذات الصلة -الهيئات/الجهات التنظيمية والمهنية -أنماط دليل المراجعة الأساسيات في: دوائر معالجة الصفقة والرقابة الداخلية، بما فيها الرقابة الإلكترونية على نظم المعلومات. أساسيات قانون العمل. الأساسيات في مهارات الحاسوب	- مهارات الاتصال العامة الشفهية والكتابية في العمل. - أخلاقيات العمل.	- تعريف الاحتيال - تعريف F.A - نقاش رئيسي على دور: المراجعين، خبراء الاحتيال، Accountants. - استعراض لـ: الاحتمال وسبب ارتكابه للجريمة، ولتمثلت الاحتيال: الحافز والفرصة والمبرر - استعراض لعناصر الاحتيال: الفعل الاحتيالي وفعل الإخفاء وفعل التحويل -الاحتيال: النقاش في الوقاية منه ومنعه وردعه وكشفه وتحريه والتحقيق فيه واتخاذ الإجراءات التصحيحية بخصوصه -استعراض للأنشطة الاحتيالية الشائعة بما فيها اختلاس الأصول والتقارير المالي الاحتيالي -النقاش بخصوص مؤشرات الاحتيال -النقاش بخصوص الإجراءات التصحيحية الخاصة بالاحتيال (عبر النظام القضائي المدني والجنائي وعبر الرقابة الداخلية) -النقاش بخصوص أنماط	-علم الجريمة -البيئة: التشريعية والقانونية، التنظيمية، المهنية -المسائل المتعلقة بالأخلاقيات	-الاحتيال و F.A -اختلاس الأصول، الفساد، التضليل في العروض والبيانات -التقرير المالي الاحتيالي -الاحتيال و F.A في البيئة الرقمية
				الخدمات الاستشارية القضائية والجنائية

	الخدمات الاستشارية القضائية والجنائية		
--	--	--	--

Source: Correspondences with West Virginia University-the author of a final report entitled...mentioned before.

إن احتياجات المدراء وفرص العمل المنتظرة للخريجين والنتائج المرجو أن يملك الطالب القدرة على تحقيقها، هي التي تقرر بشكل عام التغطية النسبية للمواضيع المتعددة في إطار الاحتيال وF.A.

فيما يتعلق بالاحتيال وF.A يتكون جوهر المعرفة الأساسية من: المعرفة والمهارات والقدرات الضرورية، ويجب أن تشمل التوجيهات داخل الصف على أمثلة واضحة عن تولي قضايا في الاحتيال وF.A وعلى فحص للنظريات والحالات العملية، ويجب أن يكون الطالب قادراً على تمييز الظروف المحيطة بمسائل الاحتيال وF.A.

يجب أن يفهم الطالب فيما يخص الاحتيال: أضلاع مثلث الاحتيال /الفرصة والدافع والتبرير/، العناصر الرئيسية للاحتيال /النشاط الاحتيالي، فعل الإخفاء، فعل التحويل/، أعراض الاحتيال، المؤشرات التي قد تشير إلى الاحتيال، كيفية تجنب الوقوع ضحية للاحتيال /سرقة الهوية الشخصية/، وتحديد الواجب فعله للوقاية من الوقوع ضحية للاحتيال، ومعرفة كيفية اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة الوضع عند وقوع الشخص بالفعل ضحية للاحتيال.¹

حدود اختصاص الاحتيال وF.A: يتداخل هذا الاختصاص مع مناهج المحاسبة التقليدية وخاصة مع المراجعة، كما يتداخل مع: القانون، علوم الحاسوب، العدالة الجنائية، الاستخبارات وجمع المعلومات، الاقتصاد، إدارة الأعمال، نظم المعلومات، ويعطي هذا التداخل الفرصة للتعاون مع باقي الكليات والأقسام والدوائر عبر الحرم الجامعي.

إن اختيار مواد المقرر التعليمية (الكتب الدراسية، الحالات العملية، الفيديوهات، البرامج الإلكترونية، مجموعات البيانات) هامة لأنها تتيح للطلاب استيعاب المقرر بشكل أكثر فعالية. وهناك وسائل أخرى يمكن عبرها بناء المهارة لدى الطالب وتتضمن: عقد محاكمات صورية، استخراج البيانات وتحليلها، حالات عملية وتحقيقات تحاكي الواقع.

عرض Elmore, R. C.; Crumbley, D. L.; Rezaee, Z. في دراستهم الواردة ضمن الدراسات السابقة وصفاً لمنهاج F.A المقترح مع محتوياته. فيما يلي أهم نقاطها:

وصف المنهاج:

- 1- تَفَحُّص مختلف أوجه تحري الاحتيال والوقاية منه بما يتضمنه ذلك من دراسة لأنماط الاحتيال وعناصره ومكوناته. يتم هنا التركيز محاسبياً على المعلومات المحاسبية، تكاليف الاحتيال، استخدام الضوابط لمنع الاحتيال، طرق تحري الاحتيال.
- 2- التركيز المحاسبي على تحري الاحتيال و جرائم الياقات البيضاء والوقاية منهما.
- 3- الدراسة والتطبيق للإجراءات والتقنيات المستخدمة في كشف وتحري الاحتيال وجرائم الياقات البيضاء والتحقيق فيها والوقاية منها.

¹ Source: Correspondences with West Virginia University-the author of a final report entitled...mentioned before.

- 4- دراسة كافة الاعتبارات التي تحيط بالاحتيال: خاصة الاجتماعية، الأخلاقية، القانونية، والسياسية.
- 5- دراسة كافة الطرق الرئيسية التي يستخدمها الموظفون للاحتيال وارتكاب الاختلاس.
- 6- وجوب أن يفهم الطالب: لم يتم ارتكاب الاحتيال وكيف يمكن منع حدوثه وكيف يمكن تحريره واكتشافه.
- 7- دراسة طبيعة ومدى ارتكاب جرائم الياقات البيضاء.

الجدول رقم 8: أهداف المنهاج

تعليم الطالب بجرائم الاحتيال ودوافعها ومدى انتشارها	زيادة مدى الوعي بالاحتيال
استكشاف وسائل تحري الاحتيال والتحقيق فيه والوقاية منه	تعلم أوجه تحري الاحتيال
توفير نظرة داخلية معمقة على كيفية الوقاية من الاحتيال، وتحديد نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية	فهم دور المحاسب في الوقاية من الاحتيال وتحريره والتحقيق فيه
توفير نظرة عامة على طبيعة وجوهر مشكلة الاحتيال الاقتصادي	دوافع ارتكاب الاحتيال
توفير فرصة للطلاب ليكتسبوا من خلالها خبرة في F.A	مؤشرات الأنشطة الاحتيالية ¹

Elmore, R. C.; et al., mentioned before.

الجدول رقم 9: من محتويات المنهاج

ضوابط مكافحة الاحتيال	عناصر الاحتيال: الفرصة والمبرر والدافع
تقييم الرقابة الداخلية	نظرية ومنهجية فحص الاحتيال
أساسيات الأخلاقيات وقواعد السلوك لدى الشركات	برامج تحري الاحتيال ومنعه
معايير المراجعة الخاصة بمكافحة الاحتيال	إجراءات المراجعة التحليلية
معايير ومبادئ عملية إعداد التقارير المالية	معيار مكافحة الاحتيال
الاحتيال على الحاسوب وعلى النت	التدريب على مكافحة الاحتيال
المعايير المهنية المتعلقة بـ F.A	تدريس مكافحة الاحتيال
التلاعب بالصفقات مع الأطراف ذات الصلة	كيفية كتابة التقرير
التلاعب بالإيرادات	عملية إعداد التقارير المالية وتحليلها
علم الجريمة وجرائم الياقات البيضاء والجرائم الاقتصادية	مؤشرات الاحتيال ضمن النشاط الاقتصادي وضمن البيئة الاقتصادية
تقنيات كشف الأصول المخبأة	العناصر القانونية للاحتيال
حوكمة الشركة	إدارة التحقيقات الداخلية
نواحي الخصوصية والسلامة الأمنية	المهنة في F.A
المعرفة بالنظام القانوني	الاحتيال المهني
التحقيق في الرشوة والفساد	تقنيات التحقيق في تعارض المصالح
احتيايل الملكية الفكرية	الامتثال للقوانين والنظم الملائمة
رفع الدعوى من قبل المساهمين	تقنيات ضبط الجريمة
مهارات إجراء المقابلة والأوجه القانونية للمقابلة	المنظمات المهنية التي ترعى اختصاص F.A

¹ Elmore, R. C.; et al., mentioned before.

كيفية حل الادعاءات بسوء الإدارة	قواعد الدليل
خبير التقييم في حالات التصفية	شهادة الخبراء والتقنيات لدى الشاهد الخبير
احتساب الأضرار المستقبلية وخصمها	المحاكمة والاستجواب والاستجواب المقابل
تقييم الأعمال والأنشطة الاقتصادية وتقديرات التكلفة ¹	

Elmore, R. C.; et al., mentioned before.

بين المبحث الأول من الفصل الثاني وجوب ايلاء الاهتمام الأكبر لعملية تطوير كفاءات وقدرات المحاسبين والمراجعين العلمية والعملية لاستخدام F.A، باعتبار أن مجتمع المحاسبة يحمل المسؤولية الأكبر في تقويض احتيال الشركات، وأن نقص التأهيل العلمي والعملي لممارسي مهنتي المحاسبة والمراجعة، وعدم تجهيز مجتمع المحاسبة وتأهيله تأهيلاً كافياً يمكنه من استخدام F.A يجسد أهم معوقات استخدام F.A. وحيث أن متطلب التأهيل يفرض على المؤسسات الأكاديمية تطوير مناهج دراسية تمكن من إعداد محاسبين ومراجعين أكفاء قادرين على التعامل مع F.A وعلى الحصول على شهادة في هذا الاختصاص، يجب أن يتجه التعليم الجامعي للجيل القادم من المحاسبين والمراجعين للتركيز على منع الاحتيال وردعه، كشفه وتحريه والتحقيق فيه²، ويجب تدريس مقرر F.A وتحقيق أحد متطلبات استخدام F.A .

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هو حال مناهج المحاسبة في الجامعات السورية؟

هل تقدم لطلابها محتويات منهاج F.A الواردة أعلاه؟

وإذا كانت لا تدرس تلك المحتويات فهل تستطيع تدريسها مستقبلاً؟

وما هي صعوبات تطبيق ذلك؟ وكيف يمكن تذليل تلك الصعوبات؟

هل وصل التأهيل العلمي والعملي في اختصاص المحاسبة في سورية إلى السوية التي تسمح معه باستخدام علم F.A في سورية؟

¹ Elmore, R. C.; et al., mentioned before.

² Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, preface.

المبحث الثاني: توافر المتطلبات التشريعية والقانونية

كما التأهيل العلمي والعمل لـ F. Accountant، كذلك الظروف داخل المجتمع، تؤثر في نسبة ارتكاب الاحتيال، كما تؤثر في نجاح استخدام F.A. فعندما يكون هناك قبول عام للسلوك الاحتيالي أو لامبالاة به وعندما لا تفرض العقوبات على ممارسيه، فإنه من الطبيعي أن يزداد معدل ارتكاب الاحتيال¹. لهذا يجب أن يتمثل رد فعل المجتمع على تلك الأنشطة الإجرامية بسن وتشريع القوانين والمبادئ والأنظمة الحكومية الإدارية، إضافة إلى فرض إجراءات ووسائل الحماية واتخاذ العديد من الإجراءات الأخرى لتنظيم التعامل مع السلوك الاحتيالي، فالبينة القانونية والتشريعية هي التي يتم ضمنها الفصل بالسلوك الاحتيالي².

كما أن فرض متطلبات قانونية وتنظيمية على إدارة شركات القطاع العام بخصوص الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية والرقابة على التقرير المالي وتحديد المسؤوليات المرتبطة بذلك والعقوبات على عدم الالتزام بتلك المسؤوليات وتنفيذها (والتي تؤدي بالنتيجة إلى ضعف الحوكمة والرقابة الداخلية وإلى التقرير المالي الاحتيالي)، إضافة إلى ضمان التنفيذ الفعلي للقانون على أرض الواقع يعتبر خير سياسة وقائية ضد الاحتيال والجرائم المالية وأقوى خط دفاعي أمامي في وجه تلك الجرائم وأفضل استراتيجية لمكافحة الاحتيال والجرائم المالية.

من هنا تنبع أهمية المتطلبات التي تفرضها البيئة التشريعية والقانونية على مهنة المحاسبة والمراجعة وعلى إدارة الشركات، وسيبين البحث لاحقاً القوانين والتشريعات السورية الناطقة لمهنة المحاسبة والمراجعة والأخرى المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية، وعلى الرغم من وجودها، إلا أنها لا تعتبر كافية في إطار السعي لمكافحة الجريمة المالية في سورية بشكل فعال. ذلك أن الخطوة الأساسية الأولى في هذا المضمار هي تطوير التشريعات الحالية واستكمال إصدار التشريعات اللازمة (الناقصة) في مجال الحوكمة والرقابة ومكافحة الجريمة المالية، وتأسيس وفرض العلوم التي تضمن تحقيق ذلك، إلى الحد الذي تصبح معه تلك التشريعات مواكبة لتشريعات الدول المتقدمة في مجال مكافحة الجرائم عموماً، والجرائم المالية خصوصاً. أما الخطوة الثانية فهي تفعيل وإنفاذ تلك القوانين ووضعها موضع الممارسة العملية ومراقبة تنفيذها وإنزال العقوبة المناسبة لعدم الامتثال بها. الخطوة الثالثة هي وضع استراتيجية وطنية لمحاربة الجريمة عموماً وتأسيس برامج الإصلاح الوطنية وتوعية المجتمع على أهمية دور كل فرد ومسؤوليته في هذا المجال؛ إضافة إلى بناء منظومة كاملة متكاملة على مستوى سورية ذات خصائص محددة وقدرات معينة تعمل بتناغم وبشكل منسق، هذه المنظومة يجب أن تتألف من عدة عناصر، سيتم تبيانها لاحقاً.

كان للدول المتقدمة دور كبير في إدراك مخاطر الاحتيال المالي وسن التشريعات اللازمة للحد منه، عبر تقوية الإجراءات الرقابية وإيجاد الآليات المناسبة لذلك. من تلك التشريعات ما يعرف بقانون ساربينز أوكسلي آكت لعام 2002 The Sarbanes-Oxley Act of 2002. يطلق على هذا القانون أيضاً قانون إصلاح محاسبة الشركات العامة وحماية المستثمر لعام 2002، كما يطلق عليه قانون المحاسبة عن أنشطة الاحتيال الجنائي واحتيال الشركات لعام 2002، وقانون تعزيز عقوبة جرائم الياقات البيضاء لعام 2002.

¹ Excerpted from: Albrecht, W. S.; et al., mentioned before, foreword.

² Excerpted from: Pasco, G. A., mentioned before, foreword.

يهدف قانون ساربينز أوكسلي آكت لعام 2002 إلى¹:

- 1- تحسين الجودة والشفافية في عملية التقرير المالي والمراجعة المستقلة والخدمات المحاسبية للشركات العامة.
- 2- تأسيس مجلس الرقابة والإشراف على المحاسبة في الشركات العامة PCAOB لتحسين عملية وضع معايير الممارسات المحاسبية.
- 3- تعزيز استقلالية شركات المراجعة التي تراجع حسابات الشركات العامة.
- 4- رفع مسؤولية الشركات فيما يتعلق بإفصاحاتها المالية ورفع درجة الثقة بتلك الإفصاحات المالية وإمكانية الاعتماد عليها والاستفادة منها.
- 5- حماية موضوعية واستقلالية محلي الأوراق المالية.
- 6- تحسين الموارد المتاحة للجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية SEC، وتعزيز درجة إشرافها ورقابتها.
- إضافة إلى:
- 7- تقدير نزاهة كل مدير شركة شريف تحترم شركته القواعد والقوانين، وكشف ومعاقبة كل مدير شركة محتال.
- 8- تطبيق المعايير العالية لمهنة المحاسبة، ومراجعة عمل المراجعين ومحاسبة المحاسبين.
- 9- ضمان صحة المعلومات المالية المتاحة لحاملي الأسهم عن شركاتهم ورفع درجة الثقة بها وإمكانية الاعتماد عليها، إضافة إلى ضمان حقوق العاملين ومعاشاتهم التقاعدية.
- 10- تطبيق معيار أخلاقي واحد على جميع الشركات، وفرض معايير الأمانة والصدق والنزاهة في كل مكان

إن قانون SOX بحد ذاته لا يمثل سوى بداية لعملية تنظيمية في طور التطور وتستلزم العديد من أحكامه قيام SEC و PCAOB بوضع القواعد والنظم اللازمة لتطبيقه. أي بغاية تفعيل قانون SOX يقوم PCAOB بالإصدار الرسمي للمعايير التي تحتاج لموافقة SEC عليها، وتصدر SEC مباشرة القواعد اللازمة لتطبيق أحكام وبنود SOX. تركز معايير PCAOB على مسائل المراجعة في حين تركز قواعد SEC على قضايا التقرير المالي والرقابة الداخلية.

بالنسبة للامتثال لقانون SOX في أمريكا، كان يستلزم بشكل أساسي من الشركات اتباع ممارسات رقابة جيدة، لكن الجديد الذي أضافه قانون SOX هو قيام مسؤولي الشركة بالتنفيذ وبشكل شخصي بالشهادة على نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية، أي أنهم أصبحوا يتحملون المسؤولية الجنائية عن أفعال موظفيهم حتى لو لم تكن لديهم أدنى فكرة عما قام به هؤلاء الموظفون، ولذلك عندما يرتكب الموظف في أي وقت من الأوقات أي نشاط إجرامي متعلق بالشركة فمن الممكن أن يكون هناك مقاضاة جنائية بشكل شخصي لـ CEO+CFO إضافة إلى الادعاء على الشركة (كفرد اعتباري).

إضافة إلى ذلك يضغط SOX بشكل كبير على مدراء الشركة التنفيذيين لحماية أنفسهم وشركاتهم من المسؤولية الجنائية التي يرتبها القانون عليهم، وللاتزام بنظام رقابة داخلية في الشركة والحفاظ عليه ومراقبته والتقرير عنه.

¹ SOX Act online: www.soxlaw.com

وقد جاء هذا القانون نتيجة لجهود طويلة اتجهت نحو تنظيم افضل لمهنة المحاسبة، وعلى أثر ركود كبير عام 2001 وانهيار مؤشر أسهم ناسداك، وبعد سلسلة فضائح مالية طالت شركات كبرى كـ Enron و WorldCom، وفقدان آلاف الموظفين لمدخراتهم التعاقدية.¹

أقسام قانون ساربينز أوكسلي آكت SOX:²

يتألف SOX من أحد عشر قسماً أساسياً حيث يتناول كل قسم موضوعاً مختلفاً، وتندرج أقسام فرعية متعددة تحت كل قسم أساسي، ويمثل قانون SOX في معظم أقسامه تعديلاً للعديد من الأقسام في القانون الأمريكي

تناول القانون في القسم الأول منه مجلس الرقابة والإشراف على المحاسبة في الشركات العامة PCAOB، ويهدف هذا القسم إلى:

- أ- تأسيس المجلس PCAOB مع بعض المعايير الملزمة المتعلقة بالمراجعة
- ب- منح المجلس الصلاحية والسلطة لتنظيم مهنة المراجعة ولتأديب وضبط ومعاينة المراجعين عند الضرورة
- ت- فرض معايير مراجعة وامتنال محددة

أ- بالنسبة لتأسيس المجلس PCAOB ولسطاته التنظيمية: A³

يُوجب المجلس أن تسجل كافة شركات المراجعة (التي تدقق حسابات الشركات المدرجة في SEC) لديه، ليقوم بعدها بالتدقيق عليها بشكل دوري للتحقق من امتثالها لكافة القواعد والنظم المفروضة عليها. يجري سنوياً تدقيق شركات المراجعة التي تصدر تقارير مراجعة لأكثر من 100 شركة (مصدرة للأوراق المالية issuer) أما باقي الشركات فيتم تدقيقها مرة كل 3 سنوات. أما المعايير الملزمة المتعلقة بالمراجعة تحت هذا القسم فهي:

- يتوجب على المراجعين الاحتفاظ بأوراق عملهم لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد انتهاء المراجعة. B
- يجب أن يقوم شريك مراجعة ثان (إضافة إلى الشريك الأساسي الأول المسؤول عن عملية المراجعة) بفحص تقارير المراجعة والمصادقة عليها.
- يجب أن يتضمن تقرير المراجعة تقييماً لهيكل وإجراءات الرقابة الداخلية لدى العميل، وأن يبين فيما إذا كان نظام الرقابة الداخلية لديه يتضمن السجلات التي تعكس كافة الصفقات وعمليات التخلي عن الأصل (بيعه، التصرف فيه) بشكل دقيق. C
- يجب أن يتضمن تقرير المراجعة تقييماً لكافة المقبوضات والمدفوعات لدى العميل، وأن يبين فيما إذا كانت قد تمت بموجب تفويض وموافقة الإدارة ومجلس المديرين لدى العميل الخاضع للمراجعة.

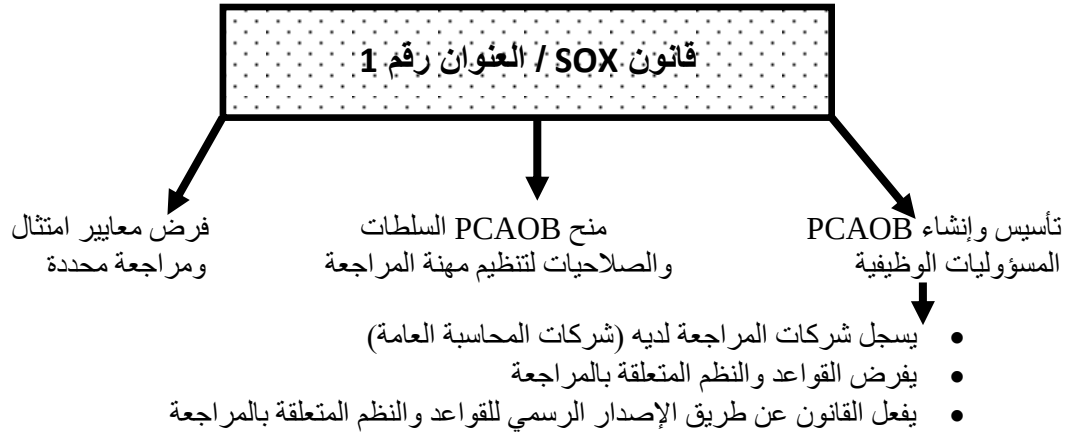
¹ Ibid.

² Ibid.

³ وضعت الباحثة حرفاً من حروف الأبجدية باللغة الإنكليزية بجانب كل فكرة في قانون SOX وجدت لها مقابلاً في التشريع السوري، وذلك بغية قيامها لاحقاً في الرسالة بمقارنة التشريعات السورية مع التشريعات الأمريكية والمتمثلة هنا في بنود قانون SOX، كيلا تضطر إلى تكرار كتابة تلك البنود من جديد.

- يجب أن يتضمن تقرير المراجعة وصفاً لأي نقطة ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية أو لأي عدم امتثال له. D
- يجب على شركات المراجعة تبني معايير داخلية متعلقة بأخلاقيات المهنة واستقلالية شركة المراجعة عن زبونها والإشراف على عمل المراجعة والاستشارات الداخلية والتحريات الداخلية وقبول مهمة المراجعة والاستمرار فيها وأية معايير أخرى ممكن أن يضعها PCAOB. E

الشكل رقم (7): PCAOB و SOX



Source: SOX Act online: www.soxlaw.com

مسؤولية المراجع الخارجي وفق قانون SOX:

تناول القانون في القسم الثاني منه سلسلة قواعد تركز على ضمان استقلالية المراجع عن عميله، وكان الهدف من وضع تلك القواعد:

- منع المراجعين من تقديم خدمات مراجعة محددة وخدمات أخرى لا تتعلق بالمراجعة إلى عميلهم بالتزامن مع عملية مراجعتهم لذلك العميل
- تدوير شركاء المراجعة (عدم الثبات على شركاء محددين)
- وجوب تقديم المراجع تقريراً عن معلومات معينة تتعلق بالعميل إلى لجنة التدقيق لدى العميل.

- خدمات منعها قانون SOX (خدمات مراجعة معينة وخدمات أخرى لا تتعلق بالمراجعة): منع قانون SOX في القسم الثاني منه شركة المراجعة من مراجعة حسابات العميل إذا كان المدير التنفيذي في شركة العميل أو مدير المحاسبة أو المدير المالي قد عمل سابقاً في شركة المراجعة وشارك في مراجعة ذلك العميل خلال الـ 12 شهراً التي تسبق بداية عملية مراجعة حسابات شركة العميل.

ويتضمن القانون لائحة بالخدمات الأخرى التي لا تتعلق بالمراجعة والتي يحظر على شركة المراجعة تقديمها للعميل بالتزامن مع عملية مراجعة حسابات ذلك العميل:

- مسك سجلات العميل أو الخدمات الأخرى المتعلقة بها أو بالقوائم المالية للعميل لموضوع المراجعة.

- تصميم وتطبيق نظم المعلومات المالية.
 - خدمات التقييم وتقديم الآراء العادلة المحايدة أو رفع تقارير تخص أي خدمة من هذا النوع.
 - الخدمات الإكتوارية.
 - تأجير خدمات التدقيق الداخلي للعميل.
 - وظائف الإدارة.
 - خدمات الوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية، خدمات خبير الاستثمار، خدمات مصرف الاستثمار.
 - الخدمات القانونية وخدمات الخبراء غير ذات الصلة بعملية المراجعة.
 - أي خدمة أخرى ينص عليها PCAOB وفق القوانين والنظم.
- ويسمح القانون بتقديم خدمات أخرى لا تتعلق بالمراجعة غير المدرجة أعلاه للعميل مثل الخدمات المتعلقة بالإقرار الضريبي بالتزام مع عملية مراجعة العميل إذا كان هناك موافقة مسبقة من لجنة التدقيق لدى العميل، ويعفى شرط وجود هذه الموافقة المسبقة عندما لا يتجاوز المبلغ المدفوع مقابل تلك الخدمات 5% من إجمالي التكاليف المدفوعة للمراجع، كما ويتوجب التقرير فوراً عن تلك الخدمات إلى لجنة التدقيق لدى العميل والحصول على موافقتها قبل إنهاء عملية المراجعة. F

- تدوير شركاء المراجعة: لا يجوز لشريكي المراجعة (الأساسي الأول+الثاني) مراجعة العميل ذاته في إطار ممارستهما لهذا الدور لأكثر من خمس سنوات متعاقبة. G
- إلزام المراجع/شركة المراجعة برفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق لدى العميل: يتوجب على المراجع التقرير عن كافة الاتصالات المكتوبة الهامة بينه وبين عميله إلى لجنة تدقيق العميل، إضافة إلى التقرير عن النقاشات الشفهية المتعلقة بالمعالجات المحاسبية البديلة، كما يتوجب على المراجع إعلام لجنة التدقيق بكافة السياسات والإجراءات المحاسبية الهامة المستخدمة والتي كانت موضع انتقاد. H

تناول القانون في القسم الثالث منه مسؤولية الشركة، حيث احتوى على ثلاثة أقسام فرعية كما هو مبين أدناه:

القسم الفرعي الأول منه اختص بلجان التدقيق لدى الشركات العامة، فأوجب على الشركات العامة الالتزام بما ورد فيه كشرط مسبق لإدراجها لدى SEC ولتداول أسهمها في البورصة، وفي حال عدم الالتزام تُشطب الشركة من قبل SEC. I

يتلخص المطلب الأساسي لهذا القسم في إلزام كل شركة (مصدر issuer) بتمويل لجنة تدقيق تتمتع بصلاحيات ومسؤوليات استئجار خدمات المراجع الخارجي ودفع أتعابه والإشراف والرقابة العامة على عمله، كما يتوجب إعطاء لجنة التدقيق صلاحيات ومسؤوليات استشارة مستشارين وخبراء خارجيين وإدارة الشكاوى الداخلية المتعلقة بالرقابة الداخلية ومسائل المحاسبة. ويجب أن يتمتع أعضاء لجنة التدقيق بالاستقلالية، وألا يتقاضوا من الشركة أي تعويض باستثناء ما يدفع لهم مقابل وظيفتهم كأعضاء في لجنة التدقيق.

القسم الفرعي الثاني منه تناول مسؤولية الشركة عن التقارير المالية: فقد ألزم كلاً من المدير العام التنفيذي للشركة والمدير المالي (CEO و CFO) بأن يشهدوا على القوائم

المالية لشركتهم، فهما ملزمان برفع تقرير منفصل مع كل مجموعة قوائم مالية سنوية أو ربعية يتم التقرير عنها يشهدا فيه على ثلاثة أشياء:

1. أن المدير الموقع أدناه قام بمراجعة التقرير
2. أن التقرير، استناداً إلى علم ومعرفة المدير، لا يحتوي على أي بيان كاذب بخصوص حقيقة جوهرية ولا ينطوي على إخفاء أية حقيقة هامة، ما يجعل القوائم المالية - في ضوء الظروف التي أعدت تلك القوائم في ظلها- غير مضللة.
3. أن القوائم المالية والمعلومات المالية الأخرى التي يحتويها التقرير، استناداً إلى علم ومعرفة المدير، تعكس بعدالة ومن كافة الأوجه المادية الوضع المالي ونتائج العمليات عن الفترة المالية المبينة في التقرير.

كما حَمَلَ القسم الفرعي الثاني المديرين المذكورين (CEO وCFO) مسؤولية تصميم نظام رقابة داخلية ليكونا على علم بكافة المعلومات المتعلقة بالتقارير، إضافة إلى مسؤولية تقييم ذلك النظام خلال 90 يوماً قبل كل عملية إعداد تقرير مالي، وإصدار تقرير عن مواطن الضعف والعجز في نظام الرقابة الداخلية يُقَدَّم إلى المراجع الخارجي. ويطلب منهما أيضاً التقرير عن أي حادثة احتيال (جوهريّة كانت أم لا) وقعت تُمَتّ بصلّة إلى موظفين ذوي دور رئيسي في الرقابة الداخلية للشركة. J

القسم الفرعي الثالث منه ركز على سلوك مدراء الشركة ومحاميها، فلم يسمح لأي مدير أو مسؤول تنفيذي بأن يؤثر سلباً في عمل شركة المراجعة خلال عملها.

أما القسم الفرعي الرابع منه فانه يلغي توزيع أية أرباح (من بيع أسهم الشركة) أو مكافآت أو تعويضات وحوافز لـ CEO وCFO عندما يكون هناك إعادة تصريح عن القوائم المالية للشركة وإعادة احتساب للدخل بنتيجة سوء الإدارة وسوء الأداء وعدم النزاهة.

يمنح القسم الفرعي الرابع SEC سلطةً منع المسؤولين التنفيذيين الذين ثبت خرقهم لقوانين الأوراق المالية (التي تتضمن كافة القوانين المتعلقة بـ SOX) بشكل دائم من العمل كمسؤولين أو كمدرّاء لدى الشركات المصدرة للأوراق المالية.

في حين يمنح القسم الفرعي الخامس منه SEC صلاحيات السعي للحصول على التعويض من المحكمة الفيدرالية بغية مساعدة المستثمرين (عندما يكون ذلك ملائماً).

أما القسم الفرعي السابع منه فيتطلب من المحامين: "التقرير عن أي دليل على خرق هام لقانون الأوراق المالية أو على أي خرق لواجب ائتماني أو على أي خرق مشابه من قبل الشركة إلى المدير العام التنفيذي للشركة أو إلى مدير محامي الشركة"، وفي حالة عدم استجابة أحد هؤلاء واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة، فإنه يتوجب على المحامي الذي قام برفع التقرير إعلام لجنة تدقيق الشركة بذلك.

ويضمن القسم الفرعي الثامن منه حصول المستثمر على حقه ويسمح لـ SEC بإعادة توجيه الغرامات والجزاءات المدنية إلى المستثمرين الذين وقعوا ضحية للاحتيال، تم خلال السنة الأولى من نفاذ SOX دفع أكثر من 1 بليون دولار أمريكي من الغرامات والجزاءات المدنية إلى المستثمرين ضحايا الاحتيال.

أما **القسم الرابع** من قانون SOX فقد تناول **تحسين عملية الإفصاح المالي**، بهدف منع قروض شخصية محددة وفرض إفصاحات مالية محددة.

حيث ألزم **القسم الفرعي الأول** منه الشركات على الإفصاح عن كافة الصفقات الهامة خارج الميزانية، وفرض إعداد تسوية بين القوائم المالية الافتراضية والقوائم المالية الفعلية المعدة وفق المعايير المحاسبية المقبولة عموماً.

ومن **القسم الفرعي الثاني** منه القروض الشخصية للمدراء والمدراء التنفيذيين (مع وجود بعض الاستثناءات بالطبع). K

وألزم **القسم الفرعي الثالث** منه الإدارة العليا والمدراء بالتقرير عن التغييرات في ملكية الأسهم خلال يومين فقط (قبل إصدار SOX كانت المهلة عشر أيام).

أما **القسم الفرعي الرابع** منه (وهو الأكثر شهرة) فقد فرض أن يحتوي نص التقرير السنوي على بيان بمسؤولية الإدارة عن تأسيس هيكل وإجراءات ملائمة للرقابة الداخلية والحفاظ عليه، وعلى تقييم الإدارة لنظام الرقابة الداخلية لديها. كما أوجب على المراجع الخارجي أن يؤكد صحة تقييم الإدارة لنظام الرقابة الداخلية لديها وأن يصدر تقريراً بهذا الشأن. L

وتستلزم الأقسام **الفرعية الأخرى** منه إفصاح الشركات عن قيامها بتبني "قواعد الأخلاقيات للإدارة العليا"، وعما إذا كانت لجنة التدقيق تتضمن خبيراً مالياً واحداً على الأقل، كما تُلزم تلك الأقسام SEC على مراجعة الإفصاحات المرحلية للشركات المصدرة M، إضافة إلى أنها تعطي SEC سلطة وضع القواعد التي تفرض الإفصاحات الفورية عن الأحداث الهامة.

وهدف **القسم الخامس** من قانون SOX إلى **ضمان حيادية** وموضوعية تقارير وتوصيات محلي الأوراق المالية وعدم تأثرها بمصالحهم الشخصية، الأمر الذي ينعكس سلباً على مصداقيتها.

تناول **القسمان السادس والسابع** من قانون SOX مصادر تمويل عملية الإشراف والرقابة التي تمارسها SEC، ومنحها سلطة طلب تقارير ودراسات معينة، وتعزيز سلطات التطبيق لدى SEC عبر تخويلها حق لوم وتقريع الأفراد الذين يسلكون السلوك غير الأخلاقي N. كما وتعطي أحكام القانون المحاكم الفيدرالية سلطة منع الأفراد الذين خرقوا قوانين الأوراق المالية من التعامل بالأوراق المالية مستقبلاً.

تناول **القسم الثامن** من قانون SOX **المحاسبة عن أنشطة الاحتيال الجنائي** واحتيال الشركات فنص على حماية من يُبلغ عن الاحتيال، ووصف أحكام السجن القاسية لكل من يعيق العدالة أو يحتال على المساهمين، كما أنه وضع العقوبات والغرامات على أنشطة محددة غير معفاة تقع تحت بند الإفلاس الاحتيالي. O

■ نص **القسم الفرعي الثاني** من **القسم الثامن** على السجن لمدة تصل إلى عشرين عاماً، وفرض غرامات على أي فرد يرتكب أحد الأفعال التالية بنية إعاقة أو وقف أو منع أو التأثير على تحقيق تديره أي وكالة تابعة للحكومة الأمريكية: تبديل أو تخريب أو تشويه

أو إخفاء أو تغطية أو تزيف أو إدراج قيد وهمي في أي سجل أو وثيقة أو غرض مادي.

P

■ يضع القسم الفرعي الثالث عقوبات وغرامات وديون مدنية محددة غير قابلة للتبرئة على خرق القوانين الفيدرالية وقوانين الولاية المتعلقة بالاحتيال في الأوراق المالية. Q

■ يضع القسم الفرعي السابع عقوبة الغرامة أو السجن لمدة أقصاها 25 سنة على فعل الاحتيال على مساهمي الشركات المطروحة أسهمها للعموم. R

عزز القسم التاسع من قانون SOX العقوبة على جرائم الياقات البيضاء، ورفع الأحكام القصوى السابقة للسجن على الاحتيال البرقي واحتيال البريد من 5 سنوات إلى 20 سنة، كما ارتفعت الأحكام القصوى السابقة للحبس على خرق قانون "ضمان العائد التقاعدي للموظف" لعام 1974 من سنة واحدة إلى عشر سنوات. تميز القسم الفرعي السادس من القسم التاسع بأنه اعتبر قيام الموظف المسؤول بالشهادة على تقارير مالية غير ممثلة فعلياً لقانون SOX، مع توفر علمه وقصده بذلك، بمثابة جرم جنائي

أما القسم العاشر من قانون SOX فقد اختص بالإقرارات الضريبية للشركة حيث فرض على CEO التوقيع على الإقرار الضريبي للشركة.

القسم الحادي عشر من قانون SOX تناول احتيال الشركات والمحاسبة عنه، وفرض عقوبة (قد تصل إلى 20 سنة) على أي شخص يقوم بتبديل أو تخريب أو تشويه أو إخفاء السجلات أو الوثائق أو أي غرض آخر أو يقوم بإعاقة إجراءات قضائية رسمية S ، ومكّن SEC من أن تلتزم من المحاكم الفيدرالية أوامر رادعة مؤقتة بتجميد "الدفعات غير العادية" المحتملة لأفراد محددين خاضعين للتحقيق بسبب احتمال خرقهم لقوانين الأوراق المالية الفيدرالية، وكذلك من منع أي فرد انخرط في صفقات احتيالية بين الولايات واستخدم وسائل خداع وتلاعب محددة من العمل مستقبلاً كمسؤول أو كمدير في شركة.

ويُعتبر جريمةً، حسب القانون في هذا القسم، تقديم معلومات مزيفة ومضللة في أي طلب أو تقرير أو وثيقة أو مستند يُطلب بموجب القانون رفعها إلى SEC في حال وجود علم بذلك ونية القصد T

بين المبحث الثاني من الفصل الثاني وجوب أن يواجه المجتمع الأنشطة الإجرامية بسن وتشريع القوانين والمبادئ والأنظمة الحكومية الإدارية، فالبيئة القانونية والتشريعية هي التي يتم ضمنها الفصل بالسلوك الاحتيالي، ووجوب فرض متطلبات قانونية وتنظيمية على إدارة شركات القطاع العام بخصوص الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية والرقابة على التقرير المالي وتحديد المسؤوليات المرتبطة بذلك والعقوبات على عدم الالتزام بتلك المسؤوليات وتنفيذها، ووجوب ضمان التنفيذ الفعلي للقانون على أرض الواقع، الأمر الذي يعتبر خير سياسة وقائية ضد الاحتيال والجرائم المالية، وأفضل استراتيجية لمكافحة الاحتيال والجرائم المالية، ويحقق في الوقت نفسه أحد متطلبات استخدام F.A.

السؤال الجوهرى هنا:

- كيف تعامل المشرع السوري مع الجرائم المالية؟
- وماهى صلاحية البيئة التشريعية في سورية لاستخدام F.A؟
- ما هى التغييرات والتعديلات التي يفترض القيام بها على التشريعات السورية لجعل البيئة التشريعية في سورية ملائمة لاستخدام F.A؟

المبحث الثالث: توافر أنظمة رقابة داخلية متطورة يدوية وإلكترونية

A. تعريف الرقابة الداخلية وأهميتها والالتزام القانوني بها:

كما العوامل الأخرى فإن أنظمة الرقابة الداخلية كذلك تسهم بشكل كبير في الحد من الاحتيال وتقليل فرصه، ما يسهل عمل F. Accountant، وبالتالي استخدام F.A في مكافحة الاحتيال المالي. فبوجود أنظمة رقابة داخلية يصبح متاحاً للمراجع و F. Accountant تقييمها وكشف ثغراتها التي يدخل الاحتيال منها ليفعل مفاعيله الضارة بالمنشأة خصوصاً وبالمجتمع عموماً.

تشكل الرقابة الداخلية أهم عنصر ضمن إدارة مخاطر الاحتيال. يمثل غياب الرقابة الداخلية في المنظمة أو عدم كفاءتها فرصة لارتكاب الاحتيال، وخاصة عندما يترافق هذا مع وجود المبرر والدافع، حيث يكتمل هرم الاحتيال ويسمح للأفراد بالانخراط في التصرفات الاحتيالية. الرقابة الداخلية نشاط تؤثر فيه الإدارة ومجلس المديرين وآخرين بشكل فاعل، هذا النشاط مصمم لتقليل درجة التعرض للمخاطر إلى حد معقول بعد الأخذ بعين الاعتبار لأهداف الشركة الواجب تحقيقها¹.

تهدف الرقابة الداخلية على الأخص إلى ما يلي:

- ❖ ضمان نزاهة التقارير المالية وموثوقيتها (إمكانية الاعتماد عليها)
- ❖ ضمان الامتثال للقوانين والنظم والقواعد المهنية والالتزامات التعاقدية
- ❖ تطوير الكفاءة والفعالية: التشغيلية، التكتيكية، الاستراتيجية²

تنبع أهمية الرقابة الداخلية في الشركات العامة من أن قانون SOX Sarbanes-Oxley يحمل CEO و CFO المدير العام التنفيذي والمدير المالي المسؤولية الجنائية عن ضعف الرقابة الداخلية، وقد ألزم الكونغرس بتنفيذ هذا القانون لأن ضعف الرقابة الداخلية يؤدي إلى احتيال الإدارة بأنماطه المتعددة والاحتيال في التقارير المالية الأمر الذي يتسبب في تكبد المساهمين والدائنين خسائر كبيرة³.

عرف PCAOB مع SEC الرقابة الداخلية على عملية التقرير المالي بأنها: "عملية مصممة تحت إشراف المدير التنفيذي والمدير المالي لدى الشركة، تتأثر هذه العملية بـ: مجلس إدارة الشركة والإدارة وأشخاص آخرين، لتعطي تأكيداً بدرجة معقولة من موثوقية عملية التقرير المالي ومن إعداد القوائم المالية للاستخدام الخارجي بما يتوافق مع GAAP، وتتضمن تلك السياسات والإجراءات التي:

- تتعلق بالمحافظة على السجلات التي تعكس بدقة وعدالة -إلى درجة معقولة- الصفقات وعمليات التخلص من أصول الشركة، و
- إعطاء تأكيد بدرجة معقولة من أنه تم تسجيل الصفقات كما يجب أن تسجل للسماح بإعداد القوائم المالية بما يتوافق مع GAAP، ومن أن كافة المقبوضات والنفقات النقدية العائدة للشركة تمت في حدود ما سمحت به إدارة الشركة ومدراؤها، و

¹ Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, p. 50.

² Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, p. 53.

³ Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, p. 51.

- توفير تأكيد بدرجة معقولة بخصوص منع وتحري اقتناء أو استخدام أو التخلص من أصول الشركة الذي لم يتم الترخيص به والذي قد يحمل تأثيراً هاماً على القوائم المالية".¹

أما الضوابط الداخلية فهي عبارة عن السياسات والإجراءات المحددة التي تشكل بمجملها عمليات الرقابة الداخلية، أو يمكن النظر إليها على أنها الأدوات الخاصة بالوقاية من الخسارة، غالباً ما لا تنجح الضوابط الداخلية بشكل تام في الوقاية من كافة الخسائر، تنطلق القاعدة العامة من أنه يتوجب على الضوابط الداخلية أن توفر تأكيداً معقولاً من أنها ستحقق الأهداف التي قامت من أجلها، أي يجب أن يكون هناك توازن بين تكاليف تطبيق تلك الضوابط وبين المنافع المتأتية منها، أي يتوجب تصميم عمليات الرقابة الداخلية ضمن إطار نظام إدارة مخاطر المشروع، لأن هذا النظام يزن مختلف الفرص المتاحة للمنظمة مقابل المخاطر المرتبطة بها ويدير تلك الفرص والمخاطر بما يتماشى مع تفضيلات الإدارة للمخاطر وبما يحقق أهداف الإدارة، ويتوجب على الإدارة الامتثال لعمليات الرقابة الداخلية التي وضعتها لتعتبر ممثلة للقوانين والممارسات المحاسبية السائدة.²

بشكل عام هناك ثلاثة أنواع من الضوابط: وقاية، كشف وتحري، علاج.

- تقع الضوابط الوقائية في خط الدفاع الأول لمنع حدوث: الأخطاء، الحذف، اختلاس الأصول. هذا النوع من الضوابط هو الأكثر كفاءة وفعالية
- ضوابط الكشف والتحري تكشف الأخطاء أو الحوادث الاحتمالية التي استطاعت عبور الضوابط الوقائية، وتكون تلك الضوابط هامة عندما تكون الضوابط الوقائية ضعيفة.
- الضوابط العلاجية: هي التصرفات التي تقوم بها الإدارة لتقليل مدى الخسائر. فهي موجودة لتصحيح الأخطاء وحوادث الاحتيال بعد اكتشافها.

و غالباً ما يتم تجاوز الرقابة الداخلية من قبل المدراء التنفيذيين في المستويات الإدارية العليا.³

B. الإطار العام للرقابة الداخلية:

جاء في تعريف COSO للإطار العام للرقابة الداخلية في المنظمة على أنه يتكون من العناصر الخمسة التالية: بيئة رقابة جيدة – نظام محاسبي جيد – أنشطة ضبط جيدة – المعلومات والاتصالات – المتابعة والمراقبة

ورأى آخرون أن عمليات الرقابة الداخلية الفعالة تتكون من خمسة عناصر وهي:

بيئة الرقابة – تقييم الخطر – أنشطة الضبط – المعلومات والاتصالات – المتابعة والمراقبة⁴

❖ بيئة الرقابة: تمثل المحيط العام الذي يعمل فيه الموظفون وتتكون من:

- فلسفة الإدارة والنمط التشغيلي لديها: فالإدارة هي التي تضع شعار الشركة، وعلى CEO و CFO الامتثال للرقابة الداخلية والانخراط في تصميم وإدارة عمليات الرقابة الداخلية بشكل مستمر.

¹ Excerpted from: PCAOB Release 2004-001, par. 7.

² Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, p. 53.

³ Excerpted from: Crumley, D. L.; et al., mentioned before, P. 3-23.

⁴ Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, p. 53.

- ثقافة الشركة والأخلاقيات المقبولة فيها: يجب أن يكون لدى الشركة "قواعد للسلوك الأخلاقي" ومدير للأخلاقيات يرجع إليه الموظف للبحث في أي حالة مثيرة للشك والتساؤل إضافة إلى برامج تدريب مستمرة لإدراك تلك القواعد والامتثال لها، كما يتوجب وجود خط ساخن للإبلاغ عن أي خرق لتلك القواعد وتأمين حماية للمبلغ.
- الوضوح في تحديد مسؤوليات كل موظف ومحاسبة الموظف عن عمله وأدائه لمهامه المتصلة بالمسؤوليات التي وكلت إليه، عند تحديد مسؤوليات كل موظف بشكل واضح ستتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراء التصحيحي الملائم عند ظهور أي مشاكل في الرقابة الداخلية.
- لجنة تدقيق مستقلة وفعالة تابعة لمجلس المديرين: تُعين تلك اللجنة المراجع الخارجي وتعمل معه كما أنها تراجع تقارير المدقق الداخلي ومحامي الشركة، يجب أن تتمتع تلك اللجنة بالاستقلالية التامة وألا تتقاضى من الشركة إلا ما يقابل خدماتها المؤداة فيها كلجنة تدقيق.
- وظيفة تدقيق داخلي فعالة ومستقلة: يجب أن يتأكد المدقق الداخلي من امتثال طاقم الشركة بكامله لكافة عمليات الرقابة الداخلية، يرفع المدقق الداخلي تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق.
- وجود سياسات وإجراءات فعالة للموارد البشرية وذلك فيما يخص: التعيين، التدريب، تحديد المسؤوليات، الإجازات؛ ويجب التحقق من ماضي المتقدم للوظيفة ومن مراجعه قبل تعيينه في الشركة، ويجب أن تكون برامج التدريب قادرة على تأهيل الموظف بحيث يستطيع أداء عمله بأقصى كفاءة وفعالية وبحيث يكون هناك جو تنافسي شريف بين موظفين مؤهلين تأهيلاً عالياً، كما يفترض أن تكون الإجازات إجبارية وأن تُدَوَّر الأعمال بين الموظفين لأن ذلك يساهم إلى حد كبير في كشف تلاعب الموظفين وتأميرهم في احتيالهم على الشركة وتغطيتهم لذلك الاحتيال.
- ❖ تقييم الخطر وإدارته: على الإدارة تصميم عمليات الرقابة الداخلية في ضوء نظام إدارة موارد المشروع، أي على الإدارة أولاً تحديد الفرص المتاحة لديها والأهداف التي يتوجب تحقيقها ثم تحديد المخاطر المرتبطة بتلك الفرص والأهداف ثم تصميم عمليات الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر التي تم تحديدها، يجب أن يكون لدى الشركة ممارسات جيدة ضمن نظام إدارة موارد المشروع لتتمكن من تصميم عمليات رقابة داخلية فعالة.¹
- ❖ النظام المحاسبي الجيد: هام لضمان أن المعلومات المستخدمة في عملية اتخاذ القرار والمعلومات المعدة للمساهمين صحيحة وتامة وجاهزة في الوقت المطلوب. كما ويجب أن تكون البيانات التي يفرزها النظام صحيحة ومصنفة وملخصة ومفوض بها.²
- ❖ أنشطة الضبط: وتتضمن السياسات والممارسات التي تؤمن الحماية المادية للأصول والتفويض الملائم والفصل بين المهام وعمليات الفحص المستقلة والتوثيق الملائم، وعندما يفى نظام الرقابة بتلك المتطلبات فإنه يعطي تأكيداً معقولاً بأنه سيتم تحقيق أهداف المنظمة وتقليل فرص حدوث الاحتيال.

¹ Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, p.p. 54-55.

² Excerpted from: Albrecht, W. S.; et al., mentioned before, p. 110.

لا يمكن لأي هيكل رقابة داخلية أن يحقق الكمال أو أن يكون ذا فعالية تامة حتى لو كان الجهد المبذول في تصميمه وتطبيقه كبيراً، وحتى عند تصميم نظام رقابة مثالي فإن كفاءته ستتوقف على ولاء وكفاءة الأشخاص الذين يطبقون أحكامه وإجراءاته، وبمعنى آخر: لا يمكن لنظام الرقابة المثالي أن يشكل سداً منيعاً في وجه الاحتيال إن لم ترافقه عناصر ومكونات أخرى، ومع ذلك فإن إطار الرقابة الجيد يشكل جزءاً هاماً ضمن برنامج الوقاية من الاحتيال.

يتحدد نوع أنشطة الضبط بناء على نوع المخاطر الموجودة وما يمكن أن ينجم عنها. هناك خمس أنواع لأنشطة الضبط:

- الفصل بين المهام: إما أن تؤدي المهمة بشكل جماعي من قبل شخصين أو أن تقسم لجزئين ليؤدي كل شخص جزءاً منها
- وجود نظام ملائم للتفويض بحيث يتم إنجاز مهام محددة على يد الأشخاص المخولين بذلك فقط
- تطبيق حماية مادية آمنة على الأصول والسجلات تمنع وصول من لا يملكون التفويض إليها مثل الأقفال والمفاتيح والخزانات
- تطبيق نظام الفحص المستقل عبر: تدوير الأعمال بين الموظفين، الإجازات الإجبارية، عمليات المراجعة
- وجود نظام للوثائق والسجلات يتيح توثيق الصفقة إضافة إلى الرجوع إلى أس الصفقة لفحص أي نشاط مشبوه

من الطبيعي وجوب دراسة جدوى تطبيق أي من أنشطة الضبط قبل تطبيقها بشكل فعلي (دراسة كلفتها مع الفوائد المتأتية منها)، عند وجود الاحتيال غالباً ما تكون المشكلة في تجاوز الضوابط من قبل الإدارة أو الآخرين وليس في قصور تلك الضوابط.

إن وجود نظام جيد للرقابة الداخلية هو الأداة الوحيدة الأكثر فعالية في الوقاية من الاحتيال وتحريره، للأسف على أرض الواقع العملي نادراً ما تُتبع إجراءات الرقابة بالطريقة التي من المفترض أن تُتبع بها، ويحصل عدم الامتثال هذا إما بسبب عدم امتثال الإدارة لنظام الرقابة علناً بشكل يعطي مثلاً سيئاً يحتذي به الموظفون، أو بسبب عدم امتثال الموظفين لنظام الرقابة نتيجة عدم اهتمامهم به أو عدم تركيزهم عليه، أو بسبب عدم وجود حوافز للامتثال له أو عقوبات لعدم الامتثال له.¹

❖ المعلومات والاتصالات: نتحدث هنا عن المعلومات المتعلقة بنظام المحاسبة وعن تدفق تلك المعلومات عبر المنظمة، يجب توثيق النظام المحاسبي بشكل جيد ومعالجة كافة الصفقات بالشكل الصحيح، ويجب أن تكون كافة النماذج الورقية والإلكترونية واضحة وبسيطة للتقليل من أخطاء الإدخال ما أمكن، ويجب أن يكون هناك فحص مزدوج لتحري وكشف أخطاء الإدخال والمعالجة.

❖ المراقبة والمتابعة: لا يكفي أن يكون لدى المنظمة عمليات ضبط جيدة لأن ذلك يجب أن يترافق مع مراقبة وتحديث تلك العمليات بشكل مستمر، عمليات المراقبة هذه تمثل جزءاً من الهيكل العام لحوكمة الشركة وتتضمن: CEO و CFO ومدير المعلومات ومحامي الشركة

¹ Excerpted from: Albrecht, W. S.; et al., mentioned before, p-p. 110-112.

والمدقق الداخلي وأعضاء لجنة التدقيق، يجب على كل هؤلاء مراجعة تقارير فعالية الرقابة الداخلية. تتضمن عمليات المراجعة الخارجية والتدقيق الداخلي مراقبة عمليات الرقابة الداخلية لتقييم فعاليتها وإمكانية الاعتماد عليها وذلك عبر الأدوات التحليلية: مراجعة الوثائق، الاستبيانات، المقابلات، مراجعة الحسابات وبيانات الصفقات، فحص الامتثال.¹

C. نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية:

حيث أن أضلاع مثلث الاحتيال هي: الدافع والفرصة والمبرر، وحيث أن هناك ضغط على العديد من الأفراد والمنظمات، وحيث أن كل فرد قادر على إعطاء مبرر، فإن خطر الاحتيال سيكون كبيراً جداً عند غياب نظام الرقابة الداخلية أو عند تجاوزه، وتتمثل نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية في:

- عدم الفصل بين المهام
- عدم وجود أدوات تؤمن الحراسة المادية الآمنة
- عدم وجود نظام للفحص المستقل
- عدم وجود نظام ملائم للتفويض
- عدم وجود نظام ملائم للوثائق والسجلات
- تجاوز الضوابط الموجودة ضمن نظام الرقابة الداخلية
- نظام محاسبي غير مناسب²

F. المحاسب ونظم المعلومات الإلكترونية: يتوجب على كل المحاسبين بما فيهم F. Accountant أن يكونوا على معرفة ودراية جيدة بنظم المعلومات المحاسبية، إذ ولى زمان حفظ النظام المحاسبي في مجموعة من الدفاتر الورقية. يتعامل المحاسب اليوم مع نظم إلكترونية متزايدة التعقيد بمرور الأيام، تحفظ تلك النظم السجلات المحاسبية وتنتج التقارير المالية وتصنع قرارات إدارية مبرمجة بشكل آلي.³

D. منع الاحتيال في التجارة الإلكترونية:

للوفاية من الاحتيال في أي نشاط في التجارة العادية يجب الحد من العناصر التي تشجع على وجود الاحتيال (الضغط أو الدافع، الفرصة، المبرر). أما في التجارة الإلكترونية فإنه من الصعوبة بمكان تخفيف الضغط أو المبرر، فعدم وجود عنصر التواصل الشخصي يُصعب معرفة نوعية الضغوط الموجودة أو طبيعة المبررات التي يستخدمها المحتال. من أفضل طرق الوقاية من الاحتيال في التجارة الإلكترونية التركيز على تخفيض الفرص، وعادة ما يتم ذلك عبر تطبيق نظام رقابة داخلية ملائم.

1.D. الإطار العام للرقابة الداخلية في التجارة الإلكترونية:

كانت المكونات الخمسة لنظام الرقابة الداخلية في التجارة العادية: بيئة رقابة جيدة – تقييم الخطر – أنشطة ضبط جيدة – المعلومات والاتصالات – المتابعة والمراقبة

¹ Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, p.p. 57-58.

² Excerpted from: Albrecht, W. S.; et al., mentioned before, p. 140.

³ Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, p. 47.

أما في التجارة الإلكترونية فإن العناصر الثلاثة الأولى هي التي تحمل الأهمية الكبرى في الوقاية من الاحتيال وذلك بدرجة أكبر بكثير من العنصرين الآخرين المتبقين، نبين فيما يلي أهمية تلك العناصر:

- بيئة الرقابة: يكمن الأساس لدى المنظمات ذات الرقابة الداخلية الفعالة في الاتجاه الإيجابي الذي تبديه إدارة تلك المنظمات نحو الرقابة الداخلية، فعندما ترى الإدارة العليا ضرورة للرقابة وتدعمها فإن طاقم الشركة يسير على نفس الخط وتتحقق أهداف الرقابة الداخلية في المنظمة وتتدنى فرص حدوث الاحتيال.

وبسبب أهمية الضوابط نرى أنه يتعين على المنظمات التي تقوم بالتجارة الإلكترونية والتي تسعى في نفس الوقت للوقاية من احتيال التجارة الإلكترونية بذل ما بوسعها لتأسيس ضوابط جديدة ومراقبتها، وهناك استراتيجية أخرى رئيسية تكمن في فهم الرقابة والضوابط الموجودة لدى الأطراف الأخرى التي تعقد المنظمة صفقات التجارة الإلكترونية معها. وتتضمن بيئة الرقابة:

❖ النزاهة والقيم الأخلاقية: كما سبق شرحه لكن المهم هنا هو أن تملك المنظمة التي تدخل في صفقات التجارة الإلكترونية قواعد رسمية للسلوك جاهزة للاختبار في أي وقت.

❖ مجلس المديرين ولجنة التدقيق: كما سبق شرحه.

❖ فلسفة الإدارة والنمط التشغيلي لها: كما سبق شرحه.

❖ السياسات والممارسات لدى دائرة الموارد البشرية: كما سبق شرحه ونؤكد هنا على أن وجود موظفين شرفاء وأكفاء ومؤهلين كفيل بأن يؤدي هؤلاء عملهم على أفضل وجه بوجود أقل مقدار من الرقابة عليهم، في حين أن الموظف المحتمل لديه القدرة على المراوغة على العديد من أدوات الرقابة والضبط الموجودة.¹

- تقييم الخطر: هنا يتم تحديد مخاطر التعامل مع الأطراف الأخرى حيث ينصب التركيز على بيئة الرقابة لديهم، وهناك نقطة مفصلية وهي وجوب تحديد المخاطر الرئيسية أثناء التبادل الإلكتروني للمعلومات والنقود بين طرفي الصفقة ووضع إجراءات ضبط مصممة خصيصاً لمواجهة تلك المخاطر، أي إجراءات تحد من مخاطر سرقة البيانات (الولوج لكلمات السر بشكل غير شرعي، انتحال شخصية أخرى، مواقع الويب المزيفة، القرصنة على البريد الإلكتروني أو على موقع الويب).

هناك فرع رئيسي ضمن تقييم الخطر وهو تحري الولوج غير المسموح به إلى الشبكات والمعلومات، نجد هنا شركات متخصصة في تحري الولوج غير المسموح به، تدخل هذه الشركات إلى الشبكات وتعمل على حماية المعلومات وترفع تقريراً بنتائج عملها مباشرة إلى إدارة المنظمة.

- أنشطة الضبط والوقاية من الاحتيال والتي يتم عبرها:

❖ الفصل الملائم بين المهام: يفيد هذا الإجراء في التجارة الإلكترونية لضمان أن الأشخاص الذين يفوضون بالصفقة يختلفون عن أولئك الذين ينفذونها.

❖ التفويض الملائم للصفقات والأنشطة: وهو إجراء رئيسي آخر في التجارة الإلكترونية، نذكر من تلك الضوابط كلمات السر وجدران النار والتواقيع والشهادات الرقمية.

¹ Excerpted from: Albrecht, W. S.; et al., mentioned before, p-p. 609-610.

بالنسبة لكلمات السر: بغية الوقاية من الاحتيال يجب أن تمتلك المنظمة سياسات واضحة موزعة على كافة أصحاب العلاقة بخصوص اختيار كلمة السر وتغييرها والإفصاح عنها

بالنسبة للتوقيعات والشهادات الرقمية: تضمن للمستخدم صحة الصفقة وبالتالي فإنها تقي من شر الوقوع في فخ التعامل مع طرف ينتحل هوية كاذبة. هناك أيضاً تقنية تستخدم خصائص مميزة في الجسم البشري مثل (البصمة، الصوت، تقاسيم الوجه، نمط الكتابة) لأجل تأمين الدخول الآمن، أي تأمين دخول الأشخاص المفوضين فقط لموقع معين، إن تقنية الضبط هذه من أكثر التقنيات الحديثة نجاحاً وازدهاراً، وتعمل شركات التكنولوجيا على تطوير أجهزة أمنية متخصصة في التحقق من الهوية ذات درجة دقة عالية جداً.

❖ نظام ملائم للوثائق والسجلات: في التجارة الإلكترونية نرى أن أغلب الوثائق الإلكترونية، هذه النقطة بالذات تمثل قلب التجارة الإلكترونية وتحمل في الوقت نفسه فرصاً جديدة للاحتيال، وحيث أن التجارة الإلكترونية لا تملك الضوابط التقليدية على الوثائق الموجودة في النشاط العادي غير الرقمي فإنه يتوجب وجود ضوابط أخرى على وثائقها وسجلاتها، ويتمثل الضابط الأهم هنا في تقنية حماية سرقة المعلومات الهامة والحساسة والسرية.

❖ الحماية المادية للأصول والسجلات: هناك ثلاث فئات من الضوابط لحماية أجهزة الحاسوب والمعالجات والبرامج والبيانات من الاحتيال، وكما هو الحال في أنواع الأصول الأخرى يتم استخدام الضوابط المادية كالأقفال مثلاً لحماية موقع وجود الحواسيب والشبكات والمعلومات يجب حماية مكونات بنية تكنولوجيا المعلومات (القرص الصلب والقرص المرن) حماية مادية، في بعض الأحيان تكون تلك البنية التحتية حساسة وهامة جداً لعمليات التجارة الإلكترونية إلى الحد الذي يوضع فيه النظام بكامله في موقع بعيد منعزل مع فرض ضوابط دخول صارمة عليه.¹

❖ عمليات الفحص المستقل للأداء: تنبع أهمية هذا الإجراء من حقيقة أن الرقابة الداخلية تتغير بمرور الزمن، ومن أن الشخص العادي قد ينسى اتباع الإجراءات أو قد لا يتبعها ببساطة أو قد يهمل في اتباعها ما لم تكن هناك جهة مشرفة تتابع العمل وتقيم الأداء، من الطبيعي أن يرتفع احتمال حدوث الصفقات الاحتيالية عند فشل ضوابط الرقابة الداخلية.

وهناك نقطة هامة بخصوص الاحتيال الإلكتروني: حيث أن الإدارة غالباً ما تكون هي المتورطة في هذا النوع من الاحتيال فإنه يتوجب على المنظمة قبل إقامة تجارة إلكترونية مع الطرف الآخر دراسة وتقييم ثلاث بنود لديه:

التحقيق في خلفية المدراء الموجودين لديه
التحقيق في دوافع هؤلاء المدراء لارتكاب الاحتيال
التحقيق بخصوص صاحب سلطة اتخاذ القرار²

2.D. الضوابط الخاصة بمعالجة الصفقة:

¹ Excerpted from: Albrecht, W. S.; et al., mentioned before, p-p. 610-611.

² Excerpted from: Albrecht, W. S.; et al., mentioned before, p. 612.

وهي تلك الضوابط الخاصة بتطبيق عمليات رقابة داخلية جيدة داخل دورات صفقات معينة (دائرة المصاريف، دائرة الإيرادات)، هناك نوعان لتلك الضوابط الضوابط العامة وضوابط التطبيق

- الضوابط العامة تتعلق بالبيئة بمجملها وتطبق على كل الصفقات وتتضمن ما يلي:
 - يجب أن تتضمن الخطة العامة للمنظمة في معالجة البيانات الفصل بين المهام، ويجب النظر إلى معالجة البيانات بشكل عام على أنها وظيفة محاسبية، وبالتالي لا يجب أن يتمتع الفرد العامل في معالجة البيانات بأي صلاحية تشغيلية أو أن يكون في عهده أصل من أصول الشركة (نقد، مخزون)
 - تتضمن الإجراءات التشغيلية العامة لنظام الرقابة الداخلية التوثيق الجيد والتدريب، والأنظمة الخاصة بالوقاية من حوادث خرق الرقابة الداخلية وكشفها واتخاذ الإجراء التصحيحي الملائم بشأنها
 - تحد سياسات وإجراءات الضبط على القرص الصلب من حدوث العديد من المشاكل له
 - تمنع ضوابط الدخول العامة للبيانات والقرص الصلب أي تغيير غير مسموح به للبيانات الهامة والحساسة¹
- ضوابط التطبيق التي تطبق على صفقات وعمليات وتطبيقات محددة، وتصنف إلى: ضوابط الإدخال وضوابط المعالجة وضوابط الإخراج، الهدف من تلك الضوابط هو ضمان صحة ونزاهة وسلامة عملية جمع البيانات التي سيتم إدخالها ومعالجتها ثم إخراجها وتوزيعها.
 - تعني صحة البيانات خلوها من الأخطاء
 - تعني صحة البيانات بالنسبة لضوابط الإدخال عدم وجود أخطاء في إدخال بيانات الصفقة
 - تعني صحة البيانات بالنسبة لضوابط المعالجة عدم وجود أخطاء في عملية المعالجة.
 - تعني صحة البيانات بالنسبة لضوابط الإخراج عدم وجود أخطاء في التقارير والمخرجات الأخرى المطبوعة
 - تعني نزاهة البيانات بقاءها على حالها الأصلي وعدم وجود أي إضافة لها أو حذف منها خلال مرورها عبر النظام المحاسبي.
 - تعني نزاهة البيانات بالنسبة لضوابط الإدخال بأن الإدخال يتم فقط للصفقات المفوض بها وأنه لا يتم إضافة أو حذف أي صفقة غير مفوض بها إلى مجموعة الصفقات المسموح بها.
 - تعني نزاهة البيانات بالنسبة لضوابط المعالجة بأنه لم يتم إضافة أو حذف أي بيانات خلال عملية المعالجة
 - تعني نزاهة البيانات بالنسبة لضوابط الإخراج بأنه لم يتم تعديل المخرجات بأي شكل لغاية وصولها إلى وجهتها النهائية (الإدارة والمساهمين والمقرضين)
 - تعني سلامة البيانات أن حق ولوج الأنظمة محصور على أشخاص معينين ولا أحد غيرهم مفوض بحق الدخول للأنظمة وقواعد البيانات
 - تعني سلامة البيانات بالنسبة لضوابط الإدخال أن إدخال البيانات إلى النظام مقصور على الأشخاص المفوض لهم بذلك فقط
 - تعني سلامة البيانات بالنسبة لضوابط المعالجة أن التأثير على عملية المعالجة مقصور على الأشخاص المفوض لهم بذلك فقط

¹ Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, p. 58.

تعني سلامة البيانات بالنسبة لضوابط الإخراج بأن ولوج التقارير وباقي المخرجات مقصور على الأشخاص المفوض لهم بذلك فقط¹ يجب أن يكون مدراء ومسؤولوا الشركة على وعي تام بمخاطر الاحتيال وأن يبذلوا ما بوسعهم لتأسيس المقاييس والإجراءات والتدابير الكفيلة بمنع الاحتيال وردعه، بدءاً من قواعد نافذة وصارمة للسلوك والأخلاقيات إلى رقابة داخلية متينة، من شأن هذا أن يجعل احتمال حدوث الاحتيال أقل وفرصة كشفه وتحريره أكبر وأسهل². كما يقع على مدراء ومسؤولي الشركات واجب ومسؤولية المساعدة على توفير ثقافة النزاهة والاستقامة لدى طاقم العمل .

وبنتيجة حوادث الاحتيال الأخيرة قامت المنظمات الواعية حول العالم بتوظيف المزيد من خبراء مكافحة الاحتيال، كما أنها طبقت إجراءات مكثفة للوقاية من الاحتيال عبر المنظمة، فتقويض الاحتيال مشكلة تواجه كل منظمة ويمكن لفاحص الاحتيال/F. Accountant مساعدتهم في التعامل مع تلك المشكلة المتنامية بالشكل المناسب³.

من السمات الهامة لحقبة ما بعد Enron ظهور تشريعات ونظم جديدة وقوية لتقوية عملية حوكمة الشركة والرقابة عليها بهدف زيادة ثقة المستثمر بالمعلومات المالية وغير المالية التي تفصح عنها إدارة الشركة⁴.

E. نماذج الرقابة الداخلية:

هنالك أربعة نماذج يمكن أن تستخدمها الشركات لتأسيس أنظمة رقابة داخلية لديها بغاية تنفيذ متطلبات القسم 404 من SOX وباقي أقسامه، فيما يتعلق بالرقابة الداخلية والشهادة على القوائم المالية:

سيعرض البحث بشكل مختصر النماذج الأربعة رغم اختلاف درجة أهمية كل منها للأطروحة، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو أن تلك النماذج الأربعة تكمل بعضها البعض، فالنموذج الأول يقدم الحد الأدنى للعقوبات نتيجة عدم الامتثال لـ SOX، أما النموذج الثاني (تقرير COSO) فيقدم الإطار الأساسي لمفهوم الرقابة الداخلية.

أما COBIT و ISO 27002 فيتقدمان خطوة للأمام ويقدمان قوانين الحوكمة والرقابة على تكنولوجيا المعلومات IT إضافة إلى أفضل الممارسات في مجال إدارة أمن المعلومات الإلكترونية.

COBIT و ISO 27002 يكملان بعضهما البعض، يركز COBIT أكثر على حوكمة IT ، في حين أن ISO 27002 يركز أكثر على الناحية الأمنية، وهناك تداخل معتبر بين كلي المعيارين، وتستخدم معظم الشركات كلا المعيارين إضافة إلى الإطار المقدم في تقارير COSO.

1.E. النموذج الأول:

¹ Excerpted from: Hopwood, W. S.; et al., mentioned before, p. 59.

² Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, preface.

³ Excerpted from: Albrecht, W. S.; et al., mentioned before, preface.

⁴ Excerpted from: Golden, T. W.; et al., mentioned before, preface.

التوجيهات الفيدرالية لتعيين حد العقوبة والجزاء على السلوك الجنائي:¹

تتضمن بعض الأحكام الجنائية في SOX إلزام لجنة "تحديد العقوبات والجزاءات" الأمريكية بمراجعة وتعديل توجيهات تعيين حدود العقوبة لديها. أما الأحكام الجنائية الأخرى في SOX فتفرض حداً أقصى للعقوبة، وفي كلتي الحالتين تقع مسؤولية وضع التوجيهات الخاصة بتعيين حد العقوبة على تلك اللجنة. أنشئت لجنة "تعيين حد العقوبات والجزاءات" الأمريكية بناء على قانون "تصحيح فرض العقوبات" لعام 1984 والذي عهد إلى اللجنة مسؤولية وضع توجيهات موحدة متماثلة (خاضعة لنفس القاعدة).

يقسم دليل التوجيهات إلى أقسام مختلفة حسب فئات الجرائم المختلفة. تتضمن الفئات المختلفة للجريمة الاقتصادية والتي قد يكون لها صلة بـ SOX: الجرائم الاقتصادية الأساسية، الجرائم التي تتضمن المشاريع والأعمال الإجرامية (الابتزاز والرشوة وإعاقة العدالة) واكتساب المال بطرق غير مشروعة، الجرائم التي تتضمن البيئة، غسل الأموال، الجرائم المتعلقة بالتكليف الضريبي، التأمر، المحاولة، التحريض، التدخل والمساعدة في الجرم، التدخل بعد حدوث الجريمة.

وعلى الرغم من أن دليل التوجيهات يتضمن عدداً كبيراً من الجرائم، إلا أنه من غير الممكن له أن يحتوي على كل جريمة في كل تشريع فيدرالي، وخاصة الجرائم التي تتضمن العقوبات المدنية المتعلقة بالتشريعات التنظيمية، بل وأكثر من ذلك، إذ يعد دليل التوجيهات مشروعاً مستمراً تجري اللجنة عليه التغييرات بشكل منتظم بالشكل الذي يعكس معه الحاجات المستجدة.

1.1.E. التوجيهات الفيدرالية لتعيين حد العقوبة بالنسبة للمنظمات:

أصدرت لجنة "تعيين حد العقوبات والجزاءات" الأمريكية: التوجيهات الفيدرالية لتعيين حد العقوبة بالنسبة للمنظمات عام 1991 FSGFO، تصف تلك التوجيهات / والتي تمثل الفصل الثامن في دليل التوجيهات/ صيغ فرض الغرامات على المنظمات وفترات المراقبة والاختبار لها.

من أكثر المقاطع أهمية في FSGFO / من وجهة نظر SOX والشركات/ هو القسم 2.1 8B والذي يضع إجمالي المعايير الدنيا الواجب تحقيقها في المنظمة لتكون مؤهلة للفوز بحسم نقاط يساهم في التخفيف من حد العقوبة بالنسبة للمنظمات

- 1- يتوجب على المنظمة تأسيس معايير وإجراءات لمنع وتحري السلوك الإجرامي.
- 2- يجب أن يكون لدى المنظمة تمويل وتنظيم ملائمين لبرنامج لإدارة الامتثال والأخلاقيات لديها، وأن يستلم إدارته ويتحمل مسؤوليته شخص مؤهل وكفء.
- 3- يجب أن يكون لدى المنظمة برنامج مراقبة فعال للتحقق من أن مسؤولي الإدارة العليا لم يتورطوا في أية أنشطة غير قانونية أو سلوكيات تخالف برنامج الأخلاقيات وإدارة الامتثال
- 4- يجب أن يكون لدى المنظمة برنامج فعال للتدريب تستطيع من خلاله إيصال برنامج الامتثال والأخلاقيات الخاص بالمنظمة إلى كافة موظفيها.

¹ www.ethics.org /fsgo

5- يجب أن يكون لدى المنظمة نظام مراجعة ومراقبة يتضمن مقاييس وإجراءات تأديبية متناغمة، ويضمن الامتثال لبرامج الامتثال والأخلاقيات الموجودة لديها.

6- يتوجب على المنظمة فحص ومتابعة السلوك الإجرامي لمنع تكرار حدوثه، و تغيير برامج الامتثال والأخلاقيات حسب الحاجة.

يمكن للمنظمات أن تحرم من حسم النقاط المذكور إذا فشلت في تنفيذ أي من المعايير السابق ذكرها، أو إذا تأخرت في التقرير عن الجرائم للسلطات، أو إذا شارك أي من مسؤولي الإدارة العليا في الجرائم أو إذا تجاوزها (دون محاسبته للمجرم) أو إذا تعمد تجاهل تلك الجرائم.

وقد كان لمعيار FSGFO لبرامج الامتثال والأخلاقيات الفعالة أثر هائل على المنظمات وعلى العقوبات المفروضة من قبل القضاة، لدرجة أن بعض الشركات قامت بشكل واضح وصريح بتبني ذلك المعيار كجزء من جهودها المبذولة سعياً للامتثال لقانون SOX.

2.1.E. توجيهات للامتثال الإضافي:

تم اقتراح العديد من التوجيهات الإضافية وتطبيقها ضمن توجيهات تعيين حد العقوبة، منها:

- تأسيس ثقافة الشركة الممتثلة ابتداء من موظفي الإدارة العليا وجعل مسؤولية الامتثال تقع على موظفي الإدارة العليا.
- تأسيس برامج فعالة للإبلاغ عن التجاوزات، وتشجيع الموظفين على الإبلاغ عن خرق القوانين والأنظمة والضوابط وبرامج الامتثال.
- إدارة عملية تقييم مستمرة للخطر لتحديد المشاكل المحتملة والوقاية منها.
- إجراء مراجعة وتقييم دوري لبرامج الامتثال والأخلاقيات.
- ضمان استمرارية عمل وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
- توثيق الخروقات السابقة (للقوانين والأنظمة والضوابط وبرامج الامتثال) في المنظمة.

2.E. النموذج الثاني: تقارير COSO¹

استمد معيار الامتثال والأخلاقيات الصادر عن لجنة تعيين حد العقوبات الأمريكية جذوره من تقرير اللجنة الوطنية للتقرير المالي الاحتياطي لعام 1987 وهي مجموعة خاصة مستقلة تتولى COSO رعايتها، و COSO هي لجنة المنظمات الراعية لهيئة Treadway، و COSO هي مجموعة خاصة مستقلة ترعاها بعض أكبر منظمات محاسبة القطاع الخاص بما فيها AICPA وجمعية المحاسبة الأمريكية ومعهد المدراء التنفيذيين الماليين.

ركز تقرير عام 1987 على منع التقرير المالي الاحتياطي والوقاية منه، وقام بوضع توصيات عامة لتطبيقها الإدارة و SEC وهيئات الإشراف والرقابة الأخرى ومهنة المحاسبة والمعلمون. حيث ركزت تلك التوصيات على: تأسيس البيئة والثقافة الصحيحة داخل الشركة (التي تتضمن الشعار العام للشركة وقواعد السلوك والطابع الأخلاقي)، على وظيفة التدقيق الداخلي، على لجنة التدقيق، على مسؤولية الإدارة العليا عن الرقابة الداخلية والتقارير، على وجوب التماس الإدارة للآراء الأخرى بخصوص الطرق المحاسبية المستخدمة المؤثرة على التقارير المالية، وعلى إشراف ورقابة لجنة التدقيق على التقارير الربعية.

¹ www.coso.org

- أكملت COSO عملها عام 1992 عبر إصدار تقرير ثانٍ "الإطار الموحد والشامل للرقابة الداخلية" والذي حدد بدقة المفهوم الشامل للرقابة الداخلية، وهو أن "الرقابة الداخلية هي عملية تتأثر بمجلس مديري الكيان وإدارة الكيان، هذه العملية مصممة لتوفر تأكيداً بدرجة معقولة فيما يخص تحقيق الاهداف التالية:

- كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية
- الثقة بالتقرير المالي وإمكانية الاعتماد عليه
- الامتثال للقوانين والنظم المطبقة"

توسع التقرير في وصف الرقابة على عملية التقرير المالي وبين أنها تتألف من خمس مكونات رئيسية متداخلة: بيئة الضبط، تقييم الخطر، أنشطة الضبط، المعلومات والاتصالات، المتابعة والمراقبة المستمرة والفعالة

- أصدرت COSO فيما بعد تقريرها <الإطار الموحد لإدارة مخاطر المشروع الاقتصادي> والذي يضع عملية الرقابة الداخلية ضمن سياق إدارة مخاطر المشروع الاقتصادي ERM، ويحدد هذا التقرير ERM على أنها: " إدارة مخاطر المشروع الاقتصادي عبارة عن عملية تتأثر بمجلس مديري المنظمة وإدارتها وبأفراد آخرين لديها، تضع تلك العملية الاستراتيجية العامة للمنظمة وتحدد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على الكيان وتدير المخاطر لتبقيها ضمن الإطار المقبول من قبل المنظمة، وذلك لتوفر تأكيداً بدرجة معقولة فيما يخص تحقيق أهداف المنظمة"

تساهم الإدارة الجيدة لمخاطر المشروع الاقتصادي في مساعدة الإدارة على تحقيق أهدافها المتعلقة بالتقرير المالي والامتثال للقانون (بما في ذلك قانون SOX)، وأهدافها المتعلقة بالخطط الاستراتيجية العامة للشركة وعملياتها.

ويحدد التقرير ثمانية مكونات رئيسية متداخلة لـ ERM:

- 1- البيئة الداخلية: وتشمل الشعار العام للمنظمة بما في ذلك كيفية النظر إلى المخاطر وإدارتها، كما تتضمن القيم الأخلاقية وبيئة الشركة وثقافتها.
- 2- وضع الأهداف: يجب وضع الأهداف التي تكون متناغمة مع مهمة الشركة وسُلم المخاطر لديها وداعمة لهما.
- 3- تعيين الحدث: يجب أن تحدد الإدارة الأحداث الداخلية والخارجية التي تؤثر على تحقيق الشركة لأهدافها، ونقصد بالأحداث هنا المخاطر والفرص، تستخدم تلك الفرص كمدخلات في عملية وضع الهدف.
- 4- تقييم الخطر: يجب أن تحدد الإدارة احتمال المخاطر وأثر تلك المخاطر.
- 5- يجب أن تقرر الإدارة كيفية استجابتها للمخاطر التي حددتها: تجنب الخطر، قبول الخطر، تخفيض درجة الخطر، المشاركة في الخطر، وذلك بالشكل الذي يتوافق مع سلم المخاطر لدى الشركة.
- 6- أنشطة الضبط: على الإدارة وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات الكفيلة بالتنفيذ الفعال لآلية الاستجابة للخطر.
- 7- المعلومات والاتصالات: على الإدارة إدخال نظام إدارة المخاطر ضمن نظام المعلومات لديها لتسهيل تدفق المعلومات المطلوب لتشغيل نظام ERM.
- 8- المتابعة والمراقبة المستمرة: على الإدارة مراقبة عمليات نظام ERM (عبر أنشطة الإدارة المستمرة أو عمليات التقييم المنفصلة) وإجراء التعديلات والتغييرات عليها حسب الحاجة.

3.E. النموذج الثالث - نموذج COBIT/أهداف الرقابة على تكنولوجيا المعلومات:¹

وهو عبارة عن معيار رقابة وأمان على تكنولوجيا المعلومات، تم نشره من قبل ISACA جمعية مراجعة نظم المعلومات و الرقابة عليها ومن قبل معهد إدارة تكنولوجيا المعلومات والرقابة عليها، ويتضمن المعيار ملخصاً تنفيذياً وإطاراً ومجموعة أدوات للتطبيق.

يقترح إطار COBIT بأن تكنولوجيا المعلومات IT تقوم بإيصال المعلومات التي تحتاجها الإدارة لتدبير الشركة ولتبلغ أهدافها، ويتم ضبط عملية إيصال المعلومة عبر 34 هدفاً رفيع المستوى بحيث أن لكل عملية من عمليات IT هدفاً يطبق عليها، ومن حيث المنطق يتكون الإطار من ثلاث مكونات:

- 1- أهداف الرقابة: تقسم أهداف الرقابة عالية المستوى والبالغ عددها 34 إلى أربعة نطاقات: التخطيط والتنظيم، الاقتناء والتطبيق، التسليم والدعم، المراقبة، وتقسم تلك الأهداف إلى 318 هدفاً تفصيلياً.
- 2- توجيهات المراجعة: تحوي تلك التوجيهات على نماذج متطورة (تعكس التطور التنظيمي)، والعوامل الهامة للنجاح ومؤشرات الهدف الرئيسية ومؤشرات الأداء الرئيسية، كما وتقدم تلك التوجيهات للإدارة إرشاداً عاماً في معرض تطبيق COBIT.
- 3- وتحتوي مجموعة أدوات التطبيق على مجموعة أدوات لتطبيق أهداف الرقابة، وتوفر ISACA على الإنترنت نسخة من COBIT تسمح للمستخدم باستعراض أهداف الرقابة بالنسبة لكل عملية IT عالية المستوى: أهداف الرقابة التفصيلية وتوجيهات المراجعة ومؤشرات الهدف الرئيسية ومؤشرات الأداء الرئيسية والعوامل الهامة للنجاح ونموذج متطور. كما أن هناك نسخة خاصة من COBIT متاحة بشكل منفصل للأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم.

1.3.E. تم تنظيم أهداف COBIT الثلاثة والأربعين عالية المستوى تبعاً للنطاق وحسبما يلي:

- نطاق التخطيط والتنظيم Planning and Organization/PO: يتعامل هذا النطاق مع كيفية استخدام الشركة لبنية IT التحتية لديها للوصول لأهدافها، ضمن هذا النطاق هناك 11 هدف رقابة عالي المستوى:

- PO1 تحديد خطة استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات
- PO2 تحديد التصميم الداخلي للمعلومات
- PO3 تحديد التوجه التكنولوجي
- PO4 تحديد تنظيم تكنولوجيا المعلومات والعلاقات فيها
- PO5 إدارة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات
- PO6 إيصال أهداف الإدارة وتوجهاتها
- PO7 إدارة الموارد البشرية
- PO8 التحقق من الامتثال للمتطلبات الخارجية
- PO9 تقييم المخاطر
- PO10 إدارة المشاريع
- PO11 إدارة الجودة

¹ <http://www.isaca.org/cobit/pages/default.aspx?cid=1002135&Appeal=Google&gclid=CP-r36CnIb0CFcuWtAodjgEAAA>

- نطاق الاقتناء والتطبيق Acquisition and Implementation/AI: يركز على الاستراتيجيات العامة للشركة في تحديد المتطلبات من IT، واقتناء الموارد اللازمة لها وتطبيق مشاريعها، هناك خمسة أهداف رقابة عالية المستوى ضمن هذا النطاق:

- AI1 تحديد الحلول الآلية
- AI2 اقتناء برنامج للتطبيقات
- AI3 اقتناء بنية تحتية تكنولوجية
- AI4 تطوير التدابير والإجراءات
- AI5 تركيب الأنظمة والمصادقة عليها واعتمادها
- التسليم والدعم Delivery and Support/DS: يركز هذا النطاق على عمليات التسليم والدعم والتدريب والأمن والسلامة المتعلقة بتطبيقات IT، حيث يتضمن 13 هدف رقابة عالي المستوى:

- DS1 تحديد مستويات الخدمة وإدارتها
- DS2 إدارة الخدمات المقدمة للطرف الثالث
- DS3 إدارة الأداء
- DS4 ضمان استمرارية الخدمة
- DS5 ضمان أمن وسلامة الأنظمة
- DS6 تحديد التكاليف وتخصيصها
- DS7 تعليم وتدريب المستخدمين
- DS8 مساعدة الزبائن وتقديم النصيحة والمشورة لهم
- DS9 إدارة عملية ترتيب عناصر البرنامج الإلكتروني
- DS10 إدارة المشاريع
- DS11 إدارة البيانات
- DS12 إدارة المرافق
- DS13 إدارة العمليات
- المراقبة Monitoring M: يتعامل هذا النطاق مع استراتيجيات الشركة لتقييم مدى فعالية IT في تحقيق أهداف الشركة، وتتضمن عملية التقييم المراجعة الداخلية والخارجية:

- M1 مراقبة العمليات
- M2 تقييم مدى كفاية وملاءمة الرقابة الداخلية
- M3 وجوب اقتناع المراجع بمصداقية زبونه دون ممارسة أي تأثير عليه
- M4 توفير كل ما أمكن لتأمين عملية مراجعة مستقلة

4.E. النموذج الرابع ISO 27002 (والمعروف سابقاً بـ ISO/IEC 17799):¹

وهو معيار لأفضل الممارسات الخاصة ضمن إدارة أمن المعلومات. تم نشره من قبل المنظمة الدولية للمعايير ISO واللجنة الدولية المعنية بالمسائل التقنية الكهربائية. نشر المعيار بداية عام 2000. ومنذ ذلك الوقت يتم على أساس دوري مراجعته وتحديثه وإعادة نشره.

يركز ISO 27002 على أمن المعلومات التي يحددها انطلاقاً من ضمان محاور ثلاثة: سرية المعلومات ونزاهتها وكونها متاحة، تضمن السرية أنه بإمكان الأشخاص المفوضين فقط ولوج

¹ www.27000.org/iso-27002.htm

المعلومات، وتضمن النزاهة صحة وتمام المعلومات وطرق معالجتها، أما كونها متاحة فتعني أن المعلومة متاحة عند طلبها أي أن لدى المستخدم المفوض المعلومة الصحيحة عندما يحتاج إليها. يضع المعيار ضوابط أمنية عددها 132 مبنية تحت أحد عشر بنداً رئيسياً، تحتوي البنود الرئيسية بدورها على أكثر من 5000 ضابط أمني تفصيلي.

1.4.E. تناولت البنود الرئيسية:

- 1- السياسة الأمنية: تُوفّر الإرشاد والتوجيه للإدارة بغاية أمن المعلومات.
- 2- تنظيم أمن المعلومات: إدارة أمن المعلومات على نطاقَي المنظمة والخدمات المستأجرة من الشركات الخارجية (المتخصصة بحماية نظم المعلومات والمعلومات الإلكترونية).
- 3- إدارة الأصل: حماية كل أنواع أصول الشركة بما فيها المعلومات.
- 4- التقليل من درجة مخاطر الموارد البشرية المسؤولة عن الأمن (مخاطر الخطأ والسرقة وإساءة استخدام الموارد)، وضمان أن كافة الموظفين على علم بالسياسات الأمنية للشركة وبكيفية التعامل مع المخاطر المحتملة عند وقوعها.
- 5- السلامة والأمن البيئي والمادي: منع الدخول غير المرخص به إلى مرافق وأصول المنشأة، وحماية نشاطها الإلكتروني من الضرر المادي والسرقة والانقطاع والتدخل والإعاقة.
- 6- الاتصالات وإدارة العمليات: ضمان أمن وسلامة ونزاهة الشبكات والعمليات، بما في ذلك الاحتياط من فشل النظام واختراق أمن المعلومات وحماية الموارد الأخرى.
- 7- الرقابة على عمليات الدخول للمعلومات، والعمل على منع وتحمي وتصحيح الولوج غير المرخص به للمعلومات ونظم المعلومات وموارد نظم المعلومات.
- 8- نظم المعلومات: اقتناءها وتطويرها والمحافظة عليها
- 9- ضمان ضبط وأمن مشاريع IT على كافة المراحل، ومن أنه تم بناء الضوابط داخل تلك المشاريع وتطويرها وتطبيقها.
- 10- إدارة حوادث خرق أمن المعلومات: كيفية الاستجابة لأي خرق قد يحصل للنظام و/أو المعلومات، بما في ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمنع حصول مشاكل مستقبلية.
- 11- استمرارية النشاط الإلكتروني للمنشأة: منع انقطاع عمليات النشاط الإلكتروني وتخفيف الآثار السلبية المترتبة على حدوث ذلك.
- 12- ضمان الامتثال للاتفاقيات التعاقدية والقوانين والنظم والقواعد الأخلاقية والسياسات الأمنية في سياق عملية مراجعة مستمرة وفعالة.

2.4.E. بالنسبة لمعيار الممارسات الأمنية ISO 27002 :

وضع المعيار قائمة بأفضل الممارسات الأمنية الواجب تطبيقها في إطار منهجية PDCA وهي: التخطيط (التحليل والتصميم)، العمل (التطبيق والعمليات)، التفحص والاختبار (التقييم المستمر)، التغيير (التحسين المستمر) (Plan-Doing-Checking-Acting). أشار المعيار إلى الضوابط التالية البالغة الأهمية:

❖ الضوابط الأساسية المطلوبة من قبل التشريع، وتتضمن الضوابط المتعلقة بالتالي:

- حماية البيانات وخصوصية المعلومات الشخصية
- حماية السجلات التنظيمية

❖ - حماية حقوق الملكية الفكرية
ضوابط الممارسات العامة لأمن المعلومات، وتتضمن الضوابط المتعلقة بالتالي:

- توثيق سياسة نظام إدارة أمن المعلومات
- توزيع مسؤوليات أمن المعلومات
- وجوب توفر الوعي والتدريب والتعليم بخصوص أمن المعلومات
- معالجة التطبيقات بشكل صحيح
- إدارة نقاط الضعف التقنية
- إدارة استمرارية النشاط الإلكتروني للمنشأة
- إدارة حوادث خرق أمن المعلومات وإخضاعها للتحسين والتطوير بشكل مستمر

بحث المبحث الثالث من الفصل الثاني في أهمية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات في الحد من الاحتيال المالي وتقليل فرصه، باعتبار أنها تسهل عمل F. Accountant وبالتالي إمكانية استخدام F.A في مكافحة الاحتيال المالي، لأن وجود أنظمة الرقابة الداخلية يتيح للمراجع و F. Accountant تقييمها وكشف ثغراتها التي يدخل الاحتيال منها، وحيث أن الرقابة الداخلية تشكل أهم عنصر ضمن إدارة مخاطر الاحتيال، وأن غيابها أو عدم كفاءتها في المنظمة يمثلان فرصة لارتكاب الاحتيال، وخاصة عندما يترافق هذا مع وجود المبرر والدافع حيث يكتمل هرم الاحتيال، وانطلاقاً من هذه الأهمية تم عرض الإطارين العامين للرقابة الداخلية العادية والإلكترونية، والنماذج التي يمكن أن تستخدمها الشركات لتأسيس أنظمة رقابة داخلية لديها بغاية تنفيذ متطلبات القسم 404 من SOX وباقي أقسامه، فيما يتعلق بالرقابة الداخلية والشهادة على القوائم المالية، وذلك بغاية توفير أحد متطلبات استخدام F.A.

ما ورد أعلاه يطرح في ذهن الباحثة تساؤلات حول واقع حال أنظمة الرقابة الداخلية في شركات القطاع المالي المدرجة في DSE، ومدى قوتها في مجال حوكمة الشركة وفي مجال الرقابة على التقرير المالي، كما في مجال مكافحة الاحتيال والجرائم المالية (احتيال الإدارة في التقرير المالي واختلاس الموظفين)؛ وتساؤلات كذلك حول النواقص ونقاط الضعف في نظم الرقابة الداخلية في مجال مكافحة الاحتيال والجرائم المالية، وكيفية تلافي عيوبها والتغلب على نقاط الضعف فيها؛ وحول مدى مساهمة نظم الرقابة الداخلية في تلك الشركات في رفع سوية الأداء التشغيلي في الصناعة المالية المصرفية والتأمينية في سورية. تساؤل مهم آخر يطرح أيضاً حول: كيف يمكن رفع سوية نظم الرقابة الداخلية في مجال مكافحة الاحتيال والجرائم المالية في تلك الشركات إلى الحد الذي يُمكن من استخدام F.A في سورية؟

المبحث الرابع: وجود مهنة متطورة للمحاسبة والمراجعة

يعتبر وجود مهنة متطورة للمحاسبة والمراجعة من أهم متطلبات تطبيق F.A. فنظم الرقابة الداخلية في الشركات والضوابط فيها لا تكفي لتوفير الارضية المناسبة لهذا التطبيق. ويمكن تهيئة تلك الأرضية لتصبح أكثر ملاءمة عندما تُمارَس مهنة المحاسبة والمراجعة بالشكل الذي يكون أدائها فيه جيداً. وهذا بدوره يتحقق من خلال جملة من الاجراءات والضوابط التي تمارس المهنة عملها من خلالها. هنا لا بد من الوقوف على قسم المراجعة رقم 316¹ /المستقى من SAS NO.113 و SAS NO.99: قيام المراجع بدراسة واختبار الاحتيال عند مراجعته للقوائم المالية. تشكل المتطلبات والإرشادات المشار إليها لاحقاً في هذا القسم (قسم المراجعة رقم 316) جزءاً من مجمل عملية المراجعة، كما أنها تتماشى مع المتطلبات والتوجيهات المبينة في باقي أقسام المراجعة بما فيها: القسم 311/التخطيط والرقابة والإشراف، القسم 312/خطر المراجعة والأهمية النسبية في إدارة وتنفيذ عملية المراجعة، القسم 314/ فهم الشركة وبيئتها وتقييم خطر التضليل الجوهري، القسم 318/تنفيذ إجراءات المراجعة استناداً إلى المخاطر التي تم تقييمها وتقييم دليل المراجعة الذي تم الحصول عليه.

من المعروف أن الإدارة هي التي تتحمل مسؤولية تصميم وتطبيق البرامج والضوابط للوقاية من الاحتيال ومنعه وتحريره وكشفه. وهي التي يتوجب عليها: وضع الشعار الملائم للشركة، خلق ثقافة الصدق والنزاهة والمعايير الأخلاقية العالية، وضع الضوابط الملائمة للوقاية من الاحتيال ومنعه وتحريره وكشفه، وعندها فقط يمكن أن تنخفض فرص ارتكاب الاحتيال بشكل ملحوظ.

ينحصر اهتمام المراجع بالأنشطة التي ينتج عنها تضليل جوهري في القوائم المالية. إن العامل الرئيسي الذي يميز الاحتيال عن الخطأ هو ما إذا كان ذلك التصرف الذي نجم عنه تضليل جوهري في القوائم المالية متعمد أو غير متعمد، الاحتيال هو التصرف المتعمد الذي ينجم عنه تضليل جوهري في القوائم المالية الخاضعة للمراجعة.

هناك نوعان من التضليل: التضليل الناجم عن التقرير المالي الاحتيالي والتضليل الناجم عن اختلاس الأصول

- الأول هو تعمد الكذب والتضليل أو الحذف للكميات أو الإفصاحات في القوائم المالية بشكل تم تصميمه ليخدع مستخدمي تلك القوائم عندما يكون الأثر العام لهذا التضليل هو عدم عرض القوائم المالية بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP من كافة الأوجه الهامة، ويُنفذ التقرير المالي الاحتيالي من خلال:
 - التلاعب بالسجلات المحاسبية أو الوثائق الداعمة والتي تُبنى القوائم المالية استناداً إليها، أو تزويرها أو تبديلها.
 - الكذب والتضليل في تطبيق المبادئ المحاسبية من ناحية: الكميات، التصنيف، طريقة العرض، الإفصاح.

- أما التضليل الناجم عن اختلاس الأصول فيتضمن سرقة أصول الشركة بحيث ينتج عن ذلك عدم عرض القوائم المالية بما يتوافق مع GAAP من كافة الأوجه الهامة. ينفذ اختلاس

¹ <http://www.aicpa.org/research/standards/auditattest/pages/sas.aspx>

See Also: <http://pcaobus.org/standards/auditing/pages/au316.aspx>

الأصول عبر: اختلاس المقبوضات النقدية، سرقة الأصول، جعل الشركة تدفع مقابل بضائع وخدمات لم تستلمها بالفعل. وقد يترافق اختلاس الأصول مع وجود وثائق وسجلات مضللة ومزيفة بغاية الالتفاف على الرقابة الداخلية.

تقع على المراجع مسؤولية تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة ليتوصل إلى تأكيد بدرجة معقولة من خلو القوائم المالية من أي تضليل جوهري -ناجم عن الخطأ أو عن الاحتيال- إلا أنه لا يمكن الوصول إلى درجة التأكد المطلق، فحتى عملية المراجعة المخططة والمنفذة بعناية يمكن ألا تكشف التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال، وقد يكون ذلك إما بسبب طبيعة دليل المراجعة audit evidence، أو لأن خصائص الاحتيال تسببت في اعتماد المراجع على دليل المراجعة الذي بدا وكأنه صحيح وشرعي في حين أنه ليس كذلك، أو لأن إجراءات المراجعة الفعالة في الكشف عن الأخطاء لم تكن فعالة في الكشف عن الاحتيال وهو ما ترجحه الباحثة.

تستلزم العناية المهنية من المراجع ممارسة الشك المهني، الشك المهني هو الاتجاه الذي ينطوي على عقل متسائل مشكك وعلى تقييم انتقادي ومتفحص لدليل المراجعة، طبقاً للشك المنهجي ينطلق المراجع في أداء عمله من الشك بوجود تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال، وهذا بغض النظر عن الخبرة السابقة للمراجع مع الشركة أو عما يعتقد المراجع بخصوص نزاهة وصدق إدارة الشركة.

ثمة مسألة مهمة يجب مراعاتها طبقاً لإرشادات هذا القسم عند الشك بوجود تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال وهي ضرورة اجراء المناقشة بين أعضاء فريق المراجعة الخارجية بخصوص خطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال، وذلك بشكل يسبق أو يترافق مع إجراءات جمع المعلومات، ويكون الهدف من تلك المناقشة تبادل الأفكار بين الأعضاء عن آرائهم بـ: المواضع التي يمكن أن تتعرض فيها القوائم المالية للشركة لتضليل جوهري ناجم عن الاحتيال، كيف يمكن أن يتم ذلك، كيف يمكن للإدارة صنع وتمويه التقرير المالي الاحتيالي، كيف يمكن اختلاس أصول الشركة. يجب أن تتضمن تلك المناقشة:

- دراسة للعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الشركة والتي تشكل ضلعاً من أضلاع مثلث الاحتيال: دوافع لارتكاب الاحتيال، فرصاً لتنفيذ الاحتيال، مبررات للسلوك الاحتيالي
- دراسة خطر تجاوز إدارة الشركة للرقابة الداخلية
- آلية استجابة المراجع لواقعة احتواء القوائم المالية للشركة على تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال.

إن استمرارية المناقشة والاتصالات بين أعضاء فريق المراجعة بخصوص مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال أمر واجب طوال عملية المراجعة الخارجية.

وبهدف حصوله على المعلومات الضرورية لتحديد مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال يتعين على المراجع القيام بما يلي:

- أ- الاستعلام من الإدارة والآخرين داخل الشركة (الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة، لجنة التدقيق، المدقق الداخلي، الموظفين)، لأخذ آرائهم بخصوص مخاطر الاحتيال (سواء كان الاحتيال: فعلي، مشبوه، مُحَدَّد من قبل الشركة) وبآلية مواجهتها والتعامل معها (برامج

وضوابط مكافحة الاحتيال)، والاستعلام فيما إذا رفعت الإدارة تقريرها الخاص بـ "دور الرقابة الداخلية للشركة في منع وكشف مواضع التضليل الجوهرية الناجمة عن الاحتيال" إلى الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة، كما يتعين على المراجع فهم كيفية أداء لجنة التدقيق لدورها الإشرافي في هذا المجال. وعندما لا يكون هناك تناغم بين الردود على عملية الاستعلام التي قام بها المراجع الخارجي، فإنه يتحتم عليه الحصول على دليل مراجعة إضافي من شأنه تفسير وتبرير مواضع التناقض تلك.

ب- دراسة نتائج الإجراءات التحليلية (بما فيها الإجراءات التحليلية المتعلقة بالإيرادات) بهدف الكشف عن وجود أحداث أو صفقات غير عادية أو كميات ونسب واتجاهات قد تؤثر على التخطيط لعملية المراجعة. وعلى المراجع دراسة نتائج الإجراءات التحليلية المُنفَّذة خلال التخطيط للمراجعة بالتوازي مع المعلومات الأخرى التي قام بجمعها وذلك في معرض تحديده لمخاطر التضليل الجوهرية الناجم عن الاحتيال.

ت- تقرير عدد أضلاع مثلث الاحتيال الموجودة لدى الشركة: دوافع لارتكاب الاحتيال، فرص لتنفيذ الاحتيال، مبررات للسلوك الاحتيالي، انطلاقاً من رأيه المهني، وكذلك تحديد مَنْ الذي يتوجب دراسته منها في معرض تحديده لمخاطر التضليل الجوهرية الناجم عن الاحتيال.

ث- دراسة المعلومات الأخرى التي قد تساعد في تحديد مخاطر التضليل الجوهرية الناجم عن الاحتيال: نتائج المناقشة المذكورة أعلاه بين أعضاء فريق المراجعة الخارجية، المعلومات المستخلصة عن العميل بنتيجة إجراءات قبوله واستمرارية العمل لصالحه وبنتيجة مراجعة القوائم المالية العائدة له، المخاطر المتأصلة التي تم تحديدها لدى الشركة.

بعد جمع المراجع لتلك المعلومات الضرورية يتعين عليه استخدامها لتحديد المخاطر التي قد تؤدي إلى تضليل جوهرية ناجم عن الاحتيال. يتأثر تحديد المراجع لمخاطر الاحتيال بخصائص الشركة (حجمها، تعقيدها، ملكيتها)، كما يتوجب تحديد المخاطر المتعلقة بمناطق جغرافية محددة أو بقطاعات عمل محددة، إضافة إلى تحديد المخاطر على مستوى الشركة بمجمله، بعد الأخذ بعين الاعتبار أن هناك حسابات ومجموعة صفقات تحمل خطراً عالياً لأنها تتضمن درجة عالية من التقدير الذاتي للإدارة.

على المراجع تحديد خطر التضليل الجوهرية الناجم عن الاحتيال استناداً إلى رأيه المهني أي تحديد: نوع الخطر المحتمل وجوده، أهمية الخطر، احتمال الخطر، درجة اختراق ونفوذ ذلك الخطر للقوائم المالية.

وحيث أن تضخيم أو تقليص الإيرادات يتسبب في تضليل جوهرية احتيالي في التقارير المالية، على المراجع أن يفترض بشكل مسبق أن للاعتراف الخاطئ بالإيراد صلة بخطر تضليل جوهرية ناجم عن الاحتيال.

من أهم المخاطر التي يتعين على المراجع دراستها والتعامل بشكل صحيح معها هو خطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، لتقييم ذلك الخطر بشكل صحيح يتعين على المراجع بداية اختبار برامج وضوابط الشركة التي صُمِّمت لمواجهة تلك المخاطر عبر ما يلي:

على المراجع فهم كل مُكوّن من مكونات الرقابة الداخلية الخمسة ليخطط عملية مراجعته وليحدد أنماط التضليل المحتملة، وليدرس العوامل التي تؤثر على خطر التضليل الجوهرية وليصمم اختبارات الضوابط والاختبارات الجوهرية.

على المراجع تقييم ما إذا كانت الشركة قد صممت وشغلت برامجها وضوابطها المخصصة لمواجهة المخاطر المحددة للتضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال بالشكل الملائم والمناسب، وعلى المراجع اختبار مدى فعالية تلك البرامج والضوابط ثم تقييم مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال التي حددها استناداً إلى ذلك الاختبار، ووضع خطة للتعامل مع تلك المخاطر بناء عليه.

يتعين على المراجع خلال قيامه بذلك تطبيق الشك المهني في جمع وتقييم دليل المراجعة.

تتأثر استجابة المراجع لعملية تقييمه لمخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال بـ: طبيعة وأهمية المخاطر التي تم تحديدها، برامج وضوابط الشركة المخصصة لمواجهة تلك المخاطر. وتتخذ استجابته لمخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال إحدى السبل الثلاثة التالية:

أ- الاستجابة التي لها تأثير إجمالي على كيفية إدارة عملية المراجعة وتنفيذها: يجب أن يكون هناك تكافؤ بين معرفة ومهارات وقدرات الشخص الموكلة إليه مهام مراجعة عميل ما مع تقييم المراجع لمخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال والمتعلقة بهذا العميل بالذات، على المراجع دراسة مبرر الإدارة في اختيارها وتطبيقها للمبادئ المحاسبية وخاصة تلك المطبقة في الصفقات المعقدة وتلك المختارة بناء على التقديرات الشخصية للإدارة، على المراجع الحد من إمكانية تنبؤ الإدارة بإجراءات مراجعته المزمع تنفيذها.

ب- الاستجابة للمخاطر المحددة عبر تغيير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة المخططة والمزمع تنفيذها

ت- الاستجابة التي تتمثل في تنفيذ إجراءات محددة لمواجهة خطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال

من الطبيعي أنه عند وصول المراجع لقناعة بأنه لا يمكن تصميم إجراءات المراجعة الكفيلة بمواجهة خطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال، فإن عليه الانسحاب من المهمة بعد تبليغ الأطراف المعنية بهذا القرار.

في إطار مواجهته لخطر تجاوز الإدارة للضوابط الرقابية يتعين على المراجع القيام بما يلي:

عليه تصميم الإجراءات اللازمة لاختبار مدى صحة قيود اليومية المسجلة في الأستاذ العام والتسويات الأخرى وذلك بعد أن يفهم عملية التقرير المالي لدى الشركة. وفي حال قيام الشركة بتطبيق ضوابط رقابية محددة على قيود اليومية والتسويات الأخرى، على المراجع فهم تصميم تلك الضوابط وتقرير مدى ملاءمة ذلك التصميم والتأكد من وضع تلك الضوابط موضع التشغيل.

على المراجع الانطلاق من رأيه المهني لتقرير طبيعة وتوقيت ومدى اختبار قيود اليومية والتسويات الأخرى، وذلك لاختيار البنود التي سيتم اختبارها ولتقرير الطريقة الملائمة لفحص كل الوثائق الداعمة لتلك البنود. ومن الطبيعي أن يركز اختبار المراجع على قيود اليومية والتسويات الأخرى التي تم إجراؤها عند نهاية الفترة المقرر عنها.

من الهام جداً قيام المراجع بمراجعة تقديرات الإدارة المحاسبية للتأكد من عدم وجود تحيز قد يتسبب في وجود تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال، وعند التأكد من وجود ذلك التحيز يجب دراسة أثره الإجمالي وعكسه للوصول لقوائم مالية عادلة. كما يتوجب تطبيق المراجعة ذات الأثر الرجعي على تقديرات الإدارة المحاسبية الهامة التي انعكست على القوائم المالية للسنة

السابقة لتقرير عدالة أو تحيز إدارة الشركة بالنسبة لتلك التقديرات. وإذا اتضح للمراجع تحيز الإدارة في صنع التقديرات المحاسبية، فعليه التأكد من أن سبب ذلك التحيز لا يمثل خطر تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال.

من الهام أيضاً للمراجع فهم المبرر الاقتصادي للصفقات الهامة وغير العادية: هل السبب في دخول تلك الصفقات هو إخفاء اختلاس الأصول أو التقرير المالي الاحتيالي؟ وفي معرض فهم المبرر الاقتصادي للصفقات فإن على المراجع دراسة: هل أن شكل تلك الصفقة معقد للغاية، هل ناقشت الإدارة طبيعة تلك الصفقات وكيفية إثباتها محاسبياً مع الأطراف الأخرى المسؤولة عن حوكمة الشركة، هل قامت الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة بمراجعة تلك الصفقات والموافقة عليها؟

بالنسبة لتقييم المراجع لدليل المراجعة:

يتوجب على المراجع خلال تنفيذه لعملية المراجعة تقييم مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال، واختبار ما إذا كانت الإجراءات التحليلية التي تم تنفيذها في سياق عملية المراجعة تشير إلى خطر جديد للتضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال لم يتم تحديده سابقاً

على المراجع تنفيذ الإجراءات التحليلية المتصلة بالإيرادات و تحديد الروابط التي تنطوي على خطر تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال انطلاقاً من رأيه المهني (الروابط غير العادية التي يكون إيراد ودخل نهاية العام طرفاً فيها).

على المراجع أيضاً تقييم مدى منطقية الإجابات التي يتلقاها على أسئلته، هل هي مبهمة وغير قابلة للتصديق، هل تتوافق/تتعارض مع دليل المراجعة الآخر الذي تم جمعه خلال عملية المراجعة؟

على المراجع التأكد من وجود/عدم وجود حاجة لأداء إجراءات مراجعة مختلفة أو إضافية بسبب عدم توافق/توافق النتائج النهائية الإجمالية لعملية المراجعة مع تقييم المراجع الأولي لمخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال؟

عندما تُعَيَّن نتائج فحوص المراجعة تضليلاً في القوائم المالية، يتعين على المراجع اختبار ما إذا كان ذلك التضليل ناجماً عن الاحتيال وتعديل حد الأهمية النسبية بناء عليه. إذا كان التضليل ناجماً عن الاحتيال ولكنه لا يحمل أثراً جوهرياً على القوائم المالية يتعين على المراجع إعادة تقييم نزاهة الإدارة وإعادة تقييم خطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال، والذي سينعكس بالنتيجة على طبيعة وتوقيت ومدى الفحوص وعلى تقييم فعالية الضوابط الرقابية.

إذا اعتقد المراجع بأن مواضع التضليل هي بنتيجة الاحتيال ولم يستطع في الوقت نفسه تقييم حجم الأثر الناجم عن هذا التضليل على القوائم المالية، يتعين عليه: محاولة الحصول على دليل مراجعة إضافي لتقرير وجود احتيال من عدمه و أثر ذلك الاحتيال على القوائم المالية وعلى تقريره بتلك القوائم، هذا بالإضافة إلى مناقشة المسألة وانتهاج تحقيق معمق فيها مع الإدارة العليا ومع الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة.

قد يشير اختبار المراجع لمخاطر التضليل الجوهرى إضافة لنتائج اختبارات المراجعة إلى درجة عالية لخطر التضليل الجوهرى الناجم عن الاحتيال، بحيث يكون من الأصلح للمراجع الانسحاب من مسؤولية مراجعة تلك الشركة وإبلاغ الأطراف المسؤولة عن حوكمتها بأسباب انسحابه.

بعد تسطير المراجع للنتائج النهائية يتعين عليه إيصالها إلى الإدارة والمسؤولين عن حوكمة الشركة:

عندما يقرر المراجع أن هناك دليل على وجود الاحتيال يتعين عليه إيصال هذا الأمر إلى مستوى إداري عال حتى لو اعتبرت الإدارة الموضوع غير هام. ويجب التقرير عن الاحتيال الذي تكون الإدارة العليا طرفاً فيه وعن الاحتيال الذي ينجم عنه تضليل جوهرى في القوائم المالية بشكل مباشر إلى الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة. وإذا حدد المراجع مخاطر تضليل جوهرى ناجمة عن الاحتيال متعلقة بالإخفاق المستمر للرقابة الداخلية فإنه يتعين عليه اختبار مدى قصور وعجز نظام الرقابة وضوابطه والتبليغ عنه للإدارة وللأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة.

على المراجع التواصل مع الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة بخصوص: النشاط الاقتصادي للشركة والمخاطر الهامة ضمن القوائم المالية وجودة المبادئ المحاسبية للشركة، ومخاطر الاحتيال الأخرى التي تم تحديدها بنتيجة تقييم المراجع لمخاطر التضليل الجوهرى الناجم عن الاحتيال.

يتعين على المراجع توثيق التالي خلال عملية دراسته واختباره للاحتيال:

- النقاش الذي تم بين أفراد فريق المناقشة خلال التخطيط للمراجعة بخصوص القوائم المالية للشركة وعرضتها للتضليل الجوهرى الناجم عن الاحتيال
- الإجراءات المنفذة للحصول على المعلومات الضرورية لتحديد وتقييم مخاطر التضليل الجوهرى الناجم عن الاحتيال
- مخاطر التضليل الجوهرى الناجم عن الاحتيال التي تم تحديدها، ووصف استجابة المراجع لتلك المخاطر
- مبرر عدم اعتبار المراجع للاعتراف الخاطئ بالإيراد على أنه خطر تضليل جوهرى ناجم عن الاحتيال (في حال قام بذلك)
- نتائج الإجراءات المنفذة لمواجهة خطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية
- طبيعة الاتصالات بخصوص الاحتيال التي يجب إجراؤها مع الإدارة والأطراف الأخرى المسؤولة عن حوكمة الشركة والآخرين

بين المبحث الرابع أهم متطلبات تطبيق F.A. وهو وجود مهنة متطورة للمحاسبة والمراجعة، ويتوقف توفير هذا المتطلب على تحقيق جملة من الإجراءات والضوابط التي تمارس مهنة المراجعة عملها من خلالها. ولذلك تم تحليل ضوابط ومتطلبات ممارسة المهنة من حيث علاقتها باستخدام الـ F.A، أي من حيث علاقتها بمحاور قسم المراجعة 316¹ الصادر عن AICPA

¹ American Institute of Certified Public Accountants, AICPA Professional Standards---U.S. Auditing Standards---AU § 316, Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit (Source---SAS 99 and SAS 113).

والمبني على أساس SAS 99 و SAS 113 المختصين بقيام المراجع الخارجي بدراسة واختبار الاحتيال عند مراجعته للقوائم المالية.

عطفاً على ما سبق تنثور تساؤلات عديدة حول واقع حال المراجعة في سورية من ناحية المتطلبات القانونية والمهنية الملزمة لها ومن ناحية الممارسة العملية لها. من هذه التساؤلات:

أين هو مراجع الحسابات في سورية من تقصي الاحتيال؟
إلى أي درجة وصل مستوى تطور مهنة المراجعة في سورية في تقصي الاحتيال؟
وما هو مدى ملائمة مستوى تطور مهنة المراجعة في سورية لتطبيق F.A؟

إن تحليل أدبيات الاحتيال المالي وتقصيه والتحقيق فيه وأدبيات F. A دل على أن استخدام F. A يقوم على أربعة أركان، سبق عرضها بالتفصيل، هي:

1. توافر التأهيل العلمي والعملية
2. توافر المتطلبات التشريعية والقانونية
3. وجود رقابة داخلية متطورة في الشركات
4. وجود مهنة متطورة للمحاسبة والمراجعة

تدعيماً لهذه النتائج تم الاستعانة بخبرات ومعارف جهات متخصصة معنية بجرائم الاحتيال المالي والتحقيق فيه، فتم إعداد استبيان وجهت أسئلته إلى أكاديميين وممارسين في اختصاص F. A، كانت الغاية من الاستبيان تلمس رأي عدد كبير من الخبراء المختصين في مجال F. A ومكافحة الاحتيال، وذلك للمصادقة على النتيجة التي توصل إليها البحث في مراحله الأولى بعد عملية التحليل. هذا الاستبيان ليس لاختبار فرضيات الأطروحة، بل لأخذ مصادقة أهل العلم والخبرة على النتيجة التي توصل إليها البحث بعد تحليله لمعطيات حدوث الاحتيال وعمل الـ F. A في ما سبق من هذا العمل.

الجهات التي تم العودة إليها هي:

- 1- The American College of Forensic Examiners International ACFEI
- 2- The Association of Certified Fraud Examiners ACFE
- 3- The Forensic Accountants Society of North America FASNA
- 4- Network of Independent Forensic Accountants NIFA
- 5- The National Association of Forensic Accountants NAFA
- 6- The Institute of Certified Forensic Accountants

تم التواصل مع تلك المجموعات عن طريق الإنترنت والبريد الإلكتروني حيث تم توزيع 600 استبيان على الجهات الست المذكورة أعلاه حصلت الباحثة على 417 رداً عليها، أي بمعدل 69.5% من حجم الاستبيانات الموزعة.

فيما يلي الأسئلة الموجهة إلى هذه الجهات، ونسبة تأييد كل خيار من الخيارات الخمسة لكل إجابة، الخيارات الخمسة كانت: أوافق بشدة / أوافق / محايد / لا أوافق / لا أوافق بشدة. وقد أعطي لكل خيار رقم كما يلي:

أوافق بشدة	الرقم 5
أوافق	الرقم 4
محايد	الرقم 3
لا أوافق	الرقم 2
لا أوافق بشدة	الرقم 1

الجدول رقم 10: الاستبيان الموجه لجهات أجنبية متخصصة بعلوم F.A بغاية تدعيم النتائج التي توصل إليها البحث حتى الآن

السؤال ونسب تأييد كل خيار من خياراته	أعلى نسبة تأييد كانت:
استناداً إلى معرفتك وخبرتك ومهاراتك:	
المجموعة الأولى:	
ترتبط إمكانية استخدام F.A بمدى توافر المعرفة العلمية الكافية لأصول F.A لدى الأطراف المعنية (المدرسين والمراجعين والجهات النازمة لمهنة المراجعة و جهات المكافحة):	5: 67% - 4: 29% - 3: 2% - 2: 1% - 1: 1%
1-1 المحاسبين	أوافق بشدة
2-1 طاقم العمل لدى الشركة العاملة في القطاع المالي	أوافق
3-1 الجهات المهنية (مجمع المحاسبين القانونيين في سورية) التي تقدم خدمات المراجعة	أوافق بشدة
4-1 المدقق الداخلي والمراجع الخارجي للشركة	أوافق بشدة
5-1 الكادر التدريسي في قسم المحاسبة في مؤسسات التعليم العالي	أوافق بشدة
6-1 طلاب المحاسبة	أوافق
7-1 أجهزة الحكومة المختصة بمكافحة الجرائم المالية	أوافق بشدة
8-1 الجهاز القضائي: المدعي العام، القاضي	أوافق بشدة
المجموعة الثانية:	
ترتبط إمكانية استخدام F.A بمدى توافر البيئة التشريعية الملزمة لمكافحة الجرائم المالية ووضع F.A موضع الممارسة العملية	5: 70% - 4: 27% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%
1-2 سن القوانين والتشريعات التي تجرم كافة أنواع الجرائم المالية وتعتبرها ضمن الجرائم الخطيرة وتفرض عقوبات قاسية على مرتكبيها	أوافق بشدة
2-2 إعادة هيكلة الهيئات المختصة بمكافحة الجرائم المالية وتفعيل وظيفتها على النحو الذي يضمن أفضل أداء لها	أوافق بشدة
3-2 تجريد مرتكبي الجرائم المالية ممن يتمتعون بحصانة سياسية أو دبلوماسية من حصانتهم تلك	أوافق بشدة

أوافق بشدة	4-2 سن التشريعات اللازمة لوضع F.A موضع الممارسة العملية 5: 79% - 4: 19% - 3: 1% - 2: 0% - 1: 1%
أوافق	2-5 تأسيس برنامج مكافحة الجرائم المالية كجزء من برنامج إصلاح الاقتصاد الوطني 5: 30% - 4: 67% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%
أوافق بشدة	2-6 سن التشريعات التي تلزم إدارات الشركات العاملة في القطاع المالي ببناء نظام رقابة داخلي لديها قوي وفعال وتطويره باستمرار ، إضافة إلى إلزامها بتبني نظام محاسبي قوي ومتين وفعال 5: 76% - 4: 19% - 3: 3% - 2: 1% - 1: 1%
	المجموعة الثالثة: ترتبط إمكانية استخدام F.A بمدى توافر العلم والدراية الكاملين بأصول F.A لدى كافة الجهات المذكورة في السؤال رقم 1 عبر توفير المؤسسات الأكاديمية التعليم اللازم في هذا الاختصاص: 5: 79% - 4: 18% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%
أوافق بشدة	3-1 تدريس مؤسسات التعليم العالي مناهج تعليمية في اختصاص F.A بهدف رفد سوق العمل بقوة العمل البشرية التي تحمل المؤهلات المطلوبة في اختصاص F.A 5: 86% - 4: 11% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%
أوافق بشدة	3-2 تركيز المؤسسات الأكاديمية على تطوير المهارات في اختصاص F.A 5: 77% - 4: 20% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%
أوافق بشدة	3-3 تركيز المؤسسات الأكاديمية على عامل النزاهة والصدق والقيم الأخلاقية العالية عند تعليمها للطلاب وتهيئته لممارسة المهنة بعد التخرج 5: 75% - 4: 21% - 3: 2% - 2: 1% - 1: 1%
	المجموعة الرابعة: ترتبط إمكانية استخدام F.A بتهيئة بيئة مراجعة ملائمة وفرض متطلبات قانونية ومهنية جديدة على مراجعي الحسابات والجهات الناضجة لمهنة المراجعة 5: 63% - 4: 34% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%
أوافق	4-1 قيام المنظمات المهنية للمحاسبين القانونيين بتوعية العموم بمفهوم F.A ووظيفتها وفوائد استخدامها (مكافحة الجرائم المالية وضمان بقاء واستمرارية الشركات على المدى الطويل) 5: 39% - 4: 57% - 3: 2% - 2: 1% - 1: 1%
أوافق بشدة	4-2 إخراج المراجع عن إطار عمله التقليدي وفرض اتباعه للنهج الوقائي بدلاً من النهج العلاجي 5: 70% - 4: 27% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%
أوافق بشدة	4-3 قيام مجالس ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة بتقديم المعايير والتوجيهات الناضجة لأنشطة F.A 5: 72% - 4: 25% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%
أوافق بشدة	4-4 قيام المنظمات المهنية للمحاسبين القانونيين بتقديم التدريب على اختصاص F.A والحرص على تزويد المحاسبين الجنائيين في سورية بشكل دائم بأحدث المهارات والتقنيات والأنواع في ذلك الاختصاص 5: 66% - 4: 30% - 3: 2% - 2: 1% - 1: 1%
أوافق بشدة	4-5 إصدار مجالس ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة للأنظمة المهنية الخاصة بممارسة F.A لضمان وجود أفضل الممارسات وضمان جودة خدمات F.A التي يتم تقديمها 5: 67% - 4: 30% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%
أوافق بشدة	4-6 حصر منح الشهادات المهنية في اختصاص F.A بالمنظمات المهنية للمحاسبين القانونيين، وذلك بهدف تأسيس واستخدام F.A 5: 63% - 4: 34% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%

المجموعة الخامسة: ترتبط إمكانية استخدام F.A بتهيئة بيئة رقابة داخلية قوية لدى شركات القطاع المالي المدرجة في سوق الأوراق المالية 5: 67% - 4: 30% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%	
1-5 إجبار إدارة تلك الشركات بموجب القانون على بناء نظام رقابة داخلية لديها فعال وقادر على أداء وظيفته على النحو الأمثل، وتفعيل ذلك النظام وتطويره باستمرار	أوافق بشدة
5: 68% - 4: 28% - 3: 2% - 2: 1% - 1: 1%	
2-5 إجبار موظفي تلك الشركات بموجب القانون على الامتثال لنظام الرقابة الداخلية في شركاتهم	أوافق بشدة
5: 64% - 4: 33% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%	
3-5 إجبار إدارة تلك الشركات بموجب القانون على تأسيس أفضل المعايير والأنظمة بالشكل الذي يتم معه تطبيق أفضل الممارسات وأداء أفضل خدمة مالية للزبون	أوافق بشدة
5: 68% - 4: 29% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%	
المجموعة السادسة: ترتبط إمكانية استخدام F.A بفرض المتطلبات القانونية التالية على إدارة شركات القطاع المالي المدرجة في السوق المالي: 5: 52% - 4: 45% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%	
1-6 توظيفها لخدمات F.A لديها باعتبارها أداة هامة لتعزيز شفافية ومصادقية التقرير المالي وإمكانية الاعتماد عليه	أوافق بشدة
5: 67% - 4: 30% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%	
2-6 توظيف المحاسبين الجنائيين وتدريب طاقم العمل لديها على إطار التعامل والممارسة ضمن بيئة مكافحة الجرائم المالية	أوافق بشدة
5: 70% - 4: 27% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%	
3-6 فرض قواعد السلوك الأخلاقي على طاقم العمل وإلزامهم بتطبيق سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية وفرض العقوبات الرادعة على أي تجاوز أو مخالفة أو إهمال بهذا الشأن	أوافق بشدة
5: 69% - 4: 28% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%	
4-6 الاستثمار في تطوير رأس المال البشري العامل لديها، وانتهاج سياسات استقطاب وتوظيف ذوي الكفاءات العالية والأخلاق العالية	أوافق
5: 32% - 4: 65% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%	
5-6 فرض الثقافة والروابط التي تجعل جميع أقسام الشركة مسؤولة في إطار مكافحة الجرائم المالية وتقديم خدمات F.A	أوافق
5: 40% - 4: 57% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%	
6-6 ترسيخ فكرة لدى طاقم العمل مفادها أن من شأن اختصاص F.A مكافحة الجرائم المالية وضمان بقاء واستمرارية الشركة على المدى الطويل	أوافق
5: 33% - 4: 64% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%	
المجموعة السابعة: ترتبط إمكانية استخدام F.A بقيام الحكومة بـ: 5: 54% - 4: 43% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%	
1-7 تأسيس F.A واستخدام خدماتها في شركات القطاع المالي بغاية مكافحة الجرائم المالية في البلاد وبالتالي تحسين صورة البلد في المجتمع الدولي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية إليها	أوافق بشدة
5: 75% - 4: 22% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%	
2-7 الاهتمام باختصاص F.A لأنه يفيد في التحقيق في حالات الفساد والاحتيال الفعلية والمشبوهة	أوافق
5: 30% - 4: 67% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%	
3-7 تقديم F.A على أنها استراتيجية مالية لبناء حوكمة جيدة على الشركة من قبل الإدارة ومجلس الإدارة	أوافق

	5: 34% - 4: 63% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%
أوافق بشدة	4-7 الاستثمار في مهنة F.A استثمارا ماديا وأخلاقيا لضمان حماية الأفراد والشركات وقطاعات الاقتصاد والأقسام الحكومية والبلدان من الجرائم المالية 5: 34% - 4: 63% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%
أوافق بشدة	5-7 ضمان التزام الكادر البشري لهيئات مكافحة الجرائم المالية باستراتيجيات ومهام وأهداف هيئاتهم التزاماً تاماً 5: 67% - 4: 30% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%
	المجموعة الثامنة: ترتبط إمكانية استخدام F.A بكون المراجع: 5: 56% - 4: 41% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%
أوافق	1-8 مدرك لحقيقة أن انتهاجه للسلوكيات الأخلاقية العالية في مهنته يعد الأساس في عالم المال والأعمال ومهنة المحاسبة... بغية الحفاظ على مصداقية تلك المهنة وإمكانية الاعتماد عليها 5: 31% - 4: 66% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%
أوافق بشدة	2-8 مدرك لحقيقة أن مسؤوليته لا تقتصر على زبونه بل تمتد إلى الأطراف الثالثة التي تعتمد على ما يقدمه من قوائم مالية ورأي وتوجيهات ومشورة مهنية 5: 67% - 4: 30% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%
أوافق بشدة	3-8 مهم بتطوير نفسه مهنيًا والتخصص بشكل أعمق 5: 71% - 4: 26% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%

عملت الباحثة جاهدة على ضمان ترابط أسئلة الاستبيان، لأنها اعتمدت في صياغتها على النواحي الأكاديمية (تغطية كافة المكونات المحتملة لكل مجموعة من مجموعات الأسئلة) والتحليلية (تحليل معطيات عمل F.A في الفصل الأول) والمنطقية (السبب والنتيجة)، لم يتم العودة إلى خبراء سوريين أو عرب لتحكيم الأسئلة بسبب عدم وجود خبراء متخصصين بتحري الاحتيال المالي والتحقيق فيه، أو مجازين لممارسة مهنة F.A.

لكن الباحثة أجرت نوعين من الاختبارات: اختبار كاي مربع لمعرفة مدى ترابط متغيرات الدراسة الخمسة للتحقق من المقومات الأربعة اللازمة لاستخدام F.A، واختبار ألفا كرونباخ للتحقق من صدق أداة الدراسة، إضافة إلى اختبار الصدق الظاهري من خلال عرض الاستبيان على الاستاذ المشرف للتحقق من مدى فعالية الاستبيان ومن مدى تحقيقه لهدف الدراسة وملاءمته مع هذا الهدف، وكذلك التحقق من تجانس محتوياته ومن مدى ترابطها مع بعضها ومع أهداف البحث.

المقصود بصدق الأداة هو أن تقيس أسئلة الاستبيان بكل مصداقية وأمانة ما وضعت لقياسه فعلاً. وهذا يشمل وضوح أسئلة الاستبيان وفقراته ومفرداته وصلاحيته لبياناته للتحليل الإحصائي. ويقصد بصدق ثبات أداة الدراسة (الثبات) مدى الإتساق الداخلي لمحتوياته، بحيث تكون كل فقرة (أو مجموعة أسئلة) من الاستبانة متسقة مع المجال الذي تنتمي إليه.

أولاً: اختبار ألفا كرونباخ:

قامت الباحثة بحساب معاملات الارتباط بين كل مجموعة من مجموعات الأسئلة في الاستبانة عن طريق معامل (ألفا كرونباخ) وذلك باستخدام برنامج SPSS، حيث تم حساب معامل التمييز

لكل مجموعة أسئلة (المجموعة الأولى، المجموعة الثانية...)، ثم تم حذف المجموعة ذات معامل التمييز السالب أو الضعيف.

الجدول رقم 11: تجميع أسئلة الاستبيان تبعاً لمقومات استخدام F.A:

رقم المجموعة	معايير التقييم	5	4	3	2	1	
المقوم الأول: توافر التأهيل العلمي والعملية وانتشار ثقافة المعرفة							
1-1	A1	المجموعة الأولى	321	63	4	8	21
2-1	A2	المجموعة الثالثة	330	75	4	4	4
3-1	A3	المجموعة السابعة	225	180	4	4	4
	av_A		292	106	4	5	10
المقوم الثاني: توافر المتطلبات التشريعية والقانونية							
1-2	B1	المجموعة الثانية	292	113	4	4	4
2-2	B2	المجموعة الرابعة	263	142	4	4	4
3-2	B3	المجموعة السادسة	217	188	4	4	4
4-2	B4	المجموعة السابعة	225	180	4	4	4
	av_B		249	156	4	4	4
المقوم الثالث: توافر التنظيم الجيد وأنظمة رقابة داخلية متطورة							
1-3	C1	المجموعة الخامسة	280	125	4	4	4
2-3	C2	المجموعة السادسة	217	188	4	4	4
3-3	C3	المجموعة السابعة	225	180	4	4	4
	av_C		241	164	4	4	4
المقوم الرابع: وجود مهنة متطورة للمحاسبة والمراجعة							
1-4	D1	المجموعة الأولى	321	63	4	8	21
2-4	D2	المجموعة الرابعة	263	142	4	4	4
3-4	D3	المجموعة الثامنة	234	171	4	4	4
	av_D		273	125	4	5	10

RELIABILITY /VARIABLES=A1 A2 A3 B1 B2 B3 B4 C1 C2 C3 D1 D2 D3 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA /SUMMARY=TOTAL.

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	417	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	417	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.982	13

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
A1	54.5827	59.023	.798	.985
A2	54.4197	63.037	.886	.981
A3	54.6715	61.904	.940	.980
B1	54.5108	62.226	.930	.980
B2	54.5803	61.884	.948	.980
B3	54.6906	62.051	.926	.980
B4	54.6715	61.904	.940	.980
C1	54.5396	62.052	.940	.980
C2	54.6906	62.051	.926	.980
C3	54.6715	61.904	.940	.980
D1	54.5827	59.023	.798	.985
D2	54.5803	61.884	.948	.980
D3	54.6499	61.868	.943	.980

يُلاحظ من هذه النتائج أن قيمة معامل الثبات Alpha يساوي 0.982 وهو معامل ثبات قوي¹.
العمود (Corrected Item-Total Correlation) يظهر معامل التمييز لكل مجموعة أسئلة،
وحيث أنه لا يوجد أي مجموعة ذات معامل تمييز سالب أو معامل تمييز موجب أدنى من 0.19،
فلا داع لحذف أي مجموعة، وبالتالي تقبل جميع مجموعات الأسئلة.
أما الاتساق الداخلي لمجموعات أسئلة كل مقوم، والذي يقصد به قوة الارتباط بين درجات
مجموعة أسئلة كل مقوم ودرجات مجموعات أسئلة كل المقومات، أي اتساق مجموعات أسئلة
المقومات مع بعضها البعض ومع كامل مجموعات أسئلة كل المقومات بصفة عامة، فقد تم إيجاد
معاملات الارتباط بين معدل كل مقوم والمعدل الكلي لمجموعات أسئلة كل المقومات. فظهرت
النتائج التالية:

CORRELATIONS /VARIABLES=av_A av_B av_C av_D av_TOTAL /PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.

¹ بشكل عام يعتمد الحكم على الثبات على مقدار معامل الارتباط الناتج من التحليل الاحصائي. ويعتبر كثير من الباحثين أن معامل الارتباط الذي يتجاوز 0.8 كفيل بالميل حيال ثبات الأداة المستخدمة.

Correlations

		av_A	av_B	av_C	av_D	av_TOTAL
av_A	Pearson Correlation	1	.850**	.834**	.965**	.923**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
	N	417	417	417	417	417
av_B	Pearson Correlation	.850**	1	.979**	.892**	.944**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
	N	417	417	417	417	417
av_C	Pearson Correlation	.834**	.979**	1	.875**	.925**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
	N	417	417	417	417	417
av_D	Pearson Correlation	.965**	.892**	.875**	1	.962**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
	N	417	417	417	417	417
av_TOTAL	Pearson Correlation	.923**	.944**	.925**	.962**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	417	417	417	417	417

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تعتبر معاملات الارتباط السابقة معاملات ثبات داخلي مقبولة ودالة إحصائياً. وبذلك تم التحقق من صدق وثبات مجموعات أسئلة الاستبانة، وعليه أصبحت الاستبانة صالحة للتطبيق على العينة.

ثانياً: اختبار كاي مربع:

أجري هذا الاختبار لمعرفة مدى تجانس وترابط متغيرات الدراسة الخمسة (استخدام الـ FA، توافر التأهيل العلمي والعمل، توافر المتطلبات التشريعية والقانونية، وجود رقابة داخلية متطورة، وجود مهنة متطورة للمحاسبة والمراجعة) للتحقق من المقومات الأربعة اللازمة لاستخدام F.A:

1. إمكانية استخدام F.A (المتغير التابع) وتوافر التأهيل العلمي والعمل (المتغير المستقل الأول)
2. إمكانية استخدام F.A (المتغير التابع) وتوافر المتطلبات التشريعية والقانونية (المتغير المستقل الثاني)
3. إمكانية استخدام F.A (المتغير التابع) ووجود رقابة داخلية متطورة في الشركات (المتغير المستقل الثالث)
4. إمكانية استخدام F.A (المتغير التابع) ووجود مهنة متطورة للمحاسبة والمراجعة (المتغير المستقل الرابع)

1) بالنسبة للمتغير التابع (وهو متغير الدراسة الأول) له حالتان: وجود إمكانية لاستخدام F.A أو عدم وجود إمكانية

- (2) بالنسبة للمتغير **المستقل الأول** (وهو متغير الدراسة الثاني) له حالتان: توافر التأهيل العلمي والعملي أو عدم توافره
- (3) بالنسبة للمتغير **المستقل الثاني** (وهو متغير الدراسة الثالث) له حالتان: توافر المتطلبات التشريعية والقانونية أو عدم توافرها
- (4) بالنسبة للمتغير **المستقل الثالث** (وهو متغير الدراسة الرابع) له حالتان: وجود رقابة داخلية متطورة في الشركات أو عدم وجودها
- (5) بالنسبة للمتغير **المستقل الرابع** (وهو متغير الدراسة الخامس) له حالتان: وجود مهنة متطورة للمحاسبة والمراجعة أو عدم وجودها

قامت الباحثة بفرز وتجميع معطيات الاستبيان التي حصلت عليها وفق ما هو مبين أدناه، ثم تم إدخالها ومعالجتها ضمن البرنامج الإحصائي SPSS، وعبر مجموعة متسلسلة من الأوامر ضمن هذا البرنامج $\text{Chi-Square} - \text{nonparametric tests} - \text{Analyze}$ ، تم تحليل البيانات ومعالجتها واحتساب قيمة كاي مربع، ثم تم الخروج بالنتائج المبينة أدناه بعد مقارنة القيمة المحسوبة لكاي مربع مع القيمة النظرية له والتي تعادل 9.49 عند مستوى دلالة 5% وعدد درجات حرية مساوٍ لـ 4 درجات.

مجموعات الأسئلة:

- 1- ترتبط إمكانية استخدام F.A بمدى توافر المعرفة العلمية الكافية لأصول F.A لدى الأطراف المعنية (المدرسين والمراجعين والجهات النازمة لمهنة المراجعة وجهات المكافحة):
 $5:67\% - 4:29\% - 3:2\% - 2:1\% - 1:1\%$
- 2- ترتبط إمكانية استخدام F.A بمدى توافر البيئة التشريعية الملائمة لمكافحة الجرائم المالية ووضع F.A موضع الممارسة العملية
 $5:70\% - 4:27\% - 3:1\% - 2:1\% - 1:1\%$
- 3- ترتبط إمكانية استخدام F.A بمدى توافر العلم والدراسة الكاملين بأصول F.A لدى كافة الجهات المذكورة في السؤال رقم 1 عبر توفير المؤسسات الأكاديمية التعليم اللازم في هذا الاختصاص
 $5:79\% - 4:18\% - 3:1\% - 2:1\% - 1:1\%$
- 4- ترتبط إمكانية استخدام F.A بتهيئة بيئة مراجعة ملائمة وفرض متطلبات قانونية ومهنية جديدة على مراجعي الحسابات والجهات النازمة لمهنة المراجعة
 $5:63\% - 4:34\% - 3:1\% - 2:1\% - 1:1\%$
- 5- ترتبط إمكانية استخدام F.A بتهيئة بيئة رقابة داخلية قوية لدى شركات القطاع المالي المدرجة في السوق المالي
 $5:67\% - 4:30\% - 3:1\% - 2:1\% - 1:1\%$

6- ترتبط إمكانية استخدام F.A بفرض المتطلبات القانونية التالية على إدارة شركات القطاع المالي المدرجة في السوق المالي:

5: 52% - 4: 45% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%

7- ترتبط إمكانية استخدام F.A بقيام الحكومة بتأسيس علم F.A واستخدام خدماته في شركات القطاع المالي المدرجة في السوق المالي وفي جهات المكافحة

5: 54% - 4: 43% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%

8- ترتبط إمكانية استخدام F.A بوعي المراجع لأهمية مصداقيته في مهنته ولحدود ومتطلبات المسؤولية المهنية المفروضة عليه

5: 56% - 4: 41% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%

اختبار كاي مربع لتحديد المتغيرات المستقلة السابقة التي تشكل مقوماً من مقومات استخدام F.A (أي المتغيرات المستقلة التي يوجد ارتباط بينها وبين المتغير التابع):

المقوم الأول (المتغير المستقل الأول): توافر التأهيل العلمي والعملية وانتشار ثقافة المعرفة
الأسئلة: 1 + 3 + 7

الجدول رقم 12: أسئلة الاستبيان المتعلقة بالمقوم الأول لاستخدام F.A

المتغيرات (درجة التأييد)	السؤال الأول	السؤال الثالث	السؤال السابع	الإجمالي
أوافق بشدة	321	330	225	876
أوافق	63	75	180	318
محايد	4	4	4	12
لا أوافق	8	4	4	16
لا أوافق بشدة	21	4	4	29
الإجمالي	417	417	417	1251

5: 70% - 4: 25.33% - 3: 1% - 2: 1.33% - 1: 2.3%

بلغت نسبة النتائج الإيجابية المؤيدة لهذا المتطلب 95.3%

Chi-Square Test Frequencies

VAR00001

	Observed N	Expected N	Residual
1.00	29	250.2	-221.2
2.00	16	250.2	-234.2
3.00	12	250.2	-238.2
4.00	318	250.2	67.8
5.00	876	250.2	625.8
Total	1251		

Test Statistics

	VAR00001
Chi-Square	2225.183 ^a
df	4
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 250.2.

يرتبط استخدام F.A بتوافر التأهيل العلمي والعملية وانتشار ثقافة المعرفة لأن اختبار كاي مربع الخاص بدراسة الاستقلال بين ظاهرتين بين أن قيمة كاي مربع المحسوبة البالغة 2225.18 أكبر من قيمة كاي مربع النظرية البالغة 9.49 عند مستوى دلالة 5% وعدد درجات حرية يساوي 4 درجات.

المقوم الثاني (المتغير المستقل الثاني): توافر المتطلبات التشريعية والقانونية

الأسئلة: 2+ 4+ 6+ 7

الجدول رقم 13: أسئلة الاستبيان المتعلقة بالمقوم الثاني لاستخدام F.A

المتغيرات (درجة التأييد)	السؤال الثاني	السؤال الرابع	السؤال السادس	السؤال السابع	الإجمالي
أوافق بشدة	292	263	217	225	997
أوافق	113	142	188	180	623
محايد	4	4	4	4	16
لا أوافق	4	4	4	4	16
لا أوافق بشدة	4	4	4	4	16
الإجمالي	417	417	417	417	1668

5: 60% - 4: 37% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%

بلغت نسبة النتائج الإيجابية المؤيدة لهذا المتطلب 97%

Chi-Square Test Frequencies

VAR00001

	Observed N	Expected N	Residual
1.00	16	333.6	-317.6
2.00	16	333.6	-317.6
3.00	16	333.6	-317.6
4.00	623	333.6	289.4
5.00	997	333.6	663.4
Total	1668		

Test Statistics

	VAR00001
Chi-Square	2477.402 ^a
df	4
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 333.6.

يرتبط استخدام F.A بتوافر المتطلبات التشريعية والقانونية لأن اختبار كاي مربع الخاص بدراسة الاستقلال بين ظاهرتين بين أن قيمة كاي مربع المحسوبة البالغة 2477.4 أكبر من قيمة كاي مربع النظرية البالغة 9.49 عند مستوى دلالة 5% وعدد درجات حرية يساوي 4 درجات.

المقوم الثالث (المتغير المستقل الثالث): توافر التنظيم الجيد وأنظمة رقابة داخلية متطورة

الأسئلة: 5+6+7

الجدول رقم 14: أسئلة الاستبيان المتعلقة بالمقوم الثالث لاستخدام F.A

المتغيرات (درجة التأييد)	السؤال الخامس	السؤال السادس	السؤال السابع	الإجمالي
أوافق بشدة	280	217	225	722
أوافق	125	188	180	493
محايد	4	4	4	12
لا أوافق	4	4	4	12
لا أوافق بشدة	4	4	4	12
الإجمالي	417	417	417	1251

5: 57.7% - 4: 39.3% - 3: 1% - 2: 1% - 1: 1%

بلغت نسبة النتائج الإيجابية المؤيدة لهذا المتطلب 97%

Chi-Square Test Frequencies

VAR00001

	Observed N	Expected N	Residual
1.00	12	250.2	-238.2
2.00	12	250.2	-238.2
3.00	12	250.2	-238.2
4.00	493	250.2	242.8
5.00	722	250.2	471.8
Total	1251		

Test Statistics

	VAR00001
Chi-Square	1805.615 ^a
df	4
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 250.2.

يرتبط استخدام F.A بتوافر التنظيم الجيد وأنظمة رقابة داخلية متطورة لأن اختبار كاي مربع الخاص بدراسة الاستقلال بين ظاهرتين بين أن قيمة كاي مربع المحسوبة البالغة 1805.6 أكبر من قيمة كاي مربع النظرية البالغة 9.49 عند مستوى دلالة 5% وعدد درجات حرية يساوي 4 درجات.

المقوم الرابع (المتغير المستقل الرابع): وجود مهنة متطورة للمحاسبة والمراجعة

الأسئلة: 1 + 4 + 8

الجدول رقم 15: أسئلة الاستبيان المتعلقة بالمقوم الرابع لاستخدام F.A

المتغيرات (درجة التأييد)	السؤال الأول	السؤال الرابع	السؤال الثامن	الإجمالي
أوافق بشدة	321	263	234	818
أوافق	63	142	171	376
محايد	4	4	4	12
لا أوافق	8	4	4	16
لا أوافق بشدة	21	4	4	29
الإجمالي	417	417	417	1251

5: 65.4% - 4: 30% - 3: 1% - 2: 1.3% - 1: 2.3%

بلغت نسبة النتائج الإيجابية المؤيدة لهذا المتطلب 95.44%

Chi-Square Test Frequencies

VAR00001

	Observed N	Expected N	Residual
1.00	29	250.2	-221.2
2.00	16	250.2	-234.2
3.00	12	250.2	-238.2
4.00	376	250.2	125.8
5.00	818	250.2	567.8
Total	1251		

Test Statistics

	VAR00001
Chi-Square	1993.369 ^a
df	4
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 250.2.

يرتبط استخدام F.A بوجود مهنة متطورة للمحاسبة والمراجعة لأن اختبار كاي مربع الخاص بدراسة الاستقلال بين ظاهرتين بين أن قيمة كاي مربع المحسوبة البالغة 1993.3 أكبر من قيمة كاي مربع النظرية البالغة 9.49 عند مستوى دلالة 5% وعدد درجات حرية يساوي 4 درجات.

خلاصة اختباري ألفا كرونباخ وكاي مربع:

بعد أن تحقق اختبار ألفا كرونباخ من صدق وثبات مجموعات أسئلة الاستبانة، وأثبت صلاحية الاستبانة للتطبيق على العينة. أثبت اختبار كاي مربع أن نتائج استطلاع آراء الجهات المذكورة سابقاً، تتوافق مع نتائج التحليل الذي قامت به الباحثة، لتحديد المتطلبات العامة لاستخدام F.A في أي بلد من بلدان العالم (ومنها سورية).

خلاصة الفصل الثاني

بيّن الفصل الثاني أن المقومات التي لا بد من وجودها للتمكن من استخدام F.A هي: توافر التأهيل العلمي والعملية وانتشار ثقافة المعرفة، توافر المتطلبات التشريعية والقانونية، توافر التنظيم الجيد وأنظمة رقابة داخلية متطورة يدوية وإلكترونية، وجود مهنة متطورة للمحاسبة والمراجعة. هذه المقومات يجب أن تكون متوافرة في بيئة العمل السورية، وفي حال عدم توافرها يجب السعي مستقبلاً لتوفيرها، لأن تلك المقومات هي متطلبات أساسية لتطبيق F.A.

لمعرفة مدى توافر مقومات استخدام F.A، وبالتالي إمكانية استخدامها في سورية تم جمع المعلومات اللازمة عن توافر هذه المقومات ومطابقتها مع تلك الواجب توافرها كما ظهرت في الفصل الثاني، وهذا ما يعرضه الفصل الثالث.

هذا الفصل يحاول عرض واقع المقومات الأربعة المذكورة في سورية لمعرفة مدى توافر كل مقوم من المقومات الأربعة لغرض استخدام F.A في سورية، وذلك من الناحيتين: النظرية (التشريع) والعملية (التطبيق الفعلي للتشريع)، ثم يقدم الحلول الممكنة كما تراها الباحثة التي يمكن أن تسهم في توفير تلك العوامل.

الفصل الثالث (القسم العملي):

مدى توافر مقومات استخدام F.A في سورية

المبحث الأول:

مدى كفاية التأهيل العلمي والعملي لممارسي مهنة المحاسبة في سورية لاستخدام
المحاسبة القضائية

المبحث الثاني:

مدى توافر البيئة التشريعية الملائمة لاستخدام المحاسبة القضائية

المبحث الثالث:

قدرة أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت السورية على الحد من الاحتيال المالي

المبحث الرابع:

مدى ملائمة مستوى تطور مهنة المراجعة في سورية لتطبيق المحاسبة
القضائية

المبحث الأول:

مدى كفاية التأهيل العلمي والعملية لممارسي مهنة المحاسبة في سورية لاستخدام المحاسبة القضائية

يكشف هذا المبحث واقع التأهيل العلمي والعملية الذي يتلقاه المحاسبون الممارسون، والذي يُمكن، في حال كفايته، أن يؤهلهم للحصول على إجازة محاسب قضائي مستقبلاً عند تأسيس هذه المهنة. لهذا فقد تم الرجوع إلى محتويات الخطط الدراسية لتخصص المحاسبة في الجامعات السورية ومقارنتها بمثيلاتها في الدول التي كانت سباقة في تأسيس مجال معرفي تخصصي ومهنة يمارسها متخصصون في هذا المجال، والمقصود هنا المحاسبة القضائية.

إن التمعن في الخطط الدراسية للتعليم المحاسبي في سورية ولل سنوات الدراسية الأربعة (الخطط متاحة في كليات الاقتصاد) يكشف أن المناهج لم يُراعَ في وضعها اعتبارات التأهيل لتخصص المحاسبة القضائية وهي بالتالي لا تقدم للدارس المعارف المتعلقة بالاحتياال المالي وبكيفية مكافحته والتحقيق فيه، خصوصاً تلك المتعلقة بالـ F.A. وبعد مطابقة محتويات خطط تدريس المحاسبة المتعاقبة مع تلك المعمول بها لتدريس F.A. في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي سبق أن وردت في نهاية المبحث الأول من الفصل الثاني، ندرك أن هناك قصوراً في التعليم المحاسبي في الجامعات السورية. هنا يمكن الإشارة إلى بعض المواد الجاري تدريسها في الجامعات الأمريكية لتخصص الـ F.A، والتي لا تحتويها الخطط الدراسية في الجامعات السورية، منها:

- نظرية فحص الاحتياال ومنهجيته
- حوكمة الشركة
- إدارة التحقيقات الداخلية
- تقنيات ضبط الجريمة
- شهادة الخبراء والتقنيات لدى الشاهد الخبير
- مؤشرات الاحتياال ضمن النشاط الاقتصادي وضمن
- البيئية الاقتصادية
- الاحتيال باستخدام الحاسوب والنت
- العناصر القانونية للاحتياال
- تقنيات كشف الأصول المخبأة
- التحقيق في الرشوة والفساد
- قواعد الدليل
- المحاكمة والاستجواب والاستجواب المقابل

والتأهيل العملي ليس أوفر حظاً من التأهيل العلمي. فطالما أن لا وجود لمختصين، خبراء في مجال الاحتياال المالي ومكافحته، ويمتلكون معارف كافية عن تخصص F.A، فإن الفرصة لإقامة دورات تخصصية تدريبية توفر المعارف اللازمة لمحاسبين قانونيين يقدمون الخبرة القضائية للمحاكم عند الحاجة، هي فرصة غير متاحة. والخبرات التي يجري تقديمها في الواقع الراهن هي خبرات شخصية ذاتية الطابع وقد لا تكون كافية ومتكاملة. لذلك هناك شك بمدى صحة محتويات تقارير الخبرة التي يقدمونها للمحاكم. وكما لا توجد دورات تأهيل كذلك لا توجد جهة مهتمة بهذه المسألة كجمعية الـ F. Accountants أو كليات علمية متخصصة، فلم يحدث أن عقدت جهة ما دورة تدريبية حول معارف F.A والاحتياال المالي، وحتى بالاعتماد على خبرات أجنبية لإقامتها. لعل ذلك يعود إلى أن الاحتياال المالي لم ينتشر بشكل واسع في قطاع المال والاعمال في سورية، كما انتشر وتنوع في دول الغرب. كما لم يتجذر ك ممارسة ذائعة الصيت في مجتمع المال والأعمال السوري. غير أن الفرصة لانتشاره وتوسعه بشكل كبير وربما سريع أيضاً باتت مفتوحة أمام انفتاح الاقتصاد السوري على الاستثمارات الأجنبية خاصة غير المباشرة.

بناء على ما سبق يمكن القول أنه لا تتوافر في الوقت الراهن إمكانية استخدام الـ F.A في سورية، لكون واقع التأهيل العلمي والعملي غير متوافر؛ ما يعني أنه يجب في المستقبل خلق واقع جديد يراعي ويؤمن التأهيل المناسب للتمكن من استخدام الـ F.A. خلق هذا الواقع يتطلب تأهيل وتدريب محاسب متخصص يمكنه التعامل مع حالات الاحتيال المالي بكل أشكاله وأنواعه ومظاهره. بذلك يتحول التأهيل العلمي والعملي إلى مطلب أساسي من متطلبات استخدام الـ F.A في سورية.

وحيث أن ضرورات استخدام الـ F.A التي فرضها الاقتصاد العالمي والتطور المذهل في الصناعة المالية والتكنولوجيا، وتقنيات الاحتيال ستحتم في المستقبل القريب على الجامعات السورية تدريس منهاج الـ F.A، يمكن للجامعات السورية الاسترشاد بمحتويات منهاج الـ F.A الواردة في نهاية المبحث الأول من الفصل الثاني لإدخال منهاج الـ F.A ضمن مقرراتها التعليمية حسب المحاور الثلاثة الأساسية المبينة في العمودين الرابع والخامس من الشكل رقم (6)، وبالتالي توفير المتطلب الأول لتطبيق الـ F.A في سورية وهو توافر التأهيل العلمي والعملي.

ومما لا شك فيه أن إدخال منهاج الـ F.A ضمن مقررات الخطط التعليمية سيسهم إلى حد كبير في رفع سوية التعليم العالي في سورية ما يجعله متقارباً مع سوية التعليم العالي في جامعات الدول المتقدمة. غير أن تدريس منهاج الـ F.A يمكن أن يواجه صعوبات يمكن عرض كيفية حلها فيما يلي:

- **بالنسبة لتكاليف تدريس المنهاج** التي يمكن أن تكون مرتفعة، إما أن يتم تمويل تكاليف تبني المنهاج التعليمي الجديد عن طريق المنح والهبات التي تمنحها الهيئات الإشرافية والتنظيمية الدولية أو المؤسسات الأكاديمية الدولية، أو أن يتم استغلال النقود التي رُصدت لبند معين ولم يتم استخدامها لما رصدت له (لسبب ما)، أو أن يتم رصد اعتمادات لها في المستقبل من موازنة الدولة المخصصة لقطاع التعليم العالي.

- **بالنسبة لآلية تحقيق أهداف البرنامج التعليمي**، يمكن أن يتم إدخال المواد التعليمية لمنهاج الـ F.A ضمن المقررات الحالية التي يتم تدريسها لبرامج الـ MBA الأمر الذي يساهم في تحسين نوعية هذه الدرجة العلمية، إضافة لذلك يمكن تجميع عدة مقررات في الاحتيال و الـ F.A لتمثل اختصاصاً أكاديمياً ثانوياً بالشكل الذي يحسن معه من الاختيارات المتاحة لطلاب الماجستير MBA.

- **بالنسبة لخبرة المدرس ولتطوير المهارات لدى طاقم الكلية التعليمي**: سيكون هناك حاجة ماسة للتدريب والمساعدة الفنية المقدمة من الدول الرائدة ومن الهيئات الإشرافية والتنظيمية الدولية في علم الـ F.A، لكن الاستفادة الحقيقية من علم الـ F.A هي برأي الباحثة رهن الاقتناع العام بفوائد ومزايا هذا العلم في مكافحة الجرائم المالية وفي تعزيز الشفافية في عملية التقرير المالي، ولا تتأتى تلك الفائدة عن طريق الإلزام القانوني للشركات العامة وشركات المراجعة لاستخدام وتطبيق هذا العلم.

- **بالنسبة لتقييم أهداف البرنامج**، يتوجب على الكلية المختصة تطوير "أدوات تقييم" لتحديد مدى حصول الطلاب على المعرفة والمهارات والقدرات الضرورية لممارسة مهنة الـ F.A، ويمكن استخدام عدة آليات وتقنيات لتقييم البرامج والمناهج التعليمية:

- قدرة الطلاب على الفوز بوظيفة في F.A والحفاظ عليها
- رصد وتقييم خبراء F.A لـ:
 1. التقارير المكتوبة والشفهية
 2. المحاكمات الصورية
 3. المسائل العملية داخل الصف
- المشاريع
- الامتحانات
- أو اعتماد أي آليات أخرى فعالة يرتئها المشرفون الأكاديميون المؤهلون تأهيلاً عالياً في هذا المجال تناسب الوضع الأكاديمي في سورية

استناداً إلى ما ورد في هذا المبحث من الفصل الثالث والذي كان الهدف منه معرفة مدى كفاية التأهيل العلمي والعملية لممارسي مهنة المحاسبة في سورية لاستخدام F.A، وكيفية توافر هذا المقوم في حال غيابه (وهو المقوم الأول من مقومات استخدام F.A)، فقد توصل المبحث إلى نتيجة مفادها عدم كفاية ذلك التأهيل وبالتالي عدم توافر ذلك المقوم في سورية، وبالتالي ضعف إمكانية استخدام F.A في سورية في الوقت الراهن.

المبحث الثاني:

مدى توافر البيئة التشريعية الملائمة لاستخدام المحاسبة القضائية

كشف الفصل الثاني أهمية توافر التشريعات القانونية التي تحد من الاحتيال المالي، والتي تمكّن من استخدام F.A. فهذه التشريعات تمثل واحداً من مقومات استخدام معارف F.A للحد من الاحتيال المالي، سواء استخدمت هذه المعارف من قبل مراجع حسابات خارجي عند تقديم خدمات إضافية للمحاكم، أم مورست من خلال محاسبين قضائيين مجازين. ففي الحاليين لا بد من وجود تشريعات، لا شك في أنها ستكون أكثر دقة وتفصيلاً عند تأسيس مهنة مستقلة لـ F.A. يسعى هذا المبحث من هذا الفصل، إلى كشف واقع التشريعات السورية التي تختص بالجرائم المالية ومكافحتها، وتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، للوقوف على مدى كفايتها لاستخدام F.A، ثم لمطابقتها مع التشريعات الواجب توافرها لاستخدام F.A، والتي عُرِضت في الفصل الثاني، وذلك لغرض الحكم على مدى كفاية التشريعات السورية الحالية وعرض التطوير اللازم والضروري لها للتمكن من استخدام الـ F.A.

بدايةً لا بد من الإشارة إلى أن تعديلات قانونية حصلت في الآونة الأخيرة، ألغت محاكم الأمن الاقتصادي وأنشأت محاكم النيابة المالية العامة. فمع صدور المرسوم التشريعي رقم/16/ لعام 2004 بشأن إلغاء محاكم الأمن الاقتصادية، أصبحت محاكم الجنايات هي المختصة في النظر في النظر في الجرائم الجنائية المنصوص عليها في قانون العقوبات الاقتصادية رقم /37/ لعام /1966/ وتعديلاته وجرائم التهريب المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم /13/ لعام /1974/ وتعديلاته. وأصبحت محاكم بداية الجزاء هي المختصة في النظر بالجرائم الجنحية المنصوص عليها في قانون العقوبات الاقتصادية رقم /37/ لعام /1966/ وتعديلاته.

ومع صدور المرسوم الخاص بإنشاء محاكم النيابة المالية العامة، أحدثت، بموجبه، نيابة مالية عامة مختصة بالنظر في الجرائم المتعلقة بالأموال العامة تمارس سائر الصلاحيات المخولة للنيابة العامة. كما أحدثت دوائر تحقيق مالية تختص بالتحقيق في الجرائم المتعلقة بالأموال العامة تمارس سائر الصلاحيات المخولة لدوائر التحقيق.

القوانين السورية ذات الصلة بالاحتيال المالي مقارنةً بالمتطلبات التشريعية اللازمة لاستخدام

F.A (كما وردت في بنود SOX ¹)

قانون العقوبات السوري:

تناول هذا القانون الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة (في الفصل الأول من الباب الثالث)، حيث جرم فعل الرشوة وصرف النفوذ وفعل الاختلاس واستثمار الوظيفة وإساءة استعمال السلطة والإخلال بواجبات الوظيفة، وحدد العقوبات المناسبة لكل جريمة.

¹ بنود قانون SOX المشار إليها بالأحرف الأبجدية باللغة الإنكليزية في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

وتناول القانون جريمة تزوير (في الفصل الثاني من الباب الخامس)، فجرم تزوير السجلات والبيانات الرسمية والمصدقات الكاذبة وتزوير الأوراق الخاصة، وحدد عقوبات هذه الجرائم.

وتناول قانون العقوبات جريمة أخذ مال الغير (في الفصل الأول من الباب الحادي عشر)، حيث جرم فعل السرقة ونص على العقوبات المفروضة على ارتكاب تلك الجريمة. كما تناول جريمة الاحتيال وسائر ضروب الغش (في الفصل الثاني من الباب الحادي عشر) وجريمة إساءة الائتمان والاختلاس (في الفصل الثالث من الباب الحادي عشر)، ونص على العقوبات المفروضة على ارتكاب تلك الجرائم.

تناول المشرع السوري الإفلاس الاحتيالي في: المواد 678 - 681 من قانون العقوبات، وفي المواد 79-82 من قانون التجارة رقم 33 لعام 2007. من الجدير ذكره أن قانون SOX تناول الإفلاس الاحتيالي في القسم الثامن منه (O).

وحيث أن القسم الثامن من قانون SOX نص على السجن لمدة تصل إلى عشرين عاماً، وفرض غرامات على أي فرد يقوم بتبديل أو تخريب أو تشويه أو إخفاء أو تغطية أو تزييف أو إدراج قيد وهمي في أي سجل أو وثيقة أو غرض مادي بنية إعاقة أو وقف أو منع أو التأثير على أي تحقيق تديره أي وكالة تابعة للحكومة الأمريكية (P)، نرى أن المشرع السوري قد تناول تلك القضايا إلى حد ما في المواد 350 - 445 - 450 - 451 من قانون العقوبات، ولكن الفعل هنا بنية إيقاع السلطة في الغلط. لذا يتوجب هنا تطوير التشريعات السورية ليتم فرض العقوبات على تلك الأفعال تحت أي نية كانت.

وحيث أن القسم الثامن من قانون SOX يفرض عقوبة الغرامة أو السجن لمدة أقصاها 25 سنة على فعل الاحتيال على مساهمي الشركات المطروحة أسهمها للعموم (R)، فإننا نرى مقابلاً لذلك في التشريع السوري في المادة 671 من قانون العقوبات.

وحيث أن القسم الحادي عشر من قانون SOX تناول احتيال الشركات والمحاسبة عنه، وفرض عقوبة (قد تصل إلى 20 سنة) على أي شخص يقوم بتبديل أو تخريب أو تشويه أو إخفاء السجلات أو الوثائق أو أي غرض آخر أو يقوم بإعاقة إجراءات قضائية رسمية (S)، فإننا نرى مقابلاً لذلك في المادة 350 من قانون العقوبات.

قانون العقوبات الاقتصادية رقم 3/ لعام 2013:

تناول القانون الجرائم الاقتصادية فحدها وحدد عقوبات مرتكبيها، جرم القانون قيام الفرد بتعيين أو ترفيع موظف خلافاً لأحكام القوانين بقصد جلب المنفعة لنفسه (المادة السادسة من الفصل الثاني)، كما جرم اختلاس الأموال العامة (المادة الثامنة من الفصل الثاني) وإبرام عقود بصورة مخالفة للقوانين (المادة العاشرة من الفصل الثاني)

جرم القانون أيضاً الغش في الإنتاج أو الصادرات أو الواردات (المادة الثالثة عشر من الفصل الثاني)، ورشوة الموظف العام (المواد 14 و 15 من الفصل الثاني)، والغش الذي يقوم به الموظف عند بيع أو شراء أو إدارة أموال الدولة (المادة السادسة عشر من الفصل الثاني)، والغش الذي يقوم به في عقود المناقصات وعند إفشائه للمعلومات (المواد 17 و 18 من الفصل

(الثاني)، كما جرم تلاعب الموظف العام بتوزيع السلع للمواطنين (المادة التاسعة عشر من الفصل الثاني). وقد نص على العقوبات المفروضة على ارتكاب تلك الجرائم.

قانون سوق الأوراق المالية لعام 2006:

تنص المادة 72 من هذا القانون على وجوب قيام الجهة المصدرة للأوراق المالية بإبلاغ الهيئة والسوق خطياً عند علمها بحدوث تطورات جوهرية قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها. وتبين المادة 74 منه حق الهيئة في إجراء أي تحقيق أو تفتيش أو تدقيق لتحديد ما إذا كانت أي جهة أو أي شخص قد ارتكب مخالفة أو اتخذ إجراءات تحضيرية تؤدي إلى ارتكاب مخالفة لأي من أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه. وتحدد المادة 75 منه العقوبات المطبقة على أي مخالفة لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

أما المادة 77 منه فتبين حق المدير التنفيذي للسوق في تشكيل لجنة للتحقيق في المخالفات المنسوبة للعضو أو لأي من الأشخاص المرتبطين به على صعيد ممارستهم لأعمالهم في السوق. أما المادة 78 منه فتبين العقوبات التأديبية التي يحق لمجلس إدارة الشركة المساهمة العضو فرضها (بعد إعلام الهيئة) إذا تبين بأن العضو أو أحد الأشخاص المرتبطين به قد خالف الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن السوق.

أما الفقرة د من المادة 58 من قانون سوق الأوراق المالية والتي توجب المراجع بإبلاغ المساهمين بأية أمور ذات أهمية مثل مدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة فإنها تقابل نوعاً ما الإلزام الذي وضعه قانون SOX في القسم الأول منه على المراجع بضرورة أن يتضمن تقريره وصفاً لأي نقطة ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية أو لأي عدم امتثال له (D)، هذا أمر جيد ويبحث على التفاوض، لكن العبرة تكمن في التطبيق الفعلي لذلك على أرض الواقع العملي وهو ما سيتم اختباره في المبحث الرابع من هذا الفصل.

كما تناول قانون سوق الأوراق المالية إلى حد ما قضية إلزام المراجع/شركة المراجعة برفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة لدى العميل، وهو الأمر الذي يمثل أحد متطلبات القسم الثاني من قانون SOX (H)، وذلك في الفقرة هـ من المادة 58 منه "على مراجعي حسابات الشركة الخارجيين الإبلاغ عن المخالفات المكتشفة أو المشكوك فيها لمجلس الإدارة وفي حالة كون المخالفة جسيمة يتعين تزويد الجهة الرقابية بنسخة من التقرير المعد لذلك"، إن لجنة المراجعة تتبع لمجلس الإدارة، لكن الإلزام هنا فقط للإبلاغ عن اكتشاف مخالفة أو الاشتباه بها، الأمر الذي يتوجب تعديله ليتحول من رفع إبلاغ إلى الإدارة عند اكتشاف مخالفة إلى رفع تقرير المراجعة وبشكل دائم إلى لجنة المراجعة لدى العميل.

إن المادة 57 من قانون سوق الأوراق المالية "يتعين أن يشكل مجلس إدارة الشركة المساهمة العضو، لجنة للتدقيق وفق الضوابط التالية: " تقابل القسم الثالث من قانون SOX الذي يلزم كل شركة (مصدر issuer) بتمويل لجنة تدقيق تتمتع بصلاحيات ومسؤوليات معينة متعددة منها استئجار خدمات المراجع الخارجي ودفع أتعابه والإشراف والرقابة العامة على عمله، وإدارة

الشكاوى الداخلية المتعلقة بالرقابة الداخلية ومسائل المحاسبة، كما يلزم أن يتمتع أعضاء لجنة التدقيق بالاستقلالية (I)، وهو أمر جودته مرهونة بالتطبيق الفعلي له على أرض الواقع العملي.

تناول قانون سوق الأوراق المالية في المادة 59 منه إلى حد ما أحد مستلزمات القسم الثالث من قانون SOX، الذي حملَ CEO و CFO مسؤولية تصميم نظام رقابة داخلية وتقييم ذلك النظام خلال 90 يوماً قبل كل عملية إعداد تقرير مالي ورفع تقرير بذلك إلى المراجع الخارجي (J)، حيث نصت المادة 59 من قانون السوق على أنه يتعين على مجلس إدارة الشركة العضو مراجعة مدى فاعلية وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة لمرة واحدة في العام على الأقل، والتأكيد على ذلك في تقريره الموجه إلى المساهمين، هنا يجب أن يُضاف إلى تلك التشريعات مسؤولية CEO و CFO عن تصميم وتقييم نظام الرقابة الداخلية لمنشأتهم.

فرض القسم الرابع من قانون SOX بأن يشمل التقرير السنوي بياناً بمسؤولية الإدارة عن تأسيس نظام الرقابة الداخلية لديها والحفاظ عليه وتقييمه (L). هذا الأمر محقق في التشريع السوري فالمادة 59 من قانون سوق الأوراق المالية نصت على التالي: "يتعين على مجلس إدارة الشركة العضو، مراجعة مدى فاعلية وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة لمرة واحدة في العام على الأقل، على أن يتم التأكيد في تقريره الموجه إلى المساهمين بأنه تم عمل هذا الإجراء".

نص قانون سوق الأوراق المالية في الفقرة ب من المادة 73 منه على أن الهيئة لا تتحمل أي مسؤولية عن عدم تضمين نشرات الإصدار والتقارير الدورية والإعلانات أو الوثائق المودعة لدى الهيئة من قبل أي طرف لأي معلومات أو بيانات مهمة، أو عن احتوائها على معلومات أو بيانات مضللة. والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا: كيف يمكن أن تتمتع هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية بكافة الموارد والصلاحيات اللازمة لأداء عملها المكلف به بموجب القانون في الوقت الذي أعفاها فيه القانون نفسه من تحمل أي مسؤولية أو عبء أو تقصير أو خطأ ناجم عن ممارستها لعملها الذي كلفها به القانون؟ ألا يقضي المنطق بترافق السلطات والصلاحيات مع المسؤوليات؟ وبناء عليه: من هي الجهة التي عليها تحمل هذا العبء؟

كما ورد في: قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 22/ لعام 2005 في المادة 14 (الموارد المالية للهيئة والبدلات والعمولات التي تتقاضاها الهيئة)، والمادة 16 (حق الهيئة في إجراء أي تحقيق أو تفتيش أو تدقيق)، وفي المادة 6/ب من قانون الهيئة المعدل بموجب المرسوم التشريعي رقم 50 لعام 2009 (العقوبات والغرامات المفروضة قانوناً على كل من ارتكب المخالفات المنصوص عليها في الفقرة أ من المادة 6 من هذا المرسوم)، يلاحظ أن لها مقابلاً في القسمين السادس والسابع من قانون SOX، اللذين تناولا مصادر تمويل عملية الإشراف والرقابة التي تمارسها SEC، والسلطات القانونية لـ SEC والعقوبات التي تطال كل محتال في مجال الأسواق والأوراق المالية (N).

القسم الثامن من قانون SOX الذي يضع عقوبات وغرامات وديون مدنية محددة غير قابلة للتبرئة على خرق القوانين الفيدرالية وقوانين الولاية المتعلقة بالاحتيايل في الأوراق المالية (Q)، ورد مقابله في المادة 5 من قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، المعدل بموجب المرسوم التشريعي رقم 50 لعام 2009.

القسم الثامن من قانون SOX يفرض عقوبة الغرامة أو السجن لمدة أقصاها 25 سنة على فعل الاحتيايل على مساهمي الشركات المطروحة أسهمها للعموم (R)، يقابله في التشريع السوري

البند ب من المادة 6 من قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية المعدل بموجب المرسوم التشريعي رقم 50 لعام 2009.

والقسم الحادي عشر من قانون SOX، الذي جرّم فعل تقديم معلومات مزيفة ومضللة في أي طلب أو تقرير أو وثيقة أو مستند يُطلب بموجب القانون رفعها إلى SEC في حال وجود علم بذلك ونية القصد (T)، تقابله الفقرات 1-2-3-4-5-9 من البند أ من المادة 6 من قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية المعدل بموجب المرسوم التشريعي رقم 50 لعام 2009، إضافة إلى البنود ب- ت من المادة 6.

نظام إصدار وطرح الأوراق المالية لعام 2006:

بين نظام إصدار وطرح الأوراق المالية في الفقرة أ من المادة 15 منه مخالفات نظام إصدار وطرح الأوراق المالية والعقوبات المفروضة عليها.

قانون الشركات رقم 29 لعام 2011:

تناولت المادة /145/ من هذا القانون صلاحيات مجلس الإدارة. وتناول البند الرابع من المادة /147/ من القانون عدم جواز قيام أي عضو في مجلس الإدارة بتولي أي وظيفة ذات أجر أو تعويض في الشركة. المادة /150/ من القانون حددت واجبات مجلس الإدارة بدءاً من وضع الأنظمة الداخلية للشركة إلى اعتماد سياسة الإفصاح الخاصة بالشركة، وصولاً إلى إعداد الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية.

وتناولت المادة /151/ عدم جواز منح تسهيلات من أي نوع إلى أي من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو إلى رئيس المديرين التنفيذيين أو إلى أقربائهم حتى الدرجة الرابعة. وحددت المادة /152/ المحظورات على أعضاء مجلس الإدارة، ومنها: عدم جواز قيام أي من أعضاء مجلس الإدارة بعمليات تهدف إلى التلاعب في أسعار أسهم الشركة في أسواق الأوراق المالية، أو شراء وبيع الأسهم استناداً لمعلومات غير متاحة للعامة أو نقل هذه المعلومات لأي شخص آخر، أو إفشاء أي معلومة سرية تتعلق بالشركة إلى أي مساهم فيها.

وقد تناولت المواد من /153/ حتى 195 مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة وشروط تعيين مفتشي الحسابات، مهمة مفتش الحسابات، واجبات المفتش وحق مفتش الحسابات في دعوة الهيئة العامة للانعقاد، مسؤولية مفتش الحسابات والمعايير المحاسبية، حيث يجب على الشركة تنظيم حساباتها ومراجعتها وحفظ سجلاتها ودفاتها وفق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية. المادة /203/ من القانون اختصت بالعقوبات المفروضة في الحالات التالية:

- تنظيم ميزانية الشركة وحسابات أرباحها وخسائرهما بصورة غير مطابقة للواقع
- كتم معلومات يوجب القانون ذكرها بقصد إخفاء حالة الشركة الحقيقية عن ذوي العلاقة
- توزيع أرباح صورية أو غير مطابقة لحالة الشركة الحقيقية
- نشر وقائع كاذبة لحمل الجمهور على الاكتتاب بالأسهم أو بأسناد القرض
- تقدير قيمة المقدمات العينية استناداً إلى أسس غير صحيحة
- تقديم معلومات غير صحيحة في تصريحه المقدم استناداً لأحكام هذا القانون سواء أكان عضو مجلس إدارة أو مدير أو مفتش حسابات

- ارتكاب أحد المحظورات المذكورة في المادة 152 من هذا القانون سواء أكان عضو مجلس إدارة أو مدير أو مفتش حسابات

أما المادة/225/ فقد تناولت رقابة الوزارة حيث يحق لوزارة الاقتصاد والتجارة أن تراقب الشركات المساهمة والقبضة والمحدودة المسؤولية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون والنظام الأساسي لهذه الشركات، كما يحق لها أن تبلغ النيابة العامة عن كل مخالفة تشكل جرمًا لملاحقة المسؤولين قضائيًا.

تناول قانون الشركات في البند الثاني من المادة /150/ منه أحد واجبات مجلس الإدارة المتمثلة في وضع الأنظمة الداخلية للشركة لتنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية، وحيث أن القسم الثالث من قانون SOX حَمَلَ CEO وCFO مسؤولية تصميم نظام رقابة داخلية وتقييم ذلك النظام خلال 90 يوماً قبل كل عملية إعداد تقرير مالي ورفع تقرير بذلك إلى المراجع الخارجي(J)، فإنه يجب استكمال تلك التشريعات وجعل CEO وCFO مسؤولين عن تصميم وتقييم نظام الرقابة الداخلية لمنشأتهم.

قضت المادة /151/ من قانون الشركات على عدم جواز منح تسهيلات من أي نوع إلى أي من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو رئيس المديرين التنفيذيين أو لأقربائهم حتى الدرجة الرابعة. وهي بذلك تحقق أحد متطلبات القسم الرابع من قانون SOX وهو منع القروض الشخصية للمدراء والمدراء التنفيذيين، تعود الباحثة لتؤكد على أن جودة هذا الأمر مرهونة بالتطبيق الفعلي له على أرض الواقع العملي.

إن القسم الثامن من قانون SOX يفرض عقوبة الغرامة أو السجن لمدة أقصاها 25 سنة على فعل الاحتيال على مساهمي الشركات المطروحة أسهمها للعموم (R)، يقابل هذا القسم في التشريع السوري المادة /203/ من قانون الشركات لعام 2011.

قانون قمع التهريب الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 13 تاريخ 1974/2/15

نص هذا القانون في المادة الرابعة منه على أنه إذا كانت البضاعة موضوع التهريب أو الشروع بالتهريب من المواد المخدرة فإنه يحكم بالأشغال الشاقة من خمس سنوات إلى عشرين سنة وبغرامة لا تقل عن ستة أمثال قيمة المواد المخدرة ولا تزيد عن عشر أمثالها إن لم يقع الفعل تحت طائلة قانون يقضي بعقوبة أشد. وعلى أن تضاعف العقوبة إذا كان الفاعل من العاملين في الدولة وارتكب الفعل الجرمي مستغلاً وظيفته.

كما نص هذا القانون في المادة العاشرة منه على إحداث غرف جنائية ودوائر تحقيق متخصصة للنظر في الجرائم المعاقب عليها في هذا المرسوم التشريعي وذلك بقرار من وزير العدل. ولم يحدد القانون نوع ومستوى تأهيل العاملين في غرف ودوائر التحقيق وخبراتهم العملية.

قانون مكافحة التهريب الضريبي رقم 25 للعام 2003:

حدد القانون مهام وصلاحيات مديرية الاستعلام الضريبي (المادة 3) المتمثلة في مكافحة التهريب الضريبي عن طريق استقصاء المعلومات الموثقة عن الأوضاع المالية للمكلفين وجمع البيانات عن مطارح الضرائب والرسوم وضبط حالات التهريب منها والتحقيق في الشكاوى والإبانات

المتعلقة بالتهرب الضريبي وتحري أبرز طرق التهرب الضريبي ومعالجتها مع الجهات المختصة. ومنح العاملين في مجال الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي حق الاطلاع على كل ما له علاقة بالتكليف بالضرائب والرسوم، وإلزام جهات القطاع العام والتعاوني والمشتراك بتقديم كافة البيانات والمعلومات والوثائق المطلوبة من قبلهم (المادة 6)

وقد حدد القانون في المادة 8 عقوبات التهرب الضريبي (الحبس مدة شهر وغرامة قدرها 200 بالمائة من الضريبة أو الرسم السنوي عن سنة واحدة عن التكليف أو جزء التكليف محل التهرب حسب الحال وتضاعف العقوبة في حال التكرار). ولم يعط القانون حصانة للعاملين في مجال الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي الذين يثبت استثمارهم أسرار نتائج أعمالهم لمنفعتهم أو منفعة غيرهم، حيث يحالوا إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية والتأديبية بحقهم (المادة 10).

قانون التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية: المرسوم التشريعي رقم (17) للعام 2012 :

أصدر المشرع السوري قانون التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية: المرسوم التشريعي رقم (17) للعام 2012. حدد فيه عقوبة الدخول غير المشروع إلى منظومة معلوماتية بدون صلاحية، أو نسخ البيانات أو إلغائها أو تغييرها أو تشويهها أو تزيفها أو استخدامها أو إفشائها، وعقوبة شغل اسم موقع إلكتروني من دون علم صاحبه، وعقوبة إعاقة الوصول إلى الخدمات أو البرامج أو المواقع الإلكترونية أو مصادر البيانات أو المعلومات عليها، وعقوبة اعتراض المعلومات والخداع للحصول على معلومات شخصية بغية استغلالها لأغراض إجرامية، وكذلك عقوبة تصميم البرمجيات الخبيثة واستخدامها، وعقوبة الاحتيال عن طريق الشبكة، وشدت العقوبة إذا وقعت الجريمة على ثلاثة أشخاص فأكثر أو إذا تجاوز مبلغ الضرر مليون ليرة سورية أو إذا وقع الاحتيال على مصرف أو مؤسسة مالية. كما حدد عقوبة سرقة أرقام بطاقات الدفع أو تزويرها أو استعمال بطاقات دفع مزورة أو مسروقة (انظر المواد من 15 - 22)

وقد تم بموجب هذا القانون تأسيس جهاز للتحقيق في وزارة الداخلية (المادة 24) فأحدث الضابطة العدلية المختصة باستقصاء الجرائم المعلوماتية وجمع أدلتها الرقمية والقبض على فاعليها وإحالتهم إلى المحاكم

تناول القانون أيضاً مسألة التقصي الإلكتروني والتفتيش والضبط الذي تقوم به الضابطة العدلية (المادة 26). وتطبيق القوانين الجزائية (المادة 28)؛ فضاعف الحد الأدنى للعقوبة المقررة لأي من الجرائم المنصوص عليها في القوانين الجزائية النافذة إذا ارتكبت الجريمة باستخدام الشبكة أو وقعت على الشبكة أو إذا وقعت الجريمة على جهاز أو منظومة معلوماتية بقصد التأثير على عملها أو على المعلومات المخزنة فيها. الجدير بالذكر هنا أن المادة (34) نصت على مصادرة كل الوسائل المستخدمة في ارتكاب أي من الجرائم السابقة الذكر إضافة إلى الحكم بوقف أو إغلاق الموقع الإلكتروني المستخدم في ارتكاب أي من تلك الجرائم.

قانون الجهاز المركزي للرقابة المالية (الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 64 للعام 2003):

محتوى هذا القانون يتناوله بالتفصيل المبحث الثالث من هذا الفصل الذي يختص بالرقابة، أما هنا فإن التركيز سيكون على بنية القانون وأحكام مواده من ناحية ارتباطها بالاحتيايل المالي.

حدد القانون في المادة الرابعة منه نوع الرقابة التي يمارسها الجهاز، وأوجب عليه فحص سجلات ودفاتر ومستندات التحصيل والصرف وكشف حوادث الاختلاس والإهمال والمخالفات المالية والتحقيق بها وبحث بواعثها وأنظمة العمل التي أدت إلى حدوثها واقتراح وسائل علاجها. كما حدد في المادة 23 منه مهام الجهاز المتمثلة في التحقيق في المخالفات المالية والإدارية والاقتصادية والجزائية التي ينجم عنها آثار مالية والمكتشفة من قبله أثناء قيامه بأعمال رقابته أو المحالة إليه، وإذا أسفر التحقيق عن وجود جرم جزائي يحيل رئيس الجهاز نتائج التحقيق مع الأوراق المثبتة إلى القضاء المختص، أما المخالفات المتعلقة بأصحاب المناصب فيتم رفعها إلى رئيس مجلس الوزراء.

وقد أعطى القانون الجهاز، في المادة 24 منه الحق في اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لتحري المخالفات والكشف عنها والاستماع إلى الشهود والتحقيق مع العاملين وغير العاملين وكف يدهم عن العمل والحجز على الأموال بغية المحافظة على الأموال العامة واسترداد الأموال الضائعة. وحدد القانون في المادة 28 منه المخالفات المالية التي تستوجب التحقيق والمساءلة من قبل الجهاز منها:

- مخالفة القوانين والأنظمة المالية وتجاوز الاعتماد وعدم قانونية الصرف بالنسبة للموازنة العامة والموازنات العائدة للجهات الخاضعة لرقابة الجهاز.
- كل إهمال أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو المؤسسات أو الهيئات العامة أو غيرها من الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز أو إلحاق الضرر بالأموال العامة.
- سرقة واختلاس وإساءة الائتمان وكل تبذير في إدارة واستخدام الأموال العامة.

قانون الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش لعام 1981:

هي هيئة رقابية مستقلة، ترتبط برئيس مجلس الوزراء، تهدف إلى تحقيق رقابة فعالة على عمل إدارات الدولة ومؤسساتها المختلفة، من أجل تطوير العمل الإداري وحماية المال العام وتحقيق الفعالية في الإنتاج، ورفع مستوى الكفاءة والأداء، وتسهيل توفير الخدمات للمواطنين (راجع المادة 2 من القانون). بذلك تكون الهيئة جهازاً إدارياً يمارس رقابة إدارية.

المادة 5 من هذا القانون حددت مهام الهيئة وأجهزتها، فهي يجب أن تتحقق من سلامة الإنفاق العام لتجنب هدر وضياع الأموال العامة، وأن تبحث في شكاوى المواطنين، وأن تكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم التي تقع من العاملين في الجهات التابعة لرقابة الهيئة وأن تحقق فيها وتتابعها مسلياً أمام الجهات المختصة، إضافة إلى التحقيق في قضايا الكسب غير المشروع بناء على تكليف من رئيس مجلس الوزراء.

وتتولى (الرقابة الداخلية) التابعة للهيئة التحقيق في المخالفات الإدارية والمسلية وفي شكاوى المواطنين، وتضع يدها على كل ما يتعلق بالجرائم الاقتصادية والمالية وتتحفظ على الوقائع

والأدلة لحين مباشرة الجهات المختصة التحقيق فيها، إضافة إلى أنها تنفذ أعمالاً رقابية وتفتيشية محددة.

صلاحيات محقق الهيئة في استجواب الأشخاص حددتها (المادة 6) من القانون. في حين حددت المادة 16 حق رئيس الهيئة في الطلب من وزارة المالية إلقاء الحجز الاحتياطي على الأموال العائدة للأشخاص الذين ينسب إليهم بموجب تحقيقات أولية أو نهائية اختلاس الأموال العامة. وقد أعطى القانون الحصانة للعاملين في التفتيش جميعاً عدا معاوني المفتشين (المادة 33)

بعد إنجاز كل مهمة رقابية أو تفتيشية أو تحقيقية يعد العامل بالتفتيش تقريراً بنتائج أعماله متضمناً ما يراه من المقترحات والتوصيات بما في ذلك: فرض العقوبات المسلكية الحقيقية، طلب الصرف من الخدمة في الحالات التي تمس النزاهة، طلب تحريك الدعوى العامة في الجرائم التي تطالها قوانين العقوبات فيما يتعلق بالأفعال المرتكبة بسبب الوظيفة، والطلب إلى الجهات الإدارية المعنية اتخاذ صفة الادعاء الشخصي تبعاً لدعوى الحق العام أو إقامة الدعوى المدنية للمطالبة بالحقوق وتعويض الأضرار (المادة 48)، ويُرفع التقرير إلى رئيس مجلس الوزراء إذا تعلق الأمر بالوزراء والمحافظين (المادة 51).

القانون رقم 33 للعام 2009 القاضي بتشكيل مجلس المحاسبة والتدقيق برئاسة السيد وزير المالية:

محتوى هذا القانون يعرض في المبحث الرابع من هذا الفصل كونه يتعلق بتنظيم مهنة مراجعي الحسابات في سورية، أما هنا فسيتم الاهتمام ببنية القانون (أحكامه ومواده) لمقارنتها مع بنود قانون SOX:

إن مجلس المحاسبة والتدقيق المشكل بموجب القانون رقم 33 لعام 2009 يقابل من حيث المبدأ مجلس PCAOB الذي أسسه قانون SOX في القسم الأول منه وأعطاه السلطات التنظيمية (A). حيث تبين المادة 5 من القانون 33 لعام 2009 مسؤوليات ومهام المجلس المتمثلة في وضع السياسات والنظم اللازمة لتحقيق أهدافه، أما المادة 4 منه فتبين أهدافه (الإشراف على مهنة المحاسبة والمراجعة للارتقاء بمستوى أدائها، التأكيد على مستوى جودة ودقة عمل شركات المهنة ومراجعي الحسابات في سورية، الرقابة على الأعمال المحاسبية والمالية تدعيماً للثقة في أنشطة المحاسبة والمراجعة). وترى الباحثة أن مسؤوليات ومهام مجلس المحاسبة والتدقيق في هذا القانون لا تقل في الأهمية عن المسؤوليات الأساسية لـ PCAOB، لكن العبرة طبعاً تكمن دوماً في التطبيق الفعلي لتلك الالتزامات والمسؤوليات المنصوص عليها في القانون على أرض الواقع العملي، وهذا ما سيختبره المبحث الرابع من هذا الفصل.

أما المادة 46 من القانون رقم 33 لعام 2009 والتي تنص على أن المحاسب القانوني يحتفظ بأوراق العمل المذكورة في البند 4 من المادة 43 لمدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ المراجعة، فهي تقابل الإلزام الذي وضعه قانون SOX في القسم الأول منه على المراجعين بضرورة احتفاظهم بأوراق عملهم لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد انتهاء المراجعة (B)، وهذا أمر جيد ويبعث على التفاؤل.

أما الفقرة أ من البند الثالث من المادة 44 من هذا القانون والتي تنص على أن "على مراجع الحسابات في حال تكليفه بمراجعة البيان الضريبي تقييم نظام الرقابة الداخلية وإجراء الاختبارات

المناسبة له بغاية تقييم كفاءته لتحقيق التزام المكلف بالقوانين الضريبية"، تلك المادة تقابل الإلزام الذي وضعه قانون SOX في القسم الأول منه على المراجع بضرورة أن يتضمن تقريره تقييماً لهيكل وإجراءات الرقابة الداخلية لدى العميل (C)، لكن الإلزام هنا فقط عند قيام المراجع بمراجعة البيان الضريبي للمكلف (الذي قد يكون زبون مراجعة أو لا)، الأمر الذي يستدعي تعميم هذا الإلزام ليصبح تقييماً لنظام الرقابة الداخلية لدى العميل بشكل دائم.

أما الفقرة ب من البند الثالث من المادة 44 من هذا القانون والتي تنص على وجوب أن يقوم مراجع الحسابات، في حال تكليفه بمراجعة البيان الضريبي، بلفت نظر المكلف إلى أي خلل في نظام الرقابة الداخلية فيما يخص الضرائب النوعية والرسوم التي تخضع لها منشأة المكلف، فإنها تقابل الإلزام الذي وضعه قانون SOX في القسم الأول منه على المراجع بضرورة أن يتضمن تقريره وصفاً لأي نقطة ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية أو لأي عدم امتثال له (D)، ولكن هذا فقط عند قيام المراجع بمراجعة البيان الضريبي للمكلف، هنا من الضروري تطوير التشريعات بحيث يمكن تعميم (الفكرة) ليقوم بها المراجع في كل الأوقات ولكافة عملائه الأمر الذي يضيق فرص الاحتيال ويساهم بشكل مباشر ونوعي في مكافحة الجرائم المالية في سورية.

بهذا الخصوص يجب ألا ننسى أن البند 18 من المادة 48 من هذا القانون حظر على المحاسب القانوني عدم الإفصاح عن الاختلاسات التي يكتشفها أو التلاعب أو التزوير في حسابات عميله (و التي تنتج بالطبع عن مسببات كثيرة من بينها عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية لدى العميل في مكافحة الاحتيال المالي).

كما تناول القانون رقم 33 لعام 2009 أخلاقيات المهنة واستقلالية شركة المراجعة عن زبونها و الإشراف على عمل المراجعة في المادة 38 منه والبند الخامس من المادة 43 منه وفي المواد: 44 (البند الأول منها والفقرات أ-ب-ج-هـ ط من البند الثالث منها) -47 (الفقرات من أ إلى هـ من البند الأول منها)- 48 (البند الثالث والرابع والخامس منها، والفقرات أ-ب-ج-د من البند السادس منها، والبند 7-8-10-11-12-13-14-15-16-17-18 منها)-87-90 منه، وهذا يقابل الإلزام الذي وضعه قانون SOX في القسم الأول منه على شركات المراجعة بتبني معايير داخلية متعلقة بأخلاقيات المهنة وباستقلالية شركة المراجعة عن زبونها وبالإشراف على عمل المراجعة (E)، وهذا أمر جيد وبيعت على التفاؤل، لكن العبرة طبعاً تكمن دوماً في التطبيق الفعلي لتلك الالتزامات والمسؤوليات المنصوص عليها في القانون على أرض الواقع العملي.

كما نرى أن القانون رقم 33 لعام 2009 في مواد: 38-44 (البند الأول منها والفقرات أ-ب-ج-هـ ط من البند الثالث منها)-48 (البندين السابع والثامن منها) قد تناول إلى حد ما قضية الخدمات التي حظر قانون SOX في القسم الثاني منه (F) على المراجع القيام بها سواء أكانت خدمات مراجعة معينة أو خدمات أخرى لا تتعلق بالمراجعة، وهذا أمر جيد وبيعت على التفاؤل، لكن العبرة طبعاً تكمن دوماً في التطبيق الفعلي لتلك الالتزامات والمسؤوليات المنصوص عليها في القانون على أرض الواقع العملي.

كما أن البند الأول من المادة 51 من القانون رقم 33 لعام 2009 قابل متطلب تدوير شركاء المراجعة كل خمس سنوات على الأكثر، وهو ما ألزم به قانون SOX المراجع في القسم الثاني منه (G)، وهذا أمر جيد.

كما تناول القانون 33 إلى حد ما قضية إلزام المراجع/شركة المراجعة برفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة لدى العميل، وهو الأمر الذي يمثل أحد متطلبات القسم الثاني من قانون SOX (H)، وذلك في البند الثاني من المادة 43 من هذا القانون (القانون 33 لعام 2009): "يجب على المحاسب القانوني عند قيامه بعمله التثبت من أن الدفاتر والسجلات والحسابات التي يقوم بمراجعتها منظمة بصورة أصولية وأن يلفت نظر إدارة الجهة خطياً إلى أي مخالفة تظهر له ويطلب معالجتها وتصويبها"، وفي الفقرة هـ من البند الثالث من المادة 44 منه "على المحاسب القانوني إبلاغ لجنة التدقيق أو الإدارة كتابة أو الإفصاح في حال وجود أي مخالفات للقوانين الضريبية"، لكن الإلزام هنا فقط لإبلاغ الإدارة عند اكتشاف مخالفة ولإبلاغ لجنة التدقيق أو الإدارة عند وجود مخالفات للقوانين الضريبية، الأمر الذي يتوجب تعديله ليتحول من إبلاغ للإدارة عند اكتشاف مخالفة إلى رفع لتقرير المراجعة وبشكل دائم إلى لجنة المراجعة لدى العميل.

تناول القانون 33 في مادته 83 إلى حد ما أحد مستلزمات القسم الثالث من قانون SOX، الذي حَمَلَ CEO وCFO مسؤولية تصميم نظام رقابة داخلية وتقييم ذلك النظام خلال 90 يوماً قبل كل عملية إعداد تقرير مالي ورفع تقرير بذلك إلى المراجع الخارجي (J)، حيث نصت المادة 83 من القانون 33 على أن إدارة الشركة أو المؤسسة مسؤولة عن تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية الخاص بإعداد وعرض البيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية، أي أن المسؤولية هنا تقع على الإدارة وتقتصر على تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية، هنا يجب تطوير التشريعات لتحمل CEO وCFO بالذات مسؤولية تصميم وتقييم نظام الرقابة الداخلية لمنشأتهم.

بناء على مقارنة التشريعات المبينة أعلاه يثور تساؤل حول ما الذي يجب تطويره في التشريعات السورية لتتوافر البيئة التشريعية الملزمة لاستخدام F.A في سورية. هنا ترى الباحثة ما يلي:

بالنسبة لتطوير التشريعات الحالية واستكمال إصدار التشريعات اللازمة:

أ- يجب أن ينص التشريع السوري على تأسيس علم F.A وأن يفرض استخدام خدماته وأن يوفر كافة المقومات اللازمة لاستخدام هذا العلم.

ب- يجب أن يتم أخذ جوهر قانون SOX المبين في المبحث الثاني من الفصل الثاني بعين الاعتبار في مشاريع القوانين المستقبلية الجديدة في سورية وذلك حسب الوارد أدناه:

1- المعايير الملزمة المتعلقة بالمراجعة في سورية:

- يجب أن يقوم شريك مراجعة ثان (إضافة إلى الشريك الأساسي الأول المسؤول عن عملية المراجعة) بفحص تقارير المراجعة والمصادقة عليها.
- يجب النص صراحة على وجوب أن يتضمن تقرير المراجعة تقييماً لنظام الرقابة الداخلية للشركة المدرجة في DSE، وأن يبين التقرير ما إذا كان نظام الرقابة يحتوي على السجلات التي تعكس بشكل دقيق كافة الصفقات وعمليات التخلي عن الأصل، وذلك بشكل دائم وليس فقط عند قيام المراجع الخارجي في سورية بمراجعة البيان الضريبي للشركة

- يجب أن يتضمن تقرير المراجعة مراجعة كافة المقبوضات والمدفوعات لدى الشركة المدرجة في DSE الخاضعة للمراجعة، وأن يبين ما إذا كانت قد تمت بموجب تفويض وموافقة الإدارة ومجلس المديرين لدى تلك الشركة.
- يجب النص صراحة على وجوب أن يتضمن تقرير المراجعة على الدوام وصفاً محدداً لأي ضعف جوهري في الرقابة الداخلية أو لأي عدم امتثال لها.

2- وضع سلسلة قواعد تركز على ضمان استقلالية المراجع في سورية عن الشركة المدرجة في DSE الخاضعة للمراجعة، وجعل الخدمات التي يحظر على المراجع الخارجي في سورية القيام بها مشابهة لتلك المنصوص عليها في قانون SOX مثل:

- القيد المحاسبي أو الخدمات الأخرى المتعلقة بالسجلات المحاسبية أو بالقوائم المالية للزبون الخاضع للمراجعة
 - تصميم وتطبيق نظم المعلومات المالية
 - خدمات التقييم وتقديم الآراء العادلة المحايدة
 - الخدمات الإكتوارية
 - تأجير خدمات التدقيق الداخلي للزبون
 - وظائف الإدارة
 - خدمات الوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية، خدمات خبير الاستثمار، خدمات مصرف الاستثمار
 - الخدمات القانونية وخدمات الخبراء غير ذات الصلة بعملية المراجعة
 - أي خدمة أخرى ينص عليها مجلس المحاسبة والتدقيق وفق القوانين والنظم
- يتوجب إلزام المراجع الخارجي في سورية على أن يرفع تقريره إلى لجنة التدقيق لدى الشركة المدرجة في DSE الخاضعة للمراجعة، كما يتوجب قيام المراجع بالتقرير عن كافة الاتصالات المكتوبة الهامة بينه وبين زبونه إلى لجنة تدقيق الزبون، كما يتوجب على المراجع إعلام لجنة التدقيق بكافة السياسات والإجراءات المحاسبية الهامة موضع الانتقاد التي تم استخدامها والتي تتعلق بعملية المراجعة.

3- فرض مسؤولية على الشركة المدرجة في DSE:

- مسؤولية الشركة عن التقارير المالية التي تصدرها:
- إلزام المدير العام التنفيذي للشركة والمدير المالي (CEO و CFO) بأن يشهدوا على القوائم المالية لشركتهم، عبر رفع تقرير منفصل مع كل مجموعة قوائم مالية سنوية أو ربعية يتم التقرير عنها، حيث يشهدان في هذا التقرير على أنه:
- قام المدير الموقع أدناه بمراجعة التقرير.
- استناداً إلى علم ومعرفة المدير لا يحتوي التقرير على أي تحريف لحقيقة جوهرية ولا يغفل ذكر أي حقيقة هامة مما يجعل القوائم المالية غير مضللة.
- استناداً إلى علم ومعرفة المدير فإن القوائم المالية والمعلومات المالية الأخرى داخل التقرير تعكس بعدالة ومن كافة الأوجه الوضع المالي ونتائج العمليات للشركة عن الفترات المالية المبينة في التقرير.

- تحميل CEO و CFO مسؤولية تصميم نظام الرقابة الداخلية وتقييمه خلال 90 يوماً قبل كل عملية تقرير مالي، والتقرير عن مواطن الضعف والعجز في الرقابة الداخلية إلى المراجع الخارجي، والتقرير عن أي حادثة احتيال وقعت تمت بصلة إلى موظفين لهم دور رئيسي في الرقابة الداخلية للشركة.
- سلوك مدراء الشركة ومحاميها:
لا يسمح لأي مدير أو مسؤول تنفيذي بالتأثير سلباً على شركة المراجعة.
منع المسؤولين التنفيذيين الذين ثبت خرقهم لقوانين الأوراق المالية من العمل كمسؤولين أو كمدرء لدى الشركات المصدرة للأوراق المالية بشكل دائم.
إلزام محامي الشركة بالتقرير عن خرق الشركة لقانون الأوراق المالية أو لأي واجب ائتماني إلى المدير العام التنفيذي للشركة أو إلى مدير محامي الشركة، وفي حالة عدم استجابة أحد هؤلاء واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة، يتوجب على المحامي التقرير عن ذلك إلى لجنة تدقيق الشركة.
- حصول المستثمر على حقه:
السماح لهيئة الأوراق المالية السورية بإعادة توجيه الغرامات والجزاءات المدنية إلى المستثمرين الذين وقعوا ضحية للاحتيال، إضافة إلى السعي للحصول على التعويض من المحكمة بغاية مساعدة هؤلاء المستثمرين.

4- تحسين عملية الإفصاح المالي لدى الشركات المدرجة في DSE عبر فرض إفصاحات مالية محددة:

- الإفصاح عن كافة الصفقات الهامة خارج الميزانية، وعمل تسوية بين القوائم المالية الافتراضية والقوائم المالية الفعلية المعدة وفق المعايير المحاسبية المقبولة عموماً.
- إفصاح الشركات عن تبنيها لقواعد السلوك والأخلاقيات، وعما إذا كانت لجنة التدقيق لديها تتضمن خبير مالي واحد على الأقل، وإلزام هيئة الأوراق المالية السورية بمراجعة الإفصاحات المرحلية للشركات المصدرة، وتحميلها المسؤولية القانونية عن عدم كشف أي تلاعبات ضمن تلك الإفصاحات.

5- المحاسبة عن أنشطة الاحتيال الجنائي واحتيال الشركات المدرجة في DSE عبر النص صراحة على:

- حماية المُبلغ وفرض أحكام السجن القاسية على كل من يعيق العدالة أو يحتال على المساهمين.
- السجن وفرض الغرامة على أي فرد يقوم بتبديل أو تخريب أو تشويه أو إخفاء أو تغطية أو تزيف أو إدراج قيد وهمي في أي سجل أو وثيقة أو غرض مادي بهدف إعاقة أو وقف أو منع أو التأثير على أي تحقيق تديره أي جهة تابعة للحكومة السورية.

6- تعزيز العقوبة على جرائم الياقات البيضاء: اعتبار قيام الموظف المسؤول في الشركات المدرجة في DSE بالشهادة على تقارير مالية غير ممثلة فعلياً لأحكام هذا القانون (التي تحاول الباحثة إيضاح ملامحه العامة) مع توفر علمه وقصده بذلك: اعتبار ذلك جرماً جنائياً.

7- الإقرارات الضريبية لشركات القطاع المالي المدرجة في DSE: استلزام أن يوقع المدير العام التنفيذي CEO على الإقرار الضريبي للشركة.

8- احتيال الشركات المدرجة في DSE والمحاسبة:

- إنشاء بند بحبس أي شخص يقوم بتبديل أو تخريب أو تشويه أو إخفاء السجلات أو الوثائق أو يقوم بإعاقة إجراءات قضائية رسمية.
- زيادة العقوبات المفروضة على خرق قانون سوق دمشق للأوراق المالية ليصل إلى مبالغ عالية ومدد حبس طويلة.

القواعد والنظم والمعايير اللازمة لتطبيق هذا القانون:

إن هذا القانون لا يمثل أكثر من بداية عملية تنظيمية في طور التطور، وبغاية تفعيله يجب أن يقوم مجلس المحاسبة والتدقيق بالإصدار الرسمي لمعايير وأن تصدر هيئة الأوراق المالية السورية القواعد اللازمة لتطبيق أحكامه وبنوده. وتركز معايير مجلس المحاسبة والتدقيق على مسائل المراجعة في حين تركز قواعد هيئة الأوراق المالية السورية على قضايا التقرير المالي والرقابة الداخلية. وبعد النص على هذا القانون في سورية يتوجب أن تستلم جهات معينة ذات صلة واختصاص وأهلية مسؤولية وضع القواعد والمعايير اللازمة لتطبيقه.

جوانب الامتثال الهامة لهذا القانون:

سيغدو مسؤولوا شركات القطاع المالي المدرجة في DSE مسؤولين بشكل شخصي عن الشهادة على نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية، أي أنهم سيتحملون المسؤولية الجنائية عن أفعال موظفيهم حتى لو لم تكن لديهم أدنى فكرة عما قام به هؤلاء الموظفون، ولذلك: عندما يرتكب الموظف في سورية في أي وقت من الأوقات أي نشاط إجرامي متعلق بالشركة فمن الممكن أن يكون هناك مقاضاة جنائية بشكل شخصي لـ CEO و CFO إضافة إلى الادعاء على الشركة (كفرد اعتباري). إضافة لذلك: هناك مسؤولية قانونية كبيرة على CEO و CFO لتأسيس نظام رقابة داخلية في شركات القطاع المالي المدرجة في DSE ومراقبته والتقرير عنه.

خلاصة المبحث الثاني

كشف المبحث الثاني من الفصل الثالث (والذي هدف إلى اختبار مدى توافر البيئة التشريعية الملائمة لاستخدام F.A باعتبارها تمثل المقوم الثاني من مقومات استخدام F.A، وإلى تقديم الحلول الممكنة لتطوير تلك التشريعات)، أن تلك البيئة غير متوافرة بعد، وبالتالي لا يتوافر مقوم المتطلبات التشريعية والقانونية في سورية، وبالتالي لا يوجد إمكانية لاستخدام F.A في سورية في الوقت الراهن. وهذا يعني أنه يجب تجهيز البيئة التشريعية الملائمة طبقاً للاقتراحات المقدمة ليكون من الممكن مستقبلاً استخدام F.A في سورية.

المبحث الثالث:

قدرة أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت السورية على الحد من الاحتيال المالي

يسعى هذا المبحث إلى كشف واقع أنظمة الرقابة الداخلية في شركات القطاع المالي، المدرجة في DSE في سورية، لمعرفة مدى مساهمتها في توفير بيئة مناسبة تمنع أو تحد من مظاهر الاحتيال المالي. ولكونها تسهم بشكل فاعل في حال كانت متطورة في توفير إمكانية لاستخدام F.A في هذه الشركات. لهذا فقد تم مقارنة نماذج الرقابة الداخلية النموذجية الثلاثة (COSO, COBIT, ISO 27002) والتي تؤمن أعلى درجات مكافحة للاحتيال مع أنظمة الرقابة الداخلية لدى شركات القطاع المالي المدرجة في DSE، مع التركيز على الجوانب المعنية بقياس خطر الاحتيال ومدى مكافحة الاحتيال وقوة الرقابة على التقرير المالي، فقط، في شركات القطاع المالي المدرجة في DSE.

لغرض جمع المعلومات عن أنظمة الرقابة الداخلية تم استخدام استبيان جرى توزيعه على كافة الشركات المدرجة في DSE (أي على كامل المجتمع الإحصائي وليس على عينة منه)، وقد بلغ عدد شركات القطاع المالي المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية سبعة عشر شركة، مقسمة إلى مجموعتين: 12 مصرف وخمس شركات تأمين، علماً بأن عناصر كل مجموعة متماثلة في الخصائص ورأس المال إلى حد كبير. جاءت الردود من كامل المجتمع الإحصائي، وليس من بعض الشركات. لهذا لم تكن هناك ضرورة لاستخدام أساليب التحليل الإحصائي خاصة التي تقيس المصادقية لأنه لا يوجد تعميم لنتائج عينة على مجتمع، وتم الاكتفاء بأخذ الوسطي الحسابي للردود التي تلقتها الباحثة من الشركات السبعة عشر.

فيما يلي تقييم لأنظمة الرقابة الداخلية لدى الشركات المدرجة في بورصة دمشق، من ناحية مكافحة الاحتيال المالي، وذلك بناء على المحاور التالية أدناه:

1- تقييم أو قياس خطر الاحتيال: وهو الركن الأول من أركان اختبار قوة الرقابة الداخلية في مكافحة الجرائم المالية، فعندما يكون خطر الاحتيال عالياً لدى الشركة يكون نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الجرائم المالية يعاني من ضعف هام.

تشكل عملية تقييم خطر الاحتيال بداية هامة لعمليات المراجعة المالية، لأنها أساس تقييم المراجع للرقابة الداخلية على عملية التقرير المالي في معرض دراسته واختباره للاحتيال لدى الشركة التي يقوم بمراجعة حساباتها، إضافة إلى أن تقييم خطر الاحتيال يستخدم كأداة لبرنامج مكافحة الاحتيال لدى الشركة، وبالتالي يجب أن تأخذ هذه الخطوة مكانها في البداية بغاية تحديد المخاطر ومواجهة الأهم منها. من حيث المبدأ يمكن تخفيض الخطر إما عبر رقابة داخلية أقوى أو عبر ممارسات وظيفية أفضل أو عبر إدارة أفضل أو عبر مجموع ما سبق، قامت الباحثة بتوزيع الاستبيانان التاليان على المدقق الداخلي والمراجع الخارجي لكافة شركات القطاع المالي المدرجة في DSE خلال الشهر الثالث من عام 2013.

سيتم تقييم خطر الاحتيال استناداً إلى :

- 1- أ- الرقابة الداخلية والموارد الموظفة لمنع وكشف الاحتيال
- 1- ب- اختبار الضوابط الخاصة بمنع الاحتيال واختلاس الموظفين

الجدول رقم 16:

1-أ- تقييم خطر الاحتيال استناداً إلى الرقابة الداخلية والموارد الموظفة لمنع وكشف الاحتيال:

لا	نعم	
%80	%20	1- هل يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالاستقلالية مادياً ومعنوياً؟
%75	%25	2- هل هناك وجود للجنة تدقيق مستقلة وتعمل بفعالية؟
%40	%60	3- هل هناك معدل دوران عالي لأعضاء الإدارة ومجلس المديرين؟
%70	%30	4- هل غادر الشركة مؤخراً عدد كبير وغير عادي من موظفيها الرئيسيين؟
%80	%20	5- هل هناك دعاوى على الشركة؟
%20	%80	6- هل لدى الشركة نشاطات أو حسابات مصرفية فيما وراء البحار؟
%40	%60	7- هل يملك أي من مدراء الشركة القدامى حسابات مصرفية أو مصالح فيما وراء البحار؟
%60	%40	8- هل يقع أي من موظفي الشركة الرئيسيين تحت وطأة ضغوط مالية: ديون، فواتير، طوارئ ذات تكاليف عالية؟
%60	%40	9- هل يبدو على أي من موظفي الشركة الرئيسيين العيش بمستوى يفوق إمكانياته المادية؟
%90	%10	10- هل لأي من موظفي الشركة الرئيسيين إدانة جرمية أو أحكام مدنية صادرة بحقه؟
%60	%40	11- هل يملك مقاليد الأمور وزمام السيطرة في الشركة واحد أو اثنين من موظفيها الرئيسيين؟
%20	%80	12- هل لدى أي من موظفي الشركة الرئيسيين أصدقاء أو أقارب يرفعون تقاريرهم إليه بشكل مباشر؟
%65	%35	13- هل يبدو أن هناك صلة قوية بين أي من موظفي الشركة وزبائنهم؟
%63	%37	14- هل لأي من موظفي الشركة الرئيسيين مصالح عمل خارجية أخرى قد تتعارض مع أدائهم لأدوارهم ومهامهم داخل الشركة؟
%58	%42	15- هل لأي من موظفي الشركة الرئيسيين حصة في أي كيان يعقد صفقات عمل مع الشركة؟
%68	%32	16- هل هناك أحد من موظفي الشركة الرئيسيين لا يأخذ إجازاته أبداً؟
%55	%45	17- هل أن القسم الأكبر من ثروة أحد موظفي الشركة الرئيسيين مستثمر في الشركة؟
%65	%35	18- هل تترتب على الشركة ديون كبيرة وغير عادية؟
%35	%65	19- هل يعتمد نظام صرف تعويضات موظفي الشركة الرئيسيين بشكل أساسي على أداء الشركة ونتائجها المالية؟
%10	%90	20- هل هناك أي دافع لاستخدام وسائل احتيالية لتخفيض الإيرادات بغاية التهرب الضريبي؟
%36	%64	21- هل هناك ضغط كبير باتجاه رفع سعر سهم الشركة في السوق؟
%70	%30	22- هل عانت الشركة مؤخراً من خسائر كبيرة استثمارية أو تشغيلية؟
%55	%45	23- هل ترى أن كمية رأس المال العامل كافية؟
%45	%55	24- هل تتمتع الشركة بتصنيف ائتماني جيد؟
%55	%45	25- هل تعاني الشركة من ضغوط تدفعها باتجاه التقرير عن مستوى

		إيرادات معين؟
26-	هل تعتمد الشركة في نشاطها بشكل رئيسي على عدد محدود من: الزبائن، المنتجات؟	86%14%
27-	هل عانت الشركة مؤخراً من صعوبات في تحصيل ديونها المترتبة على زبائنها؟	80%20%
28-	هل افتتحت الشركة فرعاً ثانياً لها في سورية مؤخراً؟	33%67%
29-	هل عانت الشركة مؤخراً من انخفاض في حجم نشاطها بنتيجة الظروف الاقتصادية الراهنة؟	85%15%
30-	هل تماثل النتائج المالية لمنافسي الشركة في السوق النتائج المالية للشركة؟	60%40%
31-	هل الشركة حالياً في طور الاندماج أو البيع إلى شركة أخرى؟	15%85%
32-	هل تغير الشركة مراجعيها الخارجيين في الغالب؟	25%75%
33-	هل تؤخر الشركة تزويد المراجع بالمعلومات الضرورية واللازمة لإكمال عمله؟	37%63%
34-	هل تعاني الشركة من المشاكل مع السلطات التنظيمية؟	28%72%
35-	هل تعاني الشركة من أداء مالي ضعيف؟	25%75%
مؤشر الاحتيال 35/1693=48.4%		مؤشر عدم الاحتيال 35/1807=51.6%

حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذا الاستبيان باستخدام برنامج SPSS:

Frequencies

```
FREQUENCIES VARIABLES=VAR00001 VAR00002
/STATISTICS=STDDEV MEAN MEDIAN SUM
/ORDER=ANALYSIS.
```

[DataSet0]

Statistics

	VAR00001	VAR00002
N Valid	35	35
Missing	0	0
Mean	.4837	.5163
Median	.4000	.6000
Std. Deviation	.22425	.22425
Sum	16.93	18.07

Frequency Table

VAR00001

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid .10	1	2.9	2.9	2.9
.15	1	2.9	2.9	5.7
.20	1	2.9	2.9	8.6
.25	2	5.7	5.7	14.3
.28	1	2.9	2.9	17.1
.30	2	5.7	5.7	22.9
.32	1	2.9	2.9	25.7
.35	3	8.6	8.6	34.3
.37	2	5.7	5.7	40.0
.40	4	11.4	11.4	51.4
.42	1	2.9	2.9	54.3
.45	3	8.6	8.6	62.9
.55	1	2.9	2.9	65.7
.60	2	5.7	5.7	71.4
.64	1	2.9	2.9	74.3
.67	1	2.9	2.9	77.1
.75	1	2.9	2.9	80.0
.80	4	11.4	11.4	91.4
.85	1	2.9	2.9	94.3
.86	1	2.9	2.9	97.1
.90	1	2.9	2.9	100.0
Total	35	100.0	100.0	

VAR00002

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid .10	1	2.9	2.9	2.9

.14	1	2.9	2.9	5.7
.15	1	2.9	2.9	8.6
.20	4	11.4	11.4	20.0
.25	1	2.9	2.9	22.9
.33	1	2.9	2.9	25.7
.36	1	2.9	2.9	28.6
.40	2	5.7	5.7	34.3
.45	1	2.9	2.9	37.1
.55	3	8.6	8.6	45.7
.58	1	2.9	2.9	48.6
.60	4	11.4	11.4	60.0
.63	2	5.7	5.7	65.7
.65	3	8.6	8.6	74.3
.68	1	2.9	2.9	77.1
.70	2	5.7	5.7	82.9
.72	1	2.9	2.9	85.7
.75	2	5.7	5.7	91.4
.80	1	2.9	2.9	94.3
.85	1	2.9	2.9	97.1
.90	1	2.9	2.9	100.0
Total	35	100.0	100.0	

DESCRIPTIVES VARIABLES=VAR00001 VAR00002
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptives

[DataSet0]

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
VAR00001	35	.10	.90	.4837	.22425
VAR00002	35	.10	.90	.5163	.22425
Valid N (listwise)	35				

أي أن انحراف القيم الفعلية عن وسطها الحسابي يعادل 22.42% من الطرفين وهو انحراف مقبول.

الجدول رقم 17:

1-ب- اختبار الضوابط الخاصة بمنع الاحتيال واختلاس الموظفين (الخاصة بالدخول إلى المعلومات والسجلات المحاسبية والخاصة بحماية أصول الشركة):

لا	نعم	
%50	%50	1- هل تقوم الشركة قبل توظيف المرشحين لديها بالتحقق من ماضيهم للتأكد من عدم ارتكابهم لأي سلوك غير نزيه في الماضي؟
%65	%35	2- هل يوجد في الشركة سياسات وإجراءات خاصة بكيفية التعامل مع السلوكيات الخاطئة وبكيفية المعاقبة على ارتكاب تلك السلوكيات؟
%75	%25	3- هل تدعم الإدارة سياسات مكافحة الاحتيال وهل تؤيد السلوكيات الأخلاقية؟
%90	%10	4- هل تدرب الشركة موظفيها على برامج مكافحة الاحتيال والسلوكيات الأخلاقية؟
%90	%10	5- هل توفر الشركة وسيلة للإبلاغ عن أي شبهة بخرق سياسات مكافحة الاحتيال أو السلوكيات الأخلاقية بحيث تضمن تلك الوسيلة كتمان هوية المبلغ؟
%20	%80	6- هل تحظر الشركة الدخول إلى أماكن الوثائق الحساسة والهامة؟ وهل لديها نظام يؤمن معرفة هوية كل من دخل إلى تلك الأماكن؟
%15	%85	7- هل تحظر الشركة الدخول إلى أنظمة الحاسوب التي تحتوي على وثائق حساسة وهامة؟ وهل لديها نظام يؤمن معرفة هوية كل من دخل إلى تلك الأنظمة؟
%20	%80	8- هل تحظر الشركة الدخول إلى أماكن وجود الأصول عالية القيمة؟
%30	%70	9- هل لدى الشركة أنظمة تسجيل لمراقبة كافة المداخل والمخارج لديها إضافة إلى أماكن وجود الأصول عالية القيمة أو الأصول الحساسة والهامة؟
%78	%22	10- هل يقوم مراجع الشركة الخارجي ومدققها الداخلي بتشبيك وتفحص كافة حساباتها الهامة بشكل مفاجئ؟
%20	%80	11- هل تراقب الشركة الضوابط المادية فيها عبر مسؤول أمني أو عبر خبير بمنع وقوع الخسائر؟
%30	%70	12- بالنسبة لحوادث الاحتيال المشبوهة: هل تحقق الشركة فيها بشكل حازم وسريع؟
مؤشر الاحتيال 12/583=48.6%		مؤشر عدم الاحتيال 12/617=51.4%

حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذا الاستبيان باستخدام برنامج SPSS:

```
FREQUENCIES VARIABLES=VAR00001 VAR00002
/ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

[DataSet0]

Statistics

		VAR00001	VAR00002
		1	2
N	Valid	12	12
	Missing	0	0

Frequency Table

VAR00001

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.15	1	8.3	8.3	8.3
	.20	3	25.0	25.0	33.3
	.30	2	16.7	16.7	50.0
	.50	1	8.3	8.3	58.3
	.65	1	8.3	8.3	66.7
	.75	1	8.3	8.3	75.0
	.78	1	8.3	8.3	83.3
	.90	2	16.7	16.7	100.0
	Total	12	100.0	100.0	

VAR00002

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.10	2	16.7	16.7	16.7
	.22	1	8.3	8.3	25.0
	.25	1	8.3	8.3	33.3
	.35	1	8.3	8.3	41.7
	.50	1	8.3	8.3	50.0

.70	2	16.7	16.7	66.7
.80	3	25.0	25.0	91.7
.85	1	8.3	8.3	100.0
Total	12	100.0	100.0	

DESCRIPTIVES VARIABLES=VAR00001 VAR00002
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptives

[DataSet0]

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
VAR00001	12	.15	.90	.4858	.29442
VAR00002	12	.10	.85	.5142	.29442
Valid N (listwise)	12				

أي أن انحراف القيم الفعلية عن وسطها الحسابي يعادل 29.44% من الطرفين وهو انحراف مقبول.

للأسف يبين الاستبيان أن خطر الاحتيال لدى شركات القطاع المالي المدرجة في DSE عال جداً!!!

2- اختبار مدى قوة شركات القطاع المالي المدرجة في DSE في مكافحة الاحتيال: وهو الركن الثاني من أركان اختبار قوة الرقابة الداخلية في مكافحة الجرائم المالية، فعندما تكون الشركة ضعيفة في مكافحة الاحتيال يكون نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الجرائم المالية (ومنها الاحتيال) يعاني من ضعف هام.

سيتم تقييم مدى قوة تلك الشركات في مكافحة الاحتيال استناداً إلى:

2-أ- اختبار قوة برنامج الوقاية من الاحتيال في الشركة

2-ب- اختبار قوة الشركة في تحريها للاحتيال

ولاختبار مدى قوة شركات القطاع المالي المدرجة في DSE في مكافحة الاحتيال: (الوقاية من الاحتيال وتحريه) تم توزيع استبيانين على مدراء الأقسام والدوائر في تلك الشركات وبعض العاملين فيها خلال الشهر الثالث من عام 2013 بغية:

الجدول رقم 18:

2-أ- اختبار قوة برنامج الوقاية من الاحتيال في شركات القطاع المالي المدرجة في DSE:

العلامة القصوى ¹	العلامة الفعلية	أسئلة الاختبار
20	7	1- إلى أي مدى قام مجلس إدارة الشركة بوضع برنامج خاص بمراقبة مخاطر الاحتيال في الشركة؟
10	3	2- إلى أي مدى قامت الشركة بتحديد شخص من الإدارة العليا مسؤول عن إدارة كافة مخاطر الاحتيال في الشركة؟
10	4	3- إلى أي مدى قامت الشركة بتطبيق عملية دورية مستمرة لتحديد مخاطر الاحتيال الهامة التي تعتبر الشركة عرضة لها؟
10	5	4- إلى أي مدى وصل مجلس إدارة الشركة في تحديد مخاطر الاحتيال المقبولة لديه؟ - إلى أي مدى وصل مجلس إدارة الشركة في وضع سياسة إدارة مخاطر الاحتيال والمصادقة عليها (تعيين الشخص المسؤول، تعيين المخاطر التي لا يمكن قبولها)؟
10	5	5- إلى أي مدى وصلت الشركة في تطبيق الإجراءات التي من شأنها تخفيض المخاطر الهامة لديها (التي حُدِّتْ خلال عملية تقييم خطر الاحتيال) عبر إعادة هيكلة العملية (وذلك بالنسبة لضوابط مكافحة الاحتيال على مستوى العملية)؟
30	5	6- بالنسبة لضوابط مكافحة الاحتيال على مستوى بيئة العمل: إلى أي مدى وصلت الشركة في تطبيق العملية التي من شأنها تعزيز السلوك الأخلاقي ومنع التصرف الخاطئ وتسهيل الاتصالات المتعلقة بالقضايا المبهمة؟ تتضمن تلك العملية: (a) تعيين شخص مسؤول عن قواعد السلوك الأخلاقي وعن تلقي الإبلاغات المتعلقة بخرق تلك القواعد (b) وجود معايير وقواعد للسلوك الأخلاقي في الشركة (c) تدريب الموظفين على تلك المعايير والقواعد وعلى كيفية الإبلاغ عن خرقها (d) توافر أنظمة الاتصال التي تسهل الإبلاغ عن خرق قواعد السلوك الأخلاقي (e) ما يلي الإبلاغ: التحقيق في السلوكيات المشبوهة وحل تلك الادعاءات وإيصال نتيجة التحقيق إلى المُبلِّغ الأصلي (f) ما يلي وجود قواعد للسلوك وتدريب الموظفين عليها وإلزامهم بها: مراقبة امثالهم لها (g) قياس النجاح في الوقاية من الاحتيال بشكل دوري: قياس نتيجة العمل (h) تقييم المدراء بناء على نجاحهم في الوقاية من الاحتيال

¹ يعتمد كل سؤال على محور واحد أساسي، وقد تم توزيع هذه العلامات على المحاور السبعة للأسئلة السبع أعلاه بناء على التقييم الشخصي للباحثة في تقديرها للأهمية النسبية لكل محور من هذه المحاور التي تشكل بمجملها برنامجاً للوقاية من الاحتيال.

0	10	7- إلى أي مدى وصلت الشركة في تأسيس العملية اللازمة لتحري الاحتيال الهام المحتمل والتحقيق فيه وحله؟
29	100	المجموع الكلي
العلامة = $100/29$ فقط !!!		
أي أن برنامج الوقاية من الاحتيال لدى شركات القطاع المالي المدرجة في DSE ضعيف		

يجب أن تعمل شركات القطاع المالي المدرجة في DSE على تصحيح مواضع الخلل لديها عبر سد الفجوات المبينة أعلاه لتصل إلى العلامة 100/100، وتود الباحثة هنا الإشارة إلى أن العلامة التامة ليست بالعلامة الخيالية في مدينة أفلاطون، بل إنها العلامة الواجب تحقيقها لضمان أنه تم بذل كل ما بالإمكان لسد نقاط الضعف التي يمكن للاحتيال اختراقها، وليس لضمان الوقاية التامة من الاحتيال لأن هذا مستحيل على أرض الواقع العملي حسبما ذكر سابقاً.

الجدول رقم 19:

2-ب- اختبار قوة شركات القطاع المالي المدرجة في DSE في تحريها للاحتيال:

العامل	جيد	وسط	ضعيف
1- دمج نظام تحري الاحتيال بنظام الوقاية من الاحتيال وذلك بشكل يقلص هدر التكاليف ويعظم العائد الناتج إلى أقصى حد			X
2- أن تتخلل عمليات وتقنيات تحري الاحتيال كافة مستويات المسؤولية في الشركة: من مجلس الإدارة ولجان التدقيق إلى مدراء كافة المستويات إلى موظفي كافة الأقسام		X	
3- أن تتضمن سياسات تحري الاحتيال التواصل مع: الموظفين، المودعين، المؤمنين، الملاك لإعلامهم بوجود نظام قوي لتحري الاحتيال			X
4- بالنسبة للموظفين القائمين على المناصب الهامة في أقسام المالية والرقابة المحاسبية: أخذ الموظف لإجازاته وتدوير المهام بين الموظفين أمر إجباري			X
5- نقوم بشكل دوري بإعادة تقييم خطر الاحتيال لدينا لأن شركتنا دائمة التوسع والتطور			X
6- تضع آليات تحري الاحتيال لدينا تركيزاً أكبر على المناطق التي استنتجنا ضعف الضوابط الوقائية فيها أو عدم الجدوى الاقتصادية لتلك الضوابط			X
7- يستند تركيزنا في تحليل ومراجعة البيانات على تقييمنا لمختلف خطط الاحتيال التي تواجه الصناعة المالية (المصرفية والتأمينية)			X
8- نتخذ الإجراءات اللازمة التي تضمن سرية عمليات وإجراءات وتقنيات تحري الاحتيال لدينا، بحيث لا يدرك الموظف المحتمل وجودها			X
9- لدينا توثيق شامل لكافة عمليات وإجراءات وتقنيات تحري الاحتيال كي نبقى متيقظين دوماً في هذا المجال.			X
10- تتضمن ضوابط تحري الاحتيال لدينا خط ساخن للتبليغ عن الاحتيال، وتتم إدارة هذا الخط بالشكل الملائم.			X
11- يؤمن برنامج الخط الساخن كتمان هوية المبلغ سواء كان هذا الإبلاغ عن احتيال فعلي أو مشبوه.			X

X			12- يضمن برنامج الخط الساخن عدم الانتقام من الموظف صاحب الإبلاغ.
X			13- يمكن للخط الساخن تلقي وفهم أي لغة، ويمكن التواصل مع الخبير على هذا الخط في أي وقت من أوقات اليوم- السنة.
X			14- يستخدم الخط الساخن "نظام إدارة الحادثة" الذي يسجل كافة المكالمات وعمليات متابعتها وصولاً للحلول النهائية لها، كما يخضع الخط الساخن بشكل دوري إلى اختبار المدقق الداخلي وإلى إشراف لجنة التدقيق.
X			15- يتم بشكل دوري تقييم برنامج الخط الساخن تقييماً موضوعياً مستقلاً بغية التأكد من كفاءته وفعاليته.
x			16- لدينا نظام صارم ودقيق جداً لتحليل البيانات ومراجعتها بشكل مستمر بغية تحري النشاط الاحتيالي.
X			17- تتضمن الرقابة الآلية على "نظم المعلومات والمعالجة الإلكترونية للصفقات" ضوابط مصممة خصيصاً لتحري الأخطاء والأنشطة الاحتيالية
X			18- يركز مسؤول دائرة التدقيق الداخلي لدينا بشكل كبير على إدارة الأنشطة المصممة لتحري الاحتيال.
X			19- يشارك مدققونا الداخليون في عملية تقييم خطر الاحتيال ويخططون لأنشطة تحري الاحتيال استناداً إلى نتائج تقييمهم لخطر الاحتيال.
X			20- يرفع مدققونا الداخليون تقريرهم إلى لجنة التدقيق، ويهتمون بتأمين الموارد اللازمة ليقوموا بتقييم مدى التزام الإدارة بتحري الاحتيال.
	x		21- يعتبر تمويل دائرة التدقيق الداخلي لدينا كافياً مادياً وبشرياً، كما أن عناصرها مدربون على اتباع المعايير المهنية فضلاً عن أنهم يتمتعون بالمؤهلات اللازمة.
X			22- يستند تقييم دائرة التدقيق الداخلي إلى "طبيعة وحجم الخطر" لفهم الدافع وراء التلاعب المحتمل ومكان حدوثه.
X			23- إن أفراد دائرة التدقيق الداخلي لدينا مطلعون ومدربون على: أدوات وتقنيات تحري الاحتيال وكيفية التصرف عند اكتشافه والتحقيق بشأنه.
X			24- تركز برامج تحليل البيانات لدينا على قيود اليومية والصفقات غير الاعتيادية وعلى الصفقات التي تحدث بنهاية العام وعلى الصفقات التي تحدث بنهاية العام ثم يتم عكسها في بداية العام اللاحق.
X			25- تحدد برامج تحليل البيانات لدينا قيود اليومية المرحلة إلى حسابات الأرباح والخسائر والتي تحسن الربح الصافي بشكل ملحوظ أو التي تساهم في بلوغ النتائج المرضية التي يتم صرف التعويضات المجزية عندها.
X			26- لدينا أنظمة مصممة لمراقبة قيود اليومية للعثور على الدليل على تجاوزات الإدارة الهادفة إلى التضليل والكذب في المعلومات المالية المقدمة للعموم.

X		27- نقوم باستخدام أدوات تحليل البيانات واستخلاص البيانات والتحليل الرقمي لأجل: تحديد الروابط الخفية بين: الأشخاص، المنظمات، الأحداث تحديد الصفقات المربية تقييم كفاءة الرقابة الداخلية مراقبة خطر الاحتيال على الشركة ونقاط الضعف الممكن استغلالها من قبل المحتالين دراسة وتحليل أحجام كبيرة من الصفقات خلال فترة زمنية قصيرة
X		28- نحن نستخدم تقنيات مراجعة مستمرة لتحديد النشاط الاحتيالي والإبلاغ عنه بشكل أسرع، بما في ذلك تحليل قانون بينفورد بحثاً عن أي صفقات غير اعتيادية تستلزم تحليلاً أعمق.
X		29- لدينا أنظمة تُفحص البريد الإلكتروني للموظفين بحثاً عن الدليل على الاحتيال.
X		30- تحدد عملية توثيق تحري الاحتيال لدينا الأفراد والدوائر المسؤولة عن: تصميم وتخطيط عملية تحري الاحتيال تصميم وتطبيق ومراقبة ضوابط تحري الاحتيال ونظام الرقابة الإجمالي الذي تعمل فيه تلك الضوابط استلام الشكاوى المتعلقة بالنشاط الاحتيالي المحتمل واتخاذ الإجراءات اللازمة للمتابعة والتحقيق وإيصال المعلومات المتعلقة بالاحتيال (الأكيد و المشتبه به) إلى الأطراف المعنية تقييم وتحديث الخطة بشكل دوري
X		31- قمنا بإنشاء معيار قياس لمراقبة ضوابط تحري الاحتيال وتحسين الامتثال لها بما في ذلك: حالات الاحتيال ضد الشركة: عددها وقيمة الخسائر الناجمة عنها مزاعم الاحتيال التي استلمتها الشركة واستلزمت التحقيق بخصوصها: عددها وحالتها عدد حالات التحقيق في الاحتيال التي تم حلها عدد الموظفين الذين قاموا بالتوقيع على قائمة السلوك والأخلاقيات التي أصدرتها الشركة، وعدد الموظفين الذين أتموا برنامج الشركة التدريب على الأخلاقيات والسلوكيات المقبولة لديها عدد مزاعم الاحتيال التي تم استلامها على الخط الساخن للشركة عدد حالات مراجعة الاحتيال التي أجراها مدققوا الشركة الداخليون
X		32- تقوم الشركة بشكل دوري بتقييم فعالية عمليات وإجراءات وتقنيات تحري الاحتيال لديها وتعديلها عند الضرورة، وتوثيق ذلك التقييم.
0% جيد 6% وسط 94% ضعيف أي أن قوة شركات القطاع المالي المدرجة في DSE في تحريها للاحتيال ضعيفة		

حساب الانحراف المعياري لهذا الاستبيان باستخدام برنامج SPSS:

Frequencies
[DataSet0]

Statistics

VAR00001

N	Valid	32
	Missing	0

VAR00001

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	30	93.8	93.8	93.8
2.00	2	6.3	6.3	100.0
Total	32	100.0	100.0	

DESCRIPTIVES VARIABLES=VAR00001
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptives

[DataSet0]

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
VAR00001	32	1.00	2.00	1.0625	.24593
Valid N (listwise)	32				

أي أن انحراف القيم الفعلية عن وسطها الحسابي يعادل 24.59% من الطرفين وهو انحراف مقبول.

يجب أن تعمل شركات القطاع المالي المدرجة في DSE على تصحيح مواضع الخلل لديها عبر تقوية عوامل تحري الاحتيال السابق ذكرها إذا كانت ترغب في امتلاك قدرة عالية على تحري الاحتيال ومنع وقوع أصول الشركة وأموال مساهميها ضحية للاحتيال، أما مسألة امتلاك القوة المطلقة في تحري الاحتيال فهي مستحيلة في زمن دائم التغير وسريع التطور يحمل كل يوم الجديد والمذهل في تقنيات الاحتيال المالي في عالم الصناعة المالية

وعليه يمكن القول أنه عندما تغدو شركات القطاع المالي المدرجة في DSE قوية في تحري الاحتيال ولديها برنامج قوي للوقاية من الاحتيال تكون الشركة قوية في مكافحة الاحتيال. وعندما تغدو تلك الشركات قوية في مكافحة الاحتيال وخطر الاحتيال لديها منخفض بالفعل، فهذا يعني أنها تمتلك أنظمة رقابة داخلية قوية في مجالات مكافحة الاحتيال والرقابة على التقرير المالي

وحوكمة الشركة. ويمكن عندها القول بأنها تطورت لتلائم الواقع المتطور والمعقد للاحتيال المالي والجرائم المالية. وعندها فقط يمكن القول بأن المتطلب الثالث لاستخدام F.A في سورية موجود. وقد دلت نتائج البحث في المبحث الثالث من الفصل الثالث، الذي كان الهدف منه اختبار قدرة نظم الرقابة الداخلية على مكافحة الجرائم المالية في شركات القطاع المالي المدرجة في DSE (المقوم الثالث من مقومات استخدام F.A)، أن هناك ضعفاً في أنظمة الرقابة الداخلية في مكافحة الجرائم المالية في تلك الشركات. وبالتالي عدم توافر مقوم التنظيم الجيد وأنظمة الرقابة الداخلية المتطورة في سورية، وبالتالي عدم وجود إمكانية لاستخدام F.A في سورية في الوقت الراهن.

إنّ، بغية توفير المتطلب الثالث لاستخدام F.A في سورية وهو وجود نظام رقابة داخلية قوي في مجال مكافحة الاحتيال وباقي الجرائم المالية يتوجب على شركات القطاع المالي المدرجة في DSE تصحيح مواضع الخلل لديها المذكورة ضمن الجداول أعلاه، ولكن في سعي تلك الشركات لإجراء تلك التصحيحات وتأسيس وتفعيل نظام رقابة داخلية قوي فإنها ستعاني من بعض المشاكل بسبب الحجم الصغير لتلك الشركات، فالحجم الصغير يخلق صعوبات ومشاكل كما هو مبين أدناه:

لذا ستبين الباحثة ماهية تلك المشاكل وكيفية حلها.

الخصائص المميزة للشركات العامة الصغيرة بشكل عام:

الشركات الصغيرة رأسمالها صغير نسبياً، وهي توظف عدداً أقل من العاملين، مما يجعل من الصعوبة بمكان بل من الاستحالة لها توفير الرقابة الداخلية عبر الوسائل التي تعتبر من المسلمات لدى الشركات الكبرى، مثلاً: عبر دوائر مستقلة للتدقيق الداخلي ودوائر مستقلة لتكنولوجيا المعلومات IT.

فيما يلي بعض السمات الخاصة الإضافية للشركات الصغيرة في سورية:

- عدد أقل لخطوط العمل والخدمات المطروحة والمنتجات المقدمة
- التركيز الأكبر لعملية التسويق على المنطقة الجغرافية أو على قناة إيصال الخدمة
- اقتران الإدارة مع الملكية
- مستويات إدارية أقل مع سلطات وصلاحيات ومسؤوليات أوسع
- التعقيد الأقل لنظام معالجة الصفقة.
- عدد أقل للموظفين مع مهام أوسع لهم.
- امتلاك موارد محدودة في المجالات الاختصاصية مثل مجالات: IT، القانونية، المحاسبية، الموارد البشرية.

وبالتالي ترى الباحثة أن تلك السمات الخاصة تقود إلى العديد من التحديات المفروضة على الشركات العامة الصغيرة في سورية:

- عدم توافر الموارد اللازمة لتأمين الفصل الملائم للمهام
- الموازنة بين نقيضين: قدرة الإدارة على التحكم بالأنشطة وإتاحة فرص كبيرة لها لتتجاوز الرقابة الداخلية

- صعوبة في تعيين الأفراد الخبراء والمهرة كأعضاء في مجلس الإدارة أو في اللجان الاختصاصية (وخاصة الخبراء في مجال التقرير المالي).
- تعيين الأفراد ذوي الخبرة والمهارة في أقسام: العمليات، المحاسبة، التدقيق الداخلي
- توزيع تركيز الإدارة ما بين إدارة النشاط الاقتصادي وبين الرقابة الداخلية
- محدودية الموارد التقنية اللازمة للرقابة على IT وتوفير الضوابط الملائمة على أنظمة المعلومات الإلكترونية (سواء كانت ضوابط عامة أو ضوابط تطبيقات)

إذاً كيف يمكن لشركات القطاع المالي المدرجة في DSE أن تعوض عن عجزها في تصميم وتفعيل نظام رقابة داخلية قوي بسبب حجمها الصغير؟ يمكن لتلك الشركات اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات للتعويض عن الصعوبات المفروضة عليها بسبب حجمها الصغير:

- التعويض عن المحدودية في فصل المهام: يتعين على المدراء مراجعة التقارير التي ينتجها النظام عن الصفقات التفصيلية وذلك بشكل دوري ودون أي تأخير، اختيار الصفقات الهامة والتأكد من الوثائق الداعمة لها، القيام بشكل دوري بجدد الأصول الهامة ذات القيمة العالية بما في ذلك المخزون ومقارنة قيمتها الفعلية مع قيمتها الدفترية، مراجعة المطابقات المصرفية والتسويات المحاسبية بشكل دوري
- فيما يتعلق بتجاوز الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية: تأسيس ثقافة شركائية تتسم بالنزاهة والقيم الأخلاقية العليا وفرضها على الجميع، تطبيق برنامج الخط الساخن للإبلاغ عن أي شبهة بالاحتيال بشكل مباشر لمجلس الإدارة أو للجنة التدقيق، بحيث يكون ذلك البرنامج متاحاً للجميع على امتداد المنظمة وفي كل الأوقات، وبحيث يضمن كتمان هوية المبلغ والتحقيق مع المشتبه بهم واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم، دائرة تدقيق داخلي فعالة تعمل على تحري كافة الأنشطة المشتبه بها وكل خروقات الرقابة الداخلية على كافة المستويات، بحيث تتمتع تلك الدائرة بصلاحيات الولوج لكافة مصادر المعلومات وإمكانية الاتصال المباشر مع الإدارة والمجلس ولجنة التدقيق، استقطاب الأفضل لتولي منصب عضو مجلس إدارة لأن الأفضل فقط هو من يمنع تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية ويكشفه في حال حدوثه.
- بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة: عندما يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات اللازمة لأداء مهامهم الإشرافية والرقابية بشكل جيد، فإن معرفتهم وخبرتهم تلك مضافاً إليها عنصر الانتباه والتركيز مضافاً إليها فعالية الاتصالات بين المجلس وأي طرف آخر داخل الشركة، كل هذا من شأنه أن يكبح احتيال الإدارة وتجاوزها للضوابط الداخلية. في الشركات الصغيرة يستطيع أعضاء مجلس الإدارة تمييز عمليات النشاط المنطوية على الاحتيال عن العمليات العادية القانونية الأخرى. إلا أن معظم الشركات الصغيرة تواجه صعوبة في استقطاب عضو مجلس الإدارة ذو الخبرة الكبيرة والمهارة العالية (بسبب عدم شهرتها، عدم قدرتها على دفع تعويضات تجاري ما يحصل عليه نظراءه في الشركات الأكبر، عدم رغبة المدير العام في مشاركة مسؤوليات حوكمة الشركة مع عضو مجلس الإدارة)
- التعويض عن المحدودية في تكنولوجيا المعلومات IT: لا تملك العديد من الشركات الصغيرة الموارد التقنية اللازمة لتطوير وتشغيل البرامج الإلكترونية بالشكل الملائم، لذا فإنها تلجأ إلى استخدام البرامج التي قام الآخرون بتطويرها الأمر الذي يساهم في تخفيض المخاطر المتعلقة بالبرامج المصممة والمطورة داخلياً، مثلاً ستكون هناك حاجة أقل للضوابط على تغيير البرنامج من حيث أن تلك التغييرات حصرية بمصمم البرنامج وأن موظف الشركة لن يملك

الخبرة التقنية اللازمة ليعدل البرنامج بنفسه. وتحمل البرامج الإلكترونية المتاحة في السوق العالمية العديد من المزايا لأنها تتيح: إمكانية ضبط عملية دخول أشخاص محددين لمعلومات محددة واستعراضها وتعديلها، مراجعة اكتمال ودقة عملية معالجة البيانات، تأمين التوثيق اللازم

- بالنسبة لأنشطة المراقبة: وتعتبر جزءاً هاماً من إطار الرقابة الداخلية لأنها توفر المعلومات المتعلقة بفعالية باقي مكونات نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي فإنها تؤمن فعالية الرقابة الداخلية، ويمكن تأدية تلك الأنشطة بشكل يدوي أو إلكتروني، يجب أن ترافق أنشطة المراقبة على الدوام عمليات تصميم وتطبيق وإدارة نظام الرقابة الداخلية وتقييم فعاليته.

بحث المبحث الثالث من الفصل الثالث في قدرة أنظمة الرقابة الداخلية في شركات القطاع المالي المدرجة في DSE على الحد من الاحتيال المالي وتوصل إلى نتيجة مفادها أن أنظمة الرقابة الداخلية ضعيفة من ناحية قدرتها على الحد من الاحتيال المالي وجرائمه في تلك الشركات، وبالتالي عدم توافر مقوم التنظيم الجيد وأنظمة الرقابة الداخلية المتطورة في سورية، وبالتالي عدم وجود إمكانية لاستخدام F.A في سورية في الوقت الراهن. هذا الأمر يعني أنه يتوجب تطوير نظام الرقابة الداخلي في شركات القطاع المالي المدرجة في DSE بحيث يشمل ذلك مجال مكافحة الجرائم المالية، وذلك بغية توفير المتطلب الثالث لاستخدام F.A في سورية، ويكون ذلك عبر قيام تلك الشركات بتصحيح مواضع الضعف والخلل لديها في مجال مكافحة الاحتيال وفي مجال تخفيض خطر الاحتيال.

المبحث الرابع:

مدى ملائمة مستوى تطور مهنة المراجعة في سورية لتطبيق المحاسبة القضائية

يسعى هذا المبحث إلى تحليل ضوابط ومتطلبات ممارسة المهنة في سورية من حيث علاقتها باستخدام الـ F.A، أي من حيث علاقتها بمحاور قسم المراجعة 316¹ الصادر عن AICPA والمبني على أساس SAS 99 و SAS 113 المختصين بقيام المراجع الخارجي بدراسة واختبار الاحتيال عند مراجعته للقوائم المالية، وذلك لمعرفة نقاط الضعف فيها وذلك على الصعيدين: تشريعات القوانين ذات العلاقة بالمراجعة وتطبيقات القوانين على أرض الواقع العملي.

فعلى صعيد القوانين يلاحظ أن قانون تنظيم المهنة (القانون رقم 33 لعام 2009) أوجب في البند الثالث من المادة الخامسة على أنه يحق لمجلس المحاسبة والتدقيق إلزام الجهات ذات العلاقة بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير التقارير المالية الدولية ومعايير التدقيق الدولية ومعايير التقييم الدولية في ضوء المستجدات والمتغيرات المحلية والدولية.

كما أوجب قانون الشركات (القانون رقم 29 لعام 2011) في المادة 187 منه، على أن يقوم مدقق حسابات الشركة بمراقبة أعمالها وتدقيق حساباتها وفق معايير التدقيق الدولية. وألزمت المادة 12 من النظام الأساسي لشركة الشخص الواحد المنصوص عليها بقانون الشركات (القانون رقم 29 لعام 2011) بتنظيم حسابات الشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقيق حساباتها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. وألزمت المادة 13 من التعليمات التنفيذية لشركة الشخص الواحد المنصوص عليها بقانون الشركات بتنظيم حسابات الشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتدقيق حساباتها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

وحيث أن القوانين السورية النازمة لمهنة المراجعة ألزمت بتطبيق المعايير الدولية، فتعتبر ممثلة للمعايير الدولية وملائمة من حيث المبدأ لتطبيق F.A في سورية.

وعلى صعيد تطبيق القوانين في الممارسة العملية كان لا بد من العودة إلى المراجعين الخارجيين لشركات القطاع المالي المدرجة في بورصة دمشق كونهم الجهة المعنية بممارسة المهنة وذات المعرفة الكافية بقوانين تنظيم المهنة.

لهذه الغاية تم توزيع الاستبيان التالي على مراجعي حسابات هذه الشركات والبالغ عددها 17 شركة مالية خلال الشهر الثالث من عام 2013) وذلك لمعرفة دور المراجع الخارجي في سورية في تحري وكشف ومكافحة الاحتيال في تلك الشركات. تم توزيع 17 استبيان، حصلت الباحثة على ردود عليها جميعها، من تلك الردود كان هناك 14 رداً يصلح للاستخدام، أي بمعدل 82 % من حجم الاستبيانات الموزعة. في هذا الاستبيان تم تجزئة قسم المراجعة 316، الذي يمثل أحد مقومات استخدام F.A، إلى محاور أساسية ومحاور فرعية، لاختبار مدى امتثال المراجع الخارجي في سورية له، وبالتالي معرفة دور المراجع الخارجي في سورية في تحري وكشف ومكافحة الاحتيال في تلك الشركات. وفيما يلي أسئلة الاستبيان ومحاوره:

¹ American Institute of Certified Public Accountants, AICPA Professional Standards---U.S. Auditing Standards---AU § 316, Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit (Source---SAS 99 and SAS 113).

الجدول رقم 20: اختبار مدى امتثال المراجع الخارجي في سورية للمحاور الأساسية لقسم المراجعة 316

الأسئلة المفتاحية:
1- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه تحديد مخاطر الاحتيال التي قد تتسبب بتضليل جوهري في القوائم المالية للشركة الخاضعة للمراجعة
2- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه تقييم مخاطر الاحتيال التي تم تحديدها بعد اختباره وتقييمه لبرامج وضوابط مكافحة الاحتيال لدى الشركة الخاضعة للمراجعة
3- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه تصميم عملية المراجعة بالشكل الذي يمكنه من الوصول إلى مستوى تأكد معقول بأنه قد تم تحري كافة مواضع: الاحتيال، الخطأ، الشذوذ والانحراف ذات التأثير الجوهري على القوائم المالية للشركة موضوع المراجعة بناءً على ذلك التقييم لمخاطر الاحتيال
4- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة بالشكل الذي يمكنه من الوصول إلى تأكد بدرجة معقولة من خلو القوائم المالية للكيان موضوع المراجعة من أي تضليل جوهري سواء كان هذا التضليل ناجماً عن الخطأ أو عن الاحتيال
5- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه دراسة واختبار الاحتيال (سواء كان متمثلاً في تقرير مالي احتيالي أو في اختلاس للأصول تسبب بعدم عرض القوائم المالية بعدالة من كافة الأوجه الهامة بما يتوافق مع GAAP) أثناء قيامه بمراجعة الشركة
6- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه ممارسة الشك المهني عند دراسته واختباره لخطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال لدى الشركة الخاضعة للمراجعة

الجدول رقم 21: اختبار مدى امتثال المراجع الخارجي في سورية للمحاور الأساسية والمحاور الفرعية لقسم المراجعة 316

الأسئلة التفصيلية:
1- لا يقوم أعضاء فريق المراجعة الخارجية في سورية بتنفيذ مسؤوليتهم القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليهم المناقشة بخصوص خطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال لدى الشركة الخاضعة للمراجعة. أي:
- المواضع التي يمكن أن تتعرض فيها القوائم المالية للشركة لتضليل جوهري ناجم عن الاحتيال
- كيف يمكن أن يتم ذلك
- كيف يمكن للإدارة تمويه التقرير المالي الاحتيالي
- كيف يمكن اختلاس أصول الشركة
- لا يتضمن ذلك النقاش دراسة للعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الشركة والتي قد

تشكل حافظاً أو فرصة أو مبرراً لارتكاب الاحتيال
- لا يتضمن ذلك النقاش دراسة خطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية
- لا يتضمن ذلك النقاش آلية استجابة المراجع لواقعة احتواء القوائم المالية للشركة على تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال
- لا يتم خلال هذا النقاش ممارسة الشك المهني في جمع وتقييم دليل المراجعة
- ليس هناك اتصالات فعالة بين أعضاء فريق المراجعة الخارجية في سورية بخصوص مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال خلال عملية المراجعة
2- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه الحصول (أو على الأقل محاولة الحصول) على المعلومات الضرورية لتحديد مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال لدى الشركة الخاضعة للمراجعة
أي: - الاستعلام من الإدارة والآخرين والآخرين داخل الشركة لأخذ آرائهم بمخاطر الاحتيال وبآلية مواجهتها والتعامل معها
- دراسة نتائج الإجراءات التحليلية بهدف الكشف عن وجود صفقات أو صلات غير عادية قد تؤثر على التخطيط لعملية المراجعة
- تقرير عدد أضلاع مثلث الاحتيال الموجودة لدى الشركة
- لا يستعلم المراجع من الإدارة عما إذا قامت برفع تقريرها الخاص بدور الرقابة الداخلية للشركة في: الوقاية من، منع، تحري، كشف مواضع التضليل الجوهري الناجمة عن الاحتيال إلى الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة
- لا تشمل عملية استعلام المراجع من الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة أخذ رأيهم بخصوص مخاطر الاحتيال وعما إذا كانوا على علم بأي احتيال أو احتيال مشبوه يؤثر على الشركة؟ وعن كيفية أدائهم لدورهم الإشرافي والرقابي في مجال مكافحة الاحتيال
- لا تشمل عملية استعلام المراجع من المدقق الداخلي أخذ رأيه بخصوص مخاطر الاحتيال وعما إذا كان على علم بأي احتيال أو احتيال مشبوه، وعن الإجراءات التي نفذها المراجع الداخلي لتحري الاحتيال
- عند تقييم المراجع الخارجي لردود الإدارة على أسئلته الموجهة إليها فإنه يضع نصب عينيه حقيقة أن الإدارة غالباً ما ترتكب الاحتيال
3- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه القيام بتنفيذ الإجراءات التحليلية ودراسة نتائجها قبل تخطيطه لعملية المراجعة
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية قبل تخطيطه لعملية المراجعة بتنفيذ الإجراءات

التحليلية المتعلقة بالإيرادات
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بدراسة نتائج الإجراءات التحليلية المنفذة بالتوازي مع المعلومات الأخرى التي قام بجمعها في معرض تحديده لمخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال
4- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه دراسة عوامل خطر الاحتيال (الحافز، الفرصة، المبرر) لدى الشركة التي يقوم بمراجعة قوائمها المالية في معرض تحديده وتقييمه لخطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال لدى هذه الشركة
5- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه دراسة واختبار المعلومات الأخرى التي قد تساعد في تحديد مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال لدى الشركة التي يقوم بمراجعة قوائمها المالية
6- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه استخدام المعلومات التي جمعها لتحديد المخاطر التي قد تؤدي إلى تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال لدى الشركة الخاضعة للمراجعة
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية باختبار ما إذا كانت مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال التي تم تحديدها تتصل بأرصدة حسابات محددة أو بمجموعة صفقات أم أنها اخترقت مجمل القوائم المالية، وذلك بهدف تصميمه لإجراءات المراجعة الملائمة لاحقاً
- في معرض تحديد المراجع الخارجي في سورية لخطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال، فإنه لا يقوم بتطبيق الرأي المهني ودراسة خصائص الخطر التالية: نوع الخطر المحتمل وجوده، أهمية الخطر، احتمال الخطر، درجة اختراق ونفوذ ذلك الخطر
7- لا تلزم المعايير المهنية للمراجعة الخارجية في سورية المراجع بأن يفترض مسبقاً بأن الاعتراف الخاطئ بالإيراد يمثل خطر احتيال
8- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه دراسة خطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية لدى الشركة الخاضعة للمراجعة
9- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه تقييم مخاطر الاحتيال المحددة بعد دراسة برامج وضوابط الشركة التي صممت لمواجهة تلك المخاطر
10- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه الاستجابة لمخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال بإحدى الطرق الثلاث التالية: - الاستجابة التي لها تأثير إجمالي على كفاءة إدارة وتنفيذ عملية المراجعة - الاستجابة للمخاطر المحددة عبر تغيير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة المخططة

المز مع تنفيذها - الاستجابة التي تتمثل في تنفيذ إجراءات محددة لمواجهة خطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال
11- لا ينسحب المراجع الخارجي في سورية من مهمته عندما يصل لقناعة بأنه من غير الممكن تصميم إجراءات المراجعة الكافية والكفيلة لمواجهة خطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال لدى الشركة الخاضعة للمراجعة. ولا تترتب عليه مسؤولية قانونية و/أو مهنية عند عدم قيامه بذلك
12- عندما يكون للأحكام المتعلقة بخطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال أثر إجمالي على كيفية إدارة وتنفيذ عملية المراجعة في سورية، فإن هذا لا يشمل: - تعيين المراجع لفريق مراجعة متميز وممارسته لإشراف ورقابة يتلاءمان مع حجم مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال - قيام المراجع بدراسة المبادئ المحاسبية الهامة التي اختارت الإدارة تطبيقها ودراسة التقديرات الشخصية للإدارة - جعل المراجع إمكانية تنبؤ الشركة الخاضعة للمراجعة بإجراءات مراجعته صعبة
13- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه أن يتعامل بالشكل المهني الصحيح والملائم والفعال مع خطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية في معرض دراسته واختباره للاحتيال خلال مراجعته القوائم المالية للشركة الخاضعة للمراجعة
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بفحص قيود اليومية والتسويات الأخرى للعثور على دليل التضليل الجوهري المحتمل الناجم عن الاحتيال. أي: أ- لا يفهم المراجع عملية التقرير المالي لدى الشركة والضوابط الرقابية الموجودة على قيود اليومية والتسويات الأخرى، ولا يقرر مدى فعالية تلك الضوابط ومدى ملاءمة تصميمها ب- لا يقوم المراجع بتحديد القيود والتسويات التي ستخضع للفحص بعد: • تقييمه لخطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال • تقييمه لفعالية الضوابط الرقابية المطبقة على قيود اليومية والتسويات الأخرى • فهمه لطبيعة عملية التقرير المالي لدى الشركة وطبيعة الدليل الممكن فحصه • تحديده للسماح التي ستميز بها قيود اليومية والتسويات الأخرى التي تنطوي على الاحتيال • فهمه لطبيعة الحسابات وتعقيدها • فهمه لقيود اليومية والتسويات الأخرى التي تمت معالجتها خارج الإطار العادي للنشاط الاقتصادي ج- لا يركز المراجع على قيود اليومية والتسويات الأخرى التي تم إجراؤها عند نهاية الفترة المالية المقرر عنها

د- لا يستعلم المراجع من الأفراد العاملين في مجال التقرير المالي عن أي نشاط غير عادي أو غير صحيح يتعلق بمعالجة قيود اليومية والتسويات الأخرى
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بمراجعة تقديرات الإدارة المحاسبية للتأكد من عدم وجود تحيز قد يتسبب في وجود تضليل جوهري في القوائم المالية ناجم عن الاحتيال
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتطبيق المراجعة ذات الأثر الرجعي على تقديرات الإدارة المحاسبية الهامة التي انعكست على القوائم المالية للسنة السابقة لتقرير عدالة أو تحيز إدارة الشركة بالنسبة لتلك التقديرات
- في حال عثر المراجع الخارجي في سورية على تحيز من جانب إدارة الشركة الخاضعة للمراجعة في صنع التقديرات المحاسبية، فإنه لا يدرس ما إذا كانت الظروف التي أنتجت ذلك التحيز تمثل خطر تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتقييم المبرر الاقتصادي للصفقات الهامة وغير العادية للشركة الخاضعة للمراجعة والتأكد من أنه لم يتم الدخول في تلك الصفقات بغاية إخفاء اختلاس الأصول أو بغاية التقرير المالي الاحتيالي، وذلك بعد دراسته للتالي: • ما إذا كان شكل تلك الصفقة معقد للغاية • ما إذا كانت الإدارة قد ناقشت طبيعة الصفقة وكيفية إثباتها محاسبياً مع الأطراف الأخرى المسؤولة عن حوكمة الشركة • ما إذا كان تركيز الإدارة يتجه نحو معالجة محاسبية محددة بدلاً من الاستناد إلى طبيعة وحيثيات الصفقة • ما إذا قامت الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة بمراجعة تلك الصفقات بشكل واف
14- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه تقييم مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال خلال تنفيذه الاعتيادي لعملية مراجعة الشركة
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتقييم ما إذا كانت الإجراءات التحليلية المنفذة تشير إلى خطر تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال لم يتم تحديده في السابق
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ الإجراءات التحليلية المتصلة بالإيرادات
- لا يحدد المراجع الخارجي في سورية الروابط غير العادية التي يكون إيراد ودخل نهاية العام طرفاً فيها والتي تنطوي على خطر تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال
- عندما يحدد المراجع الخارجي في سورية بعض الروابط التحليلية غير العادية أو غير المتوقعة التي تشير إلى خطر تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال، فإنه لا يقوم بالتقصي عن تلك الروابط، ولا يقارن الإجابات والأدلة التي يحصل عليها من عملية التقصي تلك مع الدلائل الأخرى التي جمعها خلال مراجعته
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتقييم مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال

عند أو قرب تاريخ إصداره لتقريره، أي لا يختبر ما إذا كانت النتائج النهائية لعملية المراجعة تؤثر على التقييم الأولي لمخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال
- لا يؤثر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال في القوائم المالية للشركة الخاضعة للمراجعة على تحديد المراجع الخارجي في سورية لحد الأهمية النسبية
- إذا كان هناك تضليل غير جوهري ناجم عن الاحتيال في القوائم المالية للشركة الخاضعة للمراجعة وكان يمت بصلة إلى تشكيك في نزاهة الإدارة العليا: عندها لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بإعادة تقييم خطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال، ولا يقوم بناء على ذلك التقييم بإعادة تقرير طبيعة وتوقيت ومدى الفحص اللازم وبإعادة تقييم فعالية الرقابة الداخلية في الشركة
- إذا اعتقد المراجع الخارجي في سورية بأن مواضع التضليل في القوائم المالية للكيان الخاضع للمراجعة هي بنتيجة الاحتيال، لكنه لم يستطع تقييم مدى أهمية تأثيرها على القوائم المالية، فإنه لا يحاول الحصول على دليل مراجعة إضافي لمعرفة ذلك الأثر على القوائم المالية وعلى تقريره بخصوص تلك القوائم، ولا يقوم بمناقشة المسألة وانتهاج تحقيق معمق فيها مع الإدارة العليا والأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة
- عندما تشير دراسة المراجع الخارجي في سورية لمخاطر التضليل الجوهري ونتائج اختبارات المراجعة إلى درجة عالية لخطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال، فإن المراجع لا ينسحب من مهمة مراجعة هذه الشركة بعد إبلاغ الأطراف المسؤولة عن حوكمتها بأسباب انسحابه
15- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه الإبلاغ عن الاحتيال الذي يملك الدليل على وجوده إلى الإدارة، والإبلاغ عن الاحتيال الذي قامت به الإدارة وتسبب بتضليل جوهري في القوائم المالية إلى الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة
- إذا كانت الرقابة الداخلية هي السبب وراء مخاطر التضليل الجوهري الناجمة عن الاحتيال التي حددها المراجع الخارجي في سورية لدى الشركة الخاضعة للمراجعة، فإنه لا يتعين على المراجع بناء عليه دراسة نواحي العجز والقصور في الرقابة الداخلية أو نواحي الغياب والقصور في برامج وضوابط مكافحة الاحتيال والإبلاغ عنها للإدارة وللأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة
- لا يتعين على المراجع الخارجي في سورية أن يبلغ الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة الخاضعة للمراجعة بمخاطر الاحتيال الأخرى التي تم تحديدها بنتيجة تقييمه لمخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال

الإجابات كانت كما يلي: 57% أيدت، 9% عارضت، 34% كانت محايدة

هنالك 15 سؤال تفصيلي كل منها مقسم إلى سلسلة من الإجراءات، وكل استبيان يحوي إجابات المراجع الخارجي لشركة مالية واحدة، وعند دراسة الباحثة للردود على تلك الاستبيانات قررت بناء على تطبيق أو عدم تطبيق سلسلة الإجراءات العائدة لكل سؤال تفصيلي فيما إذا كان مراجع تلك الشركة يطبق أو لا يطبق مطلب السؤال التفصيلي، أي لكل سؤال تفصيلي كان هناك إجابة واحدة فقط: إما نعم (لا يطبق المطلب) أو لا (يطبق المطلب) أو محايد، وحيث أن هناك 15 سؤالاً تفصيلياً (أو 15 مطلباً) في كل استبيان وأن عدد ردود الاستبيانات الصالحة للاستخدام كان 14 رداً، وأن إجمالي عدد الإجابات المؤيدة لعدم تطبيق المتطلبات بلغ 120 إجابة، وأن إجمالي عدد الإجابات الراضية لعدم تطبيق المتطلبات (المؤيدة لتطبيق المتطلبات) بلغ 19 إجابة، وأن إجمالي عدد الإجابات المحايدة كان 71 إجابة، توصلت الباحثة إلى أن نسبة المؤيدين من إجمالي الردود الصالحة للاستخدام كانت 57%، بينما عارض 9%، و34% من الإجابات كانت محايدة.

يبين الجدول أعلاه أن المراجع الخارجي في سورية خلال ممارسته لمهنته بعيد تماماً عن تقصي الاحتيال في التقارير المالية التي يقوم بمراجعتها، وذلك لعدم علمه بوجود اختصاص F.A وعدم امتلاكه للتقنيات اللازمة في هذا المجال، ولعدم قيام جمعية المحاسبين القانونيين ومجلس المحاسبة والتدقيق بدورهما في هذا المجال.

إذاً بنتيجة تحليل ضوابط ومتطلبات ممارسة المهنة من حيث علاقتها باستخدام F.A (أي من حيث علاقتها بمحاور قسم المراجعة 316): لم تتوافق نتيجة تحليل القوانين مع نتيجة تحليل تطبيق القوانين (الممارسة العملية لتلك القوانين)، فالقوانين موجودة من حيث المبدأ ولكن لا يتم تطبيقها ولا تتم المحاسبة على التقصير في تطبيق تلك القوانين، مما سبق يمكن القول أن مستوى تطور المهنة في سورية لا يسمح باستخدام F.A. الأمر الذي يوجب تطوير مستوى أداء المهنة.

عندما تتطور مهنة المراجعة في سورية إلى المستوى الذي تلبي فيه كافة المتطلبات المهنية الدولية النازمة لمهنة المراجعة، أي عندما تلزم المراجع الخارجي على تحري الاحتيال عند مراجعته للقوائم المالية يمكن عندها الوصول لبيئة مراجعة ملائمة لتطبيق F.A في سورية والجزم بتوافر المطلب الرابع لاستخدام F.A في سورية. لتوافر هذا المطلب مستقبلاً ترى الباحثة أنه لا بد من:

❖ يتعين على المراجع الخارجي في سورية تنفيذ المتطلبات القانونية والمهنية التي تلزمه بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة ليتوصل إلى تأكيد بدرجة معقولة من خلو القوائم المالية لشركة القطاع المالي المدرجة في DSE من أي تضليل جوهري ناجم عن الخطأ أو عن الاحتيال

❖ يتعين على المراجع الخارجي في سورية تنفيذ المتطلبات المهنية التي تلزمه بممارسة الشك المهني، أي أداء عمله انطلاقاً من شك بوجود تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال وهذا بغض النظر عن خبرته السابقة مع شركة القطاع المالي المدرجة في DSE أو عما يعتقده المراجع بخصوص نزاهة وصدق إدارة تلك الشركة.

❖ عند الشك بوجود تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال يتعين على المراجع الخارجي في سورية اجراء المناقشة بين أعضاء فريق المراجعة الخارجية بخصوص خطر التضليل

الجوهري الناجم عن الاحتيال وذلك بشكل يسبق أو يترافق مع إجراءات جمع المعلومات، بحيث تتضمن تلك المناقشة:

- دراسة للعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على شركة القطاع المالي المدرجة في DSE والتي تشكل ضلعاً من أضلاع مثلث الاحتيال: دوافع لارتكاب الاحتيال، فرصاً لتنفيذ الاحتيال، مبررات للسلوك الاحتيالي
- دراسة خطر تجاوز إدارة شركة القطاع المالي المدرجة في DSE للرقابة الداخلية
- كيفية استجابة المراجع لواقعة احتواء القوائم المالية لشركة القطاع المالي المدرجة في DSE على تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال.

كما ترى الباحثة أن على المراجع القيام بما يلي بخصوص التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال في شركة القطاع المالي المدرجة في DSE:

- ❖ الاستعلام من الإدارة والآخرين داخل الشركة (الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة، لجنة التدقيق، المدقق الداخلي، الموظفين) لأخذ آرائهم بخصوص مخاطر الاحتيال (سواء كان الاحتيال: فعلي، مشبوه، مُحدّد من قبل الشركة) وبألية مواجهتها والتعامل معها (برامج وضوابط مكافحة الاحتيال)، ومعرفة فيما إذا رفعت إدارة الشركة تقريرها عن "دور الرقابة الداخلية للشركة في منع وكشف مواضع التضليل الجوهري الناجمة عن الاحتيال" إلى الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة، كما يتعين على المراجع فهم كيفية أداء لجنة التدقيق لدورها الإشرافي في هذا المجال. وعندما لا يكون هناك تناغم بين الردود على عملية الاستعلام التي قام بها المراجع الخارجي، فإنه يتحتم عليه الحصول على دليل مراجعة إضافي من شأنه تفسير وتبرير مواضع الخلاف هذه.
- ❖ دراسة نتائج الإجراءات التحليلية (بما فيها الإجراءات التحليلية المتعلقة بالإيرادات) بهدف الكشف عن وجود أحداث أو صفقات غير عادية أو كميات ونسب واتجاهات قد تؤثر على التخطيط لعملية المراجعة.
- ❖ تقرير عدد أضلاع مثلث الاحتيال الموجودة لدى الشركة: دوافع لارتكاب الاحتيال، فرص لتنفيذ الاحتيال، مبررات للسلوك الاحتيالي انطلاقاً من رأيه المهني، وكذلك تقرير من الذي يتوجب دراسته منها في معرض تحديده لمخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال.

- ❖ دراسة المعلومات الأخرى التي قد تساعد في تحديد مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال: نتائج المناقشة المذكورة أعلاه بين أعضاء فريق المراجعة الخارجية، المعلومات المستخلصة عن الشركة بنتيجة إجراءات قبولها واستمرارية العمل لصالحها وبنتيجة مراجعة قوائمها المالية، المخاطر المتأصلة التي تم تحديدها لدى الشركة.

بعد جمع المراجع الخارجي في سورية لتلك المعلومات الضرورية يتعين عليه استخدامها لتحديد المخاطر التي قد تؤدي إلى تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال في القوائم المالية لشركة القطاع المالي المدرجة في DSE :

- ❖ يتعين تحديد المراجع لمخاطر الاحتيال بعد دراسته لخصائص الشركة (حجمها، تعقيدها)، كما يتوجب عليه تحديد المخاطر المتعلقة بمناطق جغرافية محددة أو بقطاعات عمل محددة، إضافة إلى تحديد المخاطر على مستوى الشركة بكاملها، آخذاً بعين

الاعتبار أن هناك حسابات ومجموعة صفقات تحمل خطراً عالياً لأنها تتضمن درجة عالية من التقدير الذاتي لإدارة الشركة.

- ❖ يتعين على المراجع تحديد خطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال استناداً إلى رأيه المهني أي تحديد: نوع الخطر المحتمل وجوده، أهمية الخطر، احتمال الخطر، درجة اختراق ونفوذ ذلك الخطر في القوائم المالية للشركة.
- ❖ يتعين على المراجع أن يفترض بشكل مسبق أن للاعتراف الخاطئ بالإيراد صلة بخطر تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال.

من أهم المخاطر التي يتعين على المراجع الخارجي في سورية دراستها والتعامل بشكل صحيح معها هو خطر تجاوز إدارة شركة القطاع المالي المدرجة في DSE للرقابة الداخلية، الباحثة ترى أنه لتقييم ذلك الخطر بشكل صحيح يتعين على المراجع بداية اختبار برامج وضوابط الشركة التي صُممت لمواجهة تلك المخاطر عبر ما يلي:

- ❖ يتعين على المراجع فهم كل مُكوّن من مكونات الرقابة الداخلية الخمسة ليخطط عملية مراجعته وليحدد أنماط التضليل المحتملة، وليدرس العوامل التي تؤثر على خطر التضليل الجوهري وليصمم اختبارات الضوابط الرقابية والاختبارات الجوهرية.
- ❖ يتعين على المراجع معرفة ما إذا كانت الشركة قد صممت وشغلت برامجها وضوابطها المخصصة لمواجهة المخاطر المحددة للتضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال بالشكل الملائم والمناسب، وعلى المراجع اختبار مدى فعالية تلك البرامج والضوابط ثم تقييم مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال التي حددها استناداً إلى ذلك الاختبار، ووضع خطة للتعامل مع تلك المخاطر بناء عليه.
- ❖ يتعين على المراجع خلال قيامه بذلك تطبيق الشك المهني في جمع وتقييم دليل المراجعة.
- ❖ من الطبيعي أن تتأثر استجابة المراجع لعملية تقييمه لمخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال بـ: طبيعة وأهمية المخاطر التي تم تحديدها، برامج وضوابط الشركة المخصصة لمواجهة تلك المخاطر. وتتخذ استجابته لتقييمه لمخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال إحدى السبل الثلاثة التالية:
 - أ- الاستجابة التي لها تأثير إجمالي على كفاءة إدارة عملية المراجعة وتنفيذها.
 - ب- الاستجابة للمخاطر المحددة عبر تغيير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة المخططة والمزمع تنفيذها
 - ت- الاستجابة التي تتمثل في تنفيذ إجراءات محددة لمواجهة خطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال

من الطبيعي أنه عند وصول المراجع لقناعة بأنه لا يمكن تصميم إجراءات المراجعة الكفيلة بمواجهة خطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال، فإن عليه الانسحاب من المهمة بعد تبليغ الأطراف المعنية بهذا القرار.

ثم يتعين على المراجع الخارجي في سورية القيام بالتالي في إطار مواجهته لخطر تجاوز إدارة شركة القطاع المالي المدرجة في DSE للضوابط الرقابية:

- ❖ على المراجع تصميم الإجراءات اللازمة لاختبار صحة قيود اليومية المسجلة في الأستاذ العام والتسويات الأخرى وذلك بعد أن يفهم عملية التقرير المالي لدى الشركة. وعند قيام

الشركة بتطبيق ضوابط رقابية محددة على قيود اليومية والتسويات الأخرى، على المراجع فهم تصميم تلك الضوابط وتقرير مدى ملاءمة ذلك التصميم والتأكد من وضع تلك الضوابط موضع التشغيل.

❖ على المراجع الانطلاق من رأيه المهني لتقرير طبيعة وتوقيت ومدى الاختبار لقيود اليومية والتسويات الأخرى، وذلك لاختيار البنود التي سيتم اختبارها ولتقرير الطريقة الملائمة لفحص كل الوثائق الداعمة لتلك البنود. ومن الطبيعي أن يركز اختبار المراجع على قيود اليومية والتسويات الأخرى التي تم إجراؤها عند نهاية الفترة المقرر عنها.

❖ من الهام جداً قيام المراجع بمراجعة تقديرات الإدارة المحاسبية للتأكد من عدم وجود تحيز قد يتسبب في تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال، وعند التأكد من وجود ذلك التحيز يجب دراسة أثره الإجمالي وعكسه للوصول لقوائم مالية عادلة. كما يتوجب تطبيق المراجعة ذات الأثر الرجعي على تقديرات الإدارة المحاسبية الهامة التي انعكست على القوائم المالية للسنة السابقة لتقرير عدالة أو تحيز إدارة الشركة بالنسبة لتلك التقديرات. وإذا اتضح للمراجع تحيز الإدارة في صنع التقديرات المحاسبية، فعليه التأكد من أن سبب ذلك التحيز لا يمثل خطر تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال.

❖ من الهام أيضاً للمراجع فهم المبرر الاقتصادي للصفقات الهامة وغير العادية: هل السبب في دخول تلك الصفقات هو إخفاء اختلاس الأصول أو التقرير المالي الاحتيالي؟ وفي معرض فهمه للمبرر الاقتصادي للصفقات عليه دراسة: هل شكل الصفقة معقد للغاية؟ هل ناقشت إدارة الشركة طبيعة تلك الصفقات وكيفية إثباتها محاسبياً مع الأطراف الأخرى المسؤولة عن حوكمة الشركة؟ هل قامت الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة بمراجعة تلك الصفقات والموافقة عليها؟

بالنسبة لتقييم المراجع الخارجي في سورية لدليل المراجعة، ترى الباحثة أنه:

❖ يتوجب على المراجع خلال تنفيذه لعملية المراجعة تقييم مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال، واختبار ما إذا كانت الإجراءات التحليلية التي تم تنفيذها في سياق عملية المراجعة تشير إلى خطر جديد للتضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال لم يتم تحديده سابقاً

❖ يتوجب على المراجع تنفيذ الإجراءات التحليلية المتصلة بالإيرادات وتحديد الروابط التي تنطوي على خطر تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال انطلاقاً من رأيه المهني (الروابط غير العادية التي يكون إيراد ودخل نهاية العام طرفاً فيها).

❖ يتوجب على المراجع أيضاً تقييم مدى منطقية الإجابات التي يتلقاها على أسئلته، هل هي مبهمة وغير قابلة للتصديق، هل تتوافق/تتعارض مع دليل المراجعة الآخر الذي تم جمعه خلال عملية المراجعة؟

❖ يتوجب على المراجع التأكد من وجود/عدم وجود حاجة لأداء إجراءات مراجعة مختلفة أو إضافية بسبب عدم توافق/توافق النتائج النهائية الإجمالية لعملية المراجعة مع تقييمه الأولي لمخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال ؟

❖ عندما تحدد نتائج فحوص المراجعة تضليلاً في القوائم المالية للشركة، يتعين على المراجع اختبار ما إذا كان ذلك التضليل ناجماً عن الاحتيال وتعديل حد الأهمية النسبية بناء عليه. إذا كان التضليل ناجماً عن الاحتيال ولكنه لا يحمل أثراً جوهرياً على القوائم

المالية: يتعين على المراجع إعادة تقييمه لنزاهة إدارة الشركة وإعادة تقييمه لخطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال، الأمر الذي سينعكس بالنتيجة على طبيعة وتوقيت ومدى الفحوص وعلى تقييم فعالية الضوابط الرقابية.

- ❖ إذا اعتقد المراجع بأن مواضع التضليل هي بنتيجة الاحتيال ولم يستطع في الوقت نفسه تقييم حجم الأثر الناجم عن هذا التضليل على القوائم المالية للشركة، فيتعين عليه الحصول على دليل مراجعة إضافي لتقرير وجود احتيال من عدمه و أثر ذلك الاحتيال على القوائم المالية وعلى تقرير المراجع بتلك القوائم، إضافة إلى مناقشة المسألة وانتهاج تحقيق معمق فيها مع الإدارة العليا ومع الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة.
- ❖ إذا أشار اختبار المراجع لمخاطر التضليل الجوهري ونتائج اختبارات المراجعة إلى درجة عالية لخطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال، يتعين على المراجع الانسحاب من مسؤولية مراجعة تلك الشركة وإبلاغ الأطراف المسؤولة عن حوكمتها بأسباب انسحابه.

بعد تسطير المراجع الخارجي في سورية للنتائج النهائية يتعين عليه إيصالها إلى الإدارة و المسؤولين عن حوكمة شركة القطاع المالي المدرجة في DSE:

- ❖ عندما يتأكد المراجع من وجود الاحتيال يتعين عليه إيصال هذا الأمر إلى مستوى إداري عال. وعليه التقرير عن الاحتيال الذي يشمل الإدارة العليا والاحتيال الذي ينجم عنه تضليل جوهري في القوائم المالية بشكل مباشر إلى الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة. وإذا حدد المراجع مخاطر تضليل جوهري ناجمة عن الاحتيال ولدها الإخفاق المستمر لنظم الرقابة الداخلية للشركة، فإنه يتعين عليه اختبار مدى قصور وعجز الضوابط الرقابية والتبليغ عنها لإدارة الشركة وللأطراف المسؤولة عن حوكمتها.
- ❖ يتعين على المراجع التواصل مع الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة بخصوص: نشاط الشركة الاقتصادي ومخاطر القوائم المالية الهامة وجودة المبادئ المحاسبية للشركة، ومخاطر الاحتيال الأخرى التي تم تحديدها بنتيجة تقييم المراجع لمخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال.

يتعين على المراجع الخارجي في سورية، برأي الباحثة، توثيق التالي خلال عملية دراسته واختباره للاحتيال في شركة القطاع المالي المدرجة في DSE:

- النقاش الذي تم بين أفراد فريق المناقشة فيما يتعلق بالقوائم المالية للشركة وعرضتها للتضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال
- الإجراءات المنفذة للحصول على المعلومات الضرورية لتحديد وتقييم مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال
- مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال التي تم تعيينها، ووصف استجابة المراجع لتلك المخاطر
- مبرر عدم تحديده للاعتراف الخاطئ بالإيراد كخطر تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال
- نتائج الإجراءات المنفذة لمواجهة خطر تجاوز إدارة الشركة للرقابة الداخلية
- طبيعة الاتصالات بخصوص الاحتيال التي يجب إجراؤها مع الإدارة والأطراف الأخرى المسؤولة عن حوكمة الشركة.

خلاصة المبحث الرابع

بين المبحث الرابع من الفصل الثالث مدى ملاءمة مستوى تطور مهنة المراجعة في سورية لتطبيق F.A، فبعد تحليل ضوابط ومتطلبات ممارسة المهنة من حيث علاقتها باستخدام F.A تم كشف نقاط القوة في القوانين ونقاط الضعف في تطبيق تلك القوانين. وتوصل المبحث إلى نتيجة مفادها أن مستوى تطور المهنة في سورية لا يسمح باستخدام F.A، وبالتالي لا يتوافر مقوم وجود مهنة متطورة للمحاسبة والمراجعة في سورية، وبالتالي لا يوجد إمكانية لاستخدام F.A في سورية في الوقت الراهن. هذا الأمر يعني أنه يتوجب مستقبلاً تطوير مهنة المراجعة في سورية إلى المستوى الذي تلبي فيه كافة المتطلبات المهنية الدولية النازمة لمهنة المراجعة. وقد قدمت الباحثة بعض الأفكار والآراء الخاصة ببيئة مراجعة خارجية في سورية ملائمة لتطبيق F.A مستفيدةً من محاور قسم المراجعة 316 الصادر عن AICPA.

خلاصة الفصل الثالث

قامت الباحثة في الفصل الثالث بتحديد مدى توافر مقومات استخدام F.A في سورية، حيث اختبر المبحث الأول منه مدى كفاية التأهيل العلمي والعملية لممارسي مهنة المحاسبة في سورية وتوصل إلى نتيجة مفادها عدم كفاية ذلك التأهيل وبالتالي عدم توافر ذلك المقوم في سورية، وبالتالي عدم وجود إمكانية لاستخدام F.A في سورية في الوقت الراهن. وبالتالي إثبات صحة الفرضية الأولى من فروض البحث.

وقد رأت الباحثة أن على الجامعات السورية الاسترشاد بمحتويات منهاج F.A الواردة في نهاية المبحث الأول من الفصل الثاني لإدخال منهاج F.A ضمن مقرراتها التعليمية، وبالتالي توفير المتطلب الأول لتطبيق F.A في سورية وهو توافر التأهيل العلمي والعملية، وبينت كيفية تذليل صعوبات تطبيق ذلك في سورية.

وحدد المبحث الثاني من الفصل الثالث مدى توافر البيئة التشريعية الملائمة لاستخدام F.A. فتوصل إلى نتيجة مفادها أن تلك البيئة غير متوافرة بعد، وبالتالي لا يتوافر مقوم المتطلبات التشريعية والقانونية في سورية، وبالتالي لا يوجد إمكانية لاستخدام F.A في سورية في الوقت الراهن. وبالتالي إثبات صحة الفرضية الثانية من فروض البحث.

وقد رأت الباحثة ضرورة تطوير التشريعات الحالية واستكمال إصدار التشريعات اللازمة (الناقصة) في مجالات الحوكمة والرقابة ومكافحة الجريمة المالية وتأسيس وفرض العلوم التي تضمن تحقيق ذلك، إضافة إلى تفعيل وتطبيق تلك القوانين ووضعها موضع الممارسة العملية ومراقبة تنفيذها وإنزال العقوبة المناسبة لعدم الامتثال بها.

المبحث الثالث من الفصل الثالث بحث في قدرة أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت السورية على الحد من الاحتيال المالي وتوصل إلى نتيجة مفادها أن أنظمة الرقابة الداخلية ضعيفة من ناحية قدرتها على الحد من الاحتيال المالي وجرائمه في تلك الشركات، وبالتالي عدم توافر مقوم التنظيم الجيد وأنظمة الرقابة الداخلية المتطورة في سورية، وبالتالي عدم وجود إمكانية لاستخدام F.A في سورية في الوقت الراهن. وبالتالي إثبات صحة الفرضية الثالثة من فروض البحث.

وقد رأت الباحثة بغية توفير المتطلب الثالث لاستخدام F.A في سورية عبر وجود نظام رقابة داخلية قوي في مكافحة الجرائم المالية، أن على شركات القطاع المالي المدرجة في DSE تصحيح مواضع الضعف والخلل لديها في مجال مكافحة الاحتيال وفي مجال تخفيض خطر الاحتيال.

أما المبحث الرابع من الفصل الثالث فقد بين مدى ملائمة مستوى تطور مهنة المراجعة في سورية لتطبيق F.A، فبعد تحليل ضوابط ومتطلبات ممارسة المهنة من حيث علاقتها باستخدام F.A تم كشف نقاط القوة في القوانين ونقاط الضعف في تطبيق تلك القوانين. وتوصل المبحث إلى نتيجة مفادها أن مستوى تطور المهنة في سورية لا يسمح باستخدام F.A، وبالتالي لا يتوافر مقوم وجود مهنة متطورة للمحاسبة والمراجعة في سورية، وبالتالي لا يوجد إمكانية لاستخدام F.A في سورية في الوقت الراهن. هذا الأمر يعني أنه يتوجب مستقبلاً تطوير مهنة المراجعة في سورية إلى المستوى الذي تلي فيه كافة المتطلبات المهنية الدولية النازمة لمهنة المراجعة. وقد

قدمت الباحثة بعض الأفكار والآراء الخاصة ببيئة مراجعة خارجية في سورية ملائمة لتطبيق F.A مستفيدةً من محاور قسم المراجعة 316 الصادر عن AICPA.

نتائج البحث وتوصياته

توصل البحث من خلال عمليات التحليل والتقصي والمقارنة إلى النتيجة التالية:

لا توجد إمكانية لاستخدام F.A في سورية في الوقت الراهن بسبب عدم توافر مقوماتها، أي بسبب:

1. عدم كفاية التأهيل العلمي والعملية لممارسي مهنة المحاسبة في سورية لاستخدام F.A، وبالتالي عدم توافر ذلك المقوم في سورية
2. عدم توافر البيئة التشريعية الملائمة لاستخدام F.A، وبالتالي عدم توافر مقوم المتطلبات التشريعية والقانونية في سورية
3. ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في مكافحة الجرائم المالية في تلك الشركات، وبالتالي عدم توافر مقوم التنظيم الجيد وأنظمة الرقابة الداخلية المتطورة في سورية
4. عدم ملائمة مستوى تطور مهنة المراجعة في سورية لتطبيق F.A، وبالتالي عدم توافر مقوم بيئة مراجعة ملائمة في سورية تتسجم مع متطلبات تطبيق F.A

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث توصي الباحثة بما يلي:

1. بالنسبة لمقوم كفاية التأهيل العلمي والعملية لممارسي مهنة المحاسبة في سورية:

باعتبار أن ضرورات استخدام F.A التي فرضها الاقتصاد العالمي والتطور المذهل في الصناعة المالية والتكنولوجيا وتقنيات الاحتيال ستحتّم في المستقبل القريب على الجامعات السورية تدريس منهاج F.A، فإن الباحثة توصي الجامعات السورية بضرورة الاسترشاد بمحتويات منهاج F.A الواردة في نهاية المبحث الأول من الفصل الثاني لإدخال منهاج F.A ضمن مقرراتها التعليمية حسب المحاور الثلاثة الأساسية المبينة في العمودين الرابع والخامس من الشكل رقم (6). ففي ذلك تحقيقاً للمطلب الأول لتطبيق F.A في سورية وهو توافر التأهيل العلمي والعملية، إذ لا شك أن إدخال منهاج F.A ضمن مقرراتنا التعليمية سيسهم إلى حد كبير في رفع سوية التعليم العالي في سورية وجعلها مقاربة لسوية التعليم العالي في جامعات الدول المتقدمة. وقد عرضت الباحثة سبل بلوغ ذلك وكيفية تذليل صعوبات تطبيق تلك المناهج في سورية في المبحث الأول من الفصل الثالث.

2. بالنسبة لمقوم المتطلبات التشريعية والقانونية في سورية:

توصي الباحثة بضرورة تطوير التشريعات الحالية واستكمال إصدار التشريعات اللازمة، خاصة في مجالات الحوكمة والرقابة ومكافحة الجريمة المالية وتأسيس وفرض العلوم التي تضمن تحقيق ذلك، بحيث تصبح تلك التشريعات مواكبة لتشريعات الدول المتقدمة في مجال مكافحة الجرائم عموماً والجرائم المالية خصوصاً، وفي مجال تأسيس واستخدام العلوم المتطورة. كما توصي بضرورة تفعيل وتطبيق تلك القوانين ووضعها موضع الممارسة العملية، ومراقبة تنفيذها وإنزال العقوبة المناسبة لعدم الامتثال بها.

بالنسبة لتطوير التشريعات الحالية واستكمال إصدار التشريعات اللازمة تخص الباحثة بالذكر ما يلي:

أ- يجب أن ينص التشريع السوري على تأسيس علم F.A وأن يفرض استخدام خدماته وأن يوفر كافة المقومات اللازمة لاستخدام هذا العلم.

ب- يجب أن يتم أخذ جوهر قانون SOX المبين في المبحث الثاني من الفصل الثاني بعين الاعتبار في مشاريع القوانين المستقبلية الجديدة في سورية:

خصوصاً فيما يتعلق بوضع سلسلة قواعد تركز على ضمان استقلالية المراجع في سورية عن الشركة المدرجة في DSE الخاضعة للمراجعة، وجعل الخدمات التي يحظر على المراجع الخارجي في سورية القيام بها مشابهة لتلك المنصوص عليها في قانون SOX، وكذلك فيما يتعلق بتحسين عملية الإفصاح المالي لدى الشركات المدرجة في DSE عبر فرض إفصاحات مالية محددة، إضافة إلى تعزيز العقوبات على جرائم احتيال الإدارة والموظفين وأية جهة تمارس الاحتيال أو تتستر عليه، لتشمل العقوبات كافة أنواع ومظاهر الاحتيال المالي.

المزيد من الافكار والحلول المناسبة لتطوير التشريعات السورية موجودة في المبحث الثاني من الفصل الثالث.

3. بالنسبة لمقوم وجود أنظمة رقابة داخلية متطورة في سورية:

ترى الباحثة أنه يتوجب على شركات القطاع المالي المدرجة في DSE تصحيح مواضع الخلل لديها المذكورة في بداية المبحث الثالث من الفصل الثالث ضمن الجداول ذوات الأرقام 17-18-19-20. وقد بينت الباحثة الكيفية التي يمكن أن تتجاوز خلالها شركات القطاع المالي المدرجة في DSE المشاكل والصعوبات المفروضة عليها بسبب حجمها الصغير نسبياً (انظر نهاية المبحث الثالث من الفصل الثالث)

4. بالنسبة لمقوم بيئة المراجعة الملائمة في سورية:

ترى الباحثة أن تطور مهنة المراجعة في سورية إلى المستوى الذي تلبي فيه كافة المتطلبات المهنية الدولية الناضجة لمهنة المراجعة، من شأنه أن يخلق بيئة مراجعة ملائمة لتطبيق F.A في سورية ويوفر المقوم الرابع لاستخدام F.A، وقد أشار المبحث الرابع من الفصل الثالث إلى الحلول الممكنة التي تتيح خلق بيئة مراجعة ملائمة لاستخدام F.A. تخص الباحثة هنا بالذكر:

ضرورة التزام المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ المتطلبات القانونية والمهنية التي تلزمه بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة ليتوصل إلى تأكيد بدرجة معقولة من خلو القوائم المالية لشركة القطاع المالي المدرجة في DSE من أي تضليل جوهري ناجم عن الخطأ أو عن الاحتيال؛ وضرورة التزام المراجع الخارجي في سورية بالمتطلبات المهنية التي تلزمه بممارسة الشك المهني، وبمناقشة أي شك بوجود تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال مع أعضاء فريق المراجعة.

علاوة على ما سبق من توصيات تود الباحثة أن تشير إلى أن كل تلك التوصيات والحلول المعروضة حول توفير مقومات استخدام F.A لا تعتبر كافية ولا تعطي أية جدوى فعالة ما لم تكن جميعها متكاملة ومتناسقة في إطار معرفي تنظيمي مخطط ومدرّس. فالتطوير يستلزم بناء منظومة كاملة متكاملة على مستوى سورية ذات خصائص محددة وقدرات معينة تعمل بتناغم وبشكل منسق، هذه المنظومة ستكون مؤلفة من: السلطات (القضائية، التشريعية، التنفيذية) والقطاع العام وجهات تنفيذ القوانين وجهات تلقي الشكاوى والتقارير وهيئات مكافحة الجرائم المالية والقطاع الاقتصادي في سورية والجهة المختصة بمراجعة حسابات القطاع العام.

وبشكل أكثر تحديداً ترى الباحثة ضرورة ما يلي:

1) بالنسبة للسلطة التشريعية، أي ما يخص مجلس الشعب في سورية، يجب تعزيز قدرات المجلس ليكون قادراً على تأدية واجباته بفعالية وعلى أفضل وجه، يجب أن تتوفر له كافة الموارد اللازمة مادياً وبشرياً وتقنياً إضافة إلى البنية التحتية. كما يجب أن يكون مستقلاً وغير خاضع لأي تأثيرات من أية أطراف أو مؤثرات خارجية. بالمقابل يجب أن يكون مسؤولاً أمام الشعب يمارس عمله بشفافية ونزاهة، وأن يمارس صلاحياته في رقابة أداء العمل الحكومي وفي تطوير التشريعات.

(2) بالنسبة للسلطة التنفيذية المتمثلة برئاسة وأعضاء مجلس الوزراء في سورية ترى الباحثة ضرورة زيادة قدرة المجلس ليكون قادراً على تأدية واجباته بفعالية وعلى أفضل وجه، وأن تتوافر له كافة الموارد اللازمة المادية والبشرية والتقنية، وأن يكون مستقلاً في عمله ويعمل بشفافية ومسؤولية ونزاهة.

(3) بالنسبة للسلطة القضائية (أي النظام القضائي: قصر العدل والمحاكم) في سورية ترى الباحثة ضرورة توافر القدرات اللازمة لتمكين النظام القضائي من أداء مهامه بالشكل الأمثل، كأن تتوافر التشريعات المناسبة لتعيين القضاة وتوفير مستلزمات عملهم المادية والبشرية، وضمان استقلاليتهم التامة ونزاهة عملهم وأداء مهامهم بشفافية وبروح المسؤولية الاجتماعية. كما لا بد من دعم سلطة القضاء للرقابة على السلطة التنفيذية، ومقاضاة مرتكبي الجرائم المالية وفرض العقوبات الصارمة بحقهم.

(4) بالنسبة للجهات المسؤولة عن تطبيق القوانين (خاصة وزارة الداخلية) ولهيئات الرقابة العليا المعنية بشكاوى المواطنين ورقابة المال العام (الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية)، ترى الباحثة ضرورة تفعيل دورها في مكافحة الاحتيال خاصة الاحتيال المالي، وفي خلق بيئة أعمال نظيفة من الاحتيال وأثاره. تفعيل دورها يوجب تعزيز قدراتها المالية والبشرية والتقنية وتحميلها مسؤولياتها تجاه المجتمع وضمان الشفافية في عملها ونزاهة كوادرها البشرية. هنا توصي الباحثة بضرورة إيلاء اهتمام خاص لهذه الجهات لنشر ثقافة مكافحة الاحتيال وظواهره وللعمل بنزاهة وصدقية تامين.

(5) بالنسبة للجهات المعنية بشكل مباشر بقطاع المال والأعمال في سورية، خصوصاً:

- ❖ هيئة الإشراف على التأمين في سورية
- ❖ هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية
- ❖ هيئة مكافحة غسل الأموال في سورية
- ❖ مديرية الاستعلام الضريبي في وزارة المالية في سورية
- ❖ الضابطة العدلية المختصة باستقصاء جرائم المعلوماتية في وزارة الداخلية في سورية

ترى الباحثة ضرورة زيادة قدراتها الرقابية وتعزيزها بالإمكانات المادية والبشرية المؤهلة تأهيلاً متخصصاً وعالياً، وضمان عملها بعيداً عن مؤثرات سلبية تحرف عملها عن غايته، وضمان الشفافية والنزاهة في عملها وتعزيز مسؤولياتها تجاه الموارد الاقتصادية للبلد وتجاه مجتمع المال والأعمال. كما يجب أن تركز تلك الجهات وبشكل كبير على الأنشطة الوقائية ضد الجريمة المالية (كاقتراح إصلاحات تشريعية، تنسيق أنشطة مكافحة فعالة ضد الجريمة المالية، امتلاك جهاز للبحوث والدراسات عالي المستوى، تقديم المشورة والنصح للجهات العامة والخاصة في مجال مكافحة الجريمة المالية). ويجب أن يتم تعزيز دور هذه الجهات في تأهيل كوادرها باتجاه كشف الجريمة المالية ومكافحتها.

(6) بالنسبة للقطاع الاقتصادي، قطاع المال والأعمال في سورية، ترى الباحثة أيضاً ضرورة زيادة قدراته عبر توفير إطار قانوني شفاف لعمله، يضمن تنظيمه بشكل سليم ويدعم استقلاليتته وعمله بروح المسؤولية الاجتماعية ويزيد من مسؤولياته تجاه المجتمع. في مجال الشفافية ترى الباحثة أنه يجب أن تكون معايير المراجعة المالية والتقرير المالي لوحدات

القطاع الاقتصادي قوية وأن تطبق بفعالية، وأن يفرض السوق المالي على تلك الوحدات مراجعة مستقلة من مراجع خارجي وأن يتم تطبيق ذلك، وأن يتبع المحاسبون المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأن تتاح معلومات عامة عن الشركات المسجلة وهيكل الملكية فيها للعموم، وأن تفصح تلك الشركات عن الإجراءات التي تقوم بها في مجال مكافحة الجرائم المالية لديها.

وفي مجال المحاسبة والمسؤولية تعتقد الباحثة أنه يجب أن يكون هناك قوانين وقواعد شاملة ناظمة لحوكمة الشركات والمراقبة والإشراف على القطاع الاقتصادي، وأن تُطبّق بفعالية على أرض الواقع الفعلي، كما يجب أن يكون هناك جهة ناظمة مالياً ممولة مادياً وبشرياً مهمتها مراقبة الشركات والإشراف عليها، وأن يكون هناك جهة تراقب السوق المالي وتشرف عليه، وأن تمارس جهات المراقبة والإشراف تلك عملها بفعالية على أرض الواقع العملي.

وترى الباحثة كذلك، لغرض تعزيز آليات النزاهة، أنه يجب أن يكون هناك قوانين وقواعد تضمن نزاهة وحدات القطاع الاقتصادي، أي أن يكون هناك مبادئ للسلوك وقواعد للأخلاقيات على مستوى القطاع الاقتصادي وأن تطبق بفعالية، وأن يكون في الشركة مبادئ وقواعد إجبارية لمكافحة الجريمة المالية بحيث تكون تلك القواعد شاملة وتطال أعضاء مجلس إدارة الشركة وتبين بدقة التصرف الصحيح عند (تعارض المصالح-الرشوة-الفساد)، وأن تُطبّق بفعالية، وأن يكون هناك سياسات خاصة بقيام موظف الشركة بالإبلاغ عن أي تصرف يشتبه بأنه ينطوي على جريمة مالية وأن تطبق بفعالية، وأن يعين مسؤول خاص في الشركة للتحقق من الامتثال لتلك القوانين والقواعد والمبادئ والسلوكيات والسياسات وأن يملك ذلك المسؤول السلطات اللازمة وأن يمارس عمله بكفاءة وفاعلية.

المراجع باللغة العربية:

الدوريات:

الجليلي. مقداد أحمد- جميل. رافي نزار، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال – دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي، مجلة الإدارة والاقتصاد السنة 35 العدد 93، 2012.

الجليلي. أحمد، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، تنمية الرافدين، مجلد 34، العدد 107، ص-ص 9-21، 2012.

القوانين

المرسوم التشريعي رقم/16 لعام 2004 بشأن إلغاء محاكم الأمن الاقتصادية

المرسوم الخاص بانشاء محاكم النيابة المالية العامة

قانون العقوبات السوري

قانون العقوبات الاقتصادية رقم /3/ لعام 2013

قانون سوق الأوراق المالية لعام 2006

نظام إصدار وطرح الأوراق المالية لعام 2006

قانون الشركات رقم 29 لعام 2011

قانون قمع التهريب الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 13 تاريخ 15/2/1974

قانون قمع الغش والتدليس /158/ لعام 1960

المرسوم التشريعي رقم (3) لعام 2010 المتعلق بجرائم الاتجار بالأشخاص.

قانون مكافحة التهريب الضريبي رقم 25 للعام 2003

قانون غسل الأموال: المرسوم التشريعي رقم 33 لعام 2005 والمعدل بالمرسوم التشريعي 27 لعام 2011

قانون التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية: المرسوم التشريعي رقم (17) للعام 2012

قانون الجهاز المركزي للرقابة المالية: المرسوم التشريعي رقم 64 للعام 2003

قانون الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش لعام 1981

القانون رقم 33 للعام 2009 القاضي بتشكيل مجلس المحاسبة والتدقيق برئاسة السيد وزير المالية

English References:

Books:

Albrecht, W. S.; Albrecht, C. O. "Fraud Examination & Prevention" (OH: Thomson South-Western, 2003).

Albrecht, W. S.; Albrecht, C. C.; Albrecht, C. O.; Zimbelman, M. F. "Fraud Examination", 3rd Edition/2009 (OH: South-Western Cengage Learning, 2009).

Black, H. C. "Black's Law Dictionary" Sixth ed. (St. Paul: West Publishing Co., 1990).

Black's Law Dictionary, 7th ed.

Comer, M. J. "Investigating Corporate Fraud" (Burlington, Vt.: Gower Publishing Co., 2003).

Crumbly, D. L.; Heitger, L. E.; Smith, G. S. "Forensic and Investigative Accounting" 3rd Edition (Chicago: CCH, 2007).

Crumbley, D. L.; O'Shaughnessy, J. J.; Ziegenfuss, D. E. 2002 U.S. Master Auditing Guide (Chicago: CCH Incorporated, 2002).

Golden, T. W.; Skalak, S. L.; Clayton, M. M. "A Guide to Forensic Accounting Investigation" 2006 (New Jersey: John Wiley & Sons, Inc., 2006).

Hopwood, W. S.; Leiner, J. J.; Young, G. R. "Forensic Accounting" 1St Edition/2008 (NY: McGraw Hill companies, Inc., 2008).

Koletar, J.W. " Fraud Exposed" (John Wiley & Sons, 2003).

Madinger, J.; Zalopany, S. A. "Money Laundering: A Guide for Criminal Investigators", (Boca Raton, FL: CRC Press, 1999).

Manning, G. A. "Financial Investigation and Forensic Accounting", 2ed Edition/2005 (Boca Raton, FL: CRC Press, 2005).

Pasco, G. A. "Criminal Financial Investigations: The Use of Forensic Accounting Techniques and Indirect Methods of Proof" 2009 (Boca Raton, FL: CRC Press 2009).

Pickett, K. H.; Pickett, J. M. "Financial Crime Investigation and Control (New York: John Wiley & Sons, 2002).

Razae, Z. "Financial Statement Fraud" (New York: John Wiley & Sons, 2002).

Richards, J. R. "Transnational Criminal Organizations, Cybercrime, and Money Laundering: A Handbook for Law Enforcement Officers, Auditors, and Financial Investigators", (Boca Raton, FL: CRC Press, 1999).

Schilit, H.M. "Financial Shenanigans" (New York: McGraw-Hill, Inc., 1993).

Singleton, T. W.; Singleton, A. J.; Bologna, G. J.; Lindquist, R. J. "Fraud Auditing and Forensic Accounting" 3rd Edition/2006 (New Jersey: John Wiley & Sons, Inc., 2006).

Wagner, M. J.; Goldsmith, B. J. "Alter Ego," Litigation Services Handbook (New York: John Wiley & Sons, 2001).

Periodicals:

Banks, D. G. "Benford's Law Made Easy," THE WHITE PAPER (September/October 1999).

Banks, D. G. "The Fight Against Fraud," INTERNAL AUDITOR (April 2004).

Bonner, S. E.; Palmrose, Z.; Young, S. M. "Fraud Type and Auditor Litigation: An Analysis of SEC Accounting and Auditing Enforcement Releases," THE ACCOUNTING REVIEW (October 1998).

Buckoff, T. A.; Schrader, R. W. "The Teaching of Forensic Accounting," JOURNAL OF FORENSIC ACCOUNTING 1 (1) (2000).

Core, J. E.; Holthausen, R.; Larcker, D. "Corporate Governance, Chief Executive Officer Compensation, and Firm Performance," JOURNAL OF FINANCIAL ECONOMICS 51 (1999).

Crumbley, D. L.; Apostolou, N. "The Accounting Profession and Financial Statement Fraud," THE FORENSIC EXAMINER (Springfield, Mo.: American College of Forensic Examiners International, January 1, 2003), <http://www.acfei.com/ce-Acctg%20Prof%20and%20Fraud%20-%20Crumbley2.htm>.

Cummins, C. "Shell Slashes Oil Reserve Again; News Overshadows Profit Surge," WALL STREET JOURNAL (February 4, 2005).

Cunningham, K. "Cyberterrorism: Are We Leaving the Keys Out?," SC MAGAZINE, November 2002. Online at: <http://www.scmagazine.com/scmagazine/sconline/2002/article/51/article.html>.

Derby, B.I. "Data Mining for Improper Payments," JOURNAL OF GOVERNMENT MANAGEMENT 52 (4) (Winter 2003).

Elmore, R. C.; Crumbley, D. L.; Rezaee, Z. " Forensic Accounting Education: A Survey of Academicians and Practitioners", JOURNAL OF FORENSIC ACCOUNTING, 2.1, 20–63, (2004).

Gardner, S. R. "Building the Data Warehouse," COMMUNICATIONS OF THE ACM (September 1998).

Grove, H.; Cook, T. "Lessons for Auditors: Quantitative Red Flags," JOURNAL OF FORENSIC ACCOUNTING 5 (2004).

Hill, C.; Phan, P. "CEO Tenure as a Determinant of CEO Pay," ACADEMY OF MANAGEMENT JOURNAL 34 (1991).

International monetary fund, Annual Report: Promoting A More Secure And Stable Global Economy, 2013.

Kasum; A. S. " The Relevance Of Forensic Accounting To Financial Crimes In Private And Public Sectors Of Third World Economies: A Study From Nigeria", JOURNAL OF FORENSIC ACCOUNTING: AUDITING, FRAUD & TAXATION, 1, 60–72, (2007).

Lanza, R. B. "Using Digital Analysis to Detect Fraud," JOURNAL OF FORENSIC ACCOUNTING: AUDITING, FRAUD & TAXATION 1 (2000).

Lenning, J. "Drilling for Information," JOURNAL OF FORENSIC ACCOUNTING (August 2000).

Main, B.; O'Reilly, C.; Wade, J. "The CEO, the Board of Directors and Executive Compensation: Economic and Psychological Perspectives," INDUSTRIAL AND CORPORATE CHANGE 4 (1995).

Moody, M. "Fraud---Enemies Within," DIRECTOR (April 2000).

Okunbor, J. A.; Obaretin, O. " Effectiveness of the Application of Forensic Accounting Services in Nigerian Corporate Organisations ", AAU JMS Vol. 1, No. 1, (December 2010).

O'Reilly, C.; Wade, J.; Chandratat, I. "Golden Parachutes: CEOs and the Exercise of Social Influence," ADMINISTRATIVE SCIENCE QUARTERLY 35 (1990).

Sen, D. K.; Inanga, E. L. " Creative Accounting In Bangladesh And Global Perspectives " CRITICAL PERSPECTIVES ON ACCOUNTING, 13 (2004).

The World bank, Economic Challenges and Reform Options for Syria: A Growth Diagnostics Report, 2011.

The World bank, Global Financial Development Report: Rethinking the Role of the State in Finance, 2013.

Warren, S.; McKay, P.A. "Methods for Citing Oil Reserves Prove Unrefined," WALL STREET JOURNAL (January 14, 2004).

Wells, J. J. "Keeping Ghosts off the Payroll," JOURNAL OF ACCOUNTING (December 2002).

Wolfe, D.T.; Hermanson, D.R. "The Fraud Diamond: Considering The Four Elements of Fraud," THE CPA J. (December 2004).

Researches:

Oberholzer, C. "Quality Management In Forensic Accounting", Gordon Institute of Business Science, University of Pretoria,(2002).

Laws:

Sarbanes Oxley Act, 2002.

Bank Secrecy Act, Section 5318 (h) of Title 31 of The United States Code.

Rule 402 of the Federal Rules of Evidence.

Securities Act of 1933 (SA) Rel. NO. 7788; Securities Exchange Act of 1934 (SEA) Rel. NO. 42326; Accounting and Auditing Enforcement (AAE) Rel. NO. 1215 (January 11, 2000).

Internet & Media & Releases of Different Entities:

Levitt, A. "The 'Numbers Game,'" Speech, New York University Center for Law and Business, September 28, 1998,
www.sec.gov/news/speech/speecharchive/1998/spch220.txt.

Duffield, G.; Grabosky, P. "The Psychology of Fraud," Australian Institute of Criminology, No. 19.

Eversole, L. "Profile of a Fraudster" (1998),
<http://www.lsu.edu/accounting/faculty/lcrumbley/fraudster.html>.

Hamilton, A. "Off-Balance Sheet Financing Raises New Suspicions," TAX NOTES (June 17, 2002).

Hilzenrath, D.S. "Forensic Auditors Find What Some Companies Try to Hide," THE WASHINGTON POST (November 23, 2002).

Skolnik, S. "Two Russians Accused of Operating Hacking Scam to Defraud Americans," SEATTLE POST INTELLIGENCER REPORTER (September 20, 2001).

"Lying 101: There May Be Nonverbal Indicators of Lying,"
http://members.tripod.com/nwacc_communication/id25.htm.

Correspondences with West Virginia University-the author of a final report entitled: "Education and Training in Fraud and Forensic Accounting: A Guide for Educational Institutions, Stakeholder Organizations, Faculty, and Students", March 2007.

KPMG, Fraud Awareness Survey, Dublin: KPMG, 1995, p.p.10-12.

<http://www.soxlaw.com>

<http://pcwebopedia.com/TERM/s/spyware.html>.

<http://www.coso.org>

<http://www.faculty.nncwc.edu/tocnnor/410/410lecture12.htm>

<http://www.trueactive.com/default.asp>

<http://www.usdoj.gov/criminal/fraud/websites/idtheft.html>.

<http://www.sec.gov/news/studies/sox704report.pdf>.

<http://www.digitalanalysisonline.com>

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/EXTMNAREGTOPPOVRED/0,,contentMDK:22475245~pagePK:34004173~piPK:34003707~theSitePK:497110,00.html>

<http://www.transparency.org/research/cpi/overview>

<http://www.aicpa.org/research/standards/auditattest/pages/sas.aspx>

<http://pcaobus.org/standards/auditing/pages/au316.aspx>

www.ethics.org/fsgo

<http://www.isaca.org/cobit/pages/default.aspx?cid=1002135&Appeal=Google&gclid=CP-r36Cnlb0CFcuWtAodjgEAAA>

www.27000.org/iso-27002.htm

ACFE Releases:

Association of Certified Fraud Examiners, "2004 Report to the Nation on Occupational Fraud and Abuse" (Austin, Tex: Association of Certified Fraud Examiners, 2004), ii, <http://www.cfenet.com/pdfs/2004RttN.pdf>.

Association of Certified Fraud Examiners "Fraud Examiners Manual" (Austin, Tex.: Association of Certified Fraud Examiners, 1998).

Association of Certified Fraud Examiners "Fraud Examiners Manual" 3rd ed. (Austin, Tex.: Association of Certified Fraud Examiners, 2002).

Association of Certified Fraud Examiners "Fraud Examiners Manual" (Austin: Association of Certified Fraud Examiners, 2005).

AICPA Releases:

American Institute of Certified Public Accountants, AICPA Professional Standards---U.S. Auditing Standards---AU § 316, Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit (Source---SAS 99 and SAS 113).

American Institute of Certified Public Accountants, AICPA Professional Standards---U.S. Auditing Standards---AU § 325, Communication of Internal Control Related Matters Noted in an Audit (Source---SAS 60, SAS 78, and SAS 87).

American Institute of Certified Public Accountants, AICPA Professional Standards---U.S. Auditing Standards---AU § 333, management representations (Source---SAS 85 and SAS 89: "The auditor obtains written representations from management to complement other auditing procedures.").

American Institute of Certified Public Accountants, AICPA Professional Standards---U.S. Auditing Standards---AU § 380, Communication With Audit Committees (Source---SAS 61, SAS 89, and SAS 90).

American Institute of Certified Public Accountants, AICPA Professional Standards---U.S. Auditing Standards---AU § 625, Reports on the Application of Accounting Principles (Source---SAS 50 and SAS 97).

American Institute of Certified Public Accountants "Statement on Standards for Consulting Services" (NY: American Institute of Certified Public Accountants, 1991), codified in AICPA Professional Standards---Consulting Services: Definitions and Standards---CS § 100).

American Institute of Certified Public Accountants, Statement on Auditing Standards (SAS) No. 1, Codification of Auditing Standards and Procedures (as amended, codified in AICPA Professional Standards---U.S. Auditing Standards---AU § 230).

American Institute of Certified Public Accountants, Statement on Auditing Standards (SAS) NO. 69, The Meaning of Present Fairly in Conformity with GAAP in the Independent Auditor's Report.

American Institute of Certified Public Accountants, Statement on Auditing Standards (SAS) No. 96, Audit Documentation.

American Institute of Certified Public Accountants, Statement on Auditing Standards (SAS) NO. 99, Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit (codified in AICPA Professional Standards---U.S. Auditing Standards---AU § 316), (New York: AICPA 2002).

American Institute of Certified Public Accountants, Statement of Position (SOP) 91-1, Software Revenue Recognition, issued 1991. SOP 91-1 has since been superseded by SOP 97-2, Software Revenue Recognition, issued 1997, which retains the basic recognition criteria of SOP 91-1.

COSO Releases:

Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO) "Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting" (1987).

COSO, Beasley, M.S.; Carcello, J.V.; Hermanson, D.R. "Fraudulent Financial Reporting: 1987-1997, An Analysis Of U.S. Public Companies" 1999.

FASB Releases:

Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC) NO.2 (1980), 10.

Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Standards NO. 48, Revenue Recognition Where Right of Return Exists.

IRS Releases:

IRM 4.10.4.5.2. "IRS Audit Technique Guide: Bars and Restaurants: Market Segment Specialization Program," April 9, 2003, Training 3149-118 (Rev 11-2002).

Meldman, R. E.; Sideman, R. J. "Federal Taxation: Practice And Procedure" 6th ed. (Chicago: CCH Incorporated, 2001).

PCAOB Releases:

PCAOB Release 2004-001, March 9, 2004.

SEC Releases:

U.S. Securities and Exchange Commission, Accounting And Auditing Enforcement Release NO. 774, In The Matter Of Charles W. Wallin, CPA (Washington, D.C.: Securities and Exchange Commission, April 19, 1996).

SEC Financial Reporting Practices (FRP) Section 101 (Accounting Series Release, or ASR 4, April 25, 1938).

SEC FRP Section 150 (ASR 150, December 20, 1973).

17 CFR Parts 210, 228, 229, 232, 240, 249, 270, 274 (August 29, 2002), § 302.17.

U.S. Securities and Exchange Commission, Staff Accounting Bulletin (SAB) 101, Revenue Recognition in Financial Statements, 17 CFR Part 211 (December 3, 1999), was updated by SAB 104: Revenue Recognition, Corrected Copy, 17 CFR Part 211 (December 17, 2003).

UN Releases:

U.N. Commission on Crime and Criminal Justice, United Nations Manual on Prevention and Control of Computer-Related Crime (NY: United Nations, 1995), <http://www.sgrm.com/art26.htm>.

M. L. Related:

Anti-Money Laundering, 2nd ed., an AML white paper by the International Federation of Accountants, released in March 2004, <http://www.ifac.org/store/Details.tpl?SID=101043515678981>.

Financial Action Task Force, Basic Facts about Money Laundering, <http://www1.oecd.org/fatf>

الملاحق:

الاستبيان الأجنبي

This questionnaire is designed to test the general requirements of utilizing forensic accounting science in any country,

Do You: Strongly Agree, Agree, Neutral, Disagree, Strongly Disagree?

First group

The possibility of using forensic accounting is related to the extent of the availability of enough scientific knowledge about basics of forensic accounting by concerned parties (teachers, auditors, auditing profession regulatory agencies, anti-financial crimes agencies):

- 0- accountants
- 1- Staff at financial sector companies
- 2- Professional agencies that provide auditing services
- 3- The company' internal & external auditors
- 4- Teaching staff at accountancy section in higher education institutions
- 5- Accountancy students
- 6- Anti- financial crimes Government agencies
- 7- Justice system: prosecutor, judge...

Second group

The possibility of using forensic accounting is related to the extent of the availability of appropriate legislative environment that provide for combating financial crimes & putting forensic accounting into practice.

- 1- Enacting laws and legislations that criminate all kinds of financial crimes and consider them as serious crimes and impose hard sanctions upon their perpetrators.
- 2- Restructuring anti-financial crimes agencies and activate it's function in a way that guarantees it's best performance.
- 3- Divest political and diplomatic immunity of financial crimes perpetrators (when they have it).
- 4- Enforcing the appropriate legislations that put forensic accounting into practice.
- 5- The institution of anti-financial crimes programme as part of national economy reforming programme.
- 6- Enacting legislations that oblige financial sector companies management to build strong and effective internal control system and develop it continuously, in addition to adopting strong, solid, and effective accounting system.

Third group

The possibility of using forensic accounting is related to the extent of the availability of complete knowledge about forensic accounting basics by all parties mentioned in question number one through the provision of education in this specialty by academic institutions.

- 1- Higher education institutions teaching curriculums in forensic accounting for the purpose of supplying labour market with needed qualifications in this specialty (forensic accountants).
- 2- Academic institutions focus on developing skills in forensic accounting specialty.
- 3- Academic institutions focus on integrity, honesty, and high moral values when teaching the student and preparing him to practice forensic accounting specialty after graduation.

Fourth group

The possibility of using forensic accounting is related to the preparation of suitable auditing environment and imposing new professional and legal requirements on financial auditors and auditing profession regulatory agencies.

- 1- Auditing regulatory agencies working on public enlightenment on the concept of forensic accounting and its function and the benefits of it's using (combating financial crimes and assuring the companies existence and continuity on the long run).
- 2- Passing the traditional auditing work limits, and oblige the auditor to follow proactive methodology instead of reactive one.
- 3- The provision of forensic accounting activities regulatory standards and guidelines by the accounting and auditing professions practicing boards.
- 4- The provision of continuous training on forensic accounting specialty by auditing regulatory agencies, and assuring the continuous provision of the latest skills and tools and techniques in that specialty to forensic accountants in syria.
- 5- The issuance of forensic accounting practicing regulatory systems by the accounting and auditing professions practicing boards, to guarantee the existence of best practices and the quality of forensic accounting services provided.
- 6- Making auditing regulatory agency the only entity that is entitled to grant F.A professional certifications, for the purpose of the institution and using of forensic accounting.

Fifth group

The possibility of using forensic accounting is related to the preparation of strong internal control environment at financial sector companies listed on the stock market.

- 1- Oblige these companies management by law to build effective internal control system that functions perfectly, and activate and develop that system continuously.
- 2- Oblige these companies employees by law to comply with the internal control system at their companies.
- 3- Oblige these companies management by law to institute the best standards and systems that enable application of best practices and performing best financial service for the customer.

Sixth group

The possibility of using forensic accounting is related to imposing the following legal requirements on the management of the financial sector companies listed on the stock market:

- 1- Employing forensic accounting services since it is an important tool to reinforce the transparency and credibility and dependency of financial reporting.
- 2- Employing forensic accountants and training it's staff on how to deal and practice within anti-financial crimes environment.
- 3- Imposing rules of ethics and code of conduct on the staff, and imposing the application of internal control policies and procedures, in addition to imposing hard sanctions on any override to these rules or policies or procedures.
- 4- To Invest in developing it's human resources capital, and adopt policies of attracting and hiring those of the highest qualifications and best morals.
- 5- Imposing the culture that makes all divisions in the company responsible for combating financial crimes and providing forensic accounting services.
- 6- To fix in staff's mind the idea that forensic accounting mission is to combat financial crimes and guarantee the firm's continuity on the long run

Seventh group

The possibility of using forensic accounting is related to initiation these procedures by the government:

- 1- The institution of forensic accounting and using it's services in financial sector companies for the purpose of combating financial crimes in the country and the enhancement of it's image in international community and attracting foreign investments to it.
- 2- Paying enough attention to forensic accounting specialty because it investigates alleged

- and real corruption-fraud situations
- 3- Presenting forensic accounting as a financial strategy to build new corporate governance by the board and the management of the company
 - 4- Investment in forensic accounting profession on tangible and moral sides to guarantee the protection of individuals and companies and economy sectors and public sections and countries from financial crimes
 - 5- The Assurance of the full commitment of anti-financial crimes agencies staff to their agencies strategies and duties and goals

Eighth group

The possibility of using forensic accounting is related to the auditor being:

- 1- Aware to the fact that adopting high morals in his profession is basic in the world of money and business and accounting, to preserve the credibility and reliability of that profession
- 2- Aware to the fact that his responsibility is not limited to his client, but it extends to third parties that rely on what he presents (financial statements, opinion, guidance, consultation)
- 3- Interested in professional development and deeper specialization

الاستبيانان التاليان موجّهان إلى المدقق الداخلي والمراجع الخارجي لكافة شركات القطاع المالي المدرجة في DSE، وذلك بهدف مساعدتهما على تقييم مخاطر الاحتيال في الشركة، باعتبار أن قياس خطر الاحتيال في الشركة يمثل الركن الأول من أركان اختبار قوة الرقابة الداخلية في مكافحة الجرائم المالية، فعندما يكون خطر الاحتيال عالياً لدى الشركة يكون نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الجرائم المالية يعاني من ضعف هام. علماً بأن تقييم خطر الاحتيال سيتم استناداً إلى :

- 1-أ- الرقابة الداخلية والموارد الموظفة لمنع وكشف الاحتيال
- 1-ب- اختبار الضوابط الخاصة بمنع الاحتيال واختلاس الموظفين

1-أ- تقييم خطر الاحتيال استناداً إلى الرقابة الداخلية والموارد الموظفة لمنع وكشف الاحتيال:

لا	نعم	
		1- هل يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالاستقلالية مادياً ومعنوياً؟
		2- هل هناك وجود للجنة تدقيق مستقلة وتعمل بفعالية؟
		3- هل هناك معدل دوران عالي لأعضاء الإدارة ومجلس المديرين؟
		4- هل غادر الشركة مؤخراً عدد كبير وغير عادي من موظفيها الرئيسيين؟
		5- هل هناك دعاوى على الشركة؟
		6- هل لدى الشركة نشاطات أو حسابات مصرفية فيما وراء البحار؟
		7- هل يملك أي من مدراء الشركة القدامى حسابات مصرفية أو مصالح فيما وراء البحار؟
		8- هل يقع أي من موظفي الشركة الرئيسيين تحت وطأة ضغوط مالية: ديون، فواتير، طوارئ ذات تكاليف عالية؟
		9- هل يبدو على أي من موظفي الشركة الرئيسيين العيش بمستوى يفوق إمكانياته المادية؟
		10- هل لأي من موظفي الشركة الرئيسيين إدانة جرمية أو أحكام مدنية صادرة بحقه؟
		11- هل يملك مقاليد الأمور وزمام السيطرة في الشركة واحد أو اثنين من موظفيها الرئيسيين؟
		12- هل لدى أي من موظفي الشركة الرئيسيين أصدقاء أو أقارب يرفعون تقاريرهم إليه بشكل مباشر؟
		13- هل يبدو أن هناك صلة قوية بين أي من موظفي الشركة وزبائنهم؟
		14- هل لأي من موظفي الشركة الرئيسيين مصالح عمل خارجية أخرى قد تتعارض مع أدائهم لأدوارهم ومهامهم داخل الشركة؟
		15- هل لأي من موظفي الشركة الرئيسيين حصة في أي كيان يعقد صفقات عمل مع الشركة؟
		16- هل هناك أحد من موظفي الشركة الرئيسيين لا يأخذ إجازاته أبداً؟
		17- هل أن القسم الأكبر من ثروة أحد موظفي الشركة الرئيسيين مستثمر في الشركة؟
		18- هل تترتب على الشركة ديون كبيرة وغير عادية؟
		19- هل يعتمد نظام صرف تعويضات موظفي الشركة الرئيسيين بشكل أساسي على أداء الشركة ونتائجها المالية؟

20-	هل هناك أي دافع لاستخدام وسائل احتيالية لتخفيض الإيرادات بغاية التهرب الضريبي؟	
21-	هل هناك ضغط كبير باتجاه رفع سعر سهم الشركة في السوق؟	
22-	هل عانت الشركة مؤخراً من خسائر كبيرة استثمارية أو تشغيلية؟	
23-	هل ترى أن كمية رأس المال العامل كافية؟	
24-	هل تتمتع الشركة بتصنيف ائتماني جيد؟	
25-	هل تعاني الشركة من ضغوط تدفعها باتجاه التقرير عن مستوى إيرادات معين؟	
26-	هل تعتمد الشركة في نشاطها بشكل رئيسي على عدد محدود من: الزبائن، المنتجات؟	
27-	هل عانت الشركة مؤخراً من صعوبات في تحصيل ديونها المترتبة على زبائنها؟	
28-	هل افتتحت الشركة فرعاً ثانياً لها في سورية مؤخراً؟	
29-	هل عانت الشركة مؤخراً من انخفاض في حجم نشاطها بنتيجة الظروف الاقتصادية الراهنة؟	
30-	هل تماثل النتائج المالية لمنافسي الشركة في السوق النتائج المالية للشركة؟	
31-	هل الشركة حالياً في طور الاندماج أو البيع إلى شركة أخرى؟	
32-	هل تغير الشركة مراجعها الخارجيين في الغالب؟	
33-	هل تؤخر الشركة تزويد المراجع بالمعلومات الضرورية واللازمة لإكمال عمله؟	
34-	هل تعاني الشركة من المشاكل مع السلطات التنظيمية؟	
35-	هل تعاني الشركة من أداء مالي ضعيف؟	
مؤشر الاحتيال		مؤشر عدم الاحتيال

1-ب. اختبار الضوابط الخاصة بمنع الاحتيال واختلاس الموظفين (الخاصة بالدخول إلى المعلومات والسجلات المحاسبية والخاصة بحماية أصول الشركة):

لا	نعم	
		1- هل تقوم الشركة قبل توظيف المرشحين لديها بالتحقق من ماضيهم للتأكد من عدم ارتكابهم لأي سلوك غير نزيه في الماضي؟
		2- هل يوجد في الشركة سياسات وإجراءات خاصة بكيفية التعامل مع السلوكيات الخاطئة وبكيفية المعاقبة على ارتكاب تلك السلوكيات؟
		3- هل تدعم الإدارة سياسات مكافحة الاحتيال وهل تؤيد السلوكيات الأخلاقية؟
		4- هل تدرب الشركة موظفيها على برامج مكافحة الاحتيال والسلوكيات الأخلاقية؟
		5- هل توفر الشركة وسيلة للإبلاغ عن أي شبهة بخرق سياسات مكافحة الاحتيال أو السلوكيات الأخلاقية بحيث تضمن تلك الوسيلة كتمان هوية المبلغ؟
		6- هل تحظر الشركة الدخول إلى أماكن الوثائق الحساسة والهامة؟ وهل لديها نظام يؤمن معرفة هوية كل من دخل إلى تلك الأماكن؟
		7- هل تحظر الشركة الدخول إلى أنظمة الحاسوب التي تحتوي على وثائق حساسة وهامة؟ وهل لديها نظام يؤمن معرفة هوية كل من دخل إلى تلك الأنظمة؟
		8- هل تحظر الشركة الدخول إلى أماكن وجود الأصول عالية القيمة؟
		9- هل لدى الشركة أنظمة تسجيل لمراقبة كافة المداخل والمخارج لديها إضافة إلى أماكن وجود الأصول عالية القيمة أو الأصول الحساسة والهامة؟
		10- هل يقوم مراجع الشركة الخارجي ومدققها الداخلي بتشيك وتفحص كافة حساباتها الهامة بشكل مفاجئ؟
		11- هل تراقب الشركة الضوابط المادية فيها عبر مسؤول أمني أو عبر خبير بمنع وقوع الخسائر؟
		12- بالنسبة لحوادث الاحتيال المشبوهة: هل تحقق الشركة فيها بشكل حازم وسريع؟
مؤشر الاحتيال		مؤشر عدم الاحتيال

الاستبيانان التاليان موجهان إلى مدراء الأقسام والدوائر في شركات القطاع المالي المدرجة في DSE وبعض العاملين فيها بغاية اختبار مدى قوة تلك الشركات في مكافحة الاحتيال، باعتبار أن مكافحة الاحتيال تمثل الركن الثاني من أركان اختبار قوة الرقابة الداخلية في مكافحة الجرائم المالية، فعندما تكون الشركة ضعيفة في مكافحة الاحتيال يكون نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الجرائم المالية (ومنها الاحتيال) يعاني من ضعف هام. وسيتم تقييم مدى قوة تلك الشركات في مكافحة الاحتيال استناداً إلى:

2-أ- اختبار قوة برنامج الوقاية من الاحتيال في الشركة

2-ب- اختبار قوة الشركة في تحريها للاحتيال

2-أ. اختبار قوة برنامج الوقاية من الاحتيال في شركات القطاع المالي المدرجة في DSE:

مدى العلامة العلامة الفعلية	
20 - 0	1- إلى أي مدى قام مجلس إدارة الشركة بوضع برنامج خاص بمراقبة مخاطر الاحتيال في الشركة؟
10 - 0	2- إلى أي مدى قامت الشركة بتحديد شخص من الإدارة العليا مسؤول عن إدارة كافة مخاطر الاحتيال في الشركة؟
10 - 0	3- إلى أي مدى قامت الشركة بتطبيق عملية دورية مستمرة لتحديد مخاطر الاحتيال الهامة التي تعتبر الشركة عرضة لها؟
10 - 0	4- إلى أي مدى وصل مجلس إدارة الشركة في تحديد مخاطر الاحتيال المقبولة لديها؟ - إلى أي مدى وصل مجلس إدارة الشركة في وضع سياسة إدارة مخاطر الاحتيال والمصادقة عليها (تعيين الشخص المسؤول، تعيين المخاطر التي لا يمكن قبولها)؟
10 - 0	5- إلى أي مدى وصلت الشركة في تطبيق الإجراءات التي من شأنها تخفيض المخاطر الهامة لديها (التي حُدثت خلال عملية تقييم خطر الاحتيال) عبر إعادة هيكلة العملية (وذلك بالنسبة لضوابط مكافحة الاحتيال على مستوى العملية)؟
30 - 0	6- بالنسبة لضوابط مكافحة الاحتيال على مستوى بيئة العمل: إلى أي مدى وصلت الشركة في تطبيق العملية التي من شأنها تعزيز السلوك الأخلاقي ومنع التصرف الخاطئ وتسهيل الاتصالات المتعلقة بالقضايا المبهمة؟ تتضمن تلك العملية: - تعيين شخص مسؤول عن قواعد السلوك الأخلاقي وتلقي الإبلاغات عن خرق تلك القواعد - وجود معايير وقواعد للسلوك الأخلاقي في الشركة - تدريب الموظفين على تلك المعايير والقواعد وعلى كيفية الإبلاغ عن خرقها - توافر أنظمة الاتصال التي تسهل الإبلاغ عن خرق قواعد السلوك الأخلاقي - ما يلي الإبلاغ: التحقيق في السلوكيات المشبوهة وحل تلك الادعاءات وإيصال نتيجة التحقيق إلى المبلغ الأصلي - ما يلي وجود قواعد للسلوك وتدريب الموظفين عليها وإلزامهم بها: مراقبة امتثالهم لها - قياس النجاح في الوقاية من الاحتيال بشكل دوري: قياس نتيجة العمل - تقييم المدراء بناء على نجاحهم في الوقاية من الاحتيال
10 - 0	7- إلى أي مدى وصلت الشركة في تأسيس العملية اللازمة لتحري الاحتيال الهام المحتمل والتحقيق فيه وحله؟

2-ب. اختبار قوة شركات القطاع المالي المدرجة في DSE في تحريها للاحتيال:

العامل	جيد	وسط	ضعيف
1- دمج نظام تحري الاحتيال بنظام الوقاية من الاحتيال وذلك بشكل يقلص هدر التكاليف ويعظم العائد الناتج إلى أقصى حد			
2- أن تتخلل عمليات وتقنيات تحري الاحتيال كافة مستويات المسؤولية في الشركة: من مجلس الإدارة ولجان التدقيق إلى مدراء كافة المستويات إلى موظفي كافة الأقسام			
3- أن تتضمن سياسات تحري الاحتيال التواصل مع: الموظفين، المودعين، المؤمنين، الملاك لإعلامهم بوجود نظام قوي لتحري الاحتيال			
4- بالنسبة للموظفين القائمين على المناصب الهامة في أقسام المالية والرقابة المحاسبية: أخذ الموظف لإجازاته وتدوير المهام بين الموظفين أمر إجباري			
5- نقوم بشكل دوري بإعادة تقييم خطر الاحتيال لدينا لأن شركتنا دائمة التوسع والتطور			
6- تضع اليات تحري الاحتيال لدينا تركيزاً أكبر على المناطق التي استنتجنا ضعف الضوابط الوقائية فيها أو عدم الجدوى الاقتصادية لتلك الضوابط			
7- يستند تركيزنا في تحليل ومراجعة البيانات على تقييمنا لمختلف خطط الاحتيال التي تواجه الصناعة المالية (المصرفية والتأمينية)			
8- نتخذ الإجراءات اللازمة التي تضمن سرية عمليات وإجراءات وتقنيات تحري الاحتيال لدينا، بحيث لا يدرك الموظف المحتمل وجودها			
9- لدينا توثيق شامل لكافة عمليات وإجراءات وتقنيات تحري الاحتيال كي نبقي متيقظين دوماً في هذا المجال.			
10- تتضمن ضوابط تحري الاحتيال لدينا خط ساخن للتبليغ عن الاحتيال، وتتم إدارة هذا الخط بالشكل الملائم.			
11- يؤمن برنامج الخط الساخن كتمان هوية المبلغ سواء كان هذا الإبلاغ عن احتيال فعلي أو مشبوه.			

			12- يضمن برنامج الخط الساخن عدم الانتقام من الموظف صاحب الإبلاغ.
			13- يمكن للخط الساخن تلقي وفهم أي لغة، ويمكن التواصل مع الخبير على هذا الخط في أي وقت من أوقات اليوم- السنة.
			14- يستخدم الخط الساخن "نظام إدارة الحادثة" الذي يسجل كافة المكالمات وعمليات متابعتها وصولاً للحلول النهائية لها، كما يخضع الخط الساخن بشكل دوري إلى اختبار المدقق الداخلي وإلى إشراف لجنة التدقيق.
			15- يتم بشكل دوري تقييم برنامج الخط الساخن تقييماً موضوعياً مستقلاً بغية التأكد من كفاءته وفعاليته.
			16- لدينا نظام صارم ودقيق جداً لتحليل البيانات ومراجعتها بشكل مستمر بغية تحري النشاط الاحتيالي.
			17- تتضمن الرقابة الآلية على "نظم المعلومات والمعالجة الإلكترونية للصفقات" ضوابط مصممة خصيصاً لتحري الأخطاء والأنشطة الاحتيالية
			18- يركز مسؤول دائرة التدقيق الداخلي لدينا بشكل كبير على إدارة الأنشطة المصممة لتحري الاحتيال.
			19- يشارك مدققونا الداخليون في عملية تقييم خطر الاحتيال ويخططون لأنشطة تحري الاحتيال استناداً إلى نتائج تقييمهم لخطر الاحتيال.
			20- يرفع مدققونا الداخليون تقريرهم إلى لجنة التدقيق، ويهتمون بتأمين الموارد اللازمة ليقوموا بتقييم مدى التزام الإدارة بتحري الاحتيال.
			21- يعتبر تمويل دائرة التدقيق الداخلي لدينا كافياً مادياً وبشرياً، كما أن عناصرها مدربون على اتباع المعايير المهنية فضلاً عن أنهم يتمتعون بالمؤهلات اللازمة.
			22- يستند تقييم دائرة التدقيق الداخلي إلى "طبيعة وحجم الخطر" لفهم الدافع وراء التلاعب المحتمل ومكان حدوثه.
			23- إن أفراد دائرة التدقيق الداخلي لدينا مطلعون ومدربون على: أدوات وتقنيات تحري الاحتيال وكيفية التصرف عند اكتشافه والتحقيق بشأنه.
			24- تركز برامج تحليل البيانات لدينا على قيود اليومية والصفقات غير الاعتيادية وعلى الصفقات التي تحدث بنهاية العام وعلى الصفقات التي تحدث بنهاية العام ثم يتم عكسها في بداية العام اللاحق.
			25- تحدد برامج تحليل البيانات لدينا قيود اليومية المرحلة إلى حسابات الأرباح والخسائر والتي تحسن الربح الصافي بشكل ملحوظ أو التي تساهم في بلوغ النتائج المرضية التي يتم صرف التعويضات المجزية عندها.
			26- لدينا أنظمة مصممة لمراقبة قيود اليومية للعثور على الدليل على تجاوزات الإدارة الهادفة إلى التضليل والكذب في المعلومات المالية المقدمة للعموم.
			27- نقوم باستخدام أدوات تحليل البيانات واستخلاص البيانات والتحليل الرقمي لأجل: تحديد الروابط الخفية بين: الأشخاص، المنظمات، الأحداث تحديد الصفقات المريبة تقييم كفاءة الرقابة الداخلية مراقبة خطر الاحتيال على الشركة ونقاط الضعف الممكن استغلالها من قبل المحتالين دراسة وتحليل أحجام كبيرة من الصفقات خلال فترة زمنية قصيرة
			28- نحن نستخدم تقنيات مراجعة مستمرة لتحديد النشاط الاحتيالي والإبلاغ عنه بشكل أسرع، بما في ذلك تحليل قانون بينفورد بحثاً عن أي صفقات غير اعتيادية تستلزم تحليلاً أعمق.
			29- لدينا أنظمة تَحْصُص البريد الإلكتروني للموظفين بحثاً عن الدليل على الاحتيال.
			30- تحدد عملية توثيق تحري الاحتيال لدينا الأفراد والدوائر المسؤولة عن: تصميم وتخطيط عملية تحري الاحتيال تصميم وتطبيق ومراقبة ضوابط تحري الاحتيال ونظام الرقابة الإجمالي الذي تعمل فيه تلك الضوابط استلام الشكاوى المتعلقة بالنشاط الاحتيالي المحتمل واتخاذ الإجراءات اللازمة للمتابعة والتحقيق وإيصال المعلومات المتعلقة بالاحتيال (الأكد و المشتبه به) إلى الأطراف المعنية تقييم وتحديث الخطة بشكل دوري
			31- قمنا بإنشاء معيار قياس لمراقبة ضوابط تحري الاحتيال وتحسين الامتثال لها بما في ذلك: حالات الاحتيال ضد الشركة: عددها وقيمة الخسائر الناجمة عنها مزاعم الاحتيال التي استلمتها الشركة واستلزم التحقيق بخصوصها: عددها وحالتها عدد حالات التحقيق في الاحتيال التي تم حلها عدد الموظفين الذين قاموا بالتوقيع على قائمة السلوك والأخلاقيات التي أصدرتها الشركة، وعدد الموظفين الذين أنموا برنامج الشركة التدريبي على الأخلاقيات والسلوكيات المقبولة لديها عدد مزاعم الاحتيال التي تم استلامها على الخط الساخن للشركة عدد حالات مراجعة الاحتيال التي أجراها مدققوا الشركة الداخليون
			32- تقوم الشركة بشكل دوري بتقييم فعالية عمليات وإجراءات وتقنيات تحري الاحتيال لديها وتعديلها عند الضرورة، وتوثيق ذلك التقييم.

الاستبيان التالي موجه إلى المراجع الخارجي لكافة شركات القطاع المالي المدرجة في DSE وذلك بهدف اختبار دور المراجع الخارجي في سورية في تحري وكشف ومكافحة الاحتيال في تلك الشركات.

إجابتك ستكون: موافق، غير موافق، محايد

الأسئلة المفتاحية:
1- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه تحديد مخاطر الاحتيال التي قد تتسبب بتضليل جوهري في القوائم المالية للشركة الخاضعة للمراجعة
2- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه تقييم مخاطر الاحتيال التي تم تحديدها بعد اختباره وتقييمه لبرامج وضوابط مكافحة الاحتيال لدى الشركة الخاضعة للمراجعة
3- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه تصميم عملية المراجعة بالشكل الذي يمكنه من الوصول إلى مستوى تأكد معقول بأنه قد تم تحري كافة مواضع: الاحتيال، الخطأ، الشذوذ والانحراف ذات التأثير الجوهري على القوائم المالية للشركة موضوع المراجعة بناءً على ذلك التقييم لمخاطر الاحتيال
4- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة بالشكل الذي يمكنه من الوصول إلى تأكد بدرجة معقولة من خلو القوائم المالية للكيان موضوع المراجعة من أي تضليل جوهري سواء كان هذا التضليل ناجماً عن الخطأ أو عن الاحتيال
5- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه دراسة واختبار الاحتيال (سواء كان متمثلاً في تقرير مالي احتيالي أو في اختلاس لأصول تسبب بعدم عرض القوائم المالية بعدالة من كافة الأوجه الهامة بما يتوافق مع GAAP) أثناء قيامه بمراجعة الشركة
6- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه ممارسة الشك المهني عند دراسته واختباره لخطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال لدى الشركة الخاضعة للمراجعة

الأسئلة التفصيلية:
1- لا يقوم أعضاء فريق المراجعة الخارجية في سورية بتنفيذ مسؤوليتهم القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليهم المناقشة بخصوص خطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال لدى الشركة الخاضعة للمراجعة. أي:
- المواضيع التي يمكن أن تتعرض فيها القوائم المالية للشركة لتضليل جوهري ناجم عن الاحتيال
- كيف يمكن أن يتم ذلك
- كيف يمكن للإدارة تمويه التقرير المالي الاحتيالي
- كيف يمكن اختلاس أصول الشركة
- لا يتضمن ذلك النقاش دراسة للعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الشركة والتي قد تشكل حافزاً أو فرصة أو مبرراً لارتكاب الاحتيال
- لا يتضمن ذلك النقاش دراسة خطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية
- لا يتضمن ذلك النقاش آلية استجابة المراجع لواقعة احتواء القوائم المالية للشركة على تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال
- لا يتم خلال هذا النقاش ممارسة الشك المهني في جمع وتقييم دليل المراجعة
- ليس هناك اتصالات فعالة بين أعضاء فريق المراجعة الخارجية في سورية بخصوص مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال خلال عملية المراجعة
2- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه الحصول (أو على الأقل محاولة الحصول) على المعلومات الضرورية لتحديد مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال لدى الشركة الخاضعة للمراجعة
أي: - الاستعلام من الإدارة والآخرين والآخرين داخل الشركة لأخذ آرائهم بمخاطر الاحتيال وبآلية مواجهتها والتعامل معها
- دراسة نتائج الإجراءات التحليلية بهدف الكشف عن وجود صفقات أو صلات غير عادية قد تؤثر على التخطيط لعملية المراجعة
- تقرير عدد أضلاع مثلث الاحتيال الموجودة لدى الشركة
- لا يستعلم المراجع من الإدارة عما إذا قامت برفع تقريرها الخاص بدور الرقابة الداخلية للشركة في: الوقاية من، منع، تحري، كشف

مواضع التضليل الجوهرية الناجمة عن الاحتيال إلى الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة
- لا تشمل عملية استعلام المراجع من الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة أخذ رأيهم بخصوص مخاطر الاحتيال واما إذا كانوا على علم بأي احتيال أو احتيال مشبوه يؤثر على الشركة؟ وعن كيفية أدائهم لدورهم الإشرافي والرقابي في مجال مكافحة الاحتيال
- لا تشمل عملية استعلام المراجع من المدقق الداخلي أخذ رأيه بخصوص مخاطر الاحتيال واما إذا كان على علم بأي احتيال أو احتيال مشبوه، وعن الإجراءات التي نفذها المراجع الداخلي لتحري الاحتيال
- عند تقييم المراجع الخارجي لردود الإدارة على أسئلته الموجهة إليها فإنه يضع نصب عينيه حقيقة أن الإدارة غالباً ما ترتكب الاحتيال
3- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه القيام بتنفيذ الإجراءات التحليلية ودراسة نتائجها قبل تخطيطه لعملية المراجعة
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية قبل تخطيطه لعملية المراجعة بتنفيذ الإجراءات التحليلية المتعلقة بالإيرادات
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بدراسة نتائج الإجراءات التحليلية المنفذة بالتوازي مع المعلومات الأخرى التي قام بجمعها في معرض تحديده لمخاطر التضليل الجوهرية الناجم عن الاحتيال
4- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه دراسة عوامل خطر الاحتيال (الحافز، الفرصة، المبرر) لدى الشركة التي يقوم بمراجعة قوائمها المالية في معرض تحديده وتقييمه لخطر التضليل الجوهرية الناجم عن الاحتيال لدى هذه الشركة
5- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه دراسة واختبار المعلومات الأخرى التي قد تساعد في تحديد مخاطر التضليل الجوهرية الناجم عن الاحتيال لدى الشركة التي يقوم بمراجعة قوائمها المالية
6- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه استخدام المعلومات التي جمعها لتحديد المخاطر التي قد تؤدي إلى تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال لدى الشركة الخاضعة للمراجعة
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية باختبار ما إذا كانت مخاطر التضليل الجوهرية الناجم عن الاحتيال التي تم تحديدها تتصل بأرصدة حسابات محددة أو مجموعة صفقات أم أنها اخترقت مجمل القوائم المالية، وذلك بهدف تصميمه لإجراءات المراجعة الملزمة لاحقاً
- في معرض تحديد المراجع الخارجي في سورية لخطر التضليل الجوهرية الناجم عن الاحتيال، فإنه لا يقوم بتطبيق الرأي المهني ودراسة خصائص الخطر التالية: نوع الخطر المحتمل وجوده، أهمية الخطر، احتمال الخطر، درجة اختراق ونفوذ ذلك الخطر
7- لا تلزم المعايير المهنية للمراجعة الخارجية في سورية المراجع بأن يفترض مسبقاً بأن الاعتراف الخاطئ بالإيراد يمثل خطر احتيال
8- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه دراسة خطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية لدى الشركة الخاضعة للمراجعة
9- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه تقييم مخاطر الاحتيال المحددة بعد دراسة برامج وضوابط الشركة التي صممت لمواجهة تلك المخاطر
10- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه الاستجابة لمخاطر التضليل الجوهرية الناجم عن الاحتيال بإحدى الطرق الثلاث التالية: - الاستجابة التي لها تأثير إجمالي على كيفية إدارة وتنفيذ عملية المراجعة - الاستجابة للمخاطر المحددة عبر تغيير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة المخططة المزمع تنفيذها - الاستجابة التي تتمثل في تنفيذ إجراءات محددة لمواجهة خطر التضليل الجوهرية الناجم عن الاحتيال
11- لا ينسحب المراجع الخارجي في سورية من مهمته عندما يصل لقناعة بأنه من غير الممكن تصميم إجراءات المراجعة الكافية والكفيلة بمواجهة خطر التضليل الجوهرية الناجم عن الاحتيال لدى الشركة الخاضعة للمراجعة. ولا تترتب عليه مسؤولية قانونية و/أو

مهنية عند عدم قيامه بذلك
12- عندما يكون للأحكام المتعلقة بخطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال أثر إجمالي على كيفية إدارة وتنفيذ عملية المراجعة في سورية، فإن هذا لا يشمل: - تعيين المراجع لفريق مراجعة متميز وممارسته لإشراف ورقابة يتلاءم مع حجم مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال - قيام المراجع بدراسة المبادئ المحاسبية الهامة التي اختارت الإدارة تطبيقها ودراسة التقديرات الشخصية للإدارة - جعل المراجع إمكانية تنبؤ الشركة الخاضعة للمراجعة بإجراءات مراجعته صعبة
13- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه أن يتعامل بالشكل المهني الصحيح والملائم والفعال مع خطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية في معرض دراسته واختباره للاحتيال خلال مراجعته القوائم المالية للشركة الخاضعة للمراجعة
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بفحص قيود اليومية والتسويات الأخرى للعثور على دليل التضليل الجوهري المحتمل الناجم عن الاحتيال. أي: أ- لا يفهم المراجع عملية التقرير المالي لدى الشركة والضوابط الرقابية الموجودة على قيود اليومية والتسويات الأخرى، ولا يقرر مدى فعالية تلك الضوابط ومدى ملاءمة تصميمها ب- لا يقوم المراجع بتحديد القيود والتسويات التي ستخضع للفحص بعد: • تقييمه لخطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال • تقييمه لفعالية الضوابط الرقابية المطبقة على قيود اليومية والتسويات الأخرى • فهمه لطبيعة عملية التقرير المالي لدى الشركة وطبيعة الدليل الممكن فحصه • تحديده للسماح التي ستميز بها قيود اليومية والتسويات الأخرى التي تنطوي على الاحتيال • فهمه لطبيعة الحسابات وتعقيدها • فهمه لقيود اليومية والتسويات الأخرى التي تمت معالجتها خارج الإطار العادي للنشاط الاقتصادي ج- لا يركز المراجع على قيود اليومية والتسويات الأخرى التي تم إجراؤها عند نهاية الفترة المالية المقرر عنها د- لا يستعلم المراجع من الأفراد العاملين في مجال التقرير المالي عن أي نشاط غير عادي أو غير صحيح يتعلق بمعالجة قيود اليومية والتسويات الأخرى
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بمراجعة تقديرات الإدارة المحاسبية للتأكد من عدم وجود تحيز قد يتسبب في وجود تضليل جوهري في القوائم المالية ناجم عن الاحتيال
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتطبيق المراجعة ذات الأثر الرجعي على تقديرات الإدارة المحاسبية الهامة التي انعكست على القوائم المالية للسنة السابقة لتقرير عدالة أو تحيز إدارة الشركة بالنسبة لتلك التقديرات
- في حال عثر المراجع الخارجي في سورية على تحيز من جانب إدارة الشركة الخاضعة للمراجعة في صنع التقديرات المحاسبية، فإنه لا يدرس ما إذا كانت الظروف التي أنتجت ذلك التحيز تمثل خطر تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتقييم المبرر الاقتصادي للصفقات الهامة وغير العادية للشركة الخاضعة للمراجعة والتأكد من أنه لم يتم الدخول في تلك الصفقات بغاية إخفاء اختلاس الأصول أو بغاية التقرير المالي الاحتيالي، وذلك بعد دراسته للتالي: • ما إذا كان شكل تلك الصفقة معقد للغاية • ما إذا كانت الإدارة قد ناقشت طبيعة الصفقة وكيفية إثباتها محاسبياً مع الأطراف الأخرى المسؤولة عن حوكمة الشركة • ما إذا كان تركيز الإدارة يتجه نحو معالجة محاسبية محددة بدلاً من الاستناد إلى طبيعة وحيثيات الصفقة • ما إذا قامت الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة بمراجعة تلك الصفقات بشكل واف
14- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه تقييم مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال خلال تنفيذه الاعتيادي لعملية مراجعة الشركة
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتقييم ما إذا كانت الإجراءات التحليلية المنفذة تشير إلى خطر تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال لم يتم تحديده في السابق
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ الإجراءات التحليلية المتصلة بالإيرادات
- لا يحدد المراجع الخارجي في سورية الروابط غير العادية التي يكون إيراد ودخل نهاية العام طرفاً فيها والتي تنطوي على خطر

تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال
- عندما يحدد المراجع الخارجي في سورية بعض الروابط التحليلية غير العادية أو غير المتوقعة التي تشير إلى خطر تضليل جوهري ناجم عن الاحتيال، فإنه لا يقوم بالتقصي عن تلك الروابط، ولا يقارن الإجابات والأدلة التي يحصل عليها من عملية التقصي تلك مع الدلائل الأخرى التي جمعها خلال مراجعته
- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتقييم مخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال عند أو قرب تاريخ إصداره لتقريره، أي لا يختبر ما إذا كانت النتائج النهائية لعملية المراجعة تؤثر على التقييم الأولي لمخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال
- لا يؤثر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال في القوائم المالية للشركة الخاضعة للمراجعة على تحديد المراجع الخارجي في سورية لحد الأهمية النسبية
- إذا كان هناك تضليل غير جوهري ناجم عن الاحتيال في القوائم المالية للشركة الخاضعة للمراجعة وكان يمت بصله إلى تشكيك في نزاهة الإدارة العليا: عندها لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بإعادة تقييم خطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال، ولا يقوم بناء على ذلك التقييم بإعادة تقرير طبيعة وتوقيت ومدى الفحص اللازم وبإعادة تقييم فعالية الرقابة الداخلية في الشركة
- إذا اعتقد المراجع الخارجي في سورية بأن مواضع التضليل في القوائم المالية للكيان الخاضع للمراجعة هي بنتيجة الاحتيال، لكنه لم يستطع تقييم مدى أهمية تأثيرها على القوائم المالية، فإنه لا يحاول الحصول على دليل مراجعة إضافي لمعرفة ذلك الأثر على القوائم المالية وعلى تقريره بخصوص تلك القوائم، ولا يقوم بمناقشة المسألة وانتهاج تحقيق معمق فيها مع الإدارة العليا والأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة
- عندما تشير دراسة المراجع الخارجي في سورية لمخاطر التضليل الجوهري ونتائج اختبارات المراجعة إلى درجة عالية لخطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال، فإن المراجع لا ينسحب من مهمة مراجعة هذه الشركة بعد إبلاغ الأطراف المسؤولة عن حوكمتها بأسباب انسحابه
15- لا يقوم المراجع الخارجي في سورية بتنفيذ مسؤوليته القانونية و/أو المهنية التي تفرض عليه الإبلاغ عن الاحتيال الذي يملك الدليل على وجوده إلى الإدارة، والإبلاغ عن الاحتيال الذي قامت به الإدارة وتسبب بتضليل جوهري في القوائم المالية إلى الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة
- إذا كانت الرقابة الداخلية هي السبب وراء مخاطر التضليل الجوهري الناجمة عن الاحتيال التي حددها المراجع الخارجي في سورية لدى الشركة الخاضعة للمراجعة، فإنه لا يتعين على المراجع بناء عليه دراسة نواحي العجز والقصور في الرقابة الداخلية أو نواحي الغياب والقصور في برامج وضوابط مكافحة الاحتيال والإبلاغ عنها للإدارة وللأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة
- لا يتعين على المراجع الخارجي في سورية أن يبلغ الأطراف المسؤولة عن حوكمة الشركة الخاضعة للمراجعة بمخاطر الاحتيال الأخرى التي تم تحديدها بنتيجة تقييمه لمخاطر التضليل الجوهري الناجم عن الاحتيال

The possibility of using Forensic Accounting in combating financial crimes and Money Laundering in the financial sector in Syria

Research summery:

The research aimed at knowing The possibility of using Forensic Accounting in Syria and exploring the difficulties that might arise in the face of it's using, in order to create the suitable background to use this science in combating financial crimes, based on the fact that this science provides anti-financial crimes agencies with the necessary knowledge to take the proper procedures to prevent the dangers of financial crimes and to provide safe environment for investment and to enhance financial reporting transparency. Above that, the research establishes a proper awareness basis that may raise the knowledge of managers and auditors about Forensic Accounting, which help in guarding their companies against being victim to fraud, and knowing how to detect fraud when it exists, in addition to determining their possibilities when applying Forensic Accounting.

To reach the goals of the research the descriptive analytical methodology was adopted, first the requirements that should exist to implement Forensic Accounting were determined, then the reality of Syrian work environment was examined specifically it's provision for the factors of implementation of Forensic Accounting in Syria to know the extent of their availability and determine the sides that should be developed in order to be able to use Forensic Accounting. All that was done through collecting the necessary information about economic, legislative, cognitive, regulatory (including control) environment and the organization level of the auditing profession, and noticing the extent to which the factors of implementation of Forensic Accounting are available.

The research concluded that the possibility of using Forensic Accounting in Syria is related to the extent of the availability of enough knowledge about Forensic Accounting, and the extent of using this knowledge in financial sector companies listed in DSE and in anti-financial crimes agencies and in auditing profession regulatory agencies. It is also related to the extent of the availability of proper legislative environment to combat financial crimes and put Forensic Accounting into action. It is

also related to the preparation of strong internal control environment at financial sector companies listed in DSE and imposing certain legal requirements on the management of those companies. The using of Forensic Accounting is also related to the extent of preparing proper auditing environment and imposing new legal and professional requirements on auditing profession and on it's regulatory agencies.

Damascus University
Faculty of Economics
High Studies Department
Accounting Section

P. H. Research in Accounting Titled:

**The possibility of using Forensic Accounting in combating financial crimes and
Money Laundering in the financial sector in Syria**

Prepared by:

Rasha Fathi Jaddini

Supervised by:

Dr. Tayssir Al-Masri

2014